الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة السانية
كلية الآداب، اللغات والفنون
قسم اللغة العربية وآدابها

العامل والأثر في الدّرس النحوي
بين القديم والحديث
(دراسة وصفية تحليلية نقدية)

رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية.

أعدها الطالب: الطيب دخّير.
تحت إشراف الأستاذ الدّكتور: أحمد عزّوز.

أعضاء لجنة المناقشة:

أ/د. بكري عبدالكريم	جامعة وهران	رئيساً
أ/د. عزّوز أحمد	جامعة وهران	مشرفاً
أ/د. بلبشير لحسن	جامعة بلعباس	عضواً مناقشاً
أ/د بوشهدان شريف	جامعة عنّابة	عضواً مناقشاً
د. بخالد فرعون	جامعة بلعباس	عضواً مناقشاً
د/(ة)سعدالله ف الزهراء	جامعة وهران	عضواً مناقشا

السنة الجامعية: 2013/ 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُه وَ الْمُومِنُونَ)

صدق الله العظيم

إهـــــــــداء

إلى من غرس فيّ حبّ العلم والمعرفة..... وإلى الذين غذّوْني من أساتذتي بغذاء العلم وسقوْني ماء المعرفة... وإلى كل راغب في العلم والمعرفة من الطلاّب والطالبات... وإلى رفيقة الدّرب... وإلى البنات العزيزات...إلى جميع هؤلاء أهدي هذا العمل.

بسم الله الرحمن الرحيم.

مقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وخاتم النبيين محمد الأمين، وعلى صحبه أجمعين. وبعد، فإنّ النحو العربي قد نال من العناية والاهتمام عبر مسيرته التاريخية، منذ أن وُضِعت أول لبنة هذا العلم.

وتنوع التأليف، وظهر أول عمل متكامل في كتاب سيبويه، الذي جمع قواعد النحو وأصوله، وتتابع النحاة بعده يضعون عليه شروحاً ، تحولت إلى موسوعات نحوية كبرى، وظهرت مدارس نحوية كثيرة منها: البصرية والكوفية والبغدادية والأندلسية، ممّا يدل على اهتمام الأمة العربية الإسلامية بالنحو العربي.

وكانت المؤلفات النحوية – مطولاتها ومختصراتها – قد اتبعت منهجاً وفق نظرية العامل التي استقرت في الفكر النحوي منذ سيبويه، وتوسّع فيها النحاة توسّعاً كبيراً؛ فتحدّثوا عن العامل اللفظي والعامل المعنوي والعامل القويّ والعامل الضعيف، وتوصّلوا إلى قوانين نظنها رائدة في هذا المجال؛ إذْ رأوْا أنّ الأصل في العمل هو الفعل.

ولم تسلم هذه الفكرة من النقد قديماً وحديثاً، ولكنّها ظلّت مسيطرة على التحليل النحوي عند العرب إلى اليوم.

وتقوم هذه النظرية على أساس التعبير عن العلاقات بين أجزاء التركيب، والترابط الموجود بين عناصر كل جملة، فكلّ عنصر مؤثّر فيما بعد ومتأثر بما قبله، ويقتضي العامل أثراً هو العلامة الإعرابية، كما تقتضي العلامات الإعرابية مؤثّراً هو العامل، فالعامل هو المؤثر، والمعمول هو المتأثر، أما العلامات الإعرابية فهي الأثر الناتج عن عملية التأثر والتأثير، ولهذا تتألف الجملة من العامل والمعمول وعلاقة العمل الرابطة بينهما، وعن العلامات الإعرابية بوصفها أثراً للتفاعل القائم بينهما.

فالعامل الموجد للمعاني الوظيفية للكلمات، وحين يريد المتكلم التعبير عن تلك الوظائف فإنه يختار لها العلامة المناسبة في عرف اللغة، ولذلك اهتمّ النحويون بالعامل، وبنوا عليه قواعدهم وأحكامهم.

وقد أعاد اللغويون العرب المعاصرون مناقشة هذه النظرية، وجاء حديثهم عن قبولها أو رفضها، وتباينت آراؤهم، ويمكن ملاحظة اتجاهين بارزين في تناول هذه النظرية:

1 – اتجاه يدعو إلى إبقاء العامل ويؤكد أهميته ، وتعدّ نظرية العامل عندهم من أهمّ النظريات التي قام عليها صرح النحو

العربي ، حيث إنهم يرون أنه لا يكاد يخلو باب من أبواب النحو العربي من الإشارة إلى العامل. بل لا نبالغ – كما يقولون - إذا قلنا إنه لا يمكن لأيّ باحثٍ في مجال النحو العربي أن يتناول أيّة ظاهرة من الظواهر النحوية دون أن يتطرّق إلى الحديث عن العامل ودوره في الإعراب.

2 – واتجاه يدعو إلى إلغاء العامل ويرفضه على أساس أنها نظرية سطحية شكلية، لا تنظر إلى اعتبار المعنى أو على أساس أنها نظرية قائمة على الفلسفة والمنطق وليست قائمة على أساس الواقع اللغوي، مبدياً الآثار السلبية التي جلبها العامل والمشكلات التي ترتب على القول به.

وينقسم الدارسون في هذا الاتجاه إلى فريقين، الأول: اكتفى بالدعوة إلى هدم نظرية العامل دون تقديم بديل. والثاني: قدّم نظريات بديلة عن القول بالعامل ورأى أنها أنسب من القول به.

ويعود اختلاف الدارسين في تناول نظرية العامل إلى اختلاف السبب الذي دعاهم للقول ببقاء العامل، فجاء حديث بعضهم رداً على القائلين بإلغاء العامل، في حين لاحظ بعضهم ارتباط العامل بحركات الإعراب.

ولم تتضح استفادتهم من الدراسات اللغوية الحديثة التي تناولت هذا الموضوع بالنقاش والتحليل، حتى أصبحت نظرية العامل من أحدث النظريات اللغوية. ومنها على سبيل المثال المنهج التوليدي والتحويلي.

ولم يقدم القائلون بإلغاء العامل أسباباً مقنعة لرفض العامل، وكان أغلبهم متأثراً بعاملين أساسيين، أحدهما:

هو التأثّر بآراء ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة "، أما العامل الآخر فهو التأثّر بمبادئ المدرسة الوصفية اللغوية التي دعت إلى ملاحظة ظاهر اللغة المدروسة، وقصرت دور عالم اللغة الوصفي على الملاحظة والوصف والتسجيل، ولهذا نجد هذه المدرسة تبعد العامل وما يتعلق به من أصول ومفاهيم وأحكام وقواعد.

إنّ نظرية العامل كما يرى كثير من اللغويين، لا يمكن إهمالها أو الإعراض عنها ، فهي تقنّن الكلام، وتعطيه معايير ثابتة تقي المتكلم من الوقوع في الخطإ، وتحفظ النحو من تفشّي اللحن فيه. بل تضبط التغيرات التركيبية، وتربط مكوّنات الجملة العربية وتفسيراتها، وتعين على إدراك العلاقات بين عناصرها، وما ينجم عن هذه العلاقات من آثار لفظية ومعنوية.

واعتمدها النحويون القدامى بما أنهم المؤسّسون لها وساروا عليها وانطلقوا منها في تأسيس القواعد النحوية، ممّا يدلّ على أنّها ركن مهمّ في النحو العربي، فمن دونها لا يقوم إعراب، ولا تُحدد هوية كلمة.

وقد ذهب ابن مضاء القرطبي في العصر الأندلسي (ت 592ه) إلى إبطال نظرية العامل وإنكار العوامل المضمرة والتقدير والعلل الثواني والثوالث، وهو بذلك يحاول إعادة صياغة لجوانب من النحو العربي وفق المذهب الظاهري. وقد أخذ كتابه صدىً واسعاً لدى المحدثين، الأمر الذي أسهم في ظهور دعوات لتيسير سبل النحو وتذليل الشائك منه.

ومن أوائل تلك الدعوات وأكثرها ذيوعاً في القرن العشرين دعوة إبراهيم مصطفى، إلى إلغاء نظرية العامل وما يتبعها من تأويل وتقدير فهو بهذا لا يخرج في جوهره عن ثورة ابن مضاء على العامل النحوي .

وأعجب من هذا ما نجده عند عباس حسن صاحب النحو الوافي إذْ ينص على أن العامل مشكلة واضحة الأثر في تعقيد النحو، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة، فليس خطرها مقصوراً على المسائل النحوية بل تجاوزها إلى التحكم الضار في فنون القول الأدبي الرائع.

وزاد بعض المحدثين على ذلك أن زعموا أن جذور العامل النحوي تعود إلى فكرة التأثير والتأثر الموجودة في المنطق الأرسطي الذي ظهر مبكراً في العربية حسب زعمهم.

ومن خلال هذا البحث حاولت – على مدى الفصول الأربعة – التوغل في دراسة نظرية العامل عند النحاة العرب القدامى للوقوف على القيمة العلمية الحقيقية لهذه النظرية في تراثنا النحوي.

و تتبع أغلب الآراء و النظريات التي يدعو فيها المعاصرون إلى تجديد النحو وتيسيره دعوة منهم إلى إزالة الصعوبة والتعقيد الذي جاء بهما العامل النحوي، مما نتج عنه آراء متباينة في مفهوم التيسير والتجديد.

وكان لابدّ لهذا البحث أن يخوض غمار هذا الطريق وأن يرتضي النظر في تلك المشاكل التي اندلعت بين المحدثين أنفسهم كل يدلي بدلوه وحججه في مناظرات سال فيها المداد كثيراً، ومحاجات تنوء بحملها المجلدات الضخام، ومحور النزاع بين الفريقين: **القواعد النحوية وعواملها.**

سبب اختيار الموضوع

لقد حظيت نظرية العامل باهتمام كبير في النحو العربي، وكثر الحديث عنها قديما وحديثاً، وانقسم الباحثون بين

مؤيد لها وثائر عليها، وقامت الدراسات والأبحاث التي تدعو إلى تجديد النحو العربي وتيسيره بحجّة تعقيده وصعوبة فهمه؛ وذلك بإلغاء بعض قواعده أو حذف بعض تقسيماته وأبوابه و إدماج بعضها في بعض، أو تغيير مصطلحاته بابتكار مصطلحات جديدة لبعض أبوابه ومسائله، إلى غير ذلك من صور التبسيط وأشكاله، منذ القرن التاسع عشر الميلادي تقريباً.

ونظراً لهذا الانقسام، والتباين في الآراء، والمناداة بالتّيسير والتّجديد كان من الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع.

وهناك أسباب أخرى منها:

1 – دراسة نظرية العامل دراسة واعية منصفة للوصول إلى رأي فيه وجه الحق.

2 – تتبّع أغلب الآراء والنّظريات التي يدعو فيها المعاصرون غلى التجديد والتبسيط اعتقادا منهم إزالة الصّعوبة والإشكال الذي ساقه العامل النحوي.

3– الوصول إلى خلاصة الدراسات التراكمية التي دعت إلى تجديد النحو العربي وتيسيره، وهي ما تزال مبعثرة هنا وهناك، ولم تحظ بمثل هذه الدراسة بغية الاستفادة مما حققته هذه المحاولات في هذا الميدان، سواء على مستوى الكتاب النحوي المدرسي، أم على مستوى الجانب النظري الخالص.

4 – مناقشة دعاة التجديد، لاسيما الذين نادوا بإلغاء العوامل النحوية وكثير من القواعد والمصطلحات المتعارف عليها.

5 - والوقوف على ما وصل إليه أصحاب هذا الاتجاه من محاولات تهدف إلى نقد المناهج النحوية السابقة والتأكيد على ما وصلوا إليه ما هو إلاّ زيادة الآراء وتعديد الأحكام، وتنويع المواقف كالأسس التي وضعها المجددون بديلاً لنظرية العامل، وما عددوا فيها من القرائن التي يعسر فهمها حتّى على المتخصّصين .والبحث سوف يستفيد من الآراء الناضجة، كما أنه سيدحض كل دعوة هدّامة باعثُها التقليد الأعمى.

6– تسليط الضوء على أهم ما قدّم من اقتراحات وآراء لتيسير النحو العربي في هذا العصر، وتجميعها في هذا البحث، بعد الدرس والتحليل والإشارة إلى مظانها حتى يستفيد منها المربون والباحثون.

منهج البحث:

بما أن الموضوع يجمع بين نظرية العامل التي هي مثار جدل وخلاف بين النحاة في القديم والحديث، وفكرة العامل لها أهمية أساسية في موضوعات النحو ذلك لارتباطها بصلب النحو وسيطرتها على تفكير النحاة، ولم تحظ قضية في النحو العربي بالبحث والنقاش والجدل مثل قضية العامل التي انقسم الباحثون

فيها بين مدافعٍ عنها ومعتزٍّ بها ، وبين من دعا إلى هدْم العامل وإسقاطه وكلٌّ حسب اتجاهه اهتم بالدراسة العلمية النظرية التي تحاول الوصول إلى جذور المشكلة ومنْبع الصعوبات في النّحو.

وبين اختلاف آراء المجددين واقتراحاتهم في هذا الجانب بين معتدلٍ يرى التجديد والتيسير في الاهتمام بالقواعد النحوية وتطويرها بما يتماشى وروح العصر، وبين رافض ينادي بإلغاء هذه القواعد والأصول والنظريات التي أقام عليها النحاة منهجهم.

وبما أن خلاصة هذه الجهود والمحاولات والاقتراحات ما تزال مبعثرة؛ لأن الدراسات السابقة التي اهتمت بذلك محدودة، كما سنرى.

فلذلك اتبعت هذه الدراسة منهجاً يكاد يكون تكاملياً يجمع بين المنهج الوصفي الاستقرائي والنقدي التحليلي والتركيبي التقويمي يجمع الأفكار في هذا الحقل، ويصنفها طبقاً لمعالجتها الموضوع ويعرض على الدراسات والأبحاث المتصلة بذلك، ويعمل فيها الباحث عقله بالنقد والتحليل والتركيب والتقويم، للوصول إلى أحكام خدمة اللغة.

خطة البحث:

تركـــزت خطـــة البحـــث طبقـــاً لطبيعـــة الموضـــوع الـــذي تتناوله الدراسة، في مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

أولاً المقدمـــة: أشـــرنا فيهـــا باختصـــار إلـــى مكانـــة النحـــو العربـــي، وتطـــوره بـــين الموســـوعات والمختصـــرات، وظهـــور المـــدارس النحويـــة وموقـــف المجـــددين مـــن نظريـــة العامـــل التـــي أُســـس عليهـــا النحـــو، وســـبب ظهـــور المحـــاولات الحديثـــة التـــي تـــدعو إلـــى التيســـير والتجديـــد، ودراســـة البحـــث لهـــذه المحـــاولات وسبب اختيار الموضوع ومنهج البحث.

ثانيا التمهيد: **أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي:**

مهّـــدْت لهـــذا بإلقـــاء نظـــرة علـــى أثـــر التّيـــارات الفكريـــة المتباينـــة فـــي مدينـــة البصـــرة مـــوطن الثقافـــات المختلفـــة، ثـــمّ تحـــدّثت عـــن علاقـــة المنطـــق الأرســـطي والفلســـفة اليونانيـــة بـــالنحو العربـــي وعـــن مـــدى حقيقـــة تـــأثّر هـــذا بـــذاك. وذكـــرت الانقســـام والخـــلاف الـــذي حـــدث بـــين النحـــاة وأهـــل اللغـــة و اشـــرت للمؤيـــدين والمنكـــرين لهـــذا التّـــأثّر، وذلـــك لمـــا لهـــذا التّـــأثّر مـــن علاقـــة بفلســـفة العامـــل، وبيّنـــت الـــزمن الـــذي حـــدث فيـــه هـــذا التأثر ونواحيه.

ثالثاً الفصل الأول: **في تاريخ العامل ونشأته.**

واشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: علاقة العامل النحوي بالعلل النحوية:

بيّنّا في هذا المبحث أنّ نظرية العامل النحوية هي وليدة مبدأ العلية لأن العلّة النحوية قد لازمت النحو منذ نشأته، فكلّ قاعدة نحوية لابدّ لها من علّة.

المبحث الثاني: نشأة العامل النحوي وأقسامه:

بينا في هذا المبحث أن نظرية العامل هي نظرية عربية صرف وقد نشأت في بيئة عربية انفرد بها النحو العربي، وعزّزْنا هذا الكلام بشهادات من أقوال العلماء والدّارسين من أهل الاختصاص. كما تحدّثنا عن تعريف العامل من حيث اللغة والاصطلاح، وعرضنا إلى أقسام العامل النحوي وماجري حولها من أقوال، سواء بالنسبة للعوامل اللفظية وأنواعها : من سماعية وقياسية او العوامل المعنوية.

المبحث الثالث: حقيقة العامل.

عرضنا في هذا المبحث إلى اختلاف وجهات النظر في تحديد المسبب في العلامات من رفع ونصب وجرّ وجزم. أهو المتكلم؟ أما للفظ؟ ، أم شيء آخر؟.

رابعاً الفصل الثاني: **دعوة ابن مضاء وأثرها في النحاة المعاصرين.**

وجاء هذا الفصل في خمسة مباحث:

المبحث الأول: نظرية العامل والنحاة المحدثون.

بيّنا في هذا المبحث موقف ابن مضاء من نظرية العامل، وجهوده في البرهنة على فسادها، ومهاجمته العلل الثواني والثوالث، وغير ذلك من الموضوعات التي تناولها للتأكيد على تخليص النحو من العوامل النحوية.

المبحث الثاني: محاولة ابن مضاء وقيمتها العلمية.

ذكرنا في هذا المبحث بعض الآراء المفيدة في تيسير النحو في ضوء دراستنا لمحاولة ابن مضاء وللدراسات التي تناولها.

المبحث الثالث: في نظرية العامل والمعمول.

تناولنا في هذا المبحث قضية من أكبر قضايا النحو التي اتخذها بعض دعاة التجديد مطعناً على النحاة ونحوهم، وأدار عليها نقاد النحو في هذا العصر أحاديثهم حتى أصبح عندهم النحو– يعني أول ما يعني- هدم نظرية العامل، وقد تناول هذا المبحث بالدراسة آراء القدامى والمحدثين من عرب ومستشرقين حول حقيقة العامل ودورها في الصناعة

النحويـــــة، ووازن بـــــين آراء الفـــــريقين. وتعرّضـــــنا فيـــــه إلـــــى المؤيدين للعامل والمنكرين.

المبحث الرابع: الأسس التي وضعها المجددون بديلاً لنظرية العامل.

تناولنـــا فـــي هـــذا المبحـــث الأســـس التـــي وضـــعها دعـــاة التجديـــد للاســـتغناء عـــن نظريـــة العامـــل، وتغييـــر المصـــطلحات المتعارف عليها، وتصنيف النحو طبقاً لهذه الأسس.

المبحث الخامس: تصنيف النحو العربي في ضوء دعوة ابن مضاء.

يعتبـــر هـــذا المبحـــث أنموذجـــاً يبـــيّن بجـــلاء تـــأثر النحـــاة المعاصـــرين بـــدعوة ابـــن مضـــاء فـــي إلغـــاء نظريـــة العامـــل، ومحـــاولتهم تصـــنيف أبـــواب النحـــو بالاســـتغناء عـــن هـــذه النظرية.

خامساً الفصل الثالث: **أصالة الإعراب في العربية.**

اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في الإعراب.

- تعريف الإعراب لغة واصطلاحاً.
- **أصالة الإعراب في العربية.**

- **الدّعوة إلى إلغاء الإعراب.**
- **الرأي الأول:**
- **الراي الثاني.**

المبحث الثاني: الدّعوة إلى مرونة حركات الإعراب

المبحث الثالث: تقويم الآراء السّابقة.

سادسا الفصل الرابع: **المجدّدون وتيسير النحو العربي.**

اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دعوة إلى تيسير الأسماء:

تناولنا في هذا المبحث اقتراحات المجددين وآراءهم في تيسير الأسماء ومنها توحيد ضمير الجمع والمثنّى، والمطالبة بنصب جمع المؤنّث السّالم بالفتحة، كما تعرضنا إلى جمع المذكّر السّالم وجمع التكسير، وأجرينا بعض التطبيقات، مع مناقشة ما يجب مناقشته.

المبحث الثاني: تيسير يتعلّق بالأفعال:

تناولنا في هذا المبحث اقتراحات المجدّدين وآراءهم تتعلّق بتيسير الأفعال، مع مناقشة الجدير منها بالمناقشة.

المبحث الثالث: اقتراحات جديدة نزعم أنّها تيسّر بعض القواعد النحوية.

وكانت هذه الاقتراحات كالآتي: اولاً: حركات الإعراب، ثانياً: حذف العامل في المبتدأ والخبر. ثالثاً: جواز تقديم الفاعل على فعله. رابعاً: تيسير باب الاشتغال. خامساً تيسير باب التنازع.

سابعاً: الخاتمة:

تضمّنت الخاتمة خلاصة لما جاء في هذا البحث من دراسات ومناقشات، فضلاً على أنها سجّلتْ أهم النّتائج المستخلصة من هذا البحث.

وأخيراً، حاولت في جميع المراحل التي مرّ بها هذا البحث أن أبذل قصارى جهدي وأن يظهر على النحو الذي ينبغي أن يكون عليه أي عمل علمي، أكاديمي جاد، وحسبي أنّني اجتهدت قدر طاقتي متحلّياً بالأناة والمثابرة ما استطعت. والله أسأل أن يكون ما أقدمه من العلم النافع الذي ينفع صاحبه. إنّه سميع مجيب الدّعوات.

تمهيـــــد

أثر المنطق والفلسفة اليونا نية في النحو العربي:

أثر التيارات الفكرية المتباينة في البصرة.

الرّأي الأول: المثبتون.

الرّأي الثاني: المنكرون.

الرّأي الثالث: القائل بالتأثير مع ثبوت الأصالة.

تمهيد:

أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي.

قبل الحديث عن هذه العلاقة أو هذا الأثر، رأينا أنّه لابدّ أن نقف وقفة متأنّية مع الحركة الفكرية التي طرأت على العالم الإسلامي حينذاك، وبخاصّة البصرة المدينة العربية التي نشأ النحو فيها حيث كانت ملتقى الأدباء والعلماء يأتون إليها من كل حدب وصوب حيث نشأت حركة فكرية واسعة كان لها أثر كبير في بعض الدراسات النّظرية التي كانت موجودة، فعلا ، عند علماء المسلمين.

ونحن نعلم أنّ ظهور الإسلام قد أدّى إلى نضوج المستوى الفكري العام عند الناس، وخاصّة طبقة المفكرين والمثقفين، حيث حمل الإسلام إلى البشر مفاهيم وتصورات جديدة في مختلف مجالات الحياة، بل إنّ الإنسان في عصر البعثة كان قد بلغ مستوى من الوعْي والإدراك أرْقى ممّن سبقه، لذلك كانت معجزة النبيّ – ص- معجزة فكرية وهي القرآن الكريم، بينما معجزات السابقين كانت حسّية.

وهذا ما يدل على ارتقاء الوعي عند الإنسان المعاصر لبعثة الإسلام، بالإضافة إلى ما حمله القرآن الكريم والنبي –ص– إلى البشر من مفاهيم ومعلومات جديدة وتصورات في مختلف مجالات الكون والحياة، فرفع من وعيهم وزوّدهم بكثير من

المعلومات، بالإضافة إلى اختلاط المسلمين بغيرهم من الشعوب والثقافات.

هذه الأسباب وغيرها أدّت إلى ارتفاع مستواهم الفكري والثقافي[1]، وفي تلك المرحلة بالذات، في مدينة البصرة بالخصوص، ظهرت بدايات حركة علمية تعتمد التفكير الواعي في فهم مختلف المجالات وخاصة الثقافية .

أما التراث الفكري الذي طرأ على الحياة العقلية البصرية فكان مليئا بشتّى الفنون العلمية، و الحقّ أنّ أوّل ما يلاحظه الدارس لتراثهمْ.

أثر التيارات الفكرية المتباينة على مدينة البصرة:

لقد تأثّرت البصرة منذ نشأتها بتيارات فكرية متباينة. وقد كان لها أثر كبير وانعكاسات حقيقية قد أثّرت فيما بعد على مجرى الأحداث الفكرية وغيرها خاصّة نحونا العربي. وقد تأثر العراق منذ القدم بشتّى الحضارات الإنسانية، فالبابليون والآشوريون والكلدانيون والفرس واليونان أنشأوا في العراق ممالك لهم وكانت مدينتهم مناراً يلقي أشعّته على ما حوْله من البلدان.(1)

[1]-ينظر النزعة المنطقية في النحو العربي فتحي عبد الفتاح الدجنى، الناشر وكالة المطبوعات الكويت. ص36.

جاء الإسلام وتوسّعت الدولة الإسلامية فنظرت إلى تلك المنطقة نظرة اهتمام وتقدير فبدأ الفاتحون في أنشاء المدن وأرسلوا إليها مشاهير العلماء من الصّحابة والتابعين وأصبحت تلك المنطقة قبلة العلماء يأتون إليها من كل حدْبٍ وصوبٍ، وقيل إنّ أشْهر مدن العراق قديما الكوفة والبصرة حتّى إذا قيل العراق، فمعناه البصرة والكوفة وبخاصّة في عهد بني أميّة (2) وقد كان لموْقع البصرة أثر كبير في تأثّرها بحضارات الأمم المجاورة لها كالفرس والسّريان حيث كانت تقع على عدة طرق تجارية مهمة.

ونظراً لهذا الموقع الجغرافي الهام أصبحت البصرة مركزا لحياة اقتصادية نشطة واسعة، ساعدها هذاعلى الاحتفاظ بأهميتها في العالم الإسلامي حتّى بعد إنشاء واسط وبغداد(3) كما حرصت الحكومات المتتالية على تنفيذ المشروعات العمرانية فيها، حتّى تضمنَ سلامتها(4).

أما سكان البصرة فكانوا في بدء الفتح من العرب الخُلّصِ(5).

2- فجر الإسلام أحمد أمين طبعة بيروت ص 197.

3- التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة د/ صالح العلي ط/1 بغداد 1952م ص47.

4- ينظر: النزعة المنطقية في النحو العربي، د/ فتحي عبد الفتاح الدجنى، الناشر وكالة المطبوعات الكويت ص 36.

5- ينظر فجر الإسلام ص 186 وتاريخ الأدب العربي- العصر العباسي الأول-، د/ شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط/3. ص 36

وكان يعيش مع العرب طبقة من الموالي وكانوا كثيرين في المدن الإسلامية، وهم من جنسيات مختلفة: هندية وفارسية وسريان ونبط وغيرهم.([6]) طُبعوا بطابع النّقيض والنقد وأخضعوا بحوثهم للعقل والمنطق. وقد ظهر في تلك الفترة فِرق إسلامية جديدة كالخوارج والشّيعة، كما ظهرت طوائف أخرى كالمعتزلة وغيرها وكان لهم تعاليم وفلسفات خاصّة. وكانت تقوم بين هذه الفِرق مجادلات ومناقشات حادّة. وهكذا نرى البصرة تسرع في مجال التقدّم والجدل الفكري العميق.

ونتيجة لذلك الصراع الفكري العميق لا شك أنّ النّحويين البصريين قد تأثّروا بتلك البيئة التي كانوا يعيشون فيها؛ لأنهم بطبيعة الحال لم يكونوا بعيدين عن تلك المعركة الفكرية.

وقد رُوِيَ لنا أنّ كثيرا منهم قد عاصروا مجموعة من علماء الفرق الكلامية. ([7])

ويُقال إنّ **أبا عمرو بن العلاء**(ت 154ه) كان وثيق الصّلة **بالحسن البصري (ت110ه).**([8]) وهو معتزلي وقامت بين بعضهم صداقة ومحبّة وقد قيل إنّ **ابن المقفّع** (ت 142ه) كان صديقا **للخليل بن أحمد.(ت** 175ه **)**

---

[6]- ينظر: النزعة المنطقية في النحو العربي 36.

[7] - شذرات الذهب 1/ 175، فجر الإسلام 1/ 364، ضحى الإسلام 3/ 96.

[8]- تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان نقله إلى العربية د/ عبدالحليم النجار، دار المعارف، ط/51973.ج 1/ 129.

وقد زعم **دي بور** أنّه[9]:« أي **ابن المقفّع**» يسّر للعرب الاطلاع على كل ما كان في اللغة الفهلوية من أبحاث لغوية ومنطقية.»

وقد لا نشك في أن البصريين قد تأثّروا في تلك الحياة الجديدة الطّارئة وخاصّة في عصر التّدْوين النحوي.

وهكذا وجد العرب أنفسهم أما م حضارات قديمة، فاندفعوا يطلبون ما عند هذه الأمم من علوم وثقافات، بما بثّ الإسلام في نفوسهم من حب العلم، أياً كان مصدره. فنقلوا إلى العربية علوم تلك الأمم وثقافاتها.

ونشطت حركة الترجمة نشاطاً واسعاً، وكانوا قد بدأوا بترجمة العلوم. فقد ذكر **ابن النديم** أن **خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان (ت** 85ه)[10]، كان أول من ترجم له كتب الطب والنجوم، وكتب الكيمياء[11] ثم ما لبث العرب أن تحولوا إلى المعارف النظرية كالفلسفة والمنطق.

---

[9]- .تاريخ الفلسفة في الإسلام، دي بور ترجمة د/ محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار النهضة العربية، ط/ 5- بيروت 1981. ص55 .

[10] - ينظر ترجمته في الفهرست ص 497 ، ووفيات الأعيان ابن خلّكان، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط/1 1948م ج 2/ 224.

[11] - الفهرست لابن النديم، ص 497.

وسرعان ما أصبح العرب قوامين على علوم القدماء، فلم يكتفوا بفهمها والاحتفاظ بها، بل أضافوا إليها إضافات جليلة، لم يسبقهم إليها أحد من قبل.

وقد بدأ **عبد الله بن المقفّع([12]) (ت 142ه)** بترجمة كتب أرسطو الثلاثة التي في صورة المنطق وهي : كتاب " قاطاغورباس "، و"باري أرميناس" ،و "أنولوطيقا"([13]).

وقد ذكر كثير من الباحثين أنّ النحو العربي، عند وضع أصوله وتدوينه قد تأثر بالثقافة اليونانية عامة، وبمنطق **أرسطو** خاصة وكان ذلك التأثير قد تمّ بواسطة العالم الموسوعي: **الخليل بن أحمد الفراهيدي**. (ت 175ه) ([14]).

ولذلك حقّ لنا أن نسأل ما مدى ذلك التأثر؟ أي تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، وهل كان التّأثر في المنهج أو الموضوع؟ أو شمل التّأثّر كِلَيْهِما معا؟.

و قبل أن نجيب على ذلك التساؤل بالسلب أو الإيجاب يجدر بنا أن نقف مع بعض الآراء المتباينة في ذلك الموضوع ولو بشيء من الإيجاز.

---

[12] - المصدر نفسه.

[13] - طبقات الأمم 65.

[14] - النزعة المنطقية في النحو العربي د/ فتحي عبد الفتاح الدجنى وكالة المطبوعات الكويت ص38.وينظر: الحياة الأدبية في البصرة، د/ أحمد كمال زكي، دار المعارف 1966م ص....

1 - الرّأي الأوّل: المثبتون.

وقد زعم أصحاب هذا الرأي أنّ النحو العربي قد تأثر بالمنطق والفلسفة اليونانية.

فهذا **شوقي ضيف** يقول: « ويظهر أنّ **الخليل** كان يتقن المنطق الذي ترجمه صديقه **ابن المقفع** وما يتصل به من قياس.»([15])

هذه إشارة إلى تأثّر التفكير في النحو العربي بالمنطق، إذْ تهيّأت الظّروف العامّة التي فرضته فرضا على علمائه، فقد صادف الاشتغال بالمنطق دراسة ومجادلة فترة تدوين النحو في القرن الثاني الهجري، ودخل الأجانب منافسين للعرب في التأليف فيه، وكان بعضهم على علم بالثقافة اليونانية والمنطق)([16]).

وكذلك قد قيل إنّ **ابن أبي إسحاق (ت 117ه)** كان متأثرا في إدخال فكرة القياس في النحو بالمنطق ، ونحو السريان وإنْ كانت هذه الصلة مجهولة الآن إلاّ أنّ الدّلائل تؤكّد حدوثها([17]).

---

[15] - تاريخ الفلسفة في الإسلام ، دي بور، ترجمة د/ محمد عبد الهادي أبو ريدو، دار النهضة ط/5، بيروت 1981م، ص56.

[16]- ينظر أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث. د/ محمد عيد، عالم الكتب القاهرة دار نشر الثقافة 1982 ص 20، 21 وما قبلها: ص 17.

[17]- المرجع نفسه ص 81 وما قبلها ويقول مهدي المخزومي في كتابه: الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، دار الرائد العربي، بيروت، ط/ 3، 1986م، ص67؛ منكرا هذه الفكرة، "فالحق أن القول بتأثر النحو العربي أو نحو الخليل بوجه خاص بمنطق أرسطو أو بالنحو السرياني تأثرا مباشرا زعْمٌ يفتقر إلى شيء كثير من التحقيق، وأن صلات هؤلاء الأجانب بالخليل لم يقُم على ثبوتها دليل تطْمئن إليه نفس الباحث، أويحمله على الظن بأنّه قد اقتبس منهم أو تأثر بهم أو تبادل معهم بعض القواعد النحوية.

فهذا قوْلٌ خطيرٌ إذْ هو تشكيك -من حيث لا نريد - في أصالة النحو ذاته، فما النحو إلاّ قياس، ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو، على ما هو معروف. ولا ندري ما هي هذه الدّلائل الكافية التي تنهض بجعل التّعليل قد دخل النحو متأثرا بالمنطق الأرسطي اليوناني.

كذلك بدأ التعليل في النحو سابقا لكلّ من الفقه وعلم الكلام، وقد تسرّب التّعليل إليْه متأثّرا بمنطق **أرسطو.** ([18])

وهذا القول يكاد يكون مبالغا بالنسبة لحقيقة الأشياء، فليس مجرّد المزامنة للاشتغال بالمنطق وتدوين علم النحو، سببا كافيا ووحيدا من أجل أن يتأثر النحو بالمنطق هكذا. ولا ندري ما هي الظروف التي فرضته فرضا على علماء النحو، حتّى يتأثّروا بالمنطق أو الفلسفة، فليست المزامنة في حدّ ذاتها سببا كافيا لذلك.

وقد زعم هؤلاء أنّ النحو العربي قد تأثّر في المنهج والموضوع معا. وقد مال إلى هذا بعض المستشرقين ومن سار في ركبهم.

قال **دي بور:**«وقد أثر منطق أرسطو في علوم اللسان التي لم يكن شأنها جمع الشواهد والمترادفات ونحوها لأنّ هذه تتقيّد بالموضوعات التي تعالجها».([19])

---

[18]- ينظر أصول النحو العربي في نظر النحاة: د/ محمد عيد، ص 81.

ويرى **كارل بروكلمان**:(أنّ الرّأي الذي يتكرّر دوما عند علماء العرب، وهو أن علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة، بغضّ النظر عن الرّوابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق **أرسطو**، وفي ما عدا ذلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي، لا من القواعد اللاتينية ولا من الهندية).([20]) كما أنّه قال في موضع آخر، عندما ذكر **الخليل بن أحمد(ت 175ه)**ويبدو حقا كذلك أنّه ابتكر شكل الحروف وعلامات القراءة استنادا إلى نماذج سريانية).([21])

ذهب **تيودور نولدكه** إلى أنّ التأثير اليوناني الأرسطي في نشأة النحو العربي يجب أن لا ينكر([22]) .

كما ذهب **إبراهيم بيومي مدكور** إلى أن المنطق الأرسطي قد أثر في النحو العربي، حيث قال: «وقد أثر فيه المنطق الأرسطي من جانبين: أحدهما موضوعي والآخر منهجي، فتأثر النحو العربي عن قرب أو عن بعد بما ورد على لسان أرسطو في كتبه المنطقية من قواعد نحوية».([23])

---

[19]- تاريخ الفلسفة في الإسلام ، دي بور، ترجمة د/محمد عبد الهادي أبو ريده، دار النهضة، ط/ 5- بيروت 1981. ص 56. وينظر تاريخ الشعوب الإسلامية، كارل بروكلمان، ترجمة د/ محمد أبو ريده 1957م ص 193.

[20]- تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان تعريب د/ عبدالحليم النجار، دار المعارف، ط/5 1983. ج 2/ 124.

[21]- ينظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ج1/ 132 ، وينظر تاريخ الفلسفة في الإسلام ص55.

[22]- ينظر تاريخ الفلسفة في الإسلام 55. واللغات السامية ، تيودور نولدكه، ترجمة: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، مصر. ص53.

[23] - أثر المنطق في النحو العربي،إبراهيم بيومي مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج مطبعة وزارة المعارف العمومية – القاهرة 1953م ص329.

ويقول **إسحاق ساكا:** «نظام تقسيم الكلام إلى إسم وفعل وحرف في العربية هو تقسيم الكلام في اللغة اليونانية، وهذا التقسيم هو يوناني الوضع قائم على المنطق».([24])

ولم يتخلّف **أنيس فريحه** عن الرّكب إذْ يقول: «وقد تأثّر قدامى اللغويين بأصول المنطق الإغريقي وخاصّة بفلسفة **أرسطو** اللغوية».([25]) وقال أيضا: «وأنت إذا درست فلسفة النحو العربي وجدت أنه لا يخرج بجوهره عن فلسفة **أرسطو** في اللغة».([26])

والحق أنّ القول بتأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، على الإطلاق، فيه شيء من التعسف.

ويبدو لي أنّه ينبغي أن نميّز بين مرحلتين في حياة النحو العربي: مرحلة النشأة ومرحلة مابعدالنّشأة. وأعني بمرحلة النشأة تلك التي تأسّس فيها النحو العربي، وتمتدّ خلال القرنين الأول والثاني للهجرة.

وعندما نقف مع هؤلاء الذين ينكرون أصالة النحو العربي على الإطلاق، والذين زعموا أن النحو العربي قد تأثّر بمنطق

---

[24]- النحو باليونان مقال عن تأثير السريان للأب إسحاق ساكا نُشره في مجلة العربي عدد 106 ص 51.

[25]- نحو عربية ميسّرة د/أنيس فريحة دار الثقافة – بيروت - 1955. ص23.

[26]- المرجع نفسه ، ص 24.

أرسطو بصفة خاصّة والنحو اليوناني بعامّة نجد آراءهم ليست يقينية وإنّما آراء ظنّية قامت على الشّكّ.

وإننا نعتقد أن هؤلاء لم تتح لهم الظروف لدراسة النحو العربي دراسة تفصيلية حتّى يذهبوا بمثل هذه الأحكام هذا من جهة، ومن جهة أخرى لو فرض أنهم درسوا منطق **أرسطو** بالفعل فقد تكون نتيجة الحكم من جانب واحد خاطئة، وذلك لسبب بسيط إذْ لا يجوز في قانون العلوم الحكم على دراسة معيّنة من جانب دون الآخر.

فلذلك كان ينبغي عليهم أن يدرسوا النحو العربي وبخاصة نحو القرن الثاني وبالتحديد في كتاب **سيبوسه**(ت 180ه)لأنّ تهمة النّقل والتّأثر جاءت في عصره. فآراؤهم كلها قائمة، أساساً، على الظن والتخمين ينقصها السند التاريخي والمادّي على حدٍّ سواء.

إلاّ أنّ النحو العربي قد نبت ونما في بيئة عربية حتّى استوى على سوقه وقد نشأ النحو العربي لخدمة القرآن الكريم ضبطا وفهما.

يقول **أبو الطيب اللغوي** (ت351ه): «سمع **أبو الأسود**(ت65 أو67ه) رجلا يقرأ:(**إِنَّ اللهَ بَرِئٌ مِنَ**

المُشْرِكينَورسُــولهِ)([27]) بكســر الــلام، فقــال: لا أظــن يســعني إلا أن أضــع شــيئا أصــلح بــه نحــو هــذا، أو كــلام هــذا معنــاه، فوضــع النحو».([28])

وتُــرجّح الروايــات التاريخيــة علــى أن **أبــا الأســود الــدؤلي**، هو أوّل من أسّس قواعد النحو العربي ووضع لبناته الأولى:

يقــول **ابــن الســلام**(ت 231ه) وكــان أول مــن أســس العربيــة وفــتح بابهــا وأنهــج ســبيلها، ووضــع قياســها **أبــو الأســود الــدؤلي**.....وإنّمــا قــال ذلــك حــين اضــطرب كــلام العــرب فغلبــت الســليقة، ولــم تكــن نحويــة، فكــان ســراة النــاس يلحنــون، ووجــوه النــاس، فوضــع بــاب الفاعــل والمفعــول بــه والمضــاف وحــروف الرّفع والنصب والجرّ والجزم.([29])

ويــذكر **أبــو الطيــب (ت351ه)**أنّ النّــاس اختلفــوا إلــى **أبــي الأسود** يتعلمون العربية، فأخذ ذلك عنه جماعة.([30])

---

[27]- سورة التوبة آية: 3

[28]- مراتب النحويين أبو الطيب اللغوي حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط/2 القاهرة 1394هـ 1984م ص 26، وينظر الفهرست لابن النديم دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت- 1978م ص 60، ونزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، أبو بركات الأنباري تحقيق د/إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط/3 الزرقاء، الأردن 1405هـ 1985م ص 20.

[29]- طبقات فحول الشعراء 1: محمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة 1394هـ 1974م. ص 12، وينظر مراتب النحويين 24، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي حققه محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ج2/ 397.

[30]- ينظر مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع القاهرة. ص 30.

ويتّضح من ذلك أن **أبا الأسود** قد بدأ بوضع قواعد تحفظ اللغة وتضمن سلامتها ثم أخذ ينشر علمه بين تلاميذه. ولا يُستبعد ذلك فالرجل ذو ذكاء نادر وجواب حاضر، وبديهة نيّرة، ثم هو بعدُ بليغ أريب مرن الذّهن، وحسبك اختراعه (الشكل) الذي عرف بنقط **أبي الأسود** للدلالة على الرفع والنصب والجر والتنوين.([31])

ثمّ جاء **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي**(ت117ه)، فوسّع النحو وطوّره ومضى به إلى الأمام. يذكر **ابن سلام** أنه «كان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل، وكان معه أبو **عمرو بن العلاء(ت 145ه)** ، وبقي بعده بقاء طويلا، وكان **ابن أبي إسحاق** أشدّ تجريدا للقياس، وكان **أبو عمرو** أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها».([32])

هذا تأكيد على أنّ كلاّ من **أبي الأسود، وعبدالله بن أبي إسحاق(ت 117ه)** لم يكن بين يديْه شيء من المنطق الأرسطي الذي ترجمه **ابن المقفع**(ت 142ه)، وذلك لأن ترجمة المنطق الأرسطي إلى اللغة العربية، قد تمّت في ما أعتقد، بعد وفاة الرجلين، وخاصّة إذا علمنا أن ولادة **ابن المقفع** كانت (سنة 106هـ).([33])

---

[31]- في أصول النّحو: سعيد الأفغاني، دار الفكر 1383هـ 1963م ص 161.

[32]- ينظر طبقات فحول الشعراء 1/ 14.

[33]- الأعلام: خير الدين الزركلي دار العلم للملايين، ط/ 5 بيروت 1980م. 4/ 140

والـــذين يزعمـــون أن النحـــو العربـــي قـــد تـــأثر بـــالمنطق اليونـــاني، يـــروْن أنّ هـــذا التـــأثّر قـــد تـــمّ فـــي العصـــر العباســـي، عنـــدما أصبحت بغداد مركزا للثّقافة العربية.

أمّـــا **ســـيبويه (ت 180ه)** فقـــد قـــدّم عمـــلا نحويـــا ناضـــجا وعظيمـــا، بلـــغ الإعجـــاب بـــه أيّمـــا إعجـــاب، فقـــال **أبـــو عثمـــان المـــازني**(ت 247ه):«مـــن أراد أن يعمـــل كتابـــا كبيـــرا فـــي النحـــو بعـــد كتاب **سيبويه** فليستحي».([34])

وقـــال **صـــاعد الأندلســـي**(ت462ه): «لا أعـــرف كتابـــا أُلّـــف فـــي علـــم مـــن العلـــوم قـــديمها وحـــديثها، فاشـــتمل علـــى جميـــع ذلـــك العلـــم، وأحـــاط بجميـــع أجـــزاء ذلـــك الفـــن، غيـــر ثلاثـــة كتـــب، أحـــدها كتـــاب " المجســـطي".... فـــي علـــم الهيئـــة والفلـــك والنجـــوم وهـــو **لبطليمـــوس**، والثـــاني كتـــاب " أرســـطاطاليس" فـــي علـــم صـــناعة المنطـــق، والثالـــث كتاب **"سيبويه"** البصري في علم النحو العربي.

فـــإنّ هـــذه الكتـــب الثلاثـــة لا يشـــذّ عـــن كـــلّ واحـــدٍ منهـــا مـــن أصـــول علمـــه، ولا مـــن فروعـــه إلاّ مـــا لا خطـــر لـــه، ولله وحْـــده مزيّـــة الإحاطـــة وفضـــيلة التّمـــام، لا ربّ غيـــره».([35]) فهـــل تـــأثر كتـــاب سيبويه بمنطق أرسطو؟.

---

[34]- الفهرست ص 77، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات بن الأنباري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر ص 56.

[35]- ينظر طبقات الأمم : صاعد الأندلسي منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها- النجف 1387ه 1974م ص 9 - 40

إنّ شبهة اتصال النحو العربي بالمنطق الأرسطي تأتي من جوانب عدّة هي: 1 - **التعريف**(الحد). 2 –**الجملة. 3 – التعليل. 4 – أقسام الكلام.** وهذا ما يعزّز أصالة النّشأة النحوية في كتاب **سيبويه** ونضوجها ولا يمكن أن يكون قد تأثر بالمنطق الأرسطي، حتّى وأنّ شبهة تأثر النحو العربي بالنطق الأرسطي يقال أنّها تأتي من جوانب مختلفة مثل: التعريف (الحد) والجملة والتعليل، ومن حيث تقسيم الكلام.

فإذا نظرنا إلى الجانب الأول على سبيل المثال:

التعريف(الحد):

عمد **عبده الرّاجحي** إلى مقابلة النصوص في منطق أرسطو وكتاب سيبويه معتمداً على الترجمة الانجليزية، وأثبت أنّ **سيبويه** لم يتصل **بالتعريف**كما ورد عند **أفلاطون** أو كما ورد في منطق **أرسطو** إذْ يقول: «وكتاب **سيبويه** يكاد يخلو من التعريف على وجه العموم فهو مثلا لم يعرّف الفاعل ولا الحال ولا البدل ولأغير ذلك من أبواب النحو، وهو يكتفي، في الأغلب الأعمّ، بذكر اسم الباب، ثمّ يبدأ مباشرة في عرض القواعد المستخلصة من الاستعمال...

ومن النّادر جدّا أن نجد عنده تعريفا كالتعريف الذي قدمه عن الفعل بأنّه " أمثلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكن ولم يقع، وماهوا كائن لم ينقطع»([36]).

وإنّما جل تعريفاته تقوم على التمثيل كقوله: " الاسم: رجل، وفرس، وحائط"([37]) أو تمييز المعرّف بشيء من خواصّه كقوله: " والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو رددت ووددت واجترت وانقددت واستعددت.([38])

وهكذا فإن كتابه كله على شموله لا يخرج عن هذه الأمثلة من التّعريف، وهو دليل على أنّه لم يطبق المنهج الأرسطي فيه، وقد يكون دليلا على أنه لم يعرف الأصل في النطق الأرسطي معرفة كان من الجائز أن يبدو لها في الكتاب قبولا أو رفضا.([39])

أما**الجملة** فقد عرّفها أرسطو بأنها قسم من كلام له معنى... ولم يهتم أرسطو إلاّ بالجملة الخبرية، وذلك لأنّ المنطق يقوم على فكرة القياس، وكل جملة تتكوّن من موضوع و... وكان أرسطو يقدم المحمول على الموضوع.([40]).

---

[36]- الكتاب: سيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب بيروت.ج 1 /12

[37]- المصدر نفسه 1/ 12

[38]-نفسه 3 / 529، 530.

[39]-النحو العربي والدري الحديث د/ عبده الراجحي، دار النهضة العربية، 1979م. ص 72، 73.

[40] - المرجع نفسه 100، 101 ، وينظر نظرية العامل في النحو العربي(عرضاً و نقداً، وليد عاطف الأنصاري ص 8 .

ونحن وإن كنا لا نجد عند سيبويه تعريفاً للجملة، فإننا نجد عنده فكرة واضحة عن المسند والمسند إليه.

يقول **سيبويه**: «وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا.....».([41])

وإذا كان **أرسطو** قد قصر اهتمامه على الجملة الخبرية، فإنّ **سيبويه** قد تعرّض في كتابه للحديث عن تراكيب الجملة الخبرية والإنشائية.

وإذا نظرنا إلى التعليل فالعلّة في المنطق الأرسطي هي علّة « نظرية... تبحث في الصورة وليس في المادّة» ([42]) .

أما العلة في النحو العربي فهي علة حسية. ولعل أصول الفقه هو الذي أوحى إلي النحاة بفكرة التعليل، فالعلة عند الفقهاء دعامة رئيسة من دعائم القياس. والقياس في الفقه هو: (إلحاق أمر بآخر في الحكم الشرعي لاتّحادٍ بينهما في العلة).([43])

يقول **ابن جني (ت 392ه)**: «اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنّما يحيلون

---

[41]- ينظر كتاب سيبويه 12/1.

[42]- ينظر النحو العربي والدرس الحديث ص 70.

[43]- الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد ـ الجزء الأول المدخل الفقهي العام: مصطفى الزرقاء مطبعة الحياة، ط/8 – دمشق – 1398هـ 1964م، ص73.

على الحس، ويحْتجّون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنها إنما هي أعلام ، وأمارات، لوقوع الأحكام».([44])

وهكذا نلاحظ أن هناك اختلافاً في طبيعة العلة بين منطق أرسطو والنحو العربي. وتذكر المصادر أنّ أول من تصدّى لشرح العلل في النحو العربي، هو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ.([45])

وإذا نظرنا إلى تقسيم الكلام في اللغة العربية وأقصد بذلك النحو العربي نجده قد عرفه علماء العرب قبل ترجمة المنطق الأرسطي والنحو اليوناني. فأول من قسّم الكلام العربي إلى إسم وفعل وحرف، هو سيدنا **علي كرم الله** وجهه (ت **40 هـ**) و ذلك في أثناء توجيهاته إلى **أبي الأسود** في وضع النحو. إذْ قال: «أُنْحُ هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك....» . ([46])

وهكذا نرى النحو العربي قد وضعت دعائمه واكتملت قواعده، والبيئة الإسلامية بريئة من المنطق الأرسطي. وأمّا قول بعضهم إنّ وضع النحو العربي كان قد تأثّر بالفلسفة اليونانية أو النحو السرياني أو الهندي آنذاك، فهو قول مردود، والأدلّة على

---

[44]- الخصائص: ابن جنّي تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط/ 2- بيروت - ج 1/ 48.

[45] - ينظر طبقات النحويين واللغويين ص31، ونزهة الألبّاء ص 27.

[46]- نزهة الألبّاء ص 18.

ذلك كثيرة([47]). قال **أبو سليمان المنطقي:**« نحو العرب فطرة، ونحونا فطنة»([48]). فهو يشهد أن النحو العربي انبثق من فطرة العرب، وأنّ المنطق فطنة، باعتبار أنّ « المنطق نحو التفكير البشري».([49])

ويمكن أن نخلص إلى أن أصول الفقه قد وجه النحاة إلى استنباط قواعد مطردة للغة العربية، على نحو كان يفعل الفقهاء بالنسبة إلى الفقه، وأنّ علم الكلام قد أكسبهم القدرة على مناظرة الخصم والرد عليه وقرع الحجّة بالحجّة، مما جعل الطابع العقلي بارزا في النحو العربي.

2 ـ الرّأي الثاني: المنكرون

أنكر مجموعة من العلماء ظاهرة تأثر النحو العربي بالعلوم الأخرى وخاصّة المنطق وضروبه.

فهذا**أبو القاسم الزجاجي**(ت 337ه)ينكر التأثير الموضوعي والاصطلاحي، ويقول عندما تحدّث عن حدّ الاسم عند النحاة: « الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو

---

[47] - ينظر: المدارس النحوية لخديجة الحديثي 39 -49.، والنحو العربي والدرس الحديث ص 61. والنحو العربي بين الأصالة والتأثير، رسالة ماجستير، لسعد الكردي. والنحو العربي ومنطق أرسطو مجلة كلية الآداب(جامعة الجزائر) ع1 س 1964.ص 67- 86.

[48]- الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي صححه وضبطه أحمد أمين، أحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت. ج 2/ 139.

[49]- تاريخ الفكر العربي إلى أيّام ابن خلدون: د/ عمر فروخ، دار العلم للملايين، ط/3 – بيروت 1981م.ص 109.

واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به، هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأضاعه وليس يخرج عنه إسم البتّة»([50].

ويواصل القول: ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب لأنه له نقصد وعليه نتكلم، ولا المنطقيين ولا بعض النحويين قد حدّدوه خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنّما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو: إِنَّ و لكنَّ وما أشبه ذلك.»([51]).

هذه شهادة من الزجاجي ردّ بها على تهمة التأثر حتّى عصره على أقلّ تقدير. وأمّا ما أطلق عليهم (بعض النحويين) وهم قلّة فهذا بمثابة الفرد، وهو شاذٌ في عرف النحاة لا يقاس عليه.

---

[50] - الإيضاح في علل النحو ص48.والنزعة المنطقية في النحو العربي ص41، و نظرية العامل في النحو العربي وليد عاطف ص 14.

[51]- ينظر الإيضاح في علل النحو ص48.والنزعة المنطقية في النحو العربي ص41، و نظرية العامل في النحو العربي وليد عاطف ص 14.

يقول **محمد هاشم عبد الدايم:** فإذا كان« بعض العلماء يرى أن النحو العربي قد تأثّر بمنطق **أرسطو** من جانبين: أحدهما موضوعي والآخر منهجي، وتأثر بما ورد على لسان **أرسطو** في كتبه المنطقية من قواعد نحوية، وسار القياس النحوي على نسق القياس المنطقي».([52])

فإننا نرى أن البعض الآخر« ينصف العرب فيرى أنه عربي محض لا صلة له بمنطق اليونان»·

وهذا الرأي الذي نرجحه فالعقلية العربية قد ابتكرت كثيرا من العلوم النّاضجة، ومما يدل على أنّ النحو بعيد عن المنطق تلك المناظرة([53]) التي دارت بين **أبي سعيد السيرافي(ت 368 ه)** وهو نحوي، **ويوسف بن متّى(ت 328ه)**، وهو منطقي، فالخلاف في هذه المناظرة واضح بين النحويين والمناطقة، فالنحو فيه تفكير عقلي، ولكنه ليس منقولا عن منطق اليونان».([54])

وهذا باحث يقول: «إن هذا المنطق هو منهج البحث في علوم اليونان الفكرية والفلسفية منها على الخصوص ويتصل لها أوثق اتصال وتختلط أبحاثه وتتشابك بأبحاثها، ثمّ إنّ هذا المنطق

---

[52]- النحو بين مؤيديه ومعارضيه، محمد هاشم عبد الدايم ص 315.

[53]-* المناظرة موجودة في الإمتاع والمؤانسة 1/ 115، 116.

[54]-ينظر الإمتاع والمؤانسة115/1 وينظر الأصول، د/ تمام حسان دار الثقافة ط/1- الدار البيضاء 1401هـ 1981م. ص46

هو أدق تعبير عن الروح اليونانية في نظرتها إلى الكون وفي محاولتها إقامة مذاهب في الوجود.

وقد رفض الإسلام علوم اليونان الفكرية رفضا قاسيا وحاربها أشد محاربة وكانت الروح الإسلامية تستمد مقوماتها من بيئة مخالفة وجنس مخالف وتصور حضاري جيد جديد، فكان من المحتم أن يكون لها منهج في البحث مختلف أشد الاختلاف عن منهج اليونان يستمد مقوماته من حضارتها العلمية المقدّسة»([55])

وقد تحدث أيضا عن موقف علماء أصول الفقه وأصول الدين حتى القرن الخامس من المنطق الأرسطاليسي ويرى أنه موقف سلبي.

يقول **مهدي المخزومي** في هذا الشّأن:« قلّ ما يقال عن تأثر النحو في عهد **الخليل بن أحمد** بمنطق **أرسطو** تأثرا مباشرا في المنهج، والموضوع إيغال في الحدس وتمسك بأهداب الفروض»([56]).

---

[55]- مقدمة مناهج البحث عند مفكري الإسلام. د/ علي النجار دار المعارف، والنزعة المنطقية في النحو العربي، د/ فتحي عبد الفتاح الدجنى، الناشر وكالة المطبوعات الكويت ص 42.

[56]- الخليل بن أحمد، أعماله ومنهجه ص 39، 40.

وذكر في موضع آخر أن التأثر لم يكن عن طريق المنطق اليوناني وإنما جاء التأثير عن طريق الجدل والمناقشات التي أحدثتها الفرق الكلامية وبخاصة المعتزلة .

ويقول هنا:« أما نحاة البصرة فكانوا قد تأثروا بالبيئة البصرية التي كانت المعتزلة يتزعمون فيها الحركة الفكرية، فنهجوا منهج المعتزلة وتأثروا بهم في الاعتداد بالعقل وطرح كل ما يتعارض معه فأهملوا الشاذ ولم يعتدّوا بأخبار الآحاد التي لا ينطبق عليها ما وضعوا من أصول وأهدروها وقالوا إنها شاذة تحفظ ولا يُقاس عليها إذا عدموا الحيلة في تأويلها وإدخالها في أصولها، ولهذا سُمي نحاة البصرة أهل المنطق».([57])

ويرى **عبد الرحمان السيد** أنّ النحو العربي لم يتأثّر بالمنطق اليوناني وقال في ذلك: « وهكذا نجد أنّ النحو وإنْ لمْ يختلطْ بالمنطق والفلسفة، فقد تأثر بدراسة المتكلمين لهما. فتأثر بهما في منهجه وفي مصطلحاته وأصوله وتأثر النحاة بالمتكلمين في أسلوبهم العلمي وفي إعلائهم من قيمة العقل ورفعهم من شأنه.» ([58])

هذه الآراء مجتمعة هي شهادة إيجابية في هذا الشأن إلاّ أنه يجب ألاّ نبالغ لأن في حقيقة الأمر هناك أثراً ما للمنطق أو

---

[57]- ينظر الخليل بن أحمد أعماله ومنهجه ص40.

[58] - مدرسة البصرة النحوية، عبد الرحمن السيد ص43.

الفلسفة في التراث النحوي، صحيح أنّ هذا الأثر ليس بلازم أن يدرك النّشأة الأولى للنحو أو للعلة أو القياس فيه، وليس مرتبطا بنشأته زمنا وتاريخا واقتباسا، وإنما أثر المنطق واضح في مقولات النحاة المتأخرين، بل في القرن الثالث الهجري وما تلاه مما وجدنا بعض آثاره واضحة.

فالقول بأصالة النحو العربي، وبعربية نشأته ونموّه لا يغض منه ولا يضيره، أن يستفيد النحو من غيره من العلوم حتى ولو كانت غير عربية، ما دامت هذه الإفادة داخلة وغريبة، وليست من صلب المادّة ولم تداخلها في تكوينها وهيئتها.

وقد قالها **السيوطي** من قبل معلقا على ما يقوله **الفارسي** في **الرماني:**«إن كان النحو ما يقوله **الرماني** فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه شيء منه»

فيقول **السيوطي** إثر ذلك: «النحو ما يقوله **الفارسي**، ومتى عهد الناس أنّ النحو يمزج بالمنطق.

وهذه مؤلفات **الخليل، وسيبويه**، ومعاصريهما، ومن بعدهما بدهر ـ لم يعهد فيها شيء من ذلك.» ([59])

---

[59]- ـبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدّين السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي. ص 344. وينظر تعليق الأستاذ عباس حسن على هذه المقولة في هامش70، 71 من كتابه "رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية" ومفاده رفض ذلك لأن الفارسي نفسه كان مولعا بالتعليل والعلل، منكبا عليهما، مفنيا عمره فيهما، وقد نقل ذلك عن تلميذه إبن جني في كتابه "الخصائص" 1/ 284 ولكن الأمر يختلف بين الاثنين، فتعليلات الرماني وعلله موغلة في الغرابة ومختلفة عن علل الفارسي على ما يبدو وما هو واضح من كلام السيوطي.

فالمنطق لم يداخل النحو في بداياته، ومع ظهوره ونشأته، بل ومع نموّه ونضجه، فهذه مؤلفات **الخليل وسيبويه**، ومعاصريهما، ومن بعدهما" بدهر" تشهد بذلك وتدعمه وتؤيّده.

3 -الرأي الثالث: القائل بالتأثير مع ثبوت الأصالة.

يذهب أصحاب هذا الرأي مذهبا وسطا، فيقولون بالتأثير ولكن مع ثبوت الأصالة للنحو في نشأته وسيره، كذلك يختلف التأثير، فهو ليس في المضمون واللباب، وإنّما في أمور أخرى سنذكرها لاحقا. وأيضا هو في فترة متأخرة نسبياً ولم يبدأ التأثر مع بدايات نشأة أو نمو النحو، وإنّما بعد ذلك بفترة.

يقول **علي النجدي ناصف** : «ولما أن استحصدت الفلسفة وأغرم الناس بها، دخلت النحو وأثرت فيه، كما دخلت غيره وأثرت فيه، ولكن على تفاوت واختلاف، مطاوعة لظروف الحال والبيئة».([60])

ويقول **عبدالرحمان السيد**: «فلا شك في أن العرب تأثروا بالمنطق اليوناني والفلسفة اليونانية، تأثروا بهما لا في أصول النحو وأسسه، فإن هذه الأصول والأسس كانت قد وضعت لبناتها وأقيم هيكلها... قبل أن ينقل المنطق اليوناني إلى العرب... وهناك فرق بيّن بين نقل النحو عنهم أو تقليدهم والتأسّي بهم في

---

[60]- سيبويه إمام النحاة، د/ علي النجدي ناصف، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1953م ص 33. ونلاحظ المعنى من قوله: "ولكن على تفاوت واختلاف، ومطاوعة....الخ" فتأثيرها في النحو ليس مثل تأثيرها في غيره من العلوم في القوة وفي الشكل كذلك.

إبداعه وإنشائه، وبين الإفادة من هذا المنطق في طريقة البحث منه، والاستدلال عليه....الخ.»([61])

وقريب من هذا القول ما قاله**يوسف أحمد المطوع**: «وقد يكون هذا الذي أفاده العرب من ترجمة كتب المنطق اليونانية ساعدهم شيئا على التوسّع في وضع ما وضعوا من قواعد نحوية، ولكن هذه الإفادة لا تعدو في رأيي إفادة استئناس، فكل أمّة في علومها تملي عن طبيعتها الخاصّة، ولا يضيرها في ذلك ما يدخل عليها من مشابهات من علوم وغيرها.... إنّ إفادة لغة من لغة لا تعدو:

1 -ما يمس العرض والمظهر ولا يصيب الجوهر في شيء.

2-أنّ نحو العرب كان عن فطرة أملته وأملت عليه.» ([62])

كذلك كان أثر المنطق في النحو متأخرا نسبياً أو جاء بعد نشأته ونموّه ونضجه، ([63]) في الطّوْر الأوّل للثقافة الإسلامية وهو إسلامي وعربي محض عند أصحاب هذا الرأي.

يقول **تمام حسان**: «حتّى ما إذا رقي **المأمون** كرسي الخلافة بدأ الطّور الثاني للثقافة الإسلامية، وهو الطّور الذي

2- مدرسة البصرة النحويةٍ: عبد الرحمان السيد دار المعارف بمصر، مطابع سجل العرب، ط/ 1 1388هـ 1968م. ص 100، 101.

[62]- جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري : د/ يوسف المطوع ، مطبعة حكومة الكويت، 1976م ص44، 45 و ص57، 60، 61.

[63]- ينظر مدرسة البصرة النحوية د/ عبد الرحمن السيد: ص102- 104.

تسرّبت فيه ثقافة اليونان إلى العرب... وقد رأينا النحاة منذ ذلك الوقت يعتنقون مذهب الاعتزال، فيخالطون الفكر اليوناني الذي جاءت به جهود الترجمة....

ولقد رأينا كيف اشتدّ ساعد النحاة في استيعاب الفكر اليوناني، حتى رأيناهم يعقدون المناظرات مع المناطقة والمترجمين، ورأينا بعضهم يوغل في استعمال المنطق حتى ينكر الناس عليه ذلك كالذي يقوله **الفارسي** في **الرماني»**..([64])

ثمّ يقول: « ومع ذلك كان **أبو سليمان المنطقي** - وهو من أكابر ذلك العهد- يشهد للنحو العربي بالطابع الفطري وللمنطق - أو نحو التفكير كما وصفه"، بأنّه فطنة.»([65])

ويضيف: « كذلك يمكن رصد تأثر النحاة فيما بعد **المأمون** بالفكر اليوناني في مجالات: الحدود والتعريفات - واستعمال مصطلحات المنطق في عرض المسائل وفي التقسيمات - وفي تعليقات الشراح وأصحاب الحواشي على عبارات المتون...الخ.» ([66])

---

[64]- بغية الوعاة: السيوطي ص 344. علقنا على ذلك في هامش صفحة سابقة

[65]- الأصول: د/ تمام حسان ص52 -54 .

[66] - ينظر: الأصول تمام حسان ص 54، 55. وقد ضرب بعض الأمثلة على ذلك. انظر العكبري، مسائل خلافية ص من42 الى47. فيه كلام عن الحدود والتعريفات. كذلك راجع الإيضاح للزجاجي ص من46 إلى 49. عند الكلام عن الخلاف في تحديد الاسم والفعل والحرف، وعند الكلام عن حدّالإسم.

يقول **تمام حسان**: «فإنّ أثر المنطق في النحو العربي يبدو من جانبين أولهما: جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحوي العام، وثانيهما: الأقيسة والتعليلات في المسائل النحوية الخاصّة مع ما يساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية التي جاء بها **أرسطو** في دراساته والتي خلط فيها بين النحو والمنطق. والمقولات العشر هي: الجوهر، والكم، والكيف، والزمان، والمكان، والإضافة، والوضع، والملك، والفاعلية، والقابلية، أو كما تسمّيها المتون العربية: أن يفعل وأن ينفعل.» ([67])

ولكن مع الإشارة إلى أن: « كل ذلك مما جدّ بعد عصر **المأمون**، ولم يكن مما يتعاطاه النحاة من قبل مما يشير إلى أن نشأة النحو العربي لم تعرف المؤثّرات اليونانية، وإنّما عرفها تطوّره بعد القرن الثاني الهجري.»([68])

وقد كثرت الأقوال الجازمة غير المنصفة عن حصول تأثير المنطق اليوناني على النحو العربي.

نشر **عبد الرحمن الحاج صالح** سنة 1964م مقالاً، يحاول([69]) أن يبرهن فيه على أن النحو العربي لم يتأثر في عهد النشأة، أي نشأة النحو، بقوله: «لم يتأثر النحو العربي في نشأته

---

[67] - مناهج البحث: تمام حسان دار الثقافة للنشر والتوزيع الدار البيضاء المغرب. ص 26 وينظر ما بعدها حتى ص33، حيث شرع في بيان كيفية تأثر النحو بالمقولات العشر السابقة الذكر، وبيان وجودها في تراثنا النحوي متأثرا بالمنطق

[68] - المرجع نفسه ص 55

[69] - تأثير النظريات العلمية اللغوية المتبادل بين الشرق والغرب: (إيجابياته وسلبياته) عبدالرحمن حاج صالح مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد 96 (ص 67 – 86)

ولا عند اكتماله، في زمان **الخليل** و **سيبويه** بمنطق **أرسطو** إطلاقا. وقد أقرّ بذلك بعد سنتين المستشرقان: **كارتر**Carter و**تروبو**.Troupeau([70])

إلاّ أنه يقرّ بامتزاج النحو العربي بالمنطق الأرسطي في القرون الموالية حيث يقول:«.... وحصل التأثر بالفعل في زمان **ابن السراج**([71]) ومعاصريه **كابن كيسان** وغيرهما واولئك الذين سُمُّوا بالمدرسة البغدادية....»

ويقول أيضاً: «أجمع المستشرقون قبل اليوم على حصول هذا التأثير بل ذهب بعضهم إلى أن مفاهيم النحو العربي الأساسية كلها مأخوذة من منطق **أرسطو**. ولم يأت أحدهم بأي دليل. اللهم إلاّ القول باستحالة إبداع العرب بكل هذه المفاهيم الدقيقة الناضجة في مدة قصيرة.

وهو دليل واهٍ، لأنّ العرب أبدعوا أشياء كثيرة غير النحو في هذه المدة القصيرة، مثل: مفاهيم الفقه الإسلامي ومنطق القياس التمثيلي (وهو غير السلوجسموس) ومسالك العلة عند الأقدمين وهي مفاهيم ومناهج عربية محضة، فلا يوجد علاقة بين العلة الفقهية والنحوية من جهة وعلل **أرسطو** من جهة

---

[70] -أنظر lesorigines de la grammaire arabe M.G. CARTER Revue des etudes Islamique 40 (Paris1972, PP.69-97.

Lalogiqued'ibnal-moqaffaetlesorigines de la grammaire Arabe In ArabicaGérard troupeau. Lei den, 1981(242 – 250).

[71] - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة عبدالرحمن حاج صالح ص 67 – 86.

أخرى. وليس الأمر كذلك فإنّ النحو العربي الخليلي قد بني كله على مفاهيم أصلية لا يوجد لها نظير في منطق **أرسطو». ([72])**

يبدو أن الرأي الثالث هو الأقرب إلى الصواب، والأدنى إلى الحق، في رأينا، فهو لم ينكر هذا التأثر من النحو بالمنطق أو بالفلسفة ولكنه يجعل هذا التأثير في مجالات محدّدة بعينها، بعيدا عن صلب المادّة، وبعيدا عن الاختلاط المباشر والنقل الأساسي منهما. وأيضا هو يجعل هذا التأثر وتلك الصلة في فترة ما بعد التكوين، بل وحدّدها في فترة الترجمة وانتشارها أو ما بعد عصر **المأمون** كما ذكر بعضهم.

كذلك حجج هذا الرأي وآراؤه أقرب إلى الصّواب، ومما تميل النفس إليه كذلك.

و الملاحظ من أصحاب الرأي الأخير أن الفلسفة والمنطق بمصطلحاتهما وصورهما قد داخلتا النحو العربي، وأنّ النحو العربي قد تأثر بهما.

ورأينا كيف أن الآراء قد اختلفت حول هذا التأثير وتلك الصلة وجودا ونفيا، وكيف أن من العلماء الباحثين من أنكر وجود صلة ما للنحو العربي بهذين العلمين الدّخيلين.

---

[72] - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة تأثير النظريات العلمية عبدالرحمن حاج صالح العدد 96. ص 116

وأن البعض الآخر قد قال بوجود تلك الصلة، بل صرّح بالنقل والاقتباس منهما، وكيف أن هناك رأيا ثالثا وسطا يقول بوجود نوع ما من هذه الصلة وذلك التأثير، وإنّما في زمن متأخّر نسبياً عن زمن النشأة والبناء للنحو كذلك ليس في صلب النحو وتكوينه، وإنّما في مظاهر خارجية شكلية.

نستنتج من ذلك أن تأثير الفلسفة والمنطق في النحو العربي لم يكن في البداية أي في مرحلة النشأة والتكوين وإنما دخل النحو العربي في مرحلة ما بعد النشأة، وكان هذا التأثير في عرضه ومظهره وشكله الخارجي، وليس في مضمونه وأساسه أو بنائه وتكوينه مؤيّدا من رأى ذلك من العلماء والباحثين([73]).

يقول **عبد الرحمن السيد**: «إنّ تأثير الدراسات الفلسفية والمنطقية في النحو لم يكن تأثير بناء وتكوين، وإنّما كان تأثير تهذيب وتنظيم، لأن **سيبويه** أدرك النحو ثابت الأسس، واضح المعالم، متميّز السمات».([74])

والنحو العربي قد تأثّر بالمنطق والفلسفة في نقاط محدّدة ذكرها بعضهم في مثل: الحدود، والتعريفات، وبعض ألوان التعليل، والقياس.....الخ.

---

[73] - مدرسة البصرة النحوية د/ عبد الرحمن السيد ص 100 –104. وينظر جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري، د/ يوسف المطوع مطبعة حكومة الكويت 1976، ص44 - 45، 57، 60، 61. و الأصول، د/ تمام حسان: ص46 - 50، 55، 69، 71، 182، - 183، 207.

[74] - ينظر مدرسة البصرة النحوية،عبد الرحمن السيد ص 104.

ويقول**عبد الرحمن السيد**: «فلا شك في أن العرب تأثروا بالمنطق اليوناني والفلسفة اليونانية تأثروا بهما لا في أصول النحو وأسسه، فإنّ هذه الأصول كانت قد وضعت لبناتها، وأقيم هيكلها قبل أن ينقل المنطق اليوناني إلى العرب. ولكنهم تأثروا بهما في تنظيم النحو وتهذيبه وفي بعض مصطلحاته وأساليبه، وفي طرق الحجاج والمناقشة فيه.

وهناك فرق بيّن بين نقل النحو عنهم أو تقليدهم، والتأسّي بهم في إبداعه وإنشائه، وبين الإفادة من هذا المنطق في طريقة البحث فيه، والاستدلال عليه..

اللهمّ إلاّ أن تكون هذه الأسماء المشتركة وقفا على قوم دون قوم، وليس ذلك من الحقّ في شيء، فاللغة إمّا توقيف أو توفيق، فإنْ كانت الأولى، فالرأي فيها واضح، والنزاع في غير منازع، وإنْ كانت الثانية فليس عجيبا أن يهدي الله فردين أو أمّتيْن إلى شيء واحد، وبخاصّة عند توافر الدّواعي وخلوص الرّغبة، ولن تتوافر الدّواعي وتلحّ الحاجة ولن تخلص النية وتبذل الهمّة في مثل ما كان من النحو، وما دعا إليه، وما بذل في سبيله.» ([75])

ويقول أيضا: «وإذا كانت الفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني قد دعا إليهما نهضة شاملة، وحضارة عريقة، فإنّ النحو العربي قد دعا إليه دين جديد ناشئ، وعقيدة قويّة ثابتة، دقّت

[75] - مدرسة البصرة النحوية د/ عبد الرحمن: السيد ص 100- 102

بشائرها، وانبلج ضوؤها فهي جديرة بأن تحرك العقول، وتثير العبقريات، وتصل من النتائج إلى ما وصلت إليه اللغة العربية وآدابها من نضج وازدهار.» ([76])

ومن العلماء من يرى أنّ ما يوصف بأنّه منطق قد تأثر النحو به، ووجد بين ثناياه، ليس هو المنطق الصوري الأرسطي، وإنّما هو المنطق النحوي ([77]) اللغوي العربي الإسلامي، ابن بيئته وثقافته، فإنّ كل تفكير وكل اجتهاد وكل فكر منظم منطقي، ليس بالضرورة أن يكون راجعا إلى أرسطو، أو إلى اليونان بعلميْها. وقد قال بذلك بعضٌ من القديم والحديث. ولعلّ مما يشير إلى ذلك:

1 - في القديم:

ما تناوله «الفارابي" فيكتابه «إحصاء العلوم":

حيث يقول فيه: «وهو يشارك النحو - أعني المنطق بعض المشاركة بما يعطي - أي النحو- من قوانين تخصّ ألفاظ أمّة ما، وعلم المنطق إنّما يعطي قوانين مشتركة تعمّ ألفاظ الأمم كلها، فإنّ في الألفاظ أحوالا تشترك فيها جميع الأمم، مثل: أن الألفاظ

---

[76]- المرجع السابق،ص 100 - 102

[77] - ينظر الأصول د/ تمام حسان ص 69، 71، 183. وينظر كذلك الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي تحقيق د/ مازن المبارك، دار النفائس، ط/3 – بيروت – 1399هـ 1979م. ص 48، 49.

منهـــا مفـــردة، ومنهـــا مركّبـــة، والمفـــردة: إســـم، وكلمـــة، وأداة، وأنّ منهـــا مـــا هـــي موزونـــة وغيـــر موزونـــة، وأشـــباه ذلـــك، وهاهنـــا أحـــوال تخـــص لســـانا دون لســـان، مثـــل أنّ الفاعـــل مرفـــوع، والمفعـــول بـــه منصوب، والمضاف لا يدخل فيه ألف ولام التّعريف».([78])

ويـــردف قـــائلاً : «فـــإنّ هـــذه وكثيـــرا غيرهـــا يخـــصّ لســـان العـرب، وكـذلك فـي لسـان كـل أمّـة أحـوال تخصّـه ومـا وقـع فـي علـم النحـو مـن أشـياء مشـتركة لألفـاظ الأمـم كلهـا، فإنّمـا أخـذه أهـل النحـو حيـث هـو موجـود فـي ذلـك اللسـان الـذي عمـل النحـو لـه، كقـول النحـويين مـن العـرب:إن أقسـام الكـلام فـي العربيـة إسـم وفعـل وحرف».[79]

ثـمّ يضـيف: « وكقـول نحـويي اليونـان: أجـزاء القـول فـي اليونانيـة: إسـم وكلمـة وأداة، وهـذه القسـمة ليسـت خاصّـة، أي توجـد فـي العربيـة فقـط أو فـي اليونانيـة فقـط، بـل فـي جميـع الألسـنة، وقـد أخـذها نحويـو العـرب علـى أنّهـا فـي العربيـة، ونحويـو اليونـانيين علـى أنهـا فـي اليونانيـة، فعلـم النحـو فـي كـل لسـان إنّمـا ينظـر فيمـا يخـصّ لسـان تلـك الأمّـة، وفيمـا هـو مشـترك لـه، ولغيـره، لا مـن حيث هو مشترك، ولكن من حيث هو موجود في لسانهم خاصّة.

---

[78] - ينظر جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري، د/ يوسف أحمد مطوع ص 44، 45.

[79] - المرجع نفسه ص 54

فهذا هو الفرق بين نظر أهل النحو في الألفاظ وبين نظر أهل المنطق فيها، وهو أنّ النحو يعطي قوانين تخصّ ألفاظ أمّة ما.....الخ».([80])

ولعلّ قريباً من هذا ما ذكره **الزجاجي(ت337)** في إيضاحه: إجابة عمّن سأل عن سبب اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف، وأن الاختلاف لا يجوز في الحدود والتعريفات. أجاب بقوله:

«ألا ترى أن الفلاسفة الذين هم معدن هذا العلم أعني معرفة الحدود والفصول والخواص وما أشبه ذلك - قد اختلفوا في تحديد الفلسفة نفسها اختلافا، وإنّما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة هاهنا وليس من أوضاع النحو لأن هذه المسألة نجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه فلم نجد بُدّاً من مخاطبتهم من حيث يعقلون وتفهيمهم من حيث يفهمون».([81])

ونراه عند الكلام عن حدّ الاسم يقول: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا، أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به. هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه إسم البتّة، وإنّما قلت في كلام العرب، لأنّا له نقصد، وعليه نتكلّم، ولأنّ المنطقيين وبعض النحويين قد حّده حدّاً خارجاً

---

[80] - جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري، د/ يوسف أحمد المطوع 44- 45.

[81] - الإيضاح في علل النحو، ص 46 - 47

عن أوضاع النحو، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنّما هو من كلام المنطقيين ومذهبهم، لأنّ غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح.»([82]). وهذا قول جدير بالاعتبار.

2 - في الحديث:

ما قاله **تمّام حسّان**: «إ نّ اعتماد الثّقافة العربية على النّصوص في أوّل أمرها ما كان ليحْرمَها نعمة التفكير المنطقي الذي يتطلّبه الاجتهاد، ولكن هذا المنطق الطبيعي لم يكن منطق **أرسطو**([83])، و إنّما كان نتاج تكوين العقل الإنساني الذي منحه الله للعرب واليونان وسائر الأمم والشعوب». ([84])

كذا ما ذكره **يوسف أحمد المطوع** تعليقا على كلام **الفارابي** السابق: «وهذا يعني أن إفادة لغة من لغة لا تعدو:

1 - ما يمس العرض والمظهر وليصيب الجوهر في شيء.

2-أن نحو العرب كان عن فطرة أملته وأملت عليه.» ([85]).

---

[82] -ينظر المصدرالسابق ص 48 - 49

[83] - مدرسة البصرة النحوية د/ عبد الرحمن السيد. ص 102.

[84] - الأصول ص 46، 50. وينظر كذلك: عبد الخالق بن حجاج بدر الشبراوي " خلاصة الأزهرية في القواعد النحوية" مع إعراب الشواهد، القاهرة، مطبعة السعادة، ط. الثانية، 133هـ/ 1912م ص 6، 7.

[85] - راجع ص 13 من التمهيد(كلام الدكتور عبد الرحمن السيد ويوسف أحمد مطوع (جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري، ص 45.

وسواء أكان ما وجد في التراث النحوي من منطق عقلي معزوا إلى المنطق الفطري الطبيعي، الإنساني العربي المسلم، أم منتسبا إلى المنطق الصّوري الأرسطي اليوناني، فقد وجد منطق في التراث النحوي في عصر ما بعد **المأمون**، أي بعد تدوين وترجمة العلوم الأجنبية الوافدة.

كذلك هناك صلة بين التعريفات والحدود النحوية بالصورة المنطقية الجدلية. وعلى كل حال فالخلاصة أن المنطق والفلسفة اليونانيين قد تأثر بهما النحو العربي لا من حيث الجوهر والأساس والتكوين، وإنّما من حيث الشّكل، وأساليب الحجاج، والمناقشة.

إذن فإنّ قضية تأثر النحو بالعلوم العقلية (غير الإسلامية) كالفلسفة والمنطق اليونانيين والنحو السرياني وما إلى ذلك، قضية قد تناولها دارسون كثيرون، عرب ومستشرقون، واختلفوا فيها، فمنهم من أيّد ذلك، ومنهم من عارضه[86]. والقول الفصل في هذا أن هذه العلوم غير الإسلامية لم تؤثر في نشأة علوم اللغة العربية وإنّما أثرت بعد أن شاعت ترجمة عدد من كتب الفلسفة والمنطق، أي في القرن الرابع الهجري[87].

---

[86] -ينظر الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: أ/ د. حسن منديل العكيلي، دار الضياء للنشر والتوزيع ط/1، 1428هـ 2007م. ص 100، 101.

[87] - المرجع نفسه ص 101.

ومع مرور الزمان وبخاصة في القرن الرابع للهجرة وما تلاه. لقد بدأ التأثير جليا للعيان، مسجّلا في كتب المتأخّرين بشكل مفرط للغاية، سواء في التعريفات أو سواء في المصطلحات، حتّى أنّه قد أورثهم التعقيد في الأسلوب والإبهام في الكلام.

فهذا **الرماني (ت** 384هـ) كان أكثر العلماء احتفاء بهذه العلوم العقلية، الجدلية وتأليفا فيها.([88])

وكان يمزج كلامه بالمنطق الأرسطي.([89])، مما جعل كلامه في النحو صعبا مستغلقا، حتى قال بعض أهل الأدب: «كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لانفهم من كلامه شيئا، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض.... ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئا، **فأبو الحسن الرماني.....»([90])**

وقد انتقد **أبو علي الفارسي(ت 377ه)**، مذهب **الرماني** في مزجه المنطق الأرسطي بالنحو العربي فقال: «إنْ

---

[88] -ينظر الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: د/ مازن المبارك دار الكتاب اللبناني – بيروت – 1974م، ص 228.

[89] - نزهة الألباء 234، ومعجم الأدباء 74/14. 75.

[90] - ينظر المصدر السابق.234. 14/ 74 ،75.

كان النحو ما يقوله **أبو الحسن الرماني**، فليس معنا منه شيء، وإنْ كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء». ([91]).

وهكذا نرى كتابات النحويين قد بدأت تتأثر بالمنطق الأرسطي منذ القرن الرابع الهجري، لكن هذا التأثر كان في تنظيم النحو وتهذيبه، وفي بعض مصطلحاته وأساليبه، و في طرق الحِجاج والمناقشة فيه.

يقول **آدم ميتز :** «وأما أئمة اللغة في القرن الرابع الهجري، فقد شرعوا بالحاجة إلى منهج يسيرون عليه، وإلى تناول مادّة بحثهم على طريقة منظمة، وقد كان لمعرفة العرب بعلوم اليونان اللسانية([92]) أثر كبير في ذلك.»([93])

وربما كان أوضح مثل لهذا التّأثّر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وكتاب أسرار العربية **للأنباري(ت577ه)**، وكتاب شرح المفصل **لابن يعيش(ت 643ه)**.

ومع ذلك، فإنّ دخول المنطق إلى النحو لم يكن مفيدا كلّه. نعم إنّ النحو العربي قد استفاد من المنطق من حيث التنظيم والتهذيب ووضوح الفكرة واستخدام بعض المصطلحات لكن

---

[91] - يُنظر المصدران السابقان .....

[92] - يُقصد بعلوم اليونان اللسانية، المنطق الأرسطي، لأنّ أرسطو اعتمد في منطقه على اللغة اليونانية، (ينظر من أسرار اللغة : د/ إبراهيم أنيس ط/8، مكتبة الأنجلوا لمصرية، مطبعة محمد عبد الكريم حسان 2003م، القاهرة، ص 133).

[93] - الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري 435/1.

التمادي في المنطق، على يد بعض النحويين، قد حمّل النحو ما لا يطيق، وأرهقه أيّما إرهاق.

قال **ابن خلدون(ت808ه):** «فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل، وبعُدت عن مناحي اللسان وملكته. وما ذلك إلاّ لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه، وتمييز أساليبه، وغفلتهم عن المران في ذلك للمتعلم، فهو أحسن ما تفيده الملكة في اللسان، وتلك القوانين إنّما هي وسائل للتعلم، لكنّهم أجروها على غير ما بها، وأصاروها علما بحتا وبعدوا عن ثمرتها.» ([94])

ويعني **ابن خلدون** بصناعة العربية، علم النحو المستنبط من كلام العرب، وهو العلم الذي يقفنا على معرفة قوانين اللغة العربية ومقاييسها.([95])

لكن **ابن خلدون** يشير إلى الفرق بين علم النحو واللغة، فيرى أن تعلم اللغة العربية وحصول الملكة اللغوية، لا يتحقق للمتعلم بمعرفة قوانين النحو فحسب، وإنما هو:« بكثرة الحفظ من كلام العرب، حتى يرتسم في خياله المنوال الذي نسجوا عليه تراكيبهم، فينسج هو عليه. ويتنزّل بذلك منزلة من نشأ معهم

---

[94] - مقدمة ابن خلدون:ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي، شركة علاء الدين للطباعة، ط/4، - بيروت ص561.

[95] - المصدر السابق 546، 560.

وخاط عباراتهم في كلامهم حتى حصلت له الملكة المستقرة في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم».([96])

ويُثْني **ابن خلدون** على كتاب **سيبويه** لأنّه لم يقتصر على قواعد النحو فقط بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم.([97]).

وإنما ينتقد **ابن خلدون** النحاة الذين صرفوا كل عنايتهم للقواعد النحوية، وأرادوا زجّ اللغة في أسر المنطق وإخضاعها لقوانينه الصارمة. والحق أن هناك فرْقاً بين اللغة والمنطق. فاللغة تهتم بالألفاظ والتراكيب وعلاقتها بالمعنى، أما المنطق فيبحث في الفكر، ويهتم بمعرفة القوانين التي تهدي الإنسان نحو طريق الصواب.([98])

ولم يخرج **فندريس** عما قاله **ابن خلدون** سابقاً إذ هو يقول: «إذا حاولنا أن نُدخل في مسائل النحو شيئاً من النظام بتصنيفها وفْقا للمنطق، رأينا أنفسنا منساقين إلى توزيعها توزيعاً تحكمياً، فطوراً نرانا نفرق بين مسائل ذات صفة نحوية واحدة في فصيلتين متميّزتين من فصائل المنطق، (وفي ذلك إكراه للغة)، وطورا ترانا نجمع في فصيلة نحوية واحدة مسائل لا يربط بينها شيء من المنطق،(وفي ذلك إكراه للعقل).

---

[96] - ينظر مقدمة ابن خلدون 561.

[97] - ينظر مقدمة ابن خلدون 561.

[98] - إحصاء العلوم : الفارابي، تحقيق د/ عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، ط/3، القاهرة 1968م ص 67

فالأيسر إذاً أن نختار طريقة وسطا بين هاتين الطريقتين من طرق التصنيف. وفي ذلك تبرير (كذا) لمسلك النحاة الذين لا نعدم أن نجد قيمة نحوية في مصطلحاتهم، وإن كانت تحكمية وخالية من المنطق في غالب الأحيان. والشيء الوحيد الذي نطالبهم به هو أن تكون تصنيفاتهم، وقد ضحوا فيها بالمنطق، متّفقة مع الأوضاع النحوية للغة التي يدرسونها». ([99])

ولعلّ هذه الآراء الأخيرة تُسقط الزعم الذي يقول بأنّ جذور(العامل النحوي) تعود إلى فكرة التأثير والتأثّر الموجودة في المنطق الأرسطي، وقد تركت هذه الفكرة المنطقية ظلالها على عقول الباحثين منعلماء النحو الذين نقلوها بدورهم غلى دراستهم.[100]

---

[99]- اللغة : فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي 1950م، ص 153.

[100] - أصول النحو العربي، د/ محمد عيد ص 203، وينظر العلامة الإعرابية في الجملةبين القديم والحديث، د/ محمد حماسة عبد اللطيف الكويت، 1983م. ص، 168.

الفصل الأول:

في تاريخ العامل ونشأته:

المبحث الأول: علاقة العامل بالعلل النحوية

المبحث الثاني: نشأة العامل.

تعريف العامل.

أقسام العامل:

العوامل اللفظية

العوامل المعنوية.

المبحث الثالث: حقيــقة العــامل

المبحث الأول:

علاقة العامل النّحوي بالعلل النحوية:

اعتاد العقل البشري ألاّ يقبل شيئاً من دون سبب أو علّة، و أن يتأمّل في كلّ أمرٍ ويبحث عن موجِدِه أو مسبِّبِه أيْ علّته؛ إذاً، لا وجود لسببٍ من دون مسبب، ولكلّ حادثٍ محدِث، وبذلك لم تقبل العقول العربية أوضاع الأحكام النحوية من رفعٍ و نصبٍ و خفضٍ و جزْمٍ دون مبرِّرٍ لها، لذلك؛ فما الذي يحكم أن يكون الفاعل مرفوعاً و المفعول منصوباً، ولِمَ لا يكون الفاعل منصوباً مثلاً، فلماذا الرّفع بالتحديد؟. وهذه الأسئلة لم يغفل عنها علماء العربية وإنّما بنَوْها أثناء عملهم في تقعيد القواعد وانطلقوا منها لتأسيس مادتهم النحوية ونشأ من ذلك ما يسمّى بالعامل.

العلّة إذن، مبدأٌ ثابت في النحو العربي دعت إليه دواعٍ وهيّأتْ له أجواءٌ علمية إسلامية ولغوية، ودفعت إليه حاجة الإنسان الفطرية بالسؤال عن الظواهر اللغوية أو الشرعية وإيجاد تفسير مناسب لها، وإنّها الركن الرابع من أركان القياس بعد المقيس والمقيس عليه والحكم([1]).

والتعليل في مراحله المتقدمة كان يتمثل في البحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية، وهو

---

[1] - العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، الدكتور حميد الفتلي ط1 /2011م، لبنان. ص 08

تعليل بسيط إذ كان بحثاً على هامش تلك الظواهر والقواعد، فتعليل الخليل بن أحمد(ت175هـ) مثلاً كان بحثاً خالصاً عن السبب، والعلل عنده علل احتمالية غير مجزم بها.([2]).

قال **الخليل**عندما سئل عن العلل:«إن العرب نطقت على سجيتها وطابعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه. فإن أكن أصبحت العلة فهوالذي التمست.... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو اليق مما ذكرته بالمعلول فليأت به». ([3])

لقد كان التعليل ملازماً لأبواب النحو كما كان ملازماً للّغة ذاتها تتضمّنه بالقوة([4]).

و رافق التعليل في نشأته نظرية العامل والقول به، لأنّهما يعتمدان أساساً على الكلام العربي وظواهره التي تتبعها النحويون منذ بداية نشأة النحو وجمعوها، وصنفوها إلى ظواهر صوتية وأخرى صرفية وثالثة نحوية وغيرها.

---

[2] - ينظر أصول التفكير النحوي ص 167، الدراسات النحوية واللغوية 275، وينظر أسلو ب التعليل في اللغة، أحمد خضير عباس، دار الكتب العلمية ط/1بيروت لبنان 2007.

[3] - أيضاح في علل النحو. ص65، 66. وينظر أسوب التعليل ص 20

[4] - دروس في اصول النظرية النحوية العربية من السمات غلى المقولات أو لولبية الوسم الوضعي: المنصف عاشور مركز النشر الجامعي المطبعة المغاربية للطباعة والنشر والإشهار تونس 2005م ص 153.

ونظروا إلى ما تكرر منها ووقع كثيرا في كلام العرب فوضعوا له القواعد وصنفوه من حيث قوة السّماع وكثرته وفصاحة المتكلّم بهذه اللغة، وبدأوا يتساءلون عن أسباب هذه الظواهر، ومواضعها شأنهم في ذلك شأن جميع المختصين بعلم من العلوم الصرفة أو غيرها، ينظرون إلى الظاهرة ويتتبّعون حدوثها، وتغيراتها في مواضع و ظروف على حالات متنوعة، ويسألون عن علّة هذه الظاهرة وأحكامها، وعلّة تغيرها من حال إلى حال ويحاولون أن يجدوا تفسيراً لذلك.([5])

يتّضح لنا أن العلّة النحوية قد لازمت النحو منذ نشأته، وأن الاهتمام بها كان يزداد شيئاً فشيئاً. فكل قاعدة نحوية لا بدّ لها من علّة. وقد تساءلوا في بداية الأمر لِمَ رُفع " زيدٌ" في قولنا: قامَ زيْدٌ؟ ولِمَ نُصبَ في قولنا: ضربَ محمدٌ زيْداً؟ ولِمَ جُرَّ في قولنا: هذا غلام زيدٍ؟.([6])

ثمّ الْتمسوا لذلك كلّه علّلاً، فقالوا: رفع زيد في قولنا: قام زيدٌ، لأنه فاعل، ([7]) ونصب زيد في قولنا: ضرب محمدٌ زيداً،

---

[5] - تيسير النحو وبحوث أخرى- د/ خديجة الحديثي منشورات المجمع العلمي بغداد 2007 ص 44

[6] - ينظر نظرية العامل في النحو العربي، وليد عاطف الأنصاري، ص35 و ينظر في أصول النحو العربي، د/ سعيد شنوقة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة ط/ 2008 م ص 165

[7] - الإيضاح في علل النحو 64.

لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل([8])، وجرّ زيد في قولنا: هذا غلام زيدٍ، لأنه مضاف إليه([9]).

ثمّ فكّروا في الحالات الإعرابية: الرّفع والنّصب والجرّ...، وفي الحركات الإعرابية الدالة عليها: الضمة والفتحة والكسرة، وتساءلوا ما الذي أوْجدها؟ وهل يُعقل أن توجِد نفسها بنفسها؟

وكانوا قد تأثّروا بعلم الكلام، فلا حدث إلاّ بمحدِث ولا أثر إلاّ بمؤثّر. فالله تعالى فاعل كل شيء وخالِقُه، تعالى عُلُواً كبيراً([10]). كذلك هذه الحالات الإعرابية والحركات الدالة عليها، فلا يعقل أن توجد نفسها بنفسها، بل لا بدّ لها من موجِد.

ولذلك نقول: ما الذي أوجد الضمة والفتحة والكسرة في الكلمات السابقة: - زيدٌ ، زيداً ، زيدٍ، فكانت مرفوعة ومنصوبة ومجرورة؟.

واستقرّ في عقل النحاة أنه لا مرفوع إلاّ برافع ولا منصوب إلّ بناصب، ولا مجرور إلاّ بجارّ... فهذه الحركات الإعرابية إنْ هي إلاّ أثر لمؤثّر أوجدها. فقالوا: « إنّ الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل، وهو الذي أوجد الحركة الإعرابية

---

[8] - الكتاب 1/ 34.

[9] - شرح المفصل، ابن يعيش موفق الدين ابو البقاء يعيش بن علي الوصلي، عالم الكتب، بيروت. 2/ 117.

[10] - ينظر نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً: وليد عاطف الأنصاري، رسالة ماجستير، نوقشت سنة 1988م بجامعة اليرموك، دائرة اللغة العربية. ص35.

(الضمة) »([11]). كذلك قالوا: «إنّ الفعل هو الذي عمل النصب في المفعول به، وأوجد (الفتحة)»([12]). وقالوا أيضاً: «إنّ الذي عمل الجر في المضاف إليه إنما هو " حرف الجرّ المقدّر والتأثير له"»([13]).

ولعلّ الذي قادهم إلى هذا الكلام أنهم لاحظوا أنّ الفعل يلازم الفاعل ولا ينفكّ عنه، وأنّ المفعول به غالباً ما يكون مرافقاً للفعل المتعدّي، فاستنتجوا من ذلك أن الفعل هو الذي يعمل الرفع في الفاعل و النصب في المفعول به.

كذلك لاحظوا أن الاسم المجرور كثيراً ما يسبقه حرف الجر، فاستنتجوا من ذلك أن حرف الجر هو الذي يعمل الجر في الاسم. ولعلّ هذا هو الذي دعاهم إلى تقدير حرف جر مناسب للمضاف إليه، أو أنه هو الذي عمل فيه الجر. والتقدير في قولهم هذا غلامُ زيْدٍ: هذا غلامٌ لِزيْدٍ.

وهكذا نرى أن نظرية العامل قد تولدت عند النحاة من البحث في العلل النحوية.

---

[11] - الأصول في النحو : أبو بكر بن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت 1405هـ 1985م 54/1، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر. (مسألة 11)، و شرح الكافية: رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، ط/2 – بيروت – 1399هـ 1979م. 71/1، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع :السيوطي، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية – الكويت – 1395هـ 1975م، 254/2.

[12] - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة 11)، ونظرية العامل في النحو العربي.، وليد عاطف الأنصاري. رسالة ماجستير، ص 35.

[13] - شرح المفصل : ابن يعيش، عالم الكتب ، بيروت.مكتبة المتنبي، القاهرة. 2/ 117.

يقول **إبراهيم بيومي مدكور**: «وما نظرية العامل النحوية إلاّ وليدة مبدأ العلّية الفلسفي... والبحث في العوامل بيان وتوضيح لعلل الإعراب، وقد عُرفت علل الإعراب أو علل النحو، قبل أن تعرف نظرية العامل في ثوبها الكامل»([14]).

ويرى **فؤاد حنا ترزي** أيضا «أن نظرية العامل قد تفرّعت من العلة، حيث يقول: (وتشعب عن فلسفة العلة نظرية العامل، فافترض النحاة أن لكل حالة إعرابية لا بدّ من وجود عامل أدّى إليها وكان سبباً فيها »([15]).

[14] - مجلة مجمع اللغة العربية ج/6 – 11، الهيئة العامة لشئون مطابع الأميرية 344/7.

[15] - في أصول اللغة والنحو: د/ فؤاد حنا ترزي، مطبعة دار الكتب – بيروت – ص 137.

المبحث الثاني:

نشأة العامل النّحوي:

لقد أكثر النحاة الكلام عن العامل لأن للعامل سلطانا في النحو العربي له أثر بيّن في آراء النحاة، وكانت قضية العامل مثار جدل وخلاف بين النحاة في القديم والحديث، لها أهمية أساسية في موضوعات النحو ذلك لارتباطها بصلب النحو وسيطرتها على تفكير النحاة ؛ ولم تحظ قضية في النحو العربي بالبحث والنقاش والجدل مثل قضية العامل التي انقسم النحاة فيها بين مدافع عنها ومعتزّ بها وبين داعٍ إلى هدم العامل وإسقاطه.

بل لم تحظ نظرية من النظريات بمثل ما حظيت به نظرية العامل في النحو العربي من دراسات وأبحاث، تضمّنت الهجوم على هذه النظرية ، والنّيل منها من جهة، وتضمّنت تأييدها، والدّفاع عنها من جهة أخرى، وعرض سقطات المخالفين لها.

وقد اعتبر النحاة العامل شخصية لها اعتباراتها الملزمة ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين هي فلسفة العامل والعمل.

وعلى هذا الأساس تعدّ نظرية العامل من الركائز المهمة التي قام عليها النحو العربي.

إنها - حقّاً - نظرية عربية صرف، لأنّها وُلدت في بيئة عربية لم تتأثر بمؤثّرات أجنبية. فقد وُلدت في مرحلة النشأة. المرحلة التي تأسس فيها النحو العربي واكتملت قواعده، والتي تشمل القرنين: الأول والثاني للهجرة.([16])

وممّا يعزّز الكلام السالف الذكر ما رآه **شوقي ضيف** أن نظرية العامل انفرد بها النحو العربي، وهي تدل على أن هذا النحو لم يوضع على أساس أجنبي، إذ إنّ محوره الذي تدور حول بحوثه، محور عربي خالص.([17]) ووافقه في ذلك **فتحي الدجني** ([18]).

ويرى **محمد خير حلواني** أن نظرية العامل نجمت في اللغة العربية، ولم تنجم في غيرها من اللغات، وذلك بسبب البحث في السمة الإعرابية التي تزيد بها العربية على غيرها من اللغات الحيّة.([19])

نشأت جذور نظرية العامل لدى **عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117 ه)**، وحذا حذوه **عيسى بن عمر الثقفي (ت 149ه)**، وتأسّس واتّسع عند **الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت**

---

[16] - ينظر تفصيل ذلك في التمهيد:" تأثر النحو بالمنطق" وينظر نظرية العامل في النحو العربي وليد عاطف الأنصاري ص 38 رسالة ماجستير.

[17] - تاريخ الأدب العربي - العصر العباسي الأول ص 124

[18] - النزعة المنطقية في النحو العربي: د/ فتحي عبد الفتاح الدجني، الكويت..

[19] - أصول النحو العربي: للدكتور محمد خير حلواني، جامعة تشرين ،اللاذقية 1979م .ص 182.

175ه)، وطبقت النظرية في النحو على يد **سيبويه**(ت180هـ) في كتابه الذي انطلق فيه من نظرية العامل في تقسيم أبوابه، وتقسيم الكلام من الأفعال والأسماء والحروف، وسار من بعده عدد كبير من العلماء في إنجازاتهم ومؤلّفاتهم النحوية بناءً على فكرة العامل وأثرِها في التراكيب النحوية([20]).

يرى بعض الدّرسين أنّ الأثر الذي يُعزى إليه بدْء القول بالعامل هو كتاب **سيبويه**، ذلك أنّه مشحون بالحديث عن الإعمال وأحكامه.

يقول **فتحي الدّجني**: « وكان أوّل نصٍّ قد أشار إلى العامل النحوي ما جاء في كتاب **سيبويه**.» ([21]).

ومن طبيعة الآراء والنظريات ألاّ تنشأ فجأةً جاهزةً متكاملةً وإنّما تسبقها محاولات، فكتاب **سيبويه** ليس أول وثيقة فيها حديث عن العمل، بل إنّه إلى الآن أول وثيقة في النحو عموماً، وهذا لا يدعو أحداً إلى القول إنّ سيبويه أول من اشتغل بالنحو، وممّا يدعّم أن يكون سيبويه مسبوقاً إلى نظرية العامل أن سيبويه نفسه يقرّ بسبق الخليل إلى هذه النظرية.

---

[20] ـ نظرية العامل في النحو ودراسة التراكيب، (العامل وحقيقته) مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 3+4 عام 2002م ص 46.

[21] ـ الكتاب

والمرجح أنّه أول ذِكْرٍ للعوامل نجده على لسان **الخليل**، من ذلك مثلاً كلامه في عمل إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليْت ولعلّ. قال **سيبويه**: «وزعم **الخليل** أنها (يعني إنّ وأخواتها) عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت **كان** الرفع والنصب حين قلت: **كان** أخاكَ زيدٌ. إلاّ أنه ليس لك أن تقول: **كأنّ** أخوك عبدَ الله، تريد **كأن** عبدَالله أخوك، لأنها لاتُصرّفُ تصرُّف الأفعال، ولا يُضمر فيها المرفوع كما يُضمر في (**كان**)[22].

ثمّ يقول: « فمن ثمّ فرَقوا بينهما كما فرَقوا بين(ليس) و(ما)، فلم يجْروها مجْراها. ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال».[23]

و ذهب **الخليل** إلى أنّ وراء كلّ رفعٍ أو نصبٍ أو جزْمٍ أو جرٍّ في الأسماء والأفعال عاملٌ يعمل فيها أيّ لا بدّ من وجود فعل أو أداةٍ لفظية كانت أو معنوية تفسّر الحركة التي يحملها الاسم أو الفعل المعرب وترتبط بوجودها فقد مضى **الخليل** يقدّر لكلّ عبارة تقتضي التفسير عاملاً يكشف عن معناها[24].

وفي أكبر الظن أن **الخليل بن أحمد الفراهيدي** هو الذي ثبّت أصول هذه النظرية ومدّ فروعها وأرسى قواعد الإعراب،

---

[22] - الكتاب، سيبويه، 131/2

[23] - ينظر المصدر نفسه131/2. وينظر: نظرية العامل وأثرها في النحو العربي،د/ مفرح السيد سعفان، كلية الآداب – جامعة المنوفية، مصر، ط/1 2009م ص 137.

[24] - ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي رسالة دكتوراه الدرجة الثالثة بكري عبدالكريم وهران 1982م ص 143.

كما أرسى الدّعائم الأولى لنظرية العامل، فالرجل ذو حظ كبير من الذكاء، فهو أول من استخرج العروض، وحصّن به أشعار العرب، وهو الذي عمل أول كتاب :العين([25])، أول معجم في العربية.

وممّا يدعّم فضل السبق **للخليل** في نظرية العامل أن باحثون كثر يستشهدون بذلك: منهم **شوقي ضيف** في "المدارس النحوية "، **وعلي أبو المكارم** في " تقويم الفكر النحويّ "، **ونهاد الموسى** في "نظرية النحو العربي "، **وعوض القوزي** في " المصطلح النّحوي"، و **محمّد حسين آل ياسين** في " الدّراسات اللغوية عند العرب.([26]

أما **سيبويه** تلميذ **الخليل**، فقد اعتمد العوامل في مباحثه النحوية، بل إنها تلقاك في كتابه منذ الصفحات الأولى ناشرة ظلالها على أبواب الكتاب كلّه.

يقول **سيبويه** في باب مجاري أواخر الكلم من العربية: «وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف»([27]).

---

[25] - الفهرست للآبن النديم ص 46 ، ونزهة الألباء 45 ، والمزهر في علوم اللغة، السيوطي، تحقيق محمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي البجاوي دار الفكر للطباعة 76/1، 401/2.

[26] - ينظر نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى بن حمزة، ص 157، 158، 159.

[27] - الكتاب 1/ 13

ثـمّ يقـول: « وهـذه المجـاري الثمانيـة يجمعهـنّ فـي اللفـظ أربعـة أضـرب: فالنصـب والفـتح فـي اللفـظ ضـرب واحـد، والجـر والكسـر فيـه ضـرب واحـد، وكـذلك الرفـع والضـم، والجـزم والوقف»([28]).

ويقـول أيضـاً :« وإنمـا ذكـرت لـك ثمانيـة مجـار لأفـرُق بـين مـا يدخلـه ضـرب مـن هـذه الأربعـة لمـا يحـدث فيـه العامـل - ولـيس شـيء منهـا إلاّ وهـو يـزول عنـه - وبـين مـا يُبنـى عليـه الحـرف بنـاء لا يـزول عنـه لغيـر شـيء أحـدث ذلـك فيـه مـن العوامـل، التيلكـلّ عامـل منهـا ضـرب مـن اللفـظ فـي الحـرف، وذلـك الحـرف حـرف الإعراب». ([29])

فسـيبويه يريـد أن يريـك فـي هـذا الـنص أن حركـات الإعـراب لا تـأتي مـن عـدم، بـل هـي نتيجـة عامـل دخـل علـى تلـك الكلمـات، فأحـدثت فيهـا حركـات الإعـراب. وقـد ظـل الكـلام فـي العوامـل مبـدّداً فـي أبـواب شـتّى مـن كتـب النحـو حتـى جـاء نحـاة جمعـوا شـتاتها وتـوفروا علـى العنايـة بهـا. وكتـاب (العوامـل المائـة) الـذي ألّفـه **عبـد القـاهر الجرجـاني** وهـو أول كتـاب وصـل إلينـا

---

[28] - المصدرالسابق 13/1.

[29] - المصدر نفسه، 1/ 13

متمحّصًا للعوامل. وهو كتاب صغير الحجم ذائع الصيت، ظفر بعدّة شروح، وتُرجم إلى التركية).[30]

وقد ذكر **حاجي خليفة (ت 1067ه)** في كتابه **"** كشف الظنون**"** أن كلاً من **أبي علي الفارسي**، و **علي بن فضال المجاشعي القيرواني(ت479ه)**قد ألّف كتاباً في العوامل النحوية، كما ذكر أن **الكسائي(ت 189ه)** قد نظم في العوامل رائِيةً من أربعة وثلاثين بيتاً.[31]

نصب أو جرّ كالفعل والناصب الجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا وكأسماء الفعل وقد عمل الشيء في الشيء لأحدث فيه نوعاً من الإعراب).[32]

---

[30] - كشف الظنون عن أسامي العلوم والفنون: مصطفى بن عبدالله حاجي خليفة، مكتبة المتنبي بيروت ط/ أوفسيت 2/ 1179، 1180. وينظر إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : إسماعيل بن محمد أمين عُنيَ بتصحيحه وطبعه المعلم رفعت بيلكة الكليسي، منشورات مكتبة المثنى –بغداد - 130/2.

[31] - كشف الظنون عن أسامي العلوم والفنون 2/ 1179، 1180.وينظر نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً وليد عاطف الأنصاري، جامعة اليرموك دائرة اللغة العربية، الدراسات العليا، رسالة ماجستير 1408، 1988م ص39.

[32] - اللسان، مادة عمل 11/ 474، 476.

تعريف العامل النّحوي:

وردت لفظة عامل لغوياً بمعنى: عَمِلَ يعْمَلُ عَمَلاً، وفاعلها عامل، وقيل في لسان العرب: (و العامل: هو الذي يتولّى أمور الرّجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة: عامل. والعمل: المهنة والفعل....)([33]).

ومن ذلك أُخذ إسم (عامل) بمعنى المهنة والوظيفة وأُسقط على النحو في الشيء الذي جعل الكلمة مرفوعة أو مجرورة أو مجزومة أو منصوبة، وأُطلق عليها العامل النحوي كما عرّفه الجرجاني بأنه، (ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً([34]).

ومن ذلك يبعد من الظنّ أنّ العامل يُحدث الإعراب، وإنّما هو الموجب للحكم الإعرابي في أواخر الكلم.

فما المقصود من العامل النحوي؟

عرّف **الرماني(ت 384ه)** العامل فقال: (العامل الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق العاقبة لاختلاف المعنى.

---

[33] - لسان العرب ابن منظور دار صادر، الطبعة الأولى –بيروت – 1300هـ. مادة عمل/474/11، 476.....

[34] - نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 3+4 عام 2002م، ص 47.

وعرفه **الشريف الجرجاني(816ه)** بقوله: (العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب).([35])

وتبعه في هذا التعريف **التهانوي** صاحب كشاف اصطلاحات الفنون.([36]) فأوضح أنّ تعلّق الفعل وما أشبهه بالاسم المتمكن سببٌ لثبوت وصفٍ فيه، كالفاعلية والمفعولية والإضافة. هذه معانٍ معقولة، تستدعي نصب علامة يُستدلّ بها عليها. فالإعراب الذي هو الرفع والنصب والجرّ دلائل عليها، والمعاني هي مقتضيات الإعراب، والكلماتُ التي تعلُّقُها بالاسم المتمكن سببٌ لحدوث هذه المعاني هي العوامل([37]).

وعرفه **ابن بايشاد(ت469ه)** في المقدمة المحسبة فقال: (العامل هو ما عمل في غيره شيئا من رفع أو نصب أو جرّ أوجزم، على حسب اختلاف العوامل.) ([38]).

وجاء في مقدمة الناسخ للمخطوطة(أ) عمّا كتبه **الجرجاني** من العوامل النحوية: (.... إنّ العوامل في النحو على ما ألّفه الشيخ الإمام **عبدُ القاهربن عبدِ الرّحمن الجرجاني(ت**

---

[35] - التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري ط/2 ، ،بيروت، دار الكتاب العربي، 1433، 1992م ص78 .

[36] - كشاف اصطلاحات الفنون.: محمد علي التهانوي حققه د/ لطفي عبد البديع، ترجم النصوص الفارسية د/ عبد النعيم محمد حسنين، راجعه الأستاذ أمين الخولي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر. 4/ 1045.

[37] - مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء بحوث ودراسات في علوم اللغة والأدب: د/ فخر الدين قباوة دار الفكر بدمشق ط/ 1 1424هـ 2003م ص 82.

[38] - المقدمة المحسبة.344/2.

471ه) رحمه الله : العوامل جمع عامل، والعامل النحوي: هو الذي يعمل في غيره؛ فيؤثّر في حركةِ آخرهِ، إنْ كان مُعْرباً، وفي محلّهِ إنْ كان مبنياً([39])

والعامل كما عرّفه ابن الحاجب (ت646ه) –« هو ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب» ([40]).

وهذا يعني أنّ مفهوم العامل عند النحاة مرتبط بجانب منهجي كانوا يقصدون وراءه تشخيص ظاهرة الإعراب لتسهيل استقرائه وتناوله واستنباطه؛ و لأدلّ على ذلك ما ذكره**الأستراباذي** عند تعليقه على التعريف السابق؛ فقال:

« و يعني بالتّقوم نحواً من قيام العرض بالجوهر؛ فإنّ معنى الفاعلية و المفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضاف إليها؛ وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل، فالموجد لهذه العوامل هو المتكلم، والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوها الآلة؛ كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها ـ كما تقدم ـ ولهذا سميت الآلات عوامل»([41]).

---

[39] ـ العوامل النحوية بين النظرية والتطبيق: للجرجاني تحقيق وشرح د/محسن محمد قطب معالي ص9.

[40] ـ شرح الكافية : رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، ط/ 2، بيروت 1399هـ 1979م. ج 25/1.

[41] ـ ينظر شرح الكافية 25/1.

فالعامـــل إذاً هـــو اللفـــظ المســـبّب للإعـــراب نتيجـــة تعلّقـــه بمـــا هـــو معـــربٌ لفظـــاً أو تقـــديراً أو محـــلاًّ([42]). وهـــو الموجـــود المنشـــئ لشـــيئين اثنين هما:

1 ـ الحالة الإعرابية من رفع أو نصب أو جر أو جزم.

2 ـ العلامـــة الإعرابيـــة التـــي يقـــع فـــي آخـــر الكلمـــة، وتـــدل علـــى حالتهـــا الإعرابية، وهذه العلامة حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

فـــإذا قلنـــا: ذهـــب زيـــد، فـــإن "ذهـــب" هـــو العامـــل الـــذي أوجـــد حالـــة الرفـــع فـــي "زيـــدٌ"، وعلامـــة الضـــمة الدالّـــة علـــى حالـــة الرفـــع. وإذا قلنـــا: رأيـــت زيـــداً، فـــإن (رأيـــت) هـــو العامـــل الـــذي أوجـــد حالـــة النصب في "زيداً" ([43]) وعلامة الفتحة الدالة على النصب.

وقضـــية العامـــل شـــغلت تفكيـــر النحـــاة قـــديما وحـــديثا حتّـــى أصـــبحت " العمـــود الفقـــري الّـــذي يـــدور حولـــه كثيـــر مـــن أبحـــاث النحـــو الرّئيســـية وقضـــاياه الفرعيـــة" ([44]). ونظريـــة العامـــل موجـــودة فـــي النحـــو العربـــي منـــذ القـــديم ولعـــلّ كتـــاب ســـيبويه ملـــيء بـــبعض قضـــايا العامل.

---

[42] ـ ينظر مشكلة العامل النحوي ص 82.

[43] ـ على مذهب البصريين، ينظر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. (مسألة 11).

[44] ـ أصول النحو العربي، د/ محمد عيد، عالم الكتب – القاهرة، مطبعة دار نشر الثقافة – القاهرة 1982م، ص 235

وقد أخذت هذه النظرية توجه النحو كلّما تقدّم الزّمن حتّى أصبح العامل في النحو كأنّه علّة حقيقية تؤثّر وتوجد وتمنع.([45])

ومن شدّة اهتمام النحاة بالعامل وجدناهم ألّفوا عدّة كتب للحديث عن هذه الظاهرة ولعلّ أبرزها كتاب العوامل المائة **لعبد القاهر الجرجاني (ت 471ه)** .

ونحن إذا تتبّعنا طائفة من كتب النحاة سنجد أنّها حافلة بالحديث عن العامل والمعمول، يقول **سيبويه** في باب لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصباً: «وذلك قولك أتاني القوم إلاّ إيّاك، ومررت بالقوم إلاّ إيّاك، والقوم فيها إلاّ إيّاك، وانتصب الأب إذْ لم يكن داخلا فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام». ([46])

فسيبويه يرى أنّ العامل هو الذي يحدث الأثر في الكلمة ويتغيّر هذا الأثر بتغيّر العوامل ويختلف باختلافها ، وهذا رأي البصريين، كما يفهم من أصولهم التي اعتمدوها، ومنها قولهم: « العمول تبع للعامل والمعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل، ولا يصح اجتماع عاملين على معمول واحدٍ».

---

[45] - ينظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، بغداد، 1971م. ص 63.

[46] - الكتاب 2/ 330.

فبعد أن ذكر **سيبويه** أضرب الإعراب الأربعة وعلاماتها قال: «وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب فالنصب والجرّ والرّفع والجزم لحروف الإعراب وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة وللأفعال المضارعة.» ([47])

ويقول **أبو حيان الأندلسي النحوي(ت745ه)**: «واختلفوا في الرافع للمبتدأ أو الخبر فذهب **سيبويه** وجمهور البصريين إلى أنّ الابتداء يرفع المبتدأ والمبتدأ يرفع الخبر وقد نسب هذا إلى المبرّد، وذهب **الأخفش(ت 177ه)** و **ابن السرّاج(**) و **الرّمّاني (ت384ه)** إلى أنّهما مرفوعان بالابتداء وذهب **الجرمي والسيرافي** وكثير من البصريين إلى أنّهما مرفوعان بتعريهما للإسناد ومن العوامل اللفظية ونسبه **الفرّاء** إلى **الخليل** وأصحاب **الخليل** لا يعرفون هذا...» ([48])

وإذا تتبّعنا كُتب النحاة قديماً فإنّنا سنجدهم قد تعرّضوا لذكر العامل في أثناء الحديث على أبواب النحو حتّى إنّ تقسيم أبواب

---

[47] - ينظرالمصدر السابق ، 312/2.

[48] - ينظر ارتشاف الضرب : أبو حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى النمش، مكتبة المدني ، 2/ 28

النحو جاء مطلقا للعوامل؛ فباب المرفوعات مثلاً أو الجوازم هو باب عوامل الرفع والجزم.

يقول **ابن أبي الربيع:** «وعلّل بعض المتأخّرين امتناع الجزم من الاسم بأنّ عوامل الجزم لامعنى لها في الاسم وهذا إنّما يكون جوابا لمن يسأل فيقول: لِمَ لَمْ يدخل الجزم في الأسماء بالعوامل التي دخل بها في الفعل، فقد تحصل مما ذكرته امتناع الجزم من الاسم بالعوامل التي يكون بها الجزم في الفعل وامتناع دخول الجزم في الاسم بدلاً من الرفع أو النصب أو الخفض حتّى يكون دليلاً على ما تدلّ عليه إحْدى هذه الحركات.»([49])

يقول **ممدوح عبد الرحمن:** « تعلقت الدراسة بالبحث عن العوامل فتوزعت قواعد الحكم الواحد على أبواب مختلفة واهتمّت كتب النحو المتأخّرة بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات أكثر من اهتمامها بالجملة وأنواعها وإذا نظرنا في كتب النحو المشهورة فسوف تفاجئنا هذه الظاهرة وهي أنّ الأبواب موزّعةٌ بحسب العوامل فحسب.»([50])

وهناك من يرى أنّ نظرية العامل ليست إلاّ محاولة لتصنيف النحو تصنيفا وظيفيا فليست الأبواب النّحوية إلاّ وظائف تؤدّيها الكلمات في السّياق ونحن حين نعرب أي مثال من أمثلة

---

[49] - البسيط في شرح جمل الزجاجي، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1986م ج 1/ 183.

[50] - من أصول التحويل في نحو العربية: ممدوح عبد الرحمان ص 108

النحو لا نقنع بكلمات المثال كما هي و إنّما ننسب كلّ كلمة منها إلى باب نحوي هو الوظيفة الّتي تؤدّيها في السّياق فنقول: ضرب فعل ماض أي أنّ الوظيفة التي يؤدّيها لفظ ضرب هنا أنّه يقوم بدور الفعل الماضي في السياق([51]).

ويذهب البعض الآخر إلى القول في مسألة عرض الأبواب النحوية ومدى تأثّرها بالعامل.

واهتم النحاة بالعوامل اهتماما كبيرا وقسموا أبواب النحو متأثّرين بهذه العوامل ثمّ عنْونوا كل باب بعنوان يفيد: أنّ العوامل هي الأساس التي تدور حولها الدّراسة فهذا باب إنّ وأخواتها وذلك باب نواصب الفعل المضارع وباب جوازم الفعل المضارع...

وهكذا مع أنّ العرب كانت لا تعرف رافعا و لا ناصبا ولا جازما ولكنّها كانت تتكلّم بالسليقة فترفع وتنصب وتجزم وتجرّ من غير أن تعرف أنّ عاملاً لفظياً أو معنوياً أثّر فظهر أثره في أواخر الكلمات المعربة....([52])

ويذهب بعض الباحثين إلى القول: «وقد شغل النحاة بدراسة العوامل عن دراسة ما في الجمل من أساليب وقد جاءت

---

[51] - الحذف والتقدير في النحو العربي، د/ علي أبو المكارم ص، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم 1964م ص 361

[52] - النحو المنهجي. أ. محمد برانق ، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة. ص 46.

المصـــنّفات مرتّبـــة لأبوابهـــا بحســـب العوامـــل ومـــا تُحدثـــه مـــن آثـــار إعرابية»([53]).

وســـواء تـــأثّر النحـــاة بالعامـــل فـــي مســـألة تقســـيم الأبـــواب النحويـــة فإنّنـــا نجـــد أنّ النحـــاة لـــم يســـتطيعوا الـــتخلّص مـــن هـــذا التـــأثير فـــي مصـــنّفاتهم فهـــم قـــد جعلـــوا مصـــنّفاتهم موزّعـــةً حســـب العوامـــل وعنونوا كل باب بعنوان يفيد مدى تأثّره بالعوامل.

والنحـــاة فـــي عرضـــهم لمســـألة العامـــل قـــد جعلـــوا تـــأثّر النحـــو العربـــي بـــالعلوم الأخـــرى فـــي مســـألة العامـــل ورأوْا أنّ العامـــل هـــو البـــاب الـــذي تـــأثّر مـــن خلالـــه النحـــو العربـــي بـــالعلوم الأخـــرى فهـــا هـــو **ابـــن جنّـــي** يـــرى أن النحـــاة اســـتفادوا مـــن المتكلمـــين فكـــرة العامـــل فيقـــول: «واعلـــم أنّ علـــل النحـــويين وأعنـــي بـــه حـــذّاقهم المتفننـــين لا ألفـــافهم المستضـــعفين أقـــرب إلـــى علـــل المتكلمـــين منهـــا إلـــى علـــل المتفقهين»([54]).

فهو يرى أن التأثر بعلم الكلام قد أثمر نظرية العامل.

وهنـــاك بعـــض البـــاحثين يرجعـــون نشـــأة العامـــل فـــي النحـــو إلـــى المنطـــق والفلســـفة وهـــذه وليـــدة فكـــرة تـــأثر النحـــو العربـــي بالفلســـفة فيـــرى **إبـــراهيم بيـــومي**«أن مبـــدأ العليـــة الـــذي كـــان لـــه شـــأن فـــي النحـــو

---

[53] - الشيخ خالد الأزهري وجهوده النحوية رسالة دكتوراه غير منشورة لراشد أحمد جراري ، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1992م ص 114.

[54] - الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، ط/ 2 1952 م، 1/ 48

العربي لا يقل عن شأنه في المنطق الأرسطي وذلك لأنّ العلّة هي الدّعامة التي يُقام عليها القياس النحوي والمنطق وما نظرية العامل النحوية إلاّ وليدة مبدأ العلية الفلسفي»([55]).

فهو هنا يرى أن العامل ما هو إلاّ أثر للعلة، ومن الباحثين من يرى أنّ العامل أثر من آثار الفلسفة الكلامية فيذهب البعض إلى القول:« والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم غالبة على تفكيرهم آخذة حكم الحقائق المقررة لديهم» ([56]).

ويذهب **عباس حسن** إلى القول بأنّ: «الحركات الإعرابية وما يتصل بها إنّما هي أثر لمؤثّر أوجدها ولا يتصوّر العقل وجودها بغيره متأثرين في هذا بما تقرر في العقائد الدينية ومجادلات علم الكلام من أن لكل حادث مُحدِثا ولكل موْجودٍ مُوجِدا»([57]).

فنظرية العامل أثر من آثار علم الكلام وهذا يؤكّد تأثّر النحو بعلم الكلام يقول **عبد المجيد عابدين**: «ولكن النحاة استمدّوا نظرية العامل من البحوث الفلسفية اللاهوتية ثمّ حاولوا أن يطبّقوها على الشواهد اللغوية وأن يخضعوا هذه الشواهد لها

---

[55] - ـ ينظر في اللغة والأدب، ص، 50.

[56] - إحياء النحو إبراهيم مصطفى، الطبعة الثانية 1992م، القاهرة ص، 31.

[57] - اللغة والنحو، ذ/ عباس حسن، دار المعارف مصر 1966م ص، 186.

وكان من أثر هذا أن أيّدوا بهذه النظرية مذهبا على مذهب».([58]).

فهو يرى أن العامل مستمد من الفلسفة وقوانينها التي طبقت على اللغة فظهرت نتيجة لها نظرية العامل. ويذهب آخرون إلى القول: «نظرية العامل وهي نظرية فلسفية استوحت وجودها من فلسفة المتكلمين في التوحيد فافترضت أن لكل أثر مؤثراً وأنّ الحركة الإعرابية أثر فلابد لها من مؤثر في الكلام»([59]).

ويذهب البعض الآخر إلى أن نظرية العامل في أول ظهورها لم تتأثر بشيء فيقول: «فهذه إذن نظرية العامل كانت صافية خالصة فأفسدها النحاة بما أضافوا عليها من مسحة فلسفية منطقية وما زادوا عليها من تأويلات وتخريجات الأمر الذي جعل بعض النحاة يهاجمونها».([60])

فالعامل إذن جرّ علينا قضايا أخرى منها التّأويل والتقدير والحذف حتى تستقيم قواعده التي وضعها النحاة وزادوا عليها بعض الأصول الفلسفية والمنطقية التي زادت من تعقيد قواعد العامل.

---

[58] - المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، د/ عبدالمجيد عابدين، ط/1 1951م مطبعة الشبكشي مصر. ص 114.

[59] - النحو في إطاره الصحيح ، ذ/ يوسف الحمادي، الناشر مكتبة مصر، دار مصر للطباعة. ص، 69.

[60] - ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: د/ أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ص، 74.

فلقد غرس **سيبويه** و**الخليل** من قبله أصول نظرية العامل ثم تفرّعت هذه النظرية وتمت وتشابكت فروعها تشابكاً فلسفياً ومنطقياً أبعدها عن الواقع اللغوي وأصبح همُّ النحاة هو التكلف في الأساليب حتى يقيموا نظرية العامل فمن القواعد التي تكلّفوا قولهم: إنّه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وإذا جاء نص معارض لهذا لجأوا إلى أساليب أخرى منها التأويل والتقدير وفي ذلك بعد بهذه النظرية عن الواقع اللغوي.

وإخضاع اللغة لقوانين ليست نابعة من منطق اللغة ذاتها حتى إنّ بعض النحاة قد أرجع وعورة الدرس النحوي إلى تعسف النحاة الذين انصرفوا إلى الإعراب والعوامل التي لا يقبل العقل أكثرها وتهالكهم على الإتيان بكلام لم يجْرِ على ألْسنة العرب ولم يسمع عنهم ولم يسلك سبيلهم ويؤكد البعض أنه لم يثبت في كتاب **سيبويه** تأثر النحو العربي باليوناني في فكرة العامل([61]).

وعزى بعضهم السبب في نمو فلسفة العامل النحوي إلى المجهود الذهني الذي بذله النحاة في التفريع والتصور وتوليد الفكرة وتقليبها. وساعد على ذلك النمط المألوف للتفكير وبخاصة المنطق وعلم الكلام([62]). ففكرة العامل لها أصول فلسفية منطقية مستمدة منها.

---

[61] - ينظر أصول النحو العربي، د/ محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة 1982م ص، 239.

[62] - ينظر المرجع السابق، ص241.

غير أن هناك من يرى أن « فكرة العامل في النحو العربي قد نشأت نشأة لغوية حقا ابتداء من التأثير والتفاعل بين الأصوات والحروف وانتهاء بالمؤثرات الفاعلة في تعبير أواخر الكلمات داخل التراكيب المختلفة.

ولسنا نحتاج إلى جهد كبير كي نؤكد أن النحاة العرب قد أدركوا فكرة العامل وأن أبواب النحو العربي كلّه قائمة على هذه الفكرة وأنها نشأت نشأة لغوية من خلال عنصر التفاعل والتأثير وأنها بذلك تكون قد استمدت أصولها من ذات المعين الذي استمدت منه النظرية التوليدية التحويلية نظرية العامل والربط السياقي وأنهما قد نبعا من معين واحد» ([63]).

فهو هنا يرجع نشأة العامل إلى أنها نشأة لغوية عن طريق التأثير والتفاعل بين أصوات العربية وحروفها في حين أن من سبقه من آراء تؤكد أن التأثير والتفاعل نشأ بين كلمات العربية وحروفها وبعض الأصول الفلسفية والكلامية.

وبالغ البعض الآخر في تأثر النحو بعلم الكلام بقوله: «ومن تلك الآثار السيئة لصلته بالنحو تسرب فكرة العامل...

---

[63] - من أصول التحويل في نحو العربية، ممدوح عبد الرحمن، ص، 104.

وكانت فكرة العامل هي أخطر ما ابتُلِيَ به النحو العربي من علم الكلام.»([64])

وهناك من أخرجنا من الصراع بين تأثر العامل بالفلسفة الكلامية أو بالفلسفة الأرسطية والمنطقية بقوله: «فإننا نرى أن نشأة العامل النحوي مرتبطة أساسا بمطلب غريزي في الإنسان وهو البحث عن سبب لكل ما يراه ولكن التأثر بالمؤثرات المختلفة هو الذي دعا إلى التوسع في العامل»([65]).

وذهب البعض الآخر إلى القول: «أن غلبة المنطق والفلسفة على الدرس النحوي نتج عنها فلسفة العوامل النحوية وهذه العوامل هي من نتاج عمل الموالي في النحو».([66])

إنّ كل الآراء السابقة جعلت العامل متأثرا بالفلسفة الكلامية وبعضهم يرى أنه متأثر بالفلسفة المنطقية الأرسطية وبعضهم عده متأثرا بالبحوث الفقهية وبعضهم رأى أن العامل نشأ نشأة لغوية من التأثير بين حروف العربية وأصواتها.

ورغم كل تلك الآراء فإننا نجد أن الاتفاق العام بينها أن هناك تأثيرا وتأثرا سواء عن طريق اللغة ذاتها أو عن طريق

---

[64] - نظرية ابن مضاء في تيسير النحو وأثرها في المعاصرين المصريين، أميرة علي توفيق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب 1966م ص، 291.

[65] - العلامة الإعرابية في الجملة بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، الكويت، 1973م، ص، 168.

[66] - ينظر محاضرات الموسم الثقافي جامعة أم القرى بحث النحو صنعه الموالي د/ سيد رزق الطويل كلية اللغة العربية 1983 – 1984م ص.

الفلسفة والمنطق والبحوث الفقهية، وأن العامل نشأ نشأة فطرية لأن الإنسان يبحث عن سبب لكل شيء.

أقسام العامل النّحوي:

قسم النحاة العامل النحوي إلى قسمين: أحدهما عامل لفظي والآخر عامل معنوي .

ذلك أن العمل قد يكون ناشئا عن لفظ في التركيب وبالتالي فهو عامل لفظي وقد يكون الباعث على العمل معنى ذهنيا فالعامل هنا معنوي، ويفسر **ابن جني** تقسيم النحاة للعوامل إلى لفظي ومعنوي بأن ذلك « ليروك أن بعض العمل سيأتي مسبباً عن لفظ يصحبه....وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به» ([67]).

ومنهم من يرى أن العوامل منها ما هو قوي ومنها ما هو ضعيف ولكل منهما سلطة حسب قوته أو ضعفه. يقول **الشيخ خالد الأزهري(ت905ه)** : «وإلغاء العامل المتأخر عن المبتدأ والخبر أقوى من إعماله بلا خلاف لضعفه بالتأخر والعامل المتوسط بالعكس فالإعمال فيه أقوى من إهماله لأن العامل اللفظي أقوى من الابتداء».([68])

---

[67] - الخصائص، ابن جني، 1/ 109.

[68] - التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي 1358هـ 1 / 254.

وقد يكون الباعث على العمل معنى ذهنياً فالعامل هنا معنوي، ويفسر **ابن جني** تقسيم النحاة للعوامل إلى لفظي ومعنوي بأن ذلك«ليروك أن بعض العمل سيأتي مسبباً عن لفظ يصحبه....وبعضه يأتي عاريا عن مصاحبة لفظ يتعلق به»([69]).

ومنهم من يرى أن العوامل منها ما هو قوي ومنها ما هو ضعيف ولكل منهما سلطة حسب قوته أو ضعفه. يقول الشيخ **خالد الأزهري**: « وإلغاء العامل المتأخر عن المبتدأ والخبر أقوى من إعماله بلا خلاف لضعفه بالتأخر والعامل المتوسط بالعكس فالإعمال فيه أقوى من إهماله لأن العامل اللفظي أقوى من الابتداء».([70])

ويقرّ **ابن جني** أن العوامل اللفظية راجعة ، في الحقيقة، إلى أنها معنوية ألا تراك إذا قلت ضرب سعيدٌ جعفراً فإنّ ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئاً وهل تحصل من قولك ضرب إلاّ على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل.([71])

ونجد أن البعض الآخر يرى « أن أقسام العامل كثيرة منها العامل اللفظي والمعنوي، والعامل المذكور والمقدّر،

---

[69] - الخصائص، ابن جني، 1/ 109.

[70] - التصريح، 1/ 254.

[71] - ينظر الخصائص، 1/ 115.

والمحـــذوف والعامـــل القـــويّ أو الأصـــيل، والعامـــل الضـــعيف، والعامـــل الـــذي يكـــون قويّـــاً حينـــا وضـــعيفا حينـــا آخـــر علـــى حســـب التراكيـــب والعامـــل الـــذي يصـــلح أن يكـــون مفســـراً والعامـــل الـــذي لا يصلح» ([72]).

وتقســـيم العامـــل إلـــى لفظـــي ومعنـــوي جعـــل النحـــاة ينقســـمون إلـــى ثلاث طوائف:

أ – بعضـــهم يـــؤمن بوجـــود العامـــل المعنـــوي إلـــى جانـــب اللفظي مع اختلاف في تعداد العوامل المعنوية.

ب – وبعضـــهم لا يستســـيغ العامـــل المعنـــويّ، ويعجـــب مـــن أن يكـــون العامـــل معنـــىً تجريـــدياً، وهـــو مـــع ذلـــك لـــه القـــدرة علـــى إحـــداث حركات الإعراب.

ج – وبعضـــهم الآخـــر يـــرى أنّ العامـــل اللفظـــي معنـــوي فـــي محتـــواه وحقيقتـــه، ومـــا التّغييـــر عنـــه بالعامـــل اللّفظـــي إلاّ توسّـــعاً فـــي الإطلاق.

فأمّـــا بالنّســـبة للطّائفـــة الثّانيـــة، الـــذين لا يستســـيغون العامـــل المعنـــوي؛ فإنّنـــا نلاحـــظ نفـــوراً لـــدى الكـــوفيين مـــن العامـــل المعنـــوي،

---

[72] - ينظر اللغة والنحو، عباس حسن، ص، 189.

وإنْ كان ذلك لا يعني أنهم لم يقوموا به البتّة إلاّ أنّهم لم يتحمّسوا له ([73]).

في حين ثار الجدل حول رافع المبتدأ، رأى البصريون أنّه مرفوع بالابتداء، في حين رفض الكوفيون ذلك واستبعدوه، إذْ قالوا:

« لا يجوز أنْ يقال إنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء لأنّا نقول: الابتداء لا يخلو: إمّا أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء، فإنْ كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداةً من حروف المعاني، فإن كان إسماً فينبغي أن يكون قبله إسمٌ يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال، وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال:" زيد قائماً" كما يقال: " حضر زيد قائماً ". وإن كانت أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحدّ. وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلاّ رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدّمنها فهو غير معروف» ([74]).

أمّا الطّائفة الثّالثة التي ترجّح العامل المعنوي وتجعل له وجوداً أقوى من وجود العامل اللفظي، فإنّ زعيمها هو ابن جنّي

---

[73] - ينظر نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى بن حمزة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط/1، 2004، ص 172، 173.

[74] - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، دار الفكر، ج/1 ص 45.

حيث رأى أنّ العامل اللفظي لا يعمل لأنّه لفظ، وإنّما يعمل لأنه تحمل المعنى، والمعنى عنده هو أكثر ما يعتبر في الإعراب.

يقول ابن جنّي عن العوامل:« وهي ضربان أحدهما معنوي والآخر لفظي، وهذان الضربان وإنْ عمّا في هذه اللغة فإنّ أقواها وأوسعها هو القياس المعنوي، ألا ترى أنّ الأسباب المانعة من الصّرف تسعة. واحدٌ منها لفظي وهو شبه الفعل لفظاً نحو: أحمد ويرمع...، والثّمانية الباقية كلّها معنوية.»[75]

وما شجّع هؤلاء الذين رأوا أن أكثر العوامل لفظية إلاّ ما لاحظوه من مصاحبة وجودها لحركات معيّنة في معمولها، في حين أن أبن جنّي لم ينشغل باللفظ وإنّما صرف نظره إلى معنى الباب النّحوي الّذي جاء العامل معبّراً عنه.

وإذا نحن استثنينا هذين الاتّجاهين المتعاكسين فإنّنا سنلفي أن الرّأي الشائع ينحو نحو المواءمة بين النّوعين فلا ينصرف إلى أحدهما دون الآخر.

فهنا نرى أن العوامل لم تسلم من خلاف بين النحاة في أقسام العامل" « ويكفينا في التعليق على كل هذه الآراء ما قاله

[75] - الخصائص، ابن جنّي، ج/1، ص 109.

أبـــو حيـــان ولـــيس لهـــذا الخـــلاف فائـــدة ولا ينشـــأ عنـــه حكـــم نطقيّ»"([76]).

قـــال **الجرجـــاني:**« العوامـــل مائـــة عامـــل وهـــي تنقســـم إلـــى قســـمين العوامـــل اللفظيـــة وهـــي التـــي تعـــرف بالجنـــان أي بالقلـــب وتـــتلفظ باللســـان كمـــن وإلـــى فـــي قولـــك: سِـــرْتُ مـــن البصْـــرة إلـــى الكُوفـــة، والعوامـــل المعنويـــة مـــا تعـــرف بالجنـــان ولا تـــتلفظ باللســـان كعامـــل المبتـــدأ والخبـــر أعنـــي التجريـــد فلـــو عامـــل معنـــوي يعـــرف بالجنان ولا يتلفظ باللسان»([77]).

بـــدأ **عبـــد القـــاهر الجرجـــاني** بتحديـــد العوامـــل وتقســـيمها؛ فبـــيّن أنّ هـــذه العوامـــل المائـــة قســـمان عوامـــل لفظيـــة وعوامـــل معنويـــة، فالعامـــل اللفظـــي: هـــو المـــذكور فـــي الكـــلام، كالفعـــل الـــذي يرفـــع الفاعـــل وينصـــب المفعـــول، والمشـــتقّات العاملـــة عمـــل الفعـــل والحـــروفُ المخْتصّـــةُ كحـــروف الجـــرِّ، والنّواصِـــب، والجـــوازم، والأحْرُف المشبّهة بالفعل.

وقـــد يكـــون العامـــل اللفظـــي غيـــرَ مـــذْكورٍ، ولكنّـــه بمثابـــة ذلـــك؛ لدلالـــة الكـــلام عليْـــه مثـــل (رُبَّ) التـــي تحـــذَفُ؛ فتـــدلّ عليهـــا الـــواو أو

---

[76] - العلامة الإعرابية بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، الكويت 1973من ص، 169، 170.

[77] - ينظر العوامل المائة النحوية، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ البدراوي زهران ، ط/2 ، دار المعارف، القاهرة. ص 84.

الفاء وأنْ النّاصبة المضمرة بعد لام التعليل([78]). وسنبين أنواع هذه العوامل وهي:

أولاً العوامل اللفظية:

العوامل اللفظية تنقسم إلى قسمين:

1 - عوامل لفظية سماعية: وهي ما سمعت عن العرب ولا يقاس عليها غيرها. كحرف الجر، والحروف المشبهة بالفعل. أو هي ما يتوقّف إعْماله على السماع من كلام العرب كحروف الجرّ؛ فإنها تعمل فيما بعدها الجرّ سماعاً، ولا يقاس عليْها غيرها من بقية الحروف في هذا العمل([79]).

2 - عوامل لفظية قياسية: وهي ما لا يتوقف إعماله على السماع بل يكون إعماله بالقياس على غيره من الأمور التي استقرّ القياس فيها، كقاعدة أنَّ الأفعال ترفعُ الفاعليْن؛ فلكلّ فعلٍ فاعلٌ نحو قولك: نهض المجِدُّ، سافر الرّكب، عاد الغائب، نام الرّضيعِ، استيقظ الأمين، وغير ذلك، أو هي (العوامل اللفظية القياسية) ما سُمعت عن العرب ويقاس عليها غيرُها.

قال الشاعرُ: ([80])

---

[78] - أنظر العوامل النحويةللجرجاني د/محسن محمد قطبمعالي ص9.

[79] - أنظر العوامل النحوية للجرجاني ص10.

[80] - البيت من الطويل لطرفة بن العبد، من معلّقته المشهورة. أنظر العوامل النحويةللجرجاني ص10.

تَكَنَّفَنِي الوَاشُونَ من كُلِّ جانِبٍ ولَوْ كانَ واشٍ واحِد لكَفَانِي

1 - العوامل اللفظية السماعية: وقد عدّها الجرجاني واحد وتسعون عاملا وتنقسم إلى عوامل في الأسماء وعوامل في الأفعال، وعوامل الأسماء إمّا أن تعمل في إسم واحد أو في إسميين:

أ - العامل في إسم واحد: وهي حروف الجر، وتسمّى عند الكوفيين حروف الإضافة وحروف الصّفات أيضا، وهي تسمّى حروف الجر لأنّها تجرّ ما بعدها من الأسماء، وتسمّى حروف الإضافة لأنّها تضيف معنىً جديدا، وتسمّى كذلك حروف الصّفات لأنّها تُحدث صفة في الاسم أو لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات ([81]).

وهذه الحروف تعمل" لأنّ الأفعال التي قبلها تضعف عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة... بلا واسطة حرف الإضافة...

فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف إضافة فجعلت موصلة لها إليها، فقالوا: عجبت من زيد ونظرت إلى عمرو ([82])، وإنما هذه الحروف لاختصاصها بما دخلت عليه، وهي تعمل الجر وحده فلا تعمل الرفع لأنه إعراب

---

[81] - التصريح، الشيخ خالد الأزهري، 2/ 2.

[82] - شرح المفصل 8/ 8.

العمد ومدخولها فضلة، و لا تعمل النصب لأنّ عمل مدخولها نصب بدليل الرّجوع إليْه في الضرورة ولو نصبت لاحتمل أنه بالفعل.

وهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف وهكذا جعلت هذه الحروف جارّة ليخالف ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي.... ثمّ لأنّ الجر أقرب إلى النصب من الرفع لأنّ الجر من مخرج الألف، والألف أقرب إليها من الواو([83])، وكل من الجار والاسم المجرور منصوب محلاً بالفعل المتقدم، يدل على ذلك أمران:

الأول: أن عبرة الفعل المتعدّي بحرف الجر عبرة ما يتعدّى بنفسه إذا كان في معناه، فمعنى مررت بزيد، جزت زيدا. ومعنى انصرفت عن خالد جاوزت خالدا. فكما أنّ ما بعد الأفعال التعدية بأنفسها منصوب فكذلك ما كان في معناها مما يتعدى بحرف الجر، لأن الاقتضاء واحد، إلاّ أن هذه الأفعال ضعفت في الاستعمال فافتقرت إلى مقوٍّ.

والثاني: من جهة اللفظ وهو نصب ما عطف على الجار والمجرور، نحو: مررت بزيد وعمراً، ويجوز وعمرٍ بالخفض على اللفظ والنصب على الموضع. وكذلك الصفة نحو:

---

[83] - ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عني بتصحيحه السيد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت - 2/ 19، 20.

مررت بزيد الظريفَ بالنصب والخفض.... وهذا يؤذن بأنّ الجار والمجرور في موضع نصب، ولذلك قال سيبويه: «إذا قلت: مررت بزيد وكأنّك قلت: مررت زيداً. يريد أنه لو كان مما يجوز أن يستعمل بغير حرف لكان منصوبا»([84]).

نرى هنا الخلاف بين النحاة في عمل حروف الجر فبعضهم يرى أنها تعمل الجر وبعضهم أنزلها بمنزلة جزء من الفعل من حيث التعدي وبالتالي تعمل النصب، وهذا الخلاف على ما يبدو إنه لا طائل من ورائه سوى تعقيد الدرس النحوي.

ب - العامل في اسمين: وهي الأحرف التي تشبه الفعل وهي إن وأن، ولكن، كأن، ليت، لعل - عسى - لا - ما ، وهي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ وترفع الخبر وشبهت من الأفعال بما تقدم مفعوله على فاعله. فإذا قلت: إن زيداً قائمٌ كان بمنزلة ضرب زيداً عمرو ([85]). وهي تعمل النصب في أسمها الذي هو المبتدأ في الأصل بشروط:

أولها: أن يكون مذكوراً لا محذوفاً.

ثانيها: ألاّ يكون واجب الابتداء.

---

[84] - ينظر شرح المفصل، ابن يعيش، 9/8.

[85] - شرح المفصّل، 8/ 54.

ثالثهـــا: ألا يكـــون واجـــب التصـــدير غيـــر ضـــمير الشـــأن كـــأي وكـــم وهـــي ترفـــع الخبـــر بشـــرط ألاّ يكـــون طلبيـــاً، ســـواء كـــان أمـــراً ونحـــوه مثل: زيد أضربه، أو استفهاما نحو: أين زيد؟.

إلا إذا كـــان الاســـتفهام جوابـــاً، وهـــذه الأحـــرف تعمـــل فـــي المبتـــدأ والخبـــر عنـــد البصـــريين، ويـــوافقهم الكوفيـــون فـــي عملهـــا فـــي المبتـــدأ، أمـــا الخبـــر فيـــروْن أنهـــا لا تعمـــل فيـــه لأتـــه مرفـــوع بمـــا كـــان مرفوعـــا بـــه قبـــل دخولهـــا وهـــو المبتـــدأ عنـــدهم، وحجـــتهم فـــي ذلـــك أنـــه لا يجـــوز أن يقـــال أن قـــائم زيـــدا ولـــو كـــان الخبـــر معمولهـــا لجـــاز أن يليها.

أمـــا البصـــريون فيـــرون أن لهـــذه الأحـــرف شـــبها بكـــان الناقصـــة فـــي لـــزوم دخـــولهن علـــى المبتـــدأ والخبـــر والاســـتغناء بهمـــا، فعملـــن عملهـــا معكوســـا ليكـــون المبتـــدأ والخبـــر معهـــنّ كمفعـــول قُـــدم وفاعـــل أُخـــر تنبيهـــا علـــى الفرعيـــة ،([86]) وهـــذه الأحـــرف التـــي تعمـــل في المبتدأ والخبر هي:

1- إنَّ وأنَّ: وهمـــا لتوكيـــد النســـبة بـــين الجـــزأيْن ونفـــي الشـــك فيهـــا أو الإنكـــار لهـــا، فـــإذا كـــان المخاطـــب عالمـــا بهـــا فهـــي لمجـــرد التوكيـــد، وإذا كـــان متـــرددا فيهـــا فهـــي لنفـــي الشـــك عنهـــا، وإن كـــان مـــذكرا لهـــا فهي لنفي الإنكار لها.

---

[86] - ينظر التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي 1358هـ 1/ ص 211.

2- لكن: وفيها خلاف بين البصريين والكوفيين فذهب البصريونإلى أنها بسيطة، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة، ثم اختلفوا في تركيبها فذهب جماعة منهم إلى أنها مركبة من لا وأن والكاف زائدة بينهما للتشبيه، فأصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة ثم حذفت همزة لا من الكتابة فصارت لكن، وذهب الفراء إلى أنها «مركبة من لكن ساكنة النون وأن المفتوحة المشددة طرحت الهمزة فحذفت نون لكن لملاقاتها الساكن، وقال قوم ـ منهم السهيلي : هي مركبة من لا وكأن فإذا قيل: قام زيد لكن عمراً لم يقم. فكأنه قيل: لا كأن عمراً لم يقم»([87]).

3 ـ كأن: وفيها خلاف فيرى أبو حيان أنها بسيطة حملاً لها على أخواتها، ولأن التركيب خلاف الأصل. فالأول أن تكون حرفا بسيطا وضع للتشبيه كالكاف. ويرى الخليل وسيبويه وجمهور البصريين والفراء أنها مركبة من أن وكاف التشبيه وأصل كأن زيدا أسد أن زيداً كأسد فالكاف للتشبيه وإن مؤكدة له، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه فلما دخلت المكان على أن وجب فتحها لأن أن المكسورة لا تقع بعد حرف الجر ([88]).

---

[87] ـ همع الهوامع، 1/ ص 133.

[88] ـ ينظر همع الهوامع، 2/ ص 212، 213. و1/ ص133.

4 - ليـــت: وهـــي للتمنـــي، وقـــد أجـــاز الفـــراء والكســـائي أن تنصـــب ليـت معموليْهـا، أمـا الفـراء فحمـل ليـت علـى فعـل التمنـي فقولـه: ليـت زيدا قائما محولة عن أتمنى زيدا قائما .

5 - لعلّ: وهـي تفيـد الترجـي، ويـرى الجمهـور «أنهـا بسـيطة ولامهـا أصـل، وقيـل هـي مركبـة مـن علّ واللام زائـدة، وقيـل: مـن لام الابتـداء، وفيهـا لغـات آخر »([89]).

6 - عســى: وهـــي بمعنـــى لعـــل فـــي الترجـــي والإشـــفاق، ويشـــترط فـــي اســـمها أن يكـــون ضـــميرا لغائـــب أو مـــتكلم أو مخاطـــب، والمقصـــود بعســـي هنـــا هـــي الجامـــدة وليســـت المتصـــرفة لأن المتصـــرفة فعـــل بالاتفاق.

7 - لا العاملـــة عمـــل أنّ: وهـــي تســـمى لا التبرئـــة وتســـمى النافيـــة للجـــنس وهـــي محمولـــة علـــى أن فـــي العمـــل ولكنهـــا تختلـــف عنهـــا فـــي أن اســـم لا لا يكـــون إلاّ ظـــاهرا، واســـم لا لا يكـــون إلاّ نكـــرة ولا يجـــوز أن يتقـــدم خبرهـــا علـــى اســـمها إذا كـــان ظرفـــا أو مجـــرورا وأن اسم لا لاينوّنُ.

8 - مـــا: وهـــي علـــى مـــذهب البصـــريين الـــذين يراعـــون لغـــة الحجـــاز تعمـــل لشـــبهها بلـــيس فـــي النفـــي و داخلـــة علـــى المبتـــدأ والخبـــر، أمـــا فـــي لهجـــة تمـــيم فهـــي مهملـــة لا تعمـــل شـــيئا، ويـــرى الكوفيـــون أنهـــا لا تعمـــل شـــيئا، فكـــل هـــذه العوامـــل الســـابقة التـــي عملـــت فـــي الأســـماء

---

[89] - ينظر المصدر السابق ، 1 / ص 134.

سواء في أسم واحد أو في أسمين وجدنا أنها محل خلاف وبالتالي فإن نظرية العامل كلها تعد محل خلاف ومن هنا دعا النحاة إلى طرحها من النحو لأنها تسهم في تعقيد النحو والبعد به عن السهولة والتبسيط اللذين أرادهما له النحاة حتى يكون علما طيّعا لا شوائب فيه.

ب - العوامل اللفظية السماعية:

هي عوامل الأفعال، وهي عوامل الفعل المضارع وتنقسم إلى النواصب والجوازم.

أولاً- النواصب: وفيها خلاف بين النحاة فهي أربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين، وأبرزها:

1 - أن المصدرية و تقع في موضعيْن:

أ - في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء في نحو: " **(وأن تصوموا خير لكم")**.([90])

ب - بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية في نحو: **"(ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم").([91])** وأكثر العرب توجب إعمال **" أن "**، وبعضهم يجيزها حملا لها على "ما" أختها المصدرية، وهي تنصب

---

[90] - سورة البقرة الآية:.....

[91] - سورة.....

المضارع فلا يجوز الجزم بها عند الجمهور، وجوّز بعض الكوفيين الجزم بها، كذلك حكي عن جماعة من البصريين منهم أبو عبيدة واللحياني وهي لغة بني صباح من ضبة ([92]).

2 - لن: وهي لنفي الفعل المستقبل، وقد اختلف النحويون في صيغتها، فالجمهور يرون «أنها حرف بسيط لا تركيب فبيه ولا لإبدال. ويرى الخليل والكسائي أنها مركبة من لا، وأن حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت من قولهم ويله والأصل ويل لأمه، ثم حذفت الألف للالتقاء الساكنين فصارت لن، لأن لن لا تنفي إلا المضارع»([93]).

3 - كي: وفيها مذاهب، فمذهب سيبويه والجمهور« أن كي مشتركة وهي مصدرية أو تعليلية، أما مذهب الأخفش فإن كي جارة دائما، وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة، أما مذهب الكوفيين فهي ناصبة دائما»([94]).

4 - إذن: وقد اختلف النحويون في صيغتها فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط وبالتالي فهي ناصبه للمضارع بنفسها، وذهب قوم إلى أنها إسم ظرف وأصلها إذ الظرفية لحقها التنوين، وذهب

---

[92] - ينظر همع الهوامع، 2/ ص 3. و ينظر الدرر اللوامع على همع الهوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط/ 2، بيروت، 1393هـ 1993م ج 2 / ص3.

[93] - همع الهوامع، 2 / ص 3.

[94] - ينظر شرح المفصل 7 / ص 17، حاشية الخضري على ابن عقيل: الشيخ محمد الخضري، مطبعة دار إحياء الكتب العربية 2 / ص 111، 112.

الخليل إلى أنها حرف مركب من إذ وأن فنقلت حركة الهمزة إلى الذال ثم حذفت والتزم هذا النقل([95]).

ثانيا: الجوازم:

وهي من عوامل الفعل وتنقسم إلى جوازم للفعل الواحد، وجوازم لفعلين.

أ - جوازم الفعل الواحد وهي:

1 - لا- الطلبية: وهي تفيد معنى النهي، الدعاء ومعنى الالتماس وهي تجزم بنفسها ويكثر دخولها على الغائب والأكثر كونها للمخاطب.

2 - لام الطلبية: وهي تفيد الأمر نحو: لينفق ذو سعة، وتفيد الدعاء نحو: ليقض علينا ربك، وتفيد الالتماس نحو: ليقم.

3 - لم و لمّا: وهما مختصان بالمضارع وتفيدان النفي والجزم والقلب فكل حرف منهما يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب زمنه إلى الماضي.

ب - جوازم الفعلين: وتنقسم إلى أنواع وهي:

1 - حروف باتفاق وهي **أنْ**

---

[95] - ينظر همع الهوامع، 2 / ص 6.

2 - حروف على الأصل وهو **إذ ما**

3 - اسم باتفاق وهو: **من - ما - متى - أي - أين - أيان - أنى - حيثما.**

4 - إسم على الأصح وهو: **مهما**، فكل هذه الأنواع تقتضي فعلين يسمى أولهما شرطا لتعلق الحكم عليه ويسمى الثاني جوابا وجزاء.

النوع الثاني من العوامل اللفظية هو:

العوامل اللفظية القياسية: وهي أنواع عدّة- منها:

1 - الأفعال: وهي أقوى العوامل لأنه لابدّ أن يعمل والفعل يعمل في الاسم وهو الفاعل: ولقوة الفعل في العمل حُمل عليه الاسم الذي يتضمن معناه كالمصدر، واسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة وأسماء الأفعال وكذلك حُمل عليه في العمل لقوته ما يماثله من الحروف فالحروف المشبهة بالفعل إن وأخواتها تحمل على الفعل مع تغيير في مواقع المعمولات لأنها ماثلت الفعل وتضمنت معناه[96] ويعمل الفعل إذا كان لازما في فاعله، ويعمل إن كان متعديا إلى مفعول واحد أو مفعولين أو ثلاثة مفاعيل.

---

96 - الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر، مسألة (22).

للفعل خصوصيات إعمالية بالنسبة لما يليه، وما يليه من العوامل يرجع إليه ويتّصل به، والفعل لقوته لا يتأثّر بالفصل بينه وبين معموله، ومن مظاهر قوّة الفعل أن يتقدّم عليه مفعوله فيعمل فيه من غير حاجة إلى أن يقويّ بلام التّقوية كما في قوله تعالى: (إيّاك نعبد) ([97]).

وبقدر ما يزداد تمكّن الفعل في فعليته، يزداد قوّةً على التّصرّف في معمولاته، فإنْ كان جامداً كفعليْ المدح والذّمّ فإنّه لا يعمل إلاذ بشروط.

وفي مقدور الفعل أن يؤدّي عدّة أنواع للعمل، فهو يرفع وينصب، وقد يمتدّ إلى منصوبات كثيرة.([98])

2 - إسم الفاعل: تعدّ المشابهة هي المحور الّذي إعتمده النّحاة القدماء في تعليل عمل ما يعمل من الأسماء، وهذا كلّه على أساس أن الفعل هو الأصل في العمل النحوي، وما سواه لا يعمل إلاّ إذا تحقّق فيه – عندهم – شبه الفعل، حيث اتفق النحويون العرب القدماء على أنّ العلّة في عمل اسم الفاعل تتمثّل في مشابهتها الفعل المضارع المبني للمعلوم.

يقول **ابن السّراج:** « وإنّما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل، وصار الفعل سبباً له، وشاركه في المعنى، وإنْ افترقا في

---

[97] - سورة الفاتحة، الآية 5.

[98] - ينظر نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى بن حمزة، ص 187، 188.

الزّمان، كما أعربوا الفعل لمّا ضارع الإسم، فكما أعربوا هذا أعملوا ذلك.» ([99]) .

ويعمل إسم الفاعل في صورتين :

أ – أن يكون مقترناً بالألف واللام كما في " زيد الضارب عمراً أمس والآن و غداً في الأزمنة كلها ".

ب - أن يرد مجرّداً من الألف واللام ولإعماله شرطان: الأول: أن يجرّد عن الدّلالة على الماضي فيقيذ الحاضر والمستقبل، والثّاني: أن يعتمد على استفهام أو نفي أو وصف.([100]).

وهو يعمل عمل فعله المعلوم، ويلحق الكوفيون إسم الفاعل بالفعل ويعدّونه قسما من أقسام الفعل فالفعل عندهم ماض ومضارع ودائم أما الأمر فهو فرع على المضارع معرب مثله، وهم يسمون إسم الفاعل بالفعل الدّائم([101]).

3 - **إسم المفعول:** ويعمل عمل فعله المجهول فيرفع نائب الفاعل نحو: زيد مكرم أصحابه.

---

[99] - ينظر نظرية العامل وأثرها في النحو العربي، مفرح السيد سعفان، ص 22.

[100] - نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى بن حمزة ص 187، 188.

[101] - ينظر معاني القرآن - الفرّاء. تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب ، بيروت 1980م، ج 1 / ص165، 175. أو ج2 / ص 79، 80، 81. وكذلك مجالس ثعلب: لثعلب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، ط/، دار المعارف المصرية ج 1/ ص 97، و الصاحبي: أحمد بن فارس ط/ بيروت، 1964م. ص 463.

4 - الصفة المشبهة: وتعمل عمل فعلها حملا على إسم الفاعل نحو: زيد كريم آباؤه.

5 - إسم التفضيل: يعمل عمل فعله الذي اشتقّ منه، ومشابهة إسم التفضيل للفعل ضعيفة وكذلك إسم الفاعل، ولذلك وقع الخلاف في عمله في ما من شأنه أن يحتاج إلى قوّة العامل... ولذلك أيضا يرفع المضمر المستتر الذي هو فاعله لأن مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل([102]).

6 - المصدر: ويعمل عمل فعله لازماً ومتعدّياً لإلي أكثر من واحد ولا يعمل المصدر عمل فعله إلاّ بشروط في بنيته وفي جملته.

7 - الاسم المضاف: يعمل الاسم المضاف الجرّ في المضاف إليه والإضافة نوعان: لفظية: وهي إضافة إسم الفاعل إ إلى مفعول، والصفة المشبهة إلى فاعلها نحو: ضارب زيد، حسن الوجه، ومعنوية أي أنها تفيد معنى في المضاف فتعرفه أو تخصصه نحو: غلام زيد.

8 - أسماء الأفعال: وقد وضعت للدلالة على صيغ الأفعال ومنها: رويد زيدا أي أمهله، وهلم زيدا أي أحضره، بله زيدا أي دعه وهي تعمل عمل الفعل وحكمها أنها مبنية.

---

[102] - ينظر شرح الكافية : رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، ط/2- بيروت، 1399هـ - 1979م. ج2 / ص 204.

ثانيا: العوامل المعنويــة:

وهــي العوامــل التــي يظهــر أثرهــا علــى بعــض الكلمــات فــي الجمــل ولا وجــود لهــا فــي ظــاهر القــول. وهــذه العوامــل موضــع خــلاف بــين نحــاة البصــرة والكوفــة كثــرة وقلّــة تبعــاً لاعتــراف النحــاة ببعضها وإنكارهم لها. وهي تقع في شيئين:

1 - الابتداء:

فقــد اختلــف فــي رافــع المبتــدأ فيــرى البصــريون أنــه مرفــوع بالابتــداء، والابتــداء هــو تعريــة الاســم مــن العوامــل اللفظيــة، وســيبويه أول مــن قــال برفــع المبتــدأ بالابتــداء([103])،ولكــن أهــل الكوفــة يقولــون إنّ المبتــدأ والخبــر يترافعــان و يرفضــون هــذا العامــل بحجــة أنــه لــو كــان حقّــاً كــاملاً لوجــب أن يرفــع الفعــل الماضــي الــذي يقــع فــي أول الجملة مثل:

حضــر زيــد، وذهــب عمــرو ([104]) فالنحــاة يجمعــون علــى وجــود العامــل المعنــوي وتــأثيره ولكــنهم يختلفــون فــي معنــاه وفــي عملــه ومــن هنــا كثــرت أقــوال النحــاة فــي تحديــد مــدى عملــه بــين المبتــدأ وحــده والمبتــدأ والخبــر أو عــدم إعمالــه فــي أي منهمــا، فالنحــاة هنــا اختلفــوا فــي العامــل الواحــد إلــى درجــة التنــاقض فمــنهم مــن جعــل

---

[103] - نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية وتركيبية ص179.

[104] - ينظر الكتاب، 1 / ص278، الهمع 1 / ص99.

الابتداء عاملاً في المبتدأ والخبر جميعا، ومنهم من قصر عمله على المبتدأ وحده دون أن يكون له تأثير في الخبر.

ومنهم من جعله يعمل في المبتدأ مستقلاً وفي الخبر بمشاركة المبتدأ، وهذا الاضطراب في اتجاهات النحاة في العامل في المبتدأ وقع فيه أيضاً العالم الواحد منهم فسيبويه مثلاً يعترف بالابتداء عاملا ولكنه يقصر دوره على المبتدأ وحده ويرفض اعتباره عاملا في الخبر(105)، وهذا الاختلاف بين النحاة في هذه المسائل أو حتى الاختلاف عند عالم واحد في جزئية من قضية هو الذي أدخل الشوائب التي يعاني منها الدرس النحوي اليوم فكثرة الآراء المتعددة في المسألة الواحدة تقودنا إلى صعوبة وتعسير فهم هذه المسألة.

2 - رافع الفعل المضارع:

اختلف النحاة في عامل الرفع في الفعل المضارع وقد أدّى فرط تحقيقه إلى توزّع أفراد المدرسة الواحدة. فكما قال به البصريون قد أخذ به كوفيون.

وكان من أثر ذلك عدّة آراء في فهم هذا الرافع فقد قيل إنه التجرّد وأخذ بهذا الفرّاء، وهشام بن معاوية وابن مالك وعلّق

105 - ينظر الكتاب ، 1 / 278.

ابن مالك على هذا بأنّ القول برفع المضارع بالتجرّد قول حُذّاق الكوفيين وبه أقول([106]).

فيرى البصريون أن العامل في الفعل المضارع المرفوع عامل معنوي هو وقوعه موقعا يصلح للاسم، فالفعل المضارع يقع موقع المبتدأ، والمبتدأ مرفوع بعامل معنوي فكذلك يقع الفعل المضارع مرفوعا بعامل معنوي لأنه جاء في أقوى حالاته، فيعطى أقوى علامات الإعراب، ولأنّه يقع موقع الإسم، وهو قول سيبويه وابن يعيش ، والزّمخشري.

ويرى بعض النّحاة أنّ المضارعة هي العامل المعنويّ الرّافع للمضارع من حيث مماثله – أيْ الفعل المضارع – لاسم الفاعل في الدلالة على الحدث وقبول لام الابتداء.

أما الكوفيون فيرون أن رافع الفعل المضارع عامل معنوي أيضاً ولكنه عندهم التجرد من الناصب والجازم أو أنّ معنى المضارعة هو الرافع له، ويرى الكسائي أن حروف المضارعة هي عامل الرفع في الفعل المضارع يلغى عملها بوجود ناصب أو جازم([107]).

---

[106] - ينظر نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية ص 179.

[107]- ينظر الأشموني، 3 / ص 277، كتاب سيبويه 1 / ص 410، أسرار العربية ابن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق 1957م، ص 28.

3 - عامل الصفة: وهذا في رأي الأخفش فقد رأى أن عامل الصفة رفعا أو نصبا أو جرا عامل معنوي هو كونها صفة لمرفوع أو منصوب أو مجرور وهذا معنىً وليس بلفظ، أما سيبويه وجمهور البصريين فالعامل في الصفة عندهم هو العامل في الموصوف.

4 - **الصّرف**

وقد توسع الكوفيون في العامل المعنوي حتى كان مخرجا للحركات الإعرابية في كثير من الأبواب النحوية وتبريرا لها، فمن العوامل المعنوية عندهم الصرف وهو يعمل النصب في المضارع بعد الواو أو الفاء أو بعد حرف أو إذا كانت هذه الحروف مسبوقة بنفي أو طلب كقولك: لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً.

إذن قال به الكوفيون في المضارع بعد واو المعية في المثال المتداول في اللغة العربية: لا تأكل السّمك وتشربَ اللبن، فالقصد هو النّهي عن الجمع بينهما، وحجّة الكوفيين اختلاف الثّاني عن الأول؛ إذْ ليس النّهي عنهما معاً، ولو كان ذلك لوجب جزم الثاني. أمّا البصريون فينصبون الثّاني بأن المضمرة.

5 - **الخلاف**

ومن العوامل المعنوية عند الكوفيين أيضا الخلاف والإسناد أو الفاعلية فكل هذه عوامل معنوية.

صـــرّح **الأشـــموني** بـــأنّ المخالفـــة حيثمـــا وجـــدت اقتضـــت تغييـــر العلامـــة الإعرابيـــة فيقـــع الخـــلاف حـــين يكـــون الخبـــر ظرفـــاً – مثـــل: زيـــدٌ أمامـــكَ، لأنّ الخبـــر فـــي هـــذه الجملـــة غيـــر المبتـــدأ، وقـــد نصـــب ليخـــالف جملـــة زيـــد قـــائم لأنّ القـــائم هـــو زيـــد ذاتـــه، هـــذا عنـــد مـــن يـــرى أنّـــه هـــو الخبـــر، وقـــد أجـــازوا أنْ يكـــون الخبـــر المتعلّـــق مقـــدّراً باســـم الفاعـــل، أو بالفعـــل، فيقـــال: زيـــد كـــائن أمامـــك أو يكـــون أمامـــك، وكلّ ذلك ليس واجباً،؛ إذْ يصحّ جعل الظّرف نفسه خبراً.

6 – رافع الفاعل:

الشـــائع أنّ الفاعـــل مرفـــوع بعامـــل لفظـــي هـــو الفعـــا، وإن كـــان **خلـــف الأحمـــر** يـــذهب إلـــى أن الفاعـــل مرفـــوع بمعنـــى الفاعليـــة إلاّ أنّ العامل اللفظي مجمعٌ عليه.

7 – عامل المفعول:

ذهـــب معظـــم النحـــاة إلـــى أنّ المفعـــول منصـــوب بالفعـــل أو بالفعـــل والفاعـــل معـــاً، وقـــد ذهـــب **خلـــف الأحمـــر** إلـــى أنّـــه منصـــوب بمعنى المفعولية.

8 – ناصب المستثنى:

يعدّ تعيين ناصب المستثنى من أكثر المواضيع اختلافاً، فقد قيل إنّ العامل لفظيٌ وهو إمّا الأداة أو الفعل المتقدّم بواسطتها، أو الفعل المتقدّم وما في معنه بغير واسطة.

وقد قيل من جهة أخرى إنّ المستثنى منصوب بعامل معنوي وهو تمام الكلام.

إلاّ أنّه قد شاع بأنّ المستثنى منصوب بإلاّ، وعزى هذا إلى **سيبويه والمبرّد والجرجاني.**

فهنا وجدنا أن النحاة قد اختلفوا في أنواع العوامل وأقسامها وبالتالي وجدنا أن نظرية العامل قد بنيت على مبدا الخلاف بين النحاة وما دامت وجدت على مبدا الخلاف فبالتالي لابد من التخفيف من حدة هذا الخلاف إذا كان لا يفيد نطقا وكان خلافا لفظيا.

وأستطيع القول بأنّ جميع المدارس قد أخذت بالعوامل، لفظية ومعنوية. وأحبّ أنْ أُؤكّد أنّ الخلاف إنّما كان يقع في تشخيص العامل ليس إلاّ.

وخلاصة القول إن نظرية العامل قد حظيت بدراسات وأبحاث متعدّدة تناولت تعريفها ونشأتها وتاريخها والخلاف فيها وفي أقسامها. نهايتها: أن الإعراب أثر يجلبه العامل، وأنه نشأ نشأة لغوية على يد النحاة الأوائل كالخليل وغيره، ثم بدأ تأثير

الفلسفة والمنطق ينحو إليه بعد سيبويه. وقد اتفق النحاة على أثر العوامل، لكنهم اختلفوا في التفصيلات.([108]).

[108] - ينظر الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: أ/ دحسن منديل العكيلي، ط/1 عمان، الأردن. 2007م، دار الضياء للنشر والتوزيع.ص 240 - 241.

المبحث الثالث:

حقيقة العامل.

لقد شاعت نظرية العامل ورسخت وهي لم تسلم من الحملات عليها قديما وحديثاً. وقد تشعبت قضايا العامل وكثرت الآراء حولها فقد اختلف النحاة في القول بالعامل هل هو المتكلم أم إنه شيء آخر.

ذهب **ابن جني** إلى القول: « قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليْت عمرا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح»([109]).

فابن جني هنا يرى أن العامل هو المتكلم فهو المحدث للرفع و النصب والجر وليس شيئا آخر، وبذلك يكشف النقاب عن طبيعة العامل. فالكلمة ليست لها القدرة على التأثير في غيرها من

---

[109] - الخصائص ، 1 / ص 109، 110.

الكلمات، وإحداث العمل الإعرابي، لأنها عبارة عن أصوات، والأصوات لا تعمل، بل إن المتكلم بكلام العرب هو الذي يحدث هذا العمل، فيرفع وينصب ويجر ويجزم، كذلك يبيّن ابن جني أن العوامل عند النحاة هي قرينة تهدي إلى الحركة المطلوبة.

ويعلق **خليل عمايرة** على مقولة **ابن جني** السابقة بأن **ابن جني** لم يثبت على هذا الرأي لأنه عند التطبيق أخذ بفكرة العامل النحوي المعهود عند **سيبويه** وأصحابه ولو كان المتكلم عاملا بديلا لحظي في مصنفات ابن جني بقسم يزيد على هذه الأسطر القليلة التي نراها تضم قولاً لابن جني عن العامل بمعنى يختلف عن معنى العامل في المصطلح النحوي ونراه يقصد به أن المنفذ لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم، ولو كان ابن جني يقصد بالعامل المتكلم بالمعنى المطلق للعبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة. ([110]).

وقد رفض بعض المعاصرين فكرة **ابن جني**، على أن العامل هو المتكلم لأنها (اي الفكرة) تتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة([111])، وأيده بعضهم الآخر وعدّ قوله هذا محاولة

---

[110] - العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: د/ خليل أحمد عمايرة ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ص 67.

[111] - ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية : د/ تما حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب 1980م، ص 51 والخلاف النحوي ص 241.

لبناء نحو جديد([112]). وعلى أية حال لم يوجد لرأي **ابن جني** هذا صدىً في مؤلفاته الأخرى([113]).

ويبدو أن **الرضي** أيضا قد استحسن فكرة القول بالعامل المتكلم فهو يقول: «الموجد لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ولكن النحاة جعلوا الآلة كأنّما هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها فلهذا سُميت الآلات عوامل»([114]).

يقول **رضي الدين:** « ثمّ اعلم أنّ محدث هذه المعاني في كلّ إسمٍ إنّما هو المتكلّم، وكذا محدث علاماتها، لكنّه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الّذي بواسطته قامت هذه المعاني، فالإسم سُمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة، كما أنّه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنّ به صار أحد جزْئي الكلام.» ([115]).

وقد تعقّب **ابن مضاء** كلام **ابن جني** السابق وأكّد بأنّه يرى أنّ العامل هو المتكلم وليس ما يقوله النحاة من الألفاظ أو معانيها

---

[112] - ظهر الإسلام: أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1955م. 2 / 117، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه : د/ خليل أحمد عمايرة، جامعة اليرموك، الأردن. ص67. ومدرسة الكوفة : د/ مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ، ط/2 1958م، ص 265.

[113] - الخلاف النحوي، ص241.

[114] - شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي 1973م. الجماهيرية الليبية، ج 1 / ص 25.

[115] - ينظر نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى بن حمزة، ص 100، 101.

فالتمس من العقل دليلاً على إبطال عمل الألفاظ فقال: «وأمّا مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى. وإنّما تُنسب إلى الإنسان كما يُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية.وأمّا القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول أحد من العقلاء، لمعان يطول بذكرها ما المقصد إيجازه، منها: أنّ شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلاّ بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا: "إن زيداً إلاّ بعد عدم إن» ([116]).

فابن مضاء هنا يرى« أنّ الألفاظ لا يمكن أن تكون عوامل ويضيف قائلاً: (و أمّا العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع».([117])

فالذي نواه هنا أنّ المتكلم لا يرفعولاينصبولايجر من غير قيد أو شرط وإلاّ لأصبحت هناك فوضى في اللغة فالمتكلم يعرب معنى معيّناً فينطق بالكلمة التي تؤدّي هذا المعنى ثمّ يعطيها الحركة المناسبة آخذاً بأقوال النحاة بناء على استقراء كلام العرب.

---

[116] - الرد على النحاة، ابن مضاء: ابن مضاء القرطبي، دراسة وتحقيق: د/ محد إبراهيم البنا، ط/1، دار الاعتصام، القاهرة 1979م، ص 69 ، 70.

[117] - ينظر المصدر السابق ، ص 70.

ونجد من النحاة من أسند إلى **ابن جني** رفض فكرة العامل فيقول: «ومن لفتات **ابن جني** الجليلة فهمه أن النحو القديم مؤسس على العامل فهدم ابن جني هذه القضية، والناظر في نحو الخليل و**سيبويه** يرى أنه موضوع على أساس العامل وظل كذلك، وجاء **ابن جني** يريد تأسيس نحو آخر ولكنه مع الأسف لم يجد سميعاً».([118])

وهذا الادعاء لا يدعمه شيء من تصنيفات **ابن جني** بل إننا نجد أنّ **ابن جني** لم يخرجْ على منهج الخليل وسيبويه في فكرة العامل وإن كان قد اختلف معهم في القول بأنّ العامل هو المتكلم واختلف معهم في بعض القضايا المتعلقة بتطبيق فكرة العامل، وهذا الاختلاف لا ينفي أن الاتفاق في المنهج عند كل من **سيبويه وابن جني**.

وهذا الاختلاف لا يعني إقامة نحو جديد، ونسوق مثالاً لابن جني لنرى أنه يسير على نفس منهج **سيبويه** ومعاصريه من نحاة البصرة فيقول: «يدل على صحة ما رآه سيبويه من هذا تشبيه الأصل بالفرع وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيءٍ مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لمّا شبهوا الفعل المضارع بالاسم

---

[118] - ظهر الإسلام: أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1955م. 2 / 117، 118.

فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه»([119]).

يذهب أحد الباحثين إلى جعل العمل للمتكلم ويرى أن تقسيم الكلام إلى معرب ومبني كان نتيجة لتكلف العامل فيقول: «ولو جعلنا العمل فيه للمتكلم لا للعامل لم يكن هناك فرق بين ما أسموه معرباً وما سموه مبنياً ولأمكننا أن نجعل الكلام العربي كله معرباً» ([120]).

فإسناد العمل للمتكلم لا يجعلنا نقول بالتسوية بين المعرب والمبني لأن الفرق بينهما ظاهر فإننا نرى كلمات تتغيّر أواخرها باختلاف مواقعها وأخرى لا تتغير مواقعها وبالتالي علينا ألاّ نسوي بين النوعين لأنّ هذه التسوية تؤدّي بنا إلى خلط واضطراب وفوضى في فهم اللغة ودراسة قواعدها.

وهناك من يرى أن نسبة العمل للفظ نسبة مجازية للمصاحبة فقط وعن نسبة الإحداث إلى العامل استعارة لأنه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الإرادة إلى الجدار في قوله تعالى: **(جداراً يريد أن ينقضّ).**([121])

---

[119] - الخصائص لابن جني، 1 / ص 110، 111.

[120] - النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، الناشر دار الفكر العربي ، المطبعة النموذجية مصر، 1948م، ص 146.

[121] - سورة الكهف، آية 77، وينظر التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي 1358هـ ج1 / ص 30.

ويعلق أحد الباحثين على جعل العمل للمتكلم بقوله: «والعامل ،في الواقع، هو المتكلم إذْ منه تصدر الأصوات وأمّا نسبة العمل للفظ كما ذهب غليه النحاة فإنما ترجع إلى المصلحة التي تحدث بين فعل المتكلم و وجود اللفظ فهي نسبة مجازية أقرها النحاة لهدف تعليمي وخطأ هذا الاتجاه كله ينبع أساساً من أنه قائم على منهج خاطئ تماما إذ يفترض هذا المنهج أن القواعد النحوية مستمدة من دراسة الكلام والمتكلم جميعا على حين أن منهج النحو إنما يستخلص القواعد من نظم اللغة التركيبية وحدها فهو لا يتناول المتكلم أصلاً».([122])

فهنا يتبيّن أن القول بأن العامل هو المتكلم هي فكرة مستمدّة من تأثّر النحو بالعلوم الأخرى كعلم الكلام لأنّ المنهج النحوي يستخلص القواعد من نظم اللغة الذي تتألف منه الكلمات في جمل مفيدة. ويذهب البعض الآخر إلى القول: (فالقول بأنّ ضرب في قولك: ضرب زيد عمراً، عمل الرفع في زيد والنصب في عمرو، يوهم أن هذا اللفظ "ضرب" أحدث الرفع والنصب بل قد صرح بهذا سيبويه إذ يقول: «لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه العامل»[123]

فانظر كيف نسب الأحداث إلى العامل.

---

[122] - الحذف والتقدير في النحو العربي، د / علي أبو المكارم، ص 149.

[123] -

ويرى **القرطبي** أن هذا فساد كبير لا يقول به عاقل والنحويون، وهم بحمد الله عقلاء، لا يقولون بهذا الذي يذكره القرطبي وهم إنما نسبوا العمل إلى اللفظ لما كان داعيا المتكلم إلى أن يراعي في الكلام نحوا خالصاً، ويأتي في الكلمة بأثر معيّن، فضرب في المثال السابق يحمل المتكلم على أن يرفع زيدا وينصب عمرا إذا أراد ألاّ يخطي سنة العرب في كلامهم، وقد كانت هذه النسبة في مبدأ الأمر بسبيل التجوز والتوسع ثم صار ذلك حقيقة عرفية يراد منها المعنى الصحيح.(124)

ويذهب **الشيخ محمد عرفة** إلى القول: «إن خدام النحاة يصرحون أن المتكلم هو العامل وأن الأفعال والأسماء والحروف هي ألفاظ لا يصح أن ينسب إليها العمل، فقد خرجت من هذا البحث بنتيجة تناقض رأي **إبراهيم مصطفى** فقد ذهب إلى أن النحاة يرون أن هذه الألفاظ عوامل ويأبون أن يكون المتكلم هو العامل، أما أنا فالبحث تأدى بي إلى أن النحاة يرون أن المتكلم هو العامل، أما الأفعال والأسماء والحروف التي تسمى عوامل هي إما علامات وإما آلات في العمل».([125])

---

[124] - مجلة الأزهر، المجلد 19، مطبعة الأزهر، بحث ابن مضاء ورده على النحاة، للأستاذ محمد علي النجار، ص237، 238

[125] - ينظر النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: أ. محمد عرفة، مطبعة السعادة، القاهرة 1937م، ص89.

فمن خلال كتابه "النحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة' يحاول **محمد عرفة** الرد على ' إحياء النحو' ونسف كل ما جاء فيه من أفكار.

بينما يذهب البعض الآخر إلى القول: « ونحن لا ننكر أن الرفع والنصب والجر من عمل المتكلم، ولكنه محكوم في عمله هنا بالقواعد النحوية وليس حراً في أن ينصب أو يجر أو يرفع كيفما يريد، بل إن هذه الحركات تجليها العوامل المختلفة تبعا لاختلاف المعاني، وهذه العوامل ليست طبيعية، بمعنى أن المتكلم يستطيع إغفالها، ولكنه حين ذلك يكون قد خالف القواعد النحوية».([126])

يتضح مما سبق أن النحاة اختلفوا في موضوع العامل هل هو المتكلم أم هو شيء آخر ومال معظم النحاة المحدثين إلى القول بأن العامل هو المتكلم ويرى البعض أن العامل المتكلم وحده لا يستطيع ضبط أواخر الكلمات إلاّ إذا كان عربياً ذا سليقة لغوية صحيحة وفطرة تعصمه([127]).

فهو يرى أنه إذا كان العامل المتكلم فشرط حتى يعمل أن يكون ذا سليقة صحيحة حتى لا يقع في الخطأ وهذا يدخلنا في تناقض وهو هل العامل المتكلم الذي يخطئ في مسألة لا يعد

---

[126] - ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، د / أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص75

[127]- ينظر من أصول التحويل في نحو العربية د / ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية 1997م، ص 101.

عـاملا فـإن هـذا يـدخلنا فـي فوضـى واضـطراب وحيـرة فـي فهـم اللغـة ومـن المعـروف أن النحـاة قـد أخطـأوا فـي مسـائل عـدة أو لنقـل خالفوا كلام العرب إرضاءً لقواعدهم.

ويـرى الـبعض الآخـر: « أن العامـل الحقيقـي للرفـع والنصـب والجـر والجـزم هـم أهـل اللغـة المتكلمـون بهـا وفـي مـا تعـارفوا عليـه ونسـبة العمـل إلـى هـذه العوامـل النحويـة إنمـا هـي نسـبة مجازيـة باعتبـار مصـاحبتها للألفـاظ وذلـك ليسـهل علـى المـتعلم ضـبط اللغـة والنطـق بهـا صـحيحة كمـا نطقهـا فصـحاء العـرب، ولـيس أدلّ علـى ذلـك مـن أن كثيـراً مـن هـؤلاء النحـاة قـد صـرّحوا بذلك في كتبهم» ([128]).

رأينـا إذن أن النحـاة انقسـموا إلـى قسـمين: قسـم قـال بـأن العامـل هـو المـتكلم وهـم أغلـب النحـاة، وقسـم قـال بـأن العامـل هـي الألفـاظ فهـي التـي تحـدث الرفـع والنصـب والجـر، وحتـى مـن قـال بهـذا الـرأي فـإن رأيـه علـى سـبيل المجـاز ولـيس حقيقـة حتـى يسـهل علـى المـتعلم فهـم اللغـة ودراسـتها فمـن قـال بـأن العامـل هـي الألفـاظ كان قوله بهذا الهدف تعليمي فقط.

ونجـد مـن النحـاة مـن ذكـر أن العامـل المـتكلم الفـرد وهـو لا يلتقـي فـي حقيقتـه مـع الحـديث عـن العامـل النحـوي بمعنـى تشـكيل

---

[128] - الإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين، د/ مصطفى عبد العزيز السنجرجي ، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية دار العلوم، جامعة القاهرة 1964م - ص95.

الكلمة بشكل خاص افتضاه شيء آخر هو كلمة أخرى في رأي النحاة وهو وظيفة الكلمة في رأي الدراسات الحديثة، بل يصدق بمعنى آخر هو: «أن المتكلم ينتج اللغة، فمن غير المعقول أن يتصور كلام دون شيء آخر هو كلمة أخرى في رأي النحاة وهو وظيفة الكلمة في رأي الدراسات الحديثة، بل يصدق بمعنى آخر هو: أن المتكلم ينتج اللغة، فمن غير المعقول أن يتصور كلام دون متكلم، ولكن المتكلم لا يتصرف بحريته المطلقة بل تبعاً لنظم اقتاضها العرف الاجتماعي للغة»([129]).

فهو هنا يرى أن المتكلم لا يحدد العلامة الإعرابية على أساس من اختياره أي لا يتصرف بحرية وإنما هو في هذا محكوم بالعرف الاجتماعي للغة.

ونجد اتجاهاً آخر من النحاة لا يخوض في مسألة هل العامل هو المتكلم أو هو شيء آخر فيرى البعض أنه لا يعنينا من العامل أن يكون هو المتكلم أو هو المعنوي أو هو اللفظ ظاهراً أو مقدراً أو محذوفاً فذلك أمر سطحي، شكلي وربما اقتضانا الإنصاف وحب التيسير إلى أن نميل إلى العامل بنوعيه المعنوي واللفظي وننصرف عن العامل بمعنى المتكلم، ذلك أن العامل اللفظي والمعنوي يسهل على المستعرب ومتعلم اللغة أن يرى

---

[129] - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث: د / محمد عيد، الناشر عالم الكتب – القاهرة 1973م. ص 275.

العامل إن كان حسيا ويدركه إن كان معنويا فيضبط كلماته وألفاظه وفق ما يحس ويدرك في سهولة وخفة.....

فالأخذ برأي الجمهرة في أمر العامل إنما هو أخذ بالأيسر عملا وتطبيقا وإفادة، بالرغم من أنه ليس هو الحق في الواقع المقطوع به، ذلك أن الواقع اليقيني يقطع بأن الذي يجلب الحركات وغيرها ويداول بينها إنما هو المتكلم ولكن لابأس أن ننسى أو نتناسى هذا الواقع ما دامت الفائدة محققة في النسيان أو التناسبي، والضرر لا أثر له ([130]).

يتضح مما سبق أن النحاة قد اختلفوا في العامل على ثلاثة أشياء: فمنهم من رأى أن العامل هو الألفاظ أو المعاني النحوية، ومنهم من رأى أن العامل هو المتكلم، ومنهم من رأى أن العامل هو الله سبحانه وتعالى، ونجد أحد أئمّة النحو ينكر أن يكون العامل هو أحد هذه الثلاثة فيقول: «فأما أن العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة....» ([131]) .

ثمّ يقول: «وأما أن الله سبحانه وتعالى هو العامل النحوي فلست أدري لِمَ اختلف عمله سبحانه فيما بعد "ما" في الحجاز عن عمله جلّ شأنه فيما بعدها في ديار بني تميم وهل

---

[130] - اللغة والنحو: الأستاذ عباس حسن، دار المعارف، مصر 1966م، ص 190، 191.

[131] - ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية، د / تمام حسان ، دار الثقافة، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة، 1980م. ص 53.

كان هذا الاختلاف لعلة غائبة يعلمها سبحانه أم كان له حكمة يمكن لأصحاب علم الكلام أن يعتروها في ضوء منطق أرسطو.

ما هي حقيقة العامل إذاً؟ الحقيقة أن لا عامل. إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية....فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأنّ العرف بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان الجائز أن يكون الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعاً لو أن المصادفة لم تجر على النحو الذي جرت عليه».([132])

فهو هنا يخالف النحاة في أن العامل لا يمكن أن يكون المتكلم ولا يمكن أن يكون لفظاً في الجملة ولا يمكن أن يكون الله سبحانه وتعالى وبالتالي فعنده لا يوجد عامل. وفسر نظرية العامل بناءً على الربط بين الحركات الإعرابية والمعنى الوظيفي وفقاً للعرف الاجتماعي الذي ارتضاه أهل اللغة.

ونخلص مما سبق إلى القول: إن العامل مختلف فيه ولم يتفق النحاة على الرأي فيه فلكل وجهة نظر ما دام هناك اختلاف في قضايا العامل ومن ثَمَّ يمكن القول بأن نظرية العامل قائمة على الاختلاف، فوجدنا اختلافا في تعريف العامل واختلافا أيضاً

---

[132] - ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية، د / تمام حسان ، دار الثقافة، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة، 1980م. ص 53.

في أقسامه تبعا لقوة كل عامل أو ضعفه ووجدنا اختلافاً في هلِ العامل هو المتكلم أم هو شيء آخر.

فكل هذه الخلافات وغيرها تجعلنا نقول: « إن العامل قائم على الاختلاف بين النحاة ولا يهمنا من هذا الاختلاف إلاّ مقدار ما ساهم به العامل في عسر وتعقيد النحو، وهذا الاختلاف بين النحاة دعا **ابن مضاء** إلى القول بإلغاء العامل وإنكاره ووجوده فهو يقول: «فصل عن إلغاء العوامل، قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأُنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه» ([133]).

فابن مضاء هنا صدّر كتابه بالدعوة إلى إلغاء العوامل ودعوته هذه يبدو فيها أثر المذهب الظاهري الذي كان يعتنقه، وإذا نظرنا في عبارة **ابن مضاء** بالدعوة إلى إلغاء العامل فإننا سنلاحظ بأنه قد قال بأن العامل هو الله سبحانه وتعالى وليس المتكلم وقال ببعض مسائل العامل.

ومن ثمّ فإننا نتساءل هنا هل دعوة **ابن مضاء** إلى إلغاء العامل كله أم أن دعوته إلغاء العامل بالبناء الفلسفي الذي أوجد كثرة التخريجات والتقديرات والتأويلات.

الواضح هنا أن **ابن مضاء** لم يدعُ إلى إلغاء نظرية العامل ولكنه على ما يبدو دعا إلى هدم أصول هذه النظرية ببنائها

---

[133] - الرد على النحاة، ابن مضاء، تحقيق، د/ محمد إبراهيم البنا، 69.

الفلسفي وأبان خطرها، وخطر الأسس التي تقوم عليها، وهو في دعوته هذه لم يكن مسبوقا بأحد، وكان من نتائج دعوته هذه أن عددا كبيراً من النحاة دعوا أيضا إلى إلغاء العوامل دون أن يقيموا بديلاً لها.

ومن هؤلاء الأستاذ **إبراهيم مصطفى** الذي تأثر بدعوة ابن مضاء ودعا إلى إلغاء نظرية العامل ببنائها الفلسفي لأن النحاة تأثروا فيها بالفلسفة الكلامية، وضرب لنا أمثلة على تعسف النحاة في سبيل استقامة هذه النظرية، ويرى أن هذه الأمثلة التي يحدث فيها التقدير تملأ كتب النحو و لولا طول ألفنا لها في دراسة النحو لما استسغناها ولرأينا ها لغواً وعبثاً ولكن عليها بُنيَ النحو وأُقيمت أصوله إذ أُقيمت على نظرية العامل([134]).

فالملاحظ أن **إبراهيم مصطفى** قد بين أبعاد نظرية العامل والأثر السيئ الذي تُحدثه في النحو بما تصيبه من تعقيد وعسر ووجدنا أيضا أنه في دعوته إلى إلغاء نظرية العامل ببنائها الفلسفي قد حاول أن يجد بديلا لها وحاول تقديم تفسير للظواهر الإعرابية.

ومن الداعين أيضا إلى نبذ نظرية العامل تلميذ **إبراهيم مصطفى مهدي المخزومي** حيث يقول: « وإذا أسقطنا العامل من الحساب في هذا الكتاب وجردناه من سلطانه تغير

---

[134] - ينظر إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص 24، 35.

الإعـراب..... لأن القـول بوجـود عامـل لـم تعـد لـه المكانـة التـي كانـت لـه عنـد النحـاة القـدماء. الواقـع أن القـول بالعامـل والتمسـك بفكـرة العمـل ومـا يسـتتبع ذلـك مـن لجـوء إلـى الاعتبـارات العقليـة فـي تفسـير تـأليف أو توضـيح بنـاء، إنمـا يمثـل عهـدا كـان يجعـل طبيعـة الـدرس النحوي»([135]).

فهنـا يتضـح أن النحـاة فـي القـرن الماضـي أي العشـرين قـد حـاربوا نظريـة العامـل وحـاولوا الـتخلص مـن آثارهـا السـيئة وتصـفية النحـو مـن صـنعة الجـدل، ويـذهب أحـد البـاحثين إلـى القـول: «وأظـن أن الـدفاع عـن نظريـة العامـل لا يجـدي شـيئاً وقـد تهـدّمت تمامـا وملّهـا النـاس وأصـبح المشـتغلون بـالنّحو لا يملكـون أنفسـهم من الضّحك حين يقدرون العامل في مثل زيداً رأيته» ([136]).

ويـذهب الـبعض الآخـر إلـى القـول: « والنـوع الخـامس يتعلـق بالقواعـد التـي يجـب الإغضـاء عنهـا مـن ذلـك نظريـة العامـل ومـا يتبعهـا مـن بحـوث فـي التنـازع فـي العمـل وانشـغال العامـل عـن المعمـول، فالكلمـة لا تعمـل فـي إعـراب غيرهـا إنمـا يعمـل فيـه المعنـى والدلالـة، وقـد فطـن بعـض القـدماء والمحـدثين إلـى مـا فـي

---

[135] - في النحو العربي، قواعد وتطبيق: د/ مهدي المخزومي، ط1، 1966م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة. ص 228، 229.

[136] - مجلة الرسالة، العدد 218، السنة 5، المجلد2، بحث كتاب إحياء النحو ل ذ/ السيد عبدالهادي ص1480

نظريـــة العامـــل مـــن ضـــعف. ونحـــن اليـــوم أشـــدّ حاجـــة إلـــى إنكارهـــا إنكاراً باتاً»([137]).

فهـــذه دعْـــوة صـــريحة مـــن النحـــاة المحـــدثين إلـــى إلغـــاء نظريـــة العامل وإنكارها من النحو لِما تجرّهُ من صعوبة وتعْقيد.

فثـــوْرة **ابـــن مضـــاء** علـــى العامـــل قـــد صـــادفت هـــوىً عنـــد كثيـــر مـــن المحـــدثين حيـــث هـــاجموا العامـــل بِقـــوة واتهمـــوه بأنـــه السّـــبب فـــي كثيـــر مـــن الخلافـــات النحويـــة التـــي زادت فـــي اضـــطراب وتعقيـــد النحو وأبعدته عن هدفه الأصلي.

ويـــذهب الـــبعض الآخـــر إلـــى القـــول: « وبعـــد فـــإن الدراســـة الجديـــدة تؤيّـــد هـــؤلاء الـــذين دعـــوا إلـــى إلغـــاء هـــذه النظريـــة بأصـــولها ووضع المسألة على أساس جديد وآراء جديدة»([138]).

فهـــو هنـــا يؤيّـــد رأي **ابـــن مضـــاء وإبـــراهيم مصـــطفى** فـــي إلغـــاء نظريـــة العامـــل وإقامـــة أســـس جديـــدة وأصـــول أخـــرى غيـــر التـــي كان عليها العامل.

ونجـــد كـــذلك الـــبعض يؤيـــد هـــذه الـــدعوة بقولـــه: « بهـــذا أدعـــو مـــع الـــدّاعين إلـــى نبـــذ نظريـــة العامـــل ومـــا وراءهـــا مـــن فلســـفة ولكنـــي لا أبعـــث بهـــذه الـــدعوة متـــأثراً.... ولكنـــي أبعـــث بهـــا مـــن منطـــق

---

[137] - اللغة العربية المعاصرة، د / محمد كامل حسين، دار المعارف للطبع والنشر 1976م، القاهرة. ص 80، 81.

[138] - المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية: د/ عبد المجيد عابدين، ط/1، 1951م، مطبعة الشبكشي مصر. ص 111.

آخر من منطق النحو الطبيعي الذي يجعل الإعراب أثراً من آثار تـذَوق الكلماتِ و الحركات الإعرابية في الكلام وإعطاء كل كلمة منها به الحركة الموازنة لها. وبالتخفيف من العوامل وما يتصل بها من آراء خلافية وجدل محتدم وقواعد صناعية وعلل نظرية فلسفية وتقديرات بعيدة غاية البعد عن أساليب اللغة السائغة بهذا كله يسّاقط عن كاهل النحو عبء ثقيل» ([139]).

ويتساءل البعض الآخر:« لماذا لم يحظ رأي **ابن مضاء** بالقبول عند الدارسين بالرغم من جرأته في التصريح بتعقيدات النحاة، والذي يبدو أن إعراض النحاة عن طرحه هذا يعود إلى نقض بناء قد تعالى وثبت قرونا . فقد نظر النحاة لطرح ابن مضاء على أنه مخالفة لسنن مطروحة وطريق ممهدة، وأن إلغاء بعض مقدمات هذا الأثر عدوان على ملازماته من الآثار فعدوه هجوما بلا مبرر وعدوا استجابتهم له تمهيدا لتنازلات أكثر تصل في النهاية إلى إضعاف هذا العلم»([140]).

ونجد البعض الآخر قد دافع عن نظرية العامل واعتبرها ضرورية لخدمة النحو وأن النحاة الذين قالوا بإلغائها لم يأتوا بتصور بديل لها، وأن علماءنا الأفاضل لم يعطوا تصورا تطبيقيا

---

[139] - النحو في إطاره الصحيح، يوسف الحمادي، الناشر مكتبة مصر، دار مصر للطباعة. ص 70،71.

[140] - ينظر علوم اللغة، مج 2، ع/1 بحث تبسيط استخدام اللغة العربية: الضعف اللغوي والإصلاح د/ عوض بن محمد القوزي، ص 227.

لعملية الضبط بعد حذف العامل والرجوع إلى المتكلم لا يكفي لعملية الضبط.

وكيف يمكن للمتحدث تقويم خطئه إلا بإدراك تلك الأدوات التي استخدمها النحاة لعلاج مثل تلك الأمور، على ألاّ يفهم من تمسكنا بالعامل النحوي كما تصوره النحاة الأقدمون أننا ضد تخليص النحو من خلافات عقيمة لا تخدم القضايا النحوية فهذه غاية نبيلة ولكننا ضد هدم نظرية العامل وبالتالي هدم تراث فكري رائع خدم النحو العربي وما زال يخدمه.([141])

فهو هنا يدعو إلى تخليص النحو من الجدل والفلسفة التي صحبت نظرية العامل، ويدعو إلى التمسك بها لأنها تخدم النحو وتمكن المتحدث من تقويم خطئه، وفكرة العامل كما يرى إبراهيم مصطفى في طريقها إلى الانحسار ولن تجد سلطانها القديم في النحو وأن تخليص النحو منها فيه خير كثير وغاية تُقصد، وهذه النظرية لها بقية من البحث تجمع أطرافها وتنظم أجزاءها...([142]).

غير أننا نجد في الاتجاه الآخر من ينكر هدم نظرية العامل أو إلغائها ويدعو إلى التمسك بها فيقول: «إنكار نظرية العامل إنكار للنحو كله لأن النحو يقوم في معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة،

---

[141] - تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي، د / السيد أحمد علي، ط/1، 1991م، دار الثقافة العربية القاهرة. ص 62، 63.

[142] - ينظر إحياء النحو ،ص 195.

ولو جُرِّد النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه واختلت قواعده واضطربت مسائله.»([143])

يتضح مما سبق أن النحاة انقسموا إلى اتجاهين:

اتجاه يدعو إلى تجريد النحو وتخليصه من العامل وهي دعوة **ابن مضاء** ومن تبعه وأغلب نحاة هذا القرن أي القرن العشرين قد قالوا بإلغاء العوامل لأنها السبب في تعقيد النحو وإدخال أفكار فلسفية فيه وتعدد الآراء والميل إلى الحذف والتقدير والتأويل كل هذه آثار نتيجة الأخذ بالعامل وإقامة قواعد النحو بناء عليه.

أما الاتجاه الثاني فهم الداعون إلى التمسك بالعامل لأن هدم العامل هو هدم لبناء وأصول قام عليها النحو وتوارثها النحاة وبالتالي لا يجوز إلغاء العامل لأن إلغاء العوامل يعد تمهيدا لإلغاء أصول أخرى قام عليها النحو وبالتالي إلى إضعاف العربية.

لقد حظيت نظرية العامل باهتمام اللغويين المحدثين في الربع الأخير من القرن الماضي حيث فرضت هذه النظرية نفسها

---

[143] - تاريخ النحو وأصول النحو بين البصرة والكوفة، د / عبد الحميد طلبة، مكتبة الشباب، القاهرة 1976م.1 /318.

على ساحة الدراسات اللغوية بحيث أصبحت النموذج الأمثل عند علماء النظرية التوليدية التحويلية.([144])

ومن القضايا المقررة في العامل أيضاً أن الأصل فيه ألاّ يجتمع عاملان على معمول واحد وإن اجتمعا فهذا يستدعي التقدير، ولا يجوز أيضا أن تكون عوامل الأسماء عوامل في الأفعال أيضا، وكذلك لا يعمل الشيء في نفسه لأنه محال، وقد يحذف العامل ويبقى معموله، والأصل في العمل للأفعال لأنها قوية، كما يمكن أن يكون للعامل أكثر من معمول واحد والأصل أن يُقدم العامل على المعمول.

فكل هذه القضايا جرت إلى آثار منها القول بالحذف والتقدير والتأويل والتنازع فهي كلها من آثار القول بالعامل وقضاياه. ونجد **ابن مضاء** قد تحدث عن هذه الآثار التي يتركها العامل فقد دعا إلى إلغاء الحذف والتقدير وقد قسّم المحذوفات إلى ثلاثة أنواع هي:

أولاً: محذوف لا يتم الكلام إلاّ به نحو قولك لمن رأيته يعطي الناس زيداً أي: أعط زيداً.

---

[144] - من أصول التحويل في نحو العربية، د / ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية 1997م، ص 111.

والثـــاني: محـــذوف لا حاجـــة بـــالقول إليـــه بـــل هـــو تـــام دونـــه نحـــو: أزيـــداً ضـــربته؟ قـــالوا: إنـــه مفعـــول بفعـــل مضـــمر تقـــديره أضربتَ زيداً؟

والثالـــث : فهـــو مضـــمر إذا أظهـــر تغيـــر الكـــلام نحـــو: يـــا عبـــدا لله، وادعـــاء زيـــادة معـــان فـــي القـــرآن مـــن غيـــر حجـــة ولا دليـــل إلاّ القـــول بـــأن كـــل مـــا ينصـــب إنمـــا ينصـــب بناصـــب والناصـــب لا يكـــون إلاّ لفظـــا يـــدل علـــى معنـــى إمـــا منطوقـــا بـــه، وإمـــا محـــذوفا مـــرادا ومعنـــاه قائم بالنفس فالقول بذلك حرام على من يبين له ذلك.([145])

فـــابن مضـــاء هنـــا يقســـم المحـــذوفات إلـــى أقســـام وهـــذه المحـــذوفات فـــي رأيـــه هـــي التـــي جـــرت إلـــى أبـــواب أخـــرى كالاشـــتغال، فـــالنوع الأول مـــن المحـــذوفات الـــذي لا يـــتم الكـــلام إلا بـــه وحـــذف لعلـــم المخاطـــب بـــه، فمـــا دام هـــذا يعـــد محـــذوفا فمـــا علاقتـــه بالمـــذكور إذا قيـــل الاســـم مفعـــول بـــه لـــذلك المحـــذوف فقـــد عقـــد بينهمـــا نفـــس العلاقـــة التي عقدها النحاة أي العامل والمعمول.([146])

نـــرى **ابـــنَ مضـــاء** هنـــا قـــد صـــرح بمســـئولية العمـــل عـــن هـــذا النـــوع مـــن التأويـــل ويـــرى أن الزيـــادة فـــي الكـــلام مـــن غيـــر دليـــل يـــدل عليها تُعد خطأ أما إذا كانت في كتاب الله فهذا يعد حراماً.

---

[145] - ينظر الرد على النحاة :ابن مضاء القرطبي ، تحقيق د / محمد البنا، ص 71، 73.

[146] - ينظر المصدر السابق، مقدمة المحقق، ص 23.

إن تعـــدد الآراء النحويـــة يعـــود إلـــى قضـــايا العامـــل الذهنيـــة، وأهـم مظهـر لهـا هـو الحـذف وهـذا يعـود إلـى فلسـفة العامـل فـي القـول بحـذف المبتـدأ والخبـر وخبـر كـان وكـذلك مـا حـذف مـن الفعـل وحـده بعد أدوات الشرط وكذلك ما جاء محذوفا من حروف الجد.

فكـل هـذه المحـذوفات كـان العامـل هـو المسـئول عنهـا، وهـذا نتيجـة قـولهم بـأن العامـل لا بـد لـه مـن معمـول إمـا محـذوفا أو مقـدرا، وقـد بنـي عليـه بـاب مـن أبـواب النحـو هـو بـاب الاشـتغال، ولعـل بـاب النـداء مـن أوضـح الأمثلـة علـى تعسـف النحـاة فـي تقـدير العامـل، فقـد لاحـظ النحـاة أن المنـادى فـي أغلـب أحوالـه منصـوب إلا إذا كـان علمـا مفـردا أو نكـرة مقصـودة فيضـم ، وحالـة الإعـراب عنـدهم نصب في جميع تلك الأحوال.

ومـن قواعـد النحـاة أن لا يعمـل النصـب فـي الأسـماء إلا الأفعـال، وأسـلوب النـداء خـال مـن الفعـل فكيـف كـان النصـب، وكيـف نخـرج مـن هـذا المـأزق، فهـل يقـول النحـاة أن العامـل هـو حـرف النـداء؟ أن هـذا لا يوافـق قواعـدهم فـي عامـل النصـب فـي الأسـماء وبالتـالي لابـد مـن تقـدير العامـل فلـم يجـد النحـاة إلا أن يقـدروا عامـل النصـب فعـلاً نحـو: أدعـو أو أنـادي فـإذا قلنـا: يـا عبـد الله فالتقـدير أدعـو أو أنـادي عبـد الله. فهنـا نـرى تعسـف النحـاة فـي قواعـدهم ومـيلهم إلـى التقـدير والتأويـل حتـى تسـتقيم قواعـد العامـل التـي وضعوها وقالوا بها.

ويضرب لنا **عباس حسن** أمثلة من قوانين العامل ومسئوليتها عن تعدد الآراء فيقول: «إذا قلت محمد هاجماً أسد كان المثال خطأ عند جمهور النحاة - إذ يترتب على صحته وقوع الحال "هاجماً" من المبتدأ وهذا الجمهور لا يرضى أن يكون صاحب الحال مبتدأ لأن العامل في الحال عندهم يجب أن يكون هو العامل في صاحبه والابتداء هنا هو العامل في صاحب الحال "محمد" فوجب أن يكون هو العامل كذلك في الحال عندهم ثم يرون أن الابتداء عامل ضعيف لا يقوى أن يؤثر في شيئين فوجب أن يقتصر أثره على الأساسي وهو المبتدأ ويترك الآخر».([147])

وكما أن العلة قبل المعلول وجوداً فكذلك العامل قبل المعمول، ولذلك منع النحاة أن يتقدم الفاعل على الفعل واضطروا في سبيل ذلك إلى التقدير والتأويل في نحو قوله تعالى: **(وإن أحد من المشركين استجارك فأجره)**([148]). فكلمة أحد هي الفاعل المتقدم الذي صار بتقدمه مبتدأ ثم تحول إلى فاعل بعد دخول أداة الشرط وفعله محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره.

ويرى البعض الآخر أن النحاة قدروا الجملة كلها حين أعوزهم استقامة القواعد من غير تقدير فمثلا: هل جاء محمد؟

---

[147] - ينظر اللغة والنحو، أ. عباس حسن، دار المعارف، مصر 1966م، ص 191، 192.

[148] - سورة. التوبة من الآية رقم 6.....

فيجاب نعم أو كلاّ فهناك جملة مقدرة نحويا لأن الجملة لابد فيها من تركيب ولابد في التركيب من إسناد ولا بد في الإسناد من عامل ومعمول وهذا اللفظ الواحد "نعم" "كلاّ" لا يمكن أن يكون عاملا بلا معمول ولا معمولا بلا عامل ولا يمكن أن يكون عاملا ومعمولا معا، وقدر النحاة أيضا أجزاء الجملة فإذا وجد عامل وليس له في الكلام معمول قدر له معمول وإذا اجتمع عاملان وليس في الكلام سوى معمول ولم يكن ثَمَّ عامل قدر له عامله.([149]).

ويذهب **إبراهيم مصطفى** إلى القول: « لقد اضطر النحاة في سبيل تسوية مذهبهم وطرد قواعدهم إلى التقدير يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدهم التقدير بما أرادوا ومن أمثلة ما يقدرون زيداً رأيته يقولون هو رأيت زيداً رأيته والمقدر في الكلام نوعان: ما يكون قد فهم من الكلام ودل عليه سياق القول والثاني هو التقدير الصناعي».([150]).

نرى الإجماع هنا على أن التقدير قد جرّه العامل وهو أثر من آثار فلسفة العامل، ولكن النحاة توسعوا فيه وتأولوا حتى إننا نجد أنهم قد قدروا أجزاء عدة من الجملة وقدروا جملاً كاملة وافترضوا نوعا آخر من التقدير هو التقدير الصناعي، وهذا كله جرهم إلى كثرة التأويل وتعدد الآراء في العامل الواحد، فمثلاً

---

[149] - الحذف والتقدير في النحو العربي، د/ علي أبو المكارم، ص 142.

[150] - ينظر إحياء النحو، ص 34، 35.

اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول على أقوال عدة: هل هو الفعل أو الفاعل وحده أو الفعل والفاعل أو معنى المفعولية.

فكل هذه الاختلافات جرها تعدد الآراء في المسالة الواحدة؛ فكثرة التأويل والتقدير في كل مسألة يتصدون لها حتى إننا وجدنا كتب النحو مليئة بالخصومات والمشاحنات في كل قضية أو مسألة، فكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف يرينا كثيراً من تلك الآراء المتعددة والخلافات بين النحاة، وهذه كلها، كما يرى د/ **حماسة**: « من المآخذ التي تؤخذ على النحو العربي وسببها هو العامل بكل ما يترتب عليه من مشكلات» ([151])

ونرى **علي أبو المكارم** يقيم منهجا جديداً في تفسير نظرية العامل وهذا المنهج يرفض عدداً من المقدمات التي اعتمد عليها الفهم التقليدي للنظرية، وهو يختلف مع النحاة في تفسير العمل النحوي على أنه نوع من التأثير الفعلي الإيجابي، وفهم العامل النحوي يجب أن يتغير بحيث يصبح مجرد التماس للعلاقات الشكلية والوظيفية بين الصيغ في حالة تركيبها في تغييرات مختلفة خضوعاً للمواقف اللغوية المتغيرة وهذا يتطلب:

1 - تصنيف الصيغ (نوع الكلمة: اسم أو فعل أو حرف)

2 - تحديد الصيغ (التقديم والتأخير)

---

[151] - ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، الكويت، 1983م. ص 176.

3 - تصنيف الصيغ وظيفياً

4 - تصنيفها أسلوبياً

5 - تحديد الصلة بين الصيغة وبين الموقع.

6 - تحديد الصلة بين الصيغة وبين الوظيفة.

7 - تحديد الصلة بين الصيغة وبين الأسلوب.

8 - تحديد الصلة بين الحركة وبين الصيغة.

9 - تحديد الصلة بين الحركة وبين الموقع.

10 - تحديد الصلة بين الحركة وبين الوظيفة.([152])

فالواضح هنا أن النحاة لم يحاولوا إيجاد علاقة دقيقة بين الصيغة والوظيفة والموقع وهم حاولوا تحديد الصلة بين العامل والمعمول بأنها صلة تلازم فيلزم من وجود العامل وجود معمول له ويلزم من وجودهما معاً وجود أثر للعمل الذي أحدثه العامل.

فالنحاة قد أخرجوا العامل من حدود اختصاصه وجعلوه يتحكم في الألفاظ والتراكيب مما أساء إلى اللغة وجعلها عسيرة على المتعلمين وبالتالي يجب أن نتخلص من كل هذه الأفكار السقيمة التي أوحت إلى بعض أصحابها قديماً أن

---

[152] - الحذف والتقدير في النحو العربي، د /علي أبو المكارم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم 1964م، ص 359، 360.

يقولوا:« لولا الحذف والتقدير لفهم النحو الحمير»([153]) فالنحاة الذين دعوا إلى تخليص النحو من فكرة العامل لم يأت أكثرهم ببديل لهذه الفكرة.

ولعلنا نجد بعضاً من النحاة من حاول إيجاد بديل لنظرية العامل وما تجره من مشكلات ولعل أقدم هؤلاء **عبد القاهر الجرجاني** الذي جاء بنظرية النظم وفكرة التعليق كبديل للعامل فقد بنى عبد القاهر نظريته على أسس واضحة المعالم هي:

الأساس الأول: معاني النحو ودلالة هذا المصطلح عنده وهو يعد من أهم أسس منهجه.

الأساس الثاني: بيان أن النحو يتكون من أشكال تحدد المعاني الخاصة بالبينة.

الأساس الثالث: وهو إمكانية التأليف بطرق التعليق ومكونات الجملة والعبارة وطرق ربطها.

الأساس الرابع: هو اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض أي ملاحظة ما يجب أن يكون عليه الترتيب بين الكلمات والذي

---

[153] - مجلة الأزهر، مج 32 - ج /2 مطبعة الأزهر - بحث كيف نصلح النحو العربي، د / عبدالله درويش، ص 189.

يتم بمراعاة جوانب ثلاثة وهي وفقاً للمفهوم الحديث: الاختيار والموقعية والمطابقة، ويأتي الإعراب نتيجة لها.([154])

يقول **عبد القاهر الجرجاني**: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس وإذا كان كذلك فيجدر بنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله» ([155].

ثمّ يقول: « وإذا نظرنا إلى ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعلٍ أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين لتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدا أو بدلا منه.... وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا تركيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء ومما لا يتصور أن يكون فيه و من صفته بان بذلك أن الأمر على ما قلناه

---

[154] - عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني، د / البداوي زهران ، دار المعارف القاهرة، 1979م ص 185 – 186.

[155] - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ،1402هـ، 1981م، ص 44 ،45.

من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم وأن الكلمة ترتيب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس».([156])

نلاحظ هنا أن الجرجاني قد نادى بنظرية النظم وأنه لا سبيل إلى معرفة ترتيب الألفاظ أو تعليق بعضها ببعض إلا بعد معرفة معانيها في النفس.

ولعلنا نجد في القرن العشرين محاولة أخرى استقت أصولها من نظرية **عبد القاهر الجرجاني** تلك هي محاولة **د/ تمام حسان**، الذي يستخدم مصطلح التعليق بديلا عن فكرة العامل، والتعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويقوم النظام النحوي عند **د/ تمام حسان** على الأسس الآتية:

1 - مجموعة من المعاني النحوية بعضها عام وهو معاني الجمل أو الأساليب وبعضها خاص وهو معاني الأبواب كالفاعلية والمفعولية.

2 - مجموعة من العلاقات تربط بين المعاني الخاصة مثل: علاقة الإسناد أو النسبة أو التبعية وتكون بمثابة القرائن المعنوية على معاني الأبواب الخاصة.

---

[156] - ينظر دلائل الإعجاز ، ص 44 -، 45.

3 - مجموعة من القرائن الصوتية كالحركات والحروف أو الصرفية مثل مباني التقسيم و مباني التصريف بالإضافة إلى مباني القرائن اللفظية.

4- مجموعة القيم الخلافية والمعاني النحوية هي معان وظيفية لا معجمية وهي جزء من المعنى الدلالي الذي يتكون منها ومن المعنى المعجمي للكلمات بالإضافة إلى دلالة المقام([157]).

فهو هنا يتصور النظام النحوي مرتكزا حول فكرة التعليق لأنها ضرورية في التحليل النحوي و الإعراب ليس معزولا عن المعنى المعجمي إلاّ أنّ هناك ترابطا بين المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي، ونظرية القرائن التي قال بها د تمام حسان نجده يقسمها إلى ثلاثة أقسام:

1 - القرائن المادية

2 - القرائن العقلية وهي تنقسم بدورها إلى ذهنية ومنطقية.

3 - قرائن التعليق وتنقسم إلى مقالية وحالية، والمقالية تنقسم إلى معنوية ولفظية، فالقرائن المعنوية من خلالها تتضح العلاقات السياقية بين عناصر التركيب النحوي ويضم هذا النوع قرائن:

الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة ولهذه الأنواع علاقات سياقية أخرى فالإسناد قد يكون بين المبتدأ

---

[157] - ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، ص 178، 182.

والخبر أو الفعل وفاعله أو بين الوصف المعتمد وفاعله أو نائب فاعله، والتخصيص قد يكون بقرينة التعدية والغائية أو المعية أو الظرفية أو التحديد أو الملابسة أو التفسير أو الإخراج أو المخالفة.

وكذلك النسبة قد تكون بمعنى من معاني حروف الجر، أو بمدلول الإضافة، كما تكون قرنية التبعية على معنى النعت أو التوكيد أو العطف أو البدل([158])، أما القرائن اللفظية فهي العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة.

فهو هنا يرى أن فكرة القرائن وتضافرها تغني عن فكرة العامل لأن الأساس في العامل هو العلامة الإعرابية، بينما في نظرية القرائن فإن العلامة الإعرابية هي قرينة واحدة من بين عدة قرائن تتضافر مع بعضها لتفسير العمل النحوي فتتوزع فكرة القرائن بين بعضها البعض لتوصل إلى وضوح المعنى وتنصرف عن الجدل في متاهات العامل وتبعد عن التأويل والتقدير، وما يهمنا من نظرية القرائن هو ما حققته من يسر وسهولة فهل أغنت هذه القرائن عن القول بالعامل؟.

يتّضح من خلال آراء **تمام حسّان** أنّ أهمّ ما حاوله اعتبار القرائن النحوية وتضافرها في تصنيف المعاني والمباني،

---

[158] - ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، 1994م الدار البيضاء.، ص 194 وما بعدها.

وكان منطلقه معنى العلاقات والنظم كما جاء في نظريات **عبد القاهر الجرجاني** في كتابيْ: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة. وأفضى هذا القول بما يُغني عن العامل النحوي([159]).

ولئن كانت مباني التقسيم السبعة مقبولة جزئياً في تحليل أقسام الكلام العربي بتوخّي مفهوم التّعليق والسياق فإنّ الذي لم يبيّنه تمام حسّان بما فيه الكفاية هو سبب الاستغناء عن القول بالعامل النحوي والإعراب وما قد يتولّد عنه من تصنيف الأقسام والمركّبات النحوية ومواضعها في نظام الجملة العربية.

الواقع أن فكرة العامل سيطرت على عقول النحاة وتفكيرهم فلم يستطيعوا التخلص منها ذلك لأنها تعد تراثا خالدا بالرغم من أن فكرة القرائن أسهل في الدرس النحوي إلاّ أننا لم نجد أحدا قد أخذ بها وبقي للعامل سيطرته ونفوذه، ومما يؤخذ على هذه القرائن هو الكثرة ونحن ننشد السهولة واليسر فبمقارنة هذه القرائن بالعامل نجد أن العامل واحد والقرائن عدّة وبالتالي فإن القول بالشيء الواحد أيسر وأسهل في التعلّم.

وعلى غرار محاولة **تمام حسان** نجد محاولة ثانية لتفسير العمل النحوي بديلة عن العامل تلك هي محاولة **عبد**

---

[159] ـ مناهج البحث في اللغة: د/ تمام حسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع الدار البيضاء، المغرب.، هـ 1407، 1986م ص230. وينظر دروس في أصول النظرية النحوية العربية ص47.

المجيد عابدين فقد وضع منهجا جديدا وآراء جديدة وقد وجد في أقوال من سبقوه ما يؤيد الاتجاه الذي يدعو إليه هو:

1 - إن تحصيل المعنى المراد من تركيب ما أمر يتفاوت في كثير من الأحيان بتفاوت العقول والأذهان، فكل منا يفهم المعنى المراد من قولنا: خرجت فإذا الجندي بالباب أما تحصيله باللفظ فأمر يختلف فيه فقد يعبر أحد عنه بقوله: خرجت فإذا الجندي يفاجئني بالباب، ويعبر عنه آخر بقوله: خرجت فإذا الجندي قائم بالباب يفاجئني الخ....

وواضح أن الإعراب يختلف في الأمثلة السابقة تبعا للتقديرات المختلفة؛ ففي مثل هذه الأحوال لا نجد هناك ضابطا محددا لتحصيل المعنى، ويتجلى هذا في التركيبات التي سميناها أشباه الجمل أو الجمل الناقصة التكوين، ولسنا في حاجة إلى الإشارة إلى أن هذه التركيبات الناقصة التكوين تدل على معنى تركيبي دون حاجة إلى تقدير.

2 - ظلت عناية النحاة بشكل التركيب تتزايد جيلا بعد جيل حتى صرفتهم عما وراء هذا الشكل من معان ومدلولات ولا سيما المعاني الأولية التي لابد للباحث النحوي أن ينظر فيها ولكن نظرة النحاة أصبحت بمرور الزمن منحصرة في الجانب الشكلي، وأن الدراسة الجديدة تحاول أن تتبع الحركات الإعرابية والبنائية وتفسرها وهي ترى أن الحركات نشأت عن علل كثيرة بعضها صوتي كالمجانسة والوصل، وبعضها نشأ عن إلصاق أدوات

قديمة ذوات معان غير إعرابية بأواخر الكلمات، وبعضها معنوي كالضمة التي تلحق آخر المبتدأ والفاعل.

3 - إن الأدوات والحروف في اللغة كانت عبارة عن كلمات مستقلة لها معان ثم لجأت اللغة إلى استعارتها لإجراء عملية الترميم في كلماتها أو لعوامل تطورية أخرى وعمل مرور الزمن على تبلور هذه الكلمات، بعض هذه الكلمات التصق بأواخر الألفاظ المراد تجديدها أو تصريفها ثم ضاع معنى الزائدة بمضي الأجيال.

فإذا نظرنا إلى حروف الجر على أنها بقايا كلمات ذوات معان أن نرد إليها باعتبارها وألا نفرق من حيث المعنى بين قولنا: زيد في الدّار وزيد داخلَ الدّار، فهذه الآراء الجديدة التي جاء بها على ما يبدو، إنها لا تغني عن العامل بل إنها تزيد في صعوبة النحو ذلك أنه في تتبع الحركات الإعرابية وتفسيرها نحتاج إلى معرفة منشأ هذه الحركات وعلة هذا المنشأ وأصل هذه الحركات، وفي هذا عسر ومشقة على المتعلم أكثر مما يجلبه العامل من تقديرات.

ونجد محاولة ثالثة هي محاولة **محمد عيد** فالدرس النحوي عنده لا شأن له بالعمل والعامل والبديل هو الفهم التالي:

1 - العلاقات بين الكلمات والجمل تأخذ معناها من سياق الكلمات ببعضها البعض الآخر وبدونها تنفك العلائق في وصف الكلمات وتتبعثر بلا قيمة.

2 - الكلام الذي تترابط أجزاؤه بالتماسك السياقي والتوافق السياقي أي الترابط بين الكلمات مع بعضها من حيث الوظائف التي تؤديها كل منها بالنسبة للأخرى والتطابق بين أجزاء الكلام في النوع فهذا يؤدي إلى المعنى الذي تصدق عليه المقولة اللغوية الحديثة (اللغة تبنى على الشكل والوظيفة) والتعبير عن الوظيفة في العربية يكون بإحدى وسيلتين:

أ- الترتيب بين الكلمات في الجمل كما في الجملتين: (جاء محمد ـ محمد جاء).

ب - الإعراب من الحروف والحركات التي تدل على الوظيفة، فكل هذا يحل محل القول بالعامل والعمل، فالحركات والحروف التي قيل إنها أثر للعامل هي من تأثير القيمة الخلافية بين وظائف الكلمات والجمل، فهي فروق تراعي ليس لها ما لقوانين العامل الفلسفية من التحكم والالتزام.

3 - ويفهم من أداء الكلمة لوظيفتها النحوية من شيئين:

أحدهما يختص بالكلمة نفسها وهو صيغتها، الآخر يختص بوجودها في الجملة وهو موقعها ففي مثل(صار الجو معتدلاً)

فكلمة (صار) صيغتها (الفعل الماضي) والكلمتان (الجو- معتدلا) صيغتهما الاسم، ووظيفة كل منهما: صار: فعل ماض.

الجو: إسم صار مرفوع بالضمة .

معتدلا: خبر صار منصوب بالفتحة.

فهذا هو الفهم اللغوي الحديث في مقابل العامل وهو فهم طابعه الوصف لا قوانين العقل، فهم يعتمد على علاقات الكلمات في الجمل ووظائفها والتعبير عنها شكليا لا على أساس التأثير والتأثر.([160])

الملاحظ مما سبق أن فكرة العامل قائمة منذ سيبويه وكل المحاولات التي جاء بها أنصار المنهج الوصفي كبديل لنظرية العامل لم تجد انتشارا واسعا اللهم إلاّ نظرية القرائن التي قال بها **تمام حسان** فهي قد وجدت أنصارا وشراحا لها ولكن على مستوى التطبيق فإننا سنجد أن العامل يطغى على كل المؤلفات النحوية .

ذلك لأنه يعد أصلا من أصول النحو العربي توارثه الأجيال وأن القول بإلغائه أو هدمه وإقامة بديل له لم نجد من يدافع عنه اللهم إلا أنصار المنهج الوصفي، وأن فكرة العامل قد نشأت نشأة عربية فإن أبواب النحو قائمة على هذه الفكرة ومن ثَمَّ فإن نظرية العامل تلتقي مع النظرية التوليدية في أنهما

---

[160] - ينظر الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم – بحث تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي ، د/ . محمد عيد ص 247، 249.

يستمدان أصولهما من ذات المعين وهما قائمتان على عنصر التفاعل والتأثير.

الفصل الثاني:

دعوة ابن مضاء و أثرها في النحاة المعاصرين.

المبحث الأول: نظرية العامل والنحاة المحدثون

المبحث الثاني: محاولة ابن مضاء وقيمتها العلمية

المبحث الثالث: في نظرية العامل والمعمول:

المعارضون للعامل النحوي والدّاعون إلى إلغائه.

المؤيّدون للعامل النحوي والدّاعون إلى إبقائه.

أولاً: آراء الفريقين.

ثانياً: دعوة دعاة التّجديد إلى إلغاء العامل.

ثالثاً: اتهامٌ في غير محلّه.

رابعاً: اتفاق الفريقيْن بوجود الحركات الإعرابية.

المبحث الرابع: الأسس التي وضعها المجدّدون بديلاً للعامل.

المبحث الخامس: تصنيف النحو في ضوء دعوة ابن مضاء.

المبحث الأول:

نظرية العامل والنحاة المحدثون:

إختلفت آراء المحدثين في العامل النحوي وهم الأغلبية؛ وذلك لتأثّر كثير منهم بدعوة **ابن مضاء القرطبي**، التي تدعو صراحةً - في جُرأةٍ لم تُعهد عند من سبقه – إلى إسقاط نظرية العامل وما تجرّه من علل وأقيسة، فمنذ أن نشر كتابه: " الرّدّ على النحاة "([1])، الذي يعتبر من أشهر كتب تراثنا النحوي التي نالت اهتمام الدارسين في العصر الحديث.

فمنهم المعارض للعامل، وداعٍ إلى إلغائه، وفريق آخر، وهم قلّة مؤيد للعامل النحوي، متمسّك به.

دأب الذين كتبوا عن ابن مضاء القرطبي ان يردّوا ثورته على أهمّ أصول النحو العربي، ودعوته إلى هدم نظرية العامل، والعمل بالنصوص لا غير. أرادوا أن يردّوا ثورته هذه إلى

---

[1]- كتاب الرد على النحاة لآبن مضاء (ت 592هـ) ، منذ أن حققه ونشره د/ شوقي ضيف سنة 1947م، أثار ضجة كبيرة في البيئات العلمية، فقد قال عنه د/ شوقي ضيف: " والإنسان لا يلمّ بهذه الآراء لابن مضاء، ويطيل النظر في كتب النحو المطولة وغير المطولة حتّى يحسّ الحاجة إلى تصنيف النحو تصنيفاً جديداً، ولسنا ننفرد بهذا الإحساس، فقد أحسّه قبلنا ابن مضاء حين دعا إلى إلغاء نظرية العامل ". مدخل إلى كتاب الرد على النحاة ، ص 46- د/ شوقي ضيف، ثم حققه د/ محمد إبراهيم البنا . ونشرته دار الاعتصام بالقاهرة سنة 1399هـ - 1979 م، وقدم له بتمهيد مطول تناول فيه ما دعا إليه ابن مضاء وناقشه باستفاضة مستشهداً بأقوال النحاة، وبخاصة سيبويه في الكتاب، وابن جنّي في الخصائص، وكذلك تناوله الدكتور محمد عيد في رسالته الماجستير: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث"، والشيخ عبد المتعال الصعيدي في كتابه النحو الجديد ص 222، والأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة في بحث بعنوان : النحو بين التجديد والتقليد، والأستاذ فتحي محمد جمعة تحت عنوان: العوامل النحوية أو تفسير ظاهرة الإعراب بين الحقيقة والتهويل.

انتمائه للمذهب الظاهري، وإخلاصه لدولة الموحّدين الظاهرية في زعمهم.

ولن نستطيع الفصل في هذا الموضوع دون أن نقف قليلاً عند علاقة الموحدين بالمذهب الظاهري؛ لنرى مدى إخلاص ابن مضاء للموحدين، وانتمائه للظاهرية.

ولاحظنا أنّ المذهب المالكي ظلّ سيداً في المغرب والأندلس على الرغم من مزاحمة بقية المذاهب له؛ إذْ ظلّ المغاربة مالكيين لا تؤثّر فيهم المذاهب المستجدّة الوافدة إلاّ في القليل الذين لا يُعتدّ بهم. أمّا الموحّدون فقد أعادوا القول بالآجتهاد ورأوْا أنّ المختصرات جنت على الفقه، فأرادوا إحياء الفقه بالرجوع إلى الكتاب والسّنّة وعدم الالتفات إلى أيّ مذهب من المذاهب، وأمروا بجمْع الأحاديث من المصنّفات العشرة المشهورة ونشرها في المغرب والأندلس.

جاء في العجب: « إنّ **الحافظ أبا بكر بن الجد** قال: " لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب أول دخلة، وجدت بين يديه كتاب أبي يونس فقال لي يا أبا بكر، أنا أنظر في هذه الآراء المتشعبة التي أحدثت في دين الله، فالمسألة فيها أربعة أقوال أو خمسة أو أكثر، فأي هذه الأقوال هي الحق؟ وأيها يجب أن يأخذ

بهـا المقلـد؟ يـا أبـا بكـر، لـيس إلاّ هـذا، وأشـار إلـى المصـحف أو هـذا وأشار الى سنن أبي داود أو هذا وأشار إلى السيف» ([2]).

وواضـح مـن هـذه الروايـة ومـن مجمـل مواقـف الموحّـدين مـن المـذاهب المختلفـة إنّهـا دعـوة إلـى الاسـتغناء عـن هـذه المـذاهب والافتـاء مـن الكتـاب، وعـدم التقيـد بمـذهب او رأي، والتحـرّر فـي الآجتهاد وإطلاق حرّية الفكر.

ولكـن هـل فـي مواقـف الموحـدين مـا يـدلّ علـى تمـذهبهم بمذهب الظاهرية؟.

علـى أيـة حـال، فـإنّ واحـداً ممّـن أرّخـوا للدّولـة الموحّديـة مـن القدماء لم يقل هذا عنهم تصريحاً، أو تلميحاً.

ويتحـدّث أحـدُ مـن اتصـلوا بالخليفـة **المنصـور** اتصـالاً وثيقـاً عـن هـذا الموضـوع فشـهذ " أنّـه كـان يجيـد حفـظ القـرآن، ويحفـظ متـون الأحاديـث ويتقنهـا، ويـتكلّم فـي الفقـه كلامـاً بليغـاً، ولـه فتـاوى مجموعـة حسـبما أدّى إليهـا"([3])اجتهـاده، وكـان الفقهـاء ينسـبونه إلـى مذهب الظاهرية.

وجلـيّ مـن هـذه العبـارة الأخيـرة أنّ الفقهـاء كـانوا يتعمـدون رميه بالمذهب الظاهري.

---

[2] - ينظر أحمد أمين: ظهر الإسلام ج/ 3 ص 66. ومقدّمة الرد على النحاة ص 8 نقلاً عن المعجب لعبد الواحد المراكشي.

[3] - النبوغ المغربي ج/1 ص125.

وعلى الرغم من أنّ كلا المذهبين (**الموحّدي والظاهري**) جعل أساسه الكتاب والسنّة في استنباط الأحكام الفقهية فإنّ المذهب الموحّدي زهد بعد ذلك في التعرّض لآراء الفقهاء، وفي سرد خلافاتهم، فقد فرّ **يعقوب المنصور** من هذه الفوضى الفقهية وأمر فقهاءه بالفرار منها....

أمّا المذهب الحزمي فإنّه يعرض لكثير من آراء الفقهاء على اختلاف مذاهبهم في المسألة الواحدة.([4]).

فليس هنا إذن دليل واحد يدل على انتماء **المنصور** وشيعته إلى المذهب الظاهري ، وليس يكفي أن يظهر **المنصور** إعجابه بابن حزم لنحكم بأنّه وقومه على المذهب الظاهري.([5]).

وفضلاً عن ذلك فإنّ ما يروونه من أنّ أبا **المنصور** مرّ على قبر **الحافظ ابن حزم**، وقال: « عجباً لهذا الموضع يخرج منه مثل هذا العالم » ثمّ قال: « كلّ العلماء عيال على **ابن حزم** ويتّخذون من هذه الرواية دليلاً على ظاهرية **المنصور**، وليس فيه أي برهان مباشر، أو غير مباشر يتّفق ومدعاهم، إذْ كلّ مل تحويه هذه الرواية أنّ **المنصور** لم يجد في منظر القبر ما يتفق وعظمة ابن حزم.

---

[4] - الدّعوة الموحّدية بالمغرب، عبد الله علي علام، دار المعرفة القاهرة ط/1 1964م ص33 – 319.

[5] - ينظر النبوغ المغربي في الأدب العربي ج/1 ص124.

يقول **عبدالله كنون**: « والحجّة الكبيرة في أنّ القوم لم يكونوا على مذهب أهل الظاهر هي مجموعة كتب **المهدي بن تومرت** هاته التي نشرها المستشرق المجري **جولد تسيهر** و تشتمل على كتاب **" أعز ما يطلب" و "العقيدة المرشدة"** وكتاب " الطهارة" الذي يقال:« إنّ المنصور جمع كتاباً في الصلاة على منواله، إلى غير ذلك من تعاليق **المهدي**.

وكلها ليس فيها ذكر للظاهرية، ولا لعلم من أعلامها... بل إن في تعاليقه الأصولية ما يعارضها لإثبات القياس ومدحه بما لا يجنح إليه أهل الظاهر كما هو معلوم... وإذا كان هذا إمام الموحدين، ومهديهم الذي أسّس دولتهم ومهّد مذهبهم لا يرى الظاهرية ولا يبدي نحوها أي ميل، فلا شكّ أن خلفاءه كانوا كذلك.([6]).

والذي نريد أن نخلص إليه من هذا كلّه أنّه إذا كان الموحّدون أنفسهم لا تربطهم علاقة وثيقة بالظاهرية فإنّ ما قيل 5من قبل من أنذ ابن مضاء طبق المذهب الظّاهري في النحو لمجرذد إرضاء الموحدين يصبح قوْلاً لا معنى له ولا يسنده دليل.

[6] - ينظر النبوغ في الأدب العربي ج/1 124 – 125.

الأمر الثاني الذي نريد الوقوف عنده هو علاقة **ابن مضاء** نفسه بالمذهب الظاهري بغضّ النظر عن علاقة الموحّدين بهذا المذهب.

ولعلّ ما يسترعي الانتباه في هذا الموضوع هو أنّ المؤرّخين واللغويين القدماء ممن تحدّثوا عن **ابن مضاء** لم يذكروا قط أنّه كان ظاهرياً على نحو ما فعلوه مثلاً مع **ابن حيان النحوي**، كما لم يذكروا أنّ كتابه " الرد على النحاة " كان بوحيٍ من الظاهرية.

وكلّ ما قالوه في هذا المقام أنّه كتاب خرج به عن مألوف أهل العربية.([7]).

ومن أدلّتنا على أن **ابن مضاء** لم يكن ظاهرياً ولم يخرج عن المذهب المالكي الذي كان سائداً في المغرب والأندلس – أقول من أدلّتنا على ذلك أن **ابن فرحون** ترجم له في الدّيباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، وعدّه في طبقات العلماء المالكيين. إذ يريد بعلما المذهب: المذهب المالكي، فقد كان **ابن فرحون** مالكياً.

وجاء في خطبة كتاب الدّيباج :« وقد ذكرت في هذا المجموع الوجيز من مشاهير الرواة وأعيان النّاقلين للمذهب...

---

[7] - ينظر الديباج المذهب: ابن فرحون ص 47، والمراكشي الذيل والتكملة.

إلى قوله، وبأت بمقدمة تشتمل على ترجيح المذهب المالكي.»([8]).

ولقد حرصنا على إطالة الوقوف عند هذه المسألة لأهمية النتيجة التي نريد استخلاصها بعد ذلك، إذ هناك فرق بين أن يكون **ابن مضاء** قد ألّف الكتاب وبثّ فيه آراءه الجديدة، لمجرّد إرضاء الخليفة، وبين أن يكون قد وضعه عن اقتناع بضرورة إصلاح النحو، وتجديده. فرق بين أن يكون إنّما وضعه في غمرة إعجابه وتلبسه بالمذهب الظاهري، وشعوره بضرورة تطبيقه بحذافيره وعلى علاّته – إن كانت له علاّت - على النحو العربي، وبين أن يكون قد أطلع على هذا واكتفى بأن استوحى منه الأصول التي تناسب القاعدة النحوية، وحاول تطبيقها على نظام الجملة في اللغة العربية، وهو الاحتمال الذي نؤيّده على ضوء ما قدّمنا من أدلّة وبراهين.

وليس كل من تبين منهجاً أو استفاد بمذهب من المذاهب محكوم عليه أن ينضوي تحت لواء هذا المذهب.

ونحن عندما نقرأ كتاب الرد على النحاة قراءة فاحصة نجد أن **ابن مضاء** لم يكن مخلصاً الاخلاص كلّه للمذهب الظاهري، وذلك فإنّه وإن ثار على بعض أصول النحو العربي كما ثار

[8] - ينظر الدّيباج المذهب، ابن فرحون ص2.

الظاهريون على أصول الفقه، لم يدع إلى إلغاء القياس والعلل مثلاً كما سنرى في الفصول القادمة.

إنّ **ابن مضاء** قد عاش في عصر من أزهى العصور في تاريخ المغرب والأندلس بما عرفه هذا العصر من انتشار للمعرفة، والعلوم المختلفة، وتطلع إلى الإحياء والتجديد

وقد كان للأجواء الثقافية التي عاش فيها ابن مضاء الفضل الأكبر في بلورة شخصيته العلمية وتوجيه آرائه النحوية.

ولم يمنعه تأثره بالمذهب الظاهري من إقامة منهج منفرد يمثل نظرته الخاصّة إلى النحو العربي التي دعا فيها إلى الاستغناء عن بعض أصول النحو التي لم ير فيها فائدة تجلب للقارئ والمتكلم. الخطأ فيه».([9])

ثار صاحب كتاب الرّدّ على النحاة في الفصل الأول من كتابه على نظرية العامل، وهي النظرية التي أسس النحاة عليها، أصول النحو، وقد افتتح هذا الفصل بقوله: « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعاملٍ لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي.

---

[9] - الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة 1982م. ص 26 تحقيق شوقي ضيف.

وإذا كان **قطرب** قد هدف إلى إلغاء نظرية العامل عن طريق تفسير مانسبه إليها النحاة من آثار، هي الحركات الإعرابية تفسيراً يبعد بها عن أن تكون أثراً لمؤثّر، فإنّنا نجده يلتقي في هذا مع تأثّر قديمٍ آخر من(فقهاء) الأندلس، هو **ابن مضاء القرطبي** الذي ألّف كتابهك الرد على النحاة، محاولاً فيه قبل كلذ شيئ إلغاء نظرية العامل في النحو، والنتائج الترتّبة عليها. يقول: « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطإ فيه»([10]).

فيفصل في ذلك فيقول : « فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي.

وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: (ضرب زيد عمراً أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب. ألا ترى أنّ سيبويه رحمه الله لاقال في صدر كتابه: (وإنما ذكرت ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شئ منها إلاّ وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شئ أحدث ذلك فيه).

[10] ـ الحذف والتقدير في النحو العرب نقلا الرد على النحاة ص157.

فظاهر ذلك أنّ العامل قد أحدث الإعراب؛ وذلك بيِّن الفساد.

وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: " ضرب زيدٌ عمراً، أن الفع الذي في "زيد" والنصب الذي في " عمرو" إنّما أحدثه "ضرب"..... فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بين الفساد».([11]) .

وقد صرّح بخلاف ذلك **أبو الفتح ابن جنّي** و غيره. قال **أبو الفتح** في خصائصه بعد الكلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية:« و ما في الحقيقة ومحمول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشئ غيره». فأكذ المتكلم (بنفسه) ؛ ليدفع الاحتمال، ثمّ زاد تأكيداً بقوله: « لا لشئ غيره» وهذا قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب غلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية.

فمن هذا النص الذي يوضح فيه **ابن مضاء** هدفه يتضح أن ما يبغيه هو إلغاء نظرية العامل التي قال بها النحاة، والتي نسبوا إليها أنواعاً من التأثير لا يصحّ نسبتها إليها عند **ابن مضاء** ؛ لأنّ العامل الحقيقي ليس اللفظ ولا المعنى، بل ولا المتكلم؛ وإنما هو الله وحده.

---

[11] - ينظر الرد على النحاة ص 36، 37.

ليس العامل اللفظ ولا المعنى؛ لأنّ القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً. لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها.... منها: أنّ شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلاّ بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا: (إن زيداً) إلاّ بعد عدم إن)([12]).

وكذلك معني الألفاظ لا تعمل أيضاً؛ لأنّ (الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان وإمّا أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء. ولا فاعل إلاّ الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل لله تعالى؛ كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل.... وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع.

وقد فسّر ذلك من نص الخصائص، حيث قال: « وقد صرّح بخلاف ذلك **أبو فتح بن جني** وغيره، قال **أبو الفتح** في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية:" وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم، إنّما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره" فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ثم زاد تأكيداً بقوله: "لا شيءغيره».([13])

---

[12] - ينظر الرد على النحاة ص 85 – 87.

[13] - ينظر المرجع السابق ص 77.

يريد **ابن مضاء** أن يبرهن على فساد نظرية العامل، إذْ انتقل إلى بحث العوامل المحذوفة، فقسّمها إلى أقسام:

1- قسم حذف لعلم المخاطب به كقوله تعالى: **(وقِيل للذين اتقُوا ماذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خيرا)**.([14])

2- وقسمٌ حذفٌ والكلام لا يفتقر إليه مثل: " أَ زيْداً ضربته" فهم يقدّرون:" أضربت زيداً ضربته" على ما هو معروف في باب الاشتغال، وهو تقدير لا يدعوا أليه إلاّ ما ذهبوا إليه في نظرية العامل، من أنّ كل منصوب لابدّ له من ناصب.

3 –وقسمٌ هو أكثر عنتاً من القسم الثاني، لأنّهم يقدّرون فيه عوامل محذوفة لو ظهرت لتغيّر مدلول الكلام كتقديرهم في باب النّداء أنّ المنادى في مثل: " يا عبدَالله مفعول لفعلٍ محذوف تقديره أدعو، ولو قال المتكلم: أدعو عبدَالله" بدل " يا عبدَالله" لصار الكلام خبراً، بعد أنْ كان لإنشاءً.

ومِنْ هذا ما يزعمونه في الفعل المنصوب بعد الفاء والواو، من أنّه منصوب بأنْ مضمرةً، ثم يؤَوِّلونه أن مع الفعل بالمصدر ويعطفونه على مصدر يتصيّدونه ممّا قبله، فيقولون في مثل: " ما تأتينا فتحدّثنا" إنّ تقديره ما يكون منك إتْيان فحديث، وهو تقدير لم يقصد إليه المتكلم، لأنه قصد أحد معنيين: إما أنك

---

[14] - سورة النحل آية: 30.

لا تأتينا فكيف تحدّثنا؟، وإما أنّك لا تأتينا محدثا، وهما جميعا لا يفهمان من تقدير النحاة للعبارة([15]).

وكذلك ذهب هذا المذهب في مثل: " زيدٌ قامَ" فأنكر الضمير الذي يقدّرونه في الفعل، ويرى أنه يدل عليه بمادته كاسم الفاعل، وآية ذلك إنّا نعرف من " الياء" في أوّل المضارع أنّ الفاعل غائب مذكر، ومن "الهمزة" في أوله أنه المتكلم، ومن " التاء" أنه مخاطب أو غائبة بنفس الصورة نعرف في " قام" أن الفاعل غائب مذكر، فالفاعل حينئذٍ يدل على الحدث والزمان وعلى الفاعل إذا كان مستمراً.

وقال" الألف" و "الواو" و"النون" في مثل: "قاما، وقاموا، وقمن" ليست ضمائر، وإنما هي علامات تدل على التثنية والجمع، كما تدل "التاء الساكنة" على التأنيث.([16])

وعندما تحدّث عن باب التنازع والاشتغال ، ذكرما تؤدي نظرية العامل فيه إلى رفض بعض أساليب العرب، وإلى وضع أساليب نحوية بدلها لا تعرفها العربية، فإنهم يرفضون في باب التنازع، صورة من التعبير دارت على ألسنة العرب يجتمع فيها عاملان على معمول واحد، كما في قول علقمة:

---

[15] - ينظر الرد على النحاة ص 26، 27، والنحو الجديد: الشيخ عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر 1948م القاهرة. ص 223، 224.

[16] - ينظر الرد على النحاة ص 30، 31. تحقيق شوقي ضيف وتحقيق البنا ص 27 ، 28. والنحو الجديد ص 224، 225

تعفقُ بالأرطى لها رجالٌ فبذتْ نبلُهمْ وكليبُ ([17])

ليس معقولاً أن يجتمع عاملان على معول واحد في نظرية العامل ، فإما أن يكون العامل هو الأول، ويضمر في الثاني، أو العكس، بأن يقال:: " قامَ وقعدُوا إخوتك"، أو يقال: " قاموا وقعد إخوتك" ، وقالوا في باب ظن وأعلم: " ظننت وظناني شاخصا الزيدين شاخصين وأعلمت وأعلما نيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين، لأن العرب لم يستخدموه وإنما هو عقل النحاة وتعلقهم بنظرية العامل([18]).

وفي البيت السابق يرى النحاة:« إما أن تعمل الأول وتضمر الثاني، أو تعمل الثاني وتضمر الأول، اختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه، واختار البصريون إعمال الثاني لقربه فيطلبون إلى علقمة أن يقول: " تعفقوا.... وأرادها رجال" أو يقول: " تعفق وأرادوها رجال"».([19])

لم يأت **ابن مضاء** بجديد، فقد صرّح بقوله: «وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلاّ في أن أقول: علقت ولا أقول أعملت»([20]).

---

[17] - الأرطى : شجر، بذت: سبقت وغلبت. لم يضمر الشاعر فاعلاً في الفعل الأول ولا في الثاني، ولو أضمر لقال: : " تعفقوا" أو " أرادوها". ينظر الرد على النحاة ص 95 هامش 9 تحقيق شوقي ضيف.

[18] - ينظر الرد على النحاة ص 28 تحقيق البنا ، وص 31 تحقيق شوقي ضيف، والنحو الجديد ص 225.

[19] - وقد حاولنا تيسير هذه الصورة وغيرها في خاتمة هذا البحث.

[20] - انظر الرد على النحاة ص94 تحقيق شوقي ضيف.

وكذلك مقصود النحاة بالعامل، هو بيان جهة التعلّق بين أجزاء التركيب، وأنّ قولهم: عامل ومعمول، هو بعينه ما يعنيه ابن مضاء من متعلق ومتعلق به، ثم عرض ابن مضاء قواعد النحاة في الباب([21]).

وفي باب التنازع يقول **ابن مضاء**: « وبين النحويين اختلاف في أي الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الأخير، واختيار البصريين الثاني للجوار، واختيار الكوفيين الأول للسبق ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل».([22])

ولمّا جاء إلى باب الاشتغال، بيّن الفساد عند النحاة فيه، وإلى ما يترجّح فيه الرفع أو النصب، وإلى ما يجوز فيه الأمران على السواء، وهم يقدّرون في أكثر الصور عوامل محذوفة لا دليل عليها، وإنما في أقيسة النحو تقدرها، وتلزمنا إيّاها.

وحاول ان يأتي بتغيير في ذلك يفسر به صور الاشتغال كلها وهي: أنّ الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب، أو ضمير متصل بمنصوب نُصب لأنه في مكان نصب، ولإلاّ رُفع لأنه في مكان رفع مثل: " أزيداً ضربته، وأزيدٌ قام" فإذا عاد عليه ضميران أحدهما منصوب أو متصل بمنصوب، والآخر

---

[21] - ينظر المرجع السابق ص 20. تحقيق البنا.

[22] - الرد على النحاة ، ص 101 تحقيق شوقي ضيف.

مرفوع أو متصل بمرفوع جاز رفعه ونصبه، مثل: " أعبدَالله ضرب أخوه غلامه"([23]).

هذا كله يدور في فلك ما يريده ابن مضاء وهو إلغاء نظرية العامل لأنها، في رأيه تحول بيننا وبين الفهم الحقيقي لحركات الإعراب ودلالاتها، وكذلك تؤدّي بنا إلى التحريف في الصيغ والعبارات، وكذلك تعمد للتأويل.

وزعمهم أنّه يذهب بالمذهب الظاهري هو السبب في الخلاف بينه وبين النحاة لأنه يتمسك بالمذهب الظّاهريين كما ظنّ **شوقي ضيف** فقال: «وما من ريب في أن ابن مضاء يستهدي في ذلك بآراء الظاهرية، الذين يتشددون في التمسك بنصوص القرآن الكريم دون تأويل لها، أو تقدير فيها، وقد تسرب من خلال هذه الآراء يدعو إلى إلغاء نظرية العامل، التي تنتهي بنا إلى تأويل نصوص القرآن الكريم تأويلاً لا دليل عليه، إذْ نقدّر فيها أفعالاً وعواملَ محذوفةً»([24]).

والحديث عن العلل الثواني والثوالث، والقياس في مثل: " قام زيد" لمَ رُفِعَ؟ فيقال لأنه فاعل، فيقول: ولِمَ رُفِعَ الفاعل؟ فيقال: لأنّ العرب نطقت به مرفوعاً، ولايصحّ أن يُجاب بغير هذا من عللهم.

---

[23] - ينظر الكتاب لسيبويه 1 /103 تحقيق محمد عبد السلام هارون، عالم الكتب ، بيروت.

[24] الرد على النحلة ص 73.

وكذلك قياسهم الفعل المضارع على الاسم في الإعراب، فهو في رأيه إغراق في التفسير، وبُعد في التقدير، وكذلك هاجم التمارين غير العملية، وذلك كقولهم: ابن من البيع على مثال: " فعل" فإن من الممكن أن يقول شخص: "بوع" محتجّاً بأنّ " الياء" سكنت وضم ما قبلها، فقلبت"واواً" كموقن وموسر، ومن الممكن أن يقول آخر: بل هي "بيع محتجا بأن الياء سكنت، وضم ما قبلها، فقلبت الضمة كسرة ك "بيض" و "عين" جمع بيضاء وعيناء، فكل هذا عنده لا فائدة فيه، لأنه لا يجري في كلام العرب، وإنما يجري على ألسنة النحاة([25]).

[25] - كان ابن مضاء مسبوقا في ما ذهب إليه من إلغاء العلل التي لا تجلب نفعاً إلى اللغة، فقد قال الزجاجي "..... إنّ علل النحاة ليست موجبة، وإنّما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس.... وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية، فأمّا التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لا نسمع نحن ولا =غيرنا كلامها منها لفظاً...." الإيضاح في علل النحو ص64. تحقيق مازن المبارك. وكذلك عقد ابن جني أبواباً في الخصائص نبه فيها على أن علل النحاة ليست كلها متهافتة، وكأنه بهذا يرد على النقاد في عصره، قال : " ثمّ أعلم أن علل النحاة على ضربين، أحدها: ما لابدّ منه فهو لاحق بعلل المتكلمين، وهو قلب " الألف" لانضمام ما قبلها و "ياء " لانكسار ما قبلها، نحو : ضرب، و قراطيس ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن، وأما الضرب الثاني فهو دون ذلك وهو الذي يمكن نقضه نحو قلب "الواو"، "ياء" في نحو ميزان، و "الياء ، والواو في نحو موسر، وعلل نصب المفعول ورفع الفاعل، فعلل هذه ليست موجبة ولا ملزمة وليست بمثابة علة قلب "الألف واو أو "ياء" .الخصائص 3/ 48 وانظر الرد على النحاة ص 37 تحقيق البنا ص 35 تحقيق شوقي ضيف والنحو الجديد ص 226، 227.

المبحث الثاني:

محاولة ابن مضاء وقيمتها العلمية:

من خلال دراستنا لمحاولة ابن مضاء القرطبي في المبحث الأول من هذا الفصل، استخلصنا بعض الآراء التي قد تفيد في تيسير بعض الموضوعات النحوية، وهي:

أولاً- ما يتعلق بصور الاشتغال، وذلك بوضع قاعدة سهلة تفسر صور الاشتغال كلها، وهي أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب، أو ضمير متصل بمنصوب نصب لأنه في مكان نصب، وإلاّ رفع لأنه في مكان رفع مثل: أزيداً ضربته، وأزيداً قام، فإذا عاد عليه ضميران أحدهما منصوب أو متصل بمنصوب، والآخر مرفوع أو متصل بمرفوع، جاز رفعه ونصبه، مثل : أعبد الله ضرب أخوه غلامه، ([26]) وقد بسطنا القول في تيسير باب الاشتغال في خاتمة هذا البحث.

ثانياً- جواز تقديم الفاعل على فعله، حيث يعرب الاسم المتقدم في نحو: زيد قام، " زيد": فاعل و"قام": فعله، وبهذا الإعراب لا يرتضي **ابن مضاء** الأصل الذي وضعه النحاة، فالإعراب المقصود إنما هو تحديد نوع الكلمة ووظيفتها وهو أن الفاعل لا يتقدم على فعله، إن جميع الكلمات والمركبات في

---

[26] - ينظر الرد على النحاة ص 33 تحقيق شوقي ضيف.

الجملة كأن نبين ما في الجملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر أو مفعول به وحال.

ومن هنا نراه لا يفرق بين هذين التركيبين: زيد قام، قام زيد، فسواء قدمت الاسم أو أخرته فهو الفاعل، فإن تقدم الفاعل نحو: زيد قام سميت الجملة إسمية وإن تقدم الفعل نحو : قام زيد سميت فعلية، وأن مثل هذا الفهم جدير بالاهتمام ويفضي القول إلى أن نعد ما يسميه النحاة ضمائر بارزة علامات دالة على التكلم أو الخطاب أو الغيبة، ولا يستطيع متأمل إلا أن يحكم بأن صيغة الفعل دالة على الفاعل([27]).

وإذا طبقنا منهج **ابن مضاء** هذا فإنه يمكننا أن نضع القاعدة الآتية:

نعرب الأسماء المتقدمة على أفعالها فاعلاً، سواء كانت ظاهرة أم ضمائر نحو: زيد قام، أنا قمت، هم قاموا، هما قاما، هنّ قمن.... وتسمّى الضمائر المتصلة بالفعل مثل: تاء التأنيث وألف التثنية وواو الجماعة ونون النسوة علامات و كذلك تسمى تاء المتكلم وتاء المخاطب وما يتفرع عنها علامات وليست فاعلين.

ولايمكن أن يعترض بنحو: قمت عند عدم ذكر ضمير متقدم، فيمكن الإجابة بأن حالة التكلم أو الخطاب أغنت عن

---

[27] - ينظر الرد على النحاة ص 30 تحقيق البنا.

التصريح بضمير المتكلم بأن يقال: أنا قمت، أنت قمت، أنتِ قمتِ، وهذه التاء المذكورة مع العلامة الصوتية من الضمة والفتحة والكسرة، علامة المتكلم أو المخاطب أو المخاطبة[28]. وقد تناول موضوع تيسير النحو صور الفاعل في خاتمة هذا البحث.

أقرّ بعض النحاة أن يكون التركيب مع العامل وبأنه لا استغناء على العامل النحوي في فهم النص اللغوي وبيّنوا أن في وجود التركيب وجود حكمي البناء والإعراب فلا بناء أو إعراب للكلمات خارج التركيب ومن هنا كان الكلام المفيد بين المتكلم والمخاطب في إطار السياق هو موجب الإعراب وهم قد قصدوا بموجب الإعراب تلك المعاني النحوية التي تتوارد على الإسم الواحد في نسق الجملة التامة أو الكلام المفيد كالفاعلية والمفعولية والإضافة التي هي معان نحوية لا معجمية[29]

وقد صرّح **عبد العليم إبراهيم** في محاضرته " بأنّ صلة الضمائر بالإسناد[30] وقال بضمائر الرفع المتصلة البارزة: أنها ليست ضمائر، ولكن إشارات وعلامات تتصل بالفعل، لتدل على حالة الاسم الظاهر من حيث التكلم أو الخطاب، أو على نوعه من حيث التذكير أو التأنيث، أو على عدده من حيث الإفراد، أو

---

[28] - الرد على النحاة ، ص32 تحقيق البنا.

[29] - ينظر شرح الكافية، الرضي الأستراباذي، دار الكتاب العلمية، بيروت، الطبعة العثمانية.

[30] - ألقى محاضرته هذه في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالقاهرة سنة 1957م.

التثنية أو الجمع، إلاّ أنه عبر بلفظ المسند إليه، والمسند، بدلاً من الفعل والفاعل.

فقد قال: « فإذا تقدم إسم ظاهر، أو ضمير منفصل على الفعل كان هذا المتقدم مسنداً إليه، والفعل مسنداً، والحروف المتصلة بالفعل إشارات للمسند إليه» ([31]) .

والإسم المتقدّم عند **ابن مضاء** هو: أن الاسم المتقدم على الفعل يعرب فاعلاً، والفعل عنده يدل على الحدث وعلى الزمان وعلى الفاعل ونوعه.

وقد اعترف **ابن مضاء** بالقسم الأول، الذي يكون فيه المحذوف معلوما من السياق، أما القسمان: الثاني والثالث فقد حمل على النحاة، حين قالوا: بالحذف فيهما، ورجع السبب الذي دعاهم إلى ذلك تحكم نظرية العامل.([32])

وقد استشهد بالأصول التي قامت عليها أمثال هذه التقديرات أصولاً أخرى، وهي إخفاء بعض أبواب النحو المعروفة وإدماج أبواب أخرى([33]).

ومثل لذلك بباب الاشتغال، لأن النحاة يقدرون عاملاً محذوفا لاشتغال الفعل المذكور نحو: "زيداً ضربته" فقد بنوه

---

[31] ـ ينظر الاتجاهات الحديثة في النحو: محمد أحمد برانق، دار المعارف بمصر د – ت. ص 94، 95.

[32] ـ ينظر المبحث الأول مز هذا الفصل.

[33] ـ وقد سبق إلى ذلك د/ شوقي ضيف كما سنرى في المبحث الرابع من هذا الفصل.

على أن الفعل قد استوفى عمولاته، وقد يكون من أصلهم أن مثل هذا الفعل لا يتعدى إلى الاسم وضميره، ومن هنا نشأ قولهم بالتقدير، وهو يرى إدخال هذا في باب المفعول به، وبذلك تتضح الصور التالية:= ضربت زيداً، زيداً ضربت، زيداً ضربته، زيداً مررت به.

ففي الجملة الأولى: تأخر المفعول به، وفي الثانية، تقدم على الفعل من غير أن يعود عليه ضمير، وفي الثالثة، تقدمه مع عود الضمير، والصورة الأخيرة بمثاليها هي المذكورة في باب الاشتغال، وليس هناك ما يمنع إدخالها في باب المفعول به، إذ يجوز أن يتعدى الفعل إلى المعول به القدم وإلى ضميره، فينصب ذلك المقدم، سواء أكان متعدياً نحو: زيداً ضربته، أم لازماً نحو: أزيداً مررت به؟ ([34]).

ونقول: « قد تطرد هذه القاعدة إذا كان الفعل متعدياً، أما في الفعل اللازم فهي لا تطرد، إلاّ إذا أخذ برأي ابن الطراوة(ت528هـ) الذي استدل به المحقق حيث قال: (وكأن ابن الطراوة كان ينبه النحاة إلى أنه ليس حتماً أن يكون الاسم مبنياً عليه فيكون مبتدأ، أو واقعاً عليه فيكون مفعولاً، بل من الأسماء ما

[34] - الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي، تحقيق البنا، ص 22. وقد وضحنا في خاتمة هذا البحث صوره المعقدة ، وقدّمنا البديل الذي نراه أكثر يسراً وسهولة.

يكون المتكلم معنياً بذكره خاصة، فينصب بهذا الاعتناء أو القصد» ([35]).

وقد وافق أكثر المجددين **ابن مضاء**، بل تأثروا به، فيما دعا إليه من إسقاط عامل الجار والمجرور إذا كان كوناً عاماً ، فالنحاة يقدرون في نحو: زيد في الدار إن الخبر هو متعلق الجار والمجرور، وقد رد **ابن مضاء** هذا التقدير قائلاً: هذا كلام تام مركب من إسميين دالين على معنيين بينهما نسبة وتلك النسبة دلت عليها «في"، ولا حاجة بنا غلى غير ذلك([36]).

وعلى هذا يكون الجار والمجرور هو الخبر، ويقاس على الخبر الصلة والفة والحال، نحو: رأيت الذي في الدار، ومررت برجل من قريش، ورأيت الهلال في السماء، يكون الجار والمجرور في هذه التراكيب على الترتيب هو: الصلة والصفة والحال.

وقال **البنا:**« وينبغي لنا أن لا نغفل ما تضمنه من الآراء الصائبة، وأنه أسهم إلى حد كبير في إثراء الدراسات اللغوية في عصرنا»([37]).

---

[35] - ينظر الرد على النحاة ص 22 ، 23.

[36] - ينظر الرد على النحاة ص24، 25.

[37] - ينظر الرد على النحاة ص 46.

وقال **علال الفاسي**: «وقد لا يكون ابن مضاء نجح كل النجاح ولكنه على كل حال فتح باب العمل على تعديل النحو، بكيفية إيجابية، أو فتح باب الاجتهاد في النحو للتقدم به إلى الأمام، ومن العبث أن يقال: إن هذه المحاولة لا شيء لأن **ابن مضاء** لم يوفق في بعض ادعاءاته، فالنظرية لا تخرج كاملة من أول مرة ولذلك نجد ابن مضاء الموحّدي الظاهري ينصح النحاة، ولاسيما البصريين لكي يغيروا منهجهم في دراسة النحو» ([38]).

[38] - سيبويه والمدارس الأندلسية المغربية في النحو والحديث: سبق ذكر هذه المحاضرة.

المبحث الثالث:

في نظرية العامل والمعمول:

تدور نظرية العامل حول السبب الذي تبدو عليه الكلمة في الكلام مرفوعة أو مجرورة أو منصوبة أو مجزومة؛ إذ لاحظ علماء النحو تغيرها على وتيرة ونسق مطّردين من موقف إلى آخر فأرجعوا هذا التبدّل إلى عرض هو سبب الحركة وعلتها ومحدثها في إسقاط جلبوه – في نظرنا - من بحثهم في إطار علم الكلام مسائل الإلهيات عند البرهنة على وجود الله تعالى من أنه يوجد وراء كلّ مخلوق خالق وخلف كل حدث محدث ومن ثمّ وكما عرف لاحقاً من منطق أرسطو بعد ترجمة حنين بن إسحاق (ت262 هـ) تقريباً بأنّ وراء كلّ معلول علّة ونؤكّد على: بعد ترجمة حنين بن إسحاق لأنّه لا ثبوت ولا دليل فيه يمكن أن يقنع بالحجّة قبل هذا التاريخ يكون نسبه لاتّصال النحو العربي بمنطق أرسطو

أما بعد التاريخ المذكور فمسار ديْدن العلم بين الأمم، وهذا يبين أن فكرة العمل قبل الترجمة مستشفة من الثقافة الإسلامية وبالتحديد من الإسقاطات العقلية التابعة لعلم الكلام الإسلامي بدءاً من القرن الثاني الهجري فهي أصيلة عندنا لهم عقول عللوا بها وللعرب عقول علّلت بها لغتها.

أشرنا في المبحث الأول من هذا الفصل، إلى دعوة ابن مضاء وموقفه من العامل النحوي، وهي دعوة إلى إسقاط نظرية العامل، غير انها لم تلق ، في عصره، مثل ما لقيته في هذا العصر، أعني القرن العشرين من حفاوة وتأييد.

إنّ دعوة إلغاء العامل وإسقاط نظريته، تجدها مبثوثة في مصنفات كل من يحاول في النحو تجديداً، أو يزعم ذلك، حتى أصبح عندهم النحو يعني أول ما يعني - هدم نظرية العامل، وأضحى القول بهدمها سنة المجددين، من لدن ابن مضاء القرطبي إلى اليوم، حتى أن بعض من حاول ذلك كان يكتفي بالدعوة إلى هدم نظرية العامل، ولايقدم بديلاً ينظم النحو، ويعين على فهمه ودرسه وتدريسه([39]).

المعارضون للعامل والدّاعون إلى إلغائه:

من هؤلاء **إبراهيم مصطفى**، إذ يرى أنّ العلامات الإعرابية ليست أثراً للعوامل، وإنّما هي دوال على معانٍ إعرابية؛ فالضمّة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست بعلم على شيء، وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبّة([40]).

---

[39] - ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، القاهرة د – ت . ص 177. وينظر أيضا أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، الناشر دار الأطلس. مطبعة إفريقيا. الشرق. الدار البيضاء. ص215

[40] - النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل، د/ عبدالله أحمد بن أحمد محمد، دروب للنشر والتوزيع، عمان ، 2010م.

وحاول أن يلتمس نقاط الضعف، التي تعتري نظرية العامل، ومن ذلك الخلاف بين النحاة القدامى في تعيين بعض العوامل، وعدم تعيينهم عاملاً للتمييز، وجعل من هذا أدلّة تنقض نظرية العامل، أو تنقصها، إذْ يقول:« أما في باب التمييز، فقالوا: إنّ الإسم نصب عن تمام الكلام، ولم يذكروا عاملاً لفظياً ولا معنوياً، فهذه الأوجه تنقض نظرية النحاة في العامل، أو تنقصها على الأقل» ([41]).

وقال في خاتمة كتابه: «تخليص النحو من هذه النظرية، وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تُقصد، ومطلب يُسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة، بعدما أنحرف عنها آماداً، وكاد الناس عن معرفة العربية..... لم أزل أُضمر لنظرية العامل بقية من البحث، تجمع أطرافها وتنظم أجزاءها، وتحيط بنواحيها، ولكنه كما تجمع آثار العاهل الظالم، لتعد في زاويتها من متحف تاريخي»([42]).

ومن الرافضين للعامل النحوي **إبراهيم أنيس**، ولم يقتصر رفضه على العامل فحسب، بل رفض فكرة دلالات العلامات الإعرابية، ورفض كذلك فكرة الإعراب، إذ يقول: « لم تكن تلك

---

[41] - ينظر النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل. ص 187.

[42] - ينظر إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، ص 195.

الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة بل لاتعدو أن تكون حركات، يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات، بعضها ببعض.» ([43]).

وممن رفضوا العامل النحوي مهدي المخزومي، الذي أغى العامل، ودعا هدمه، حيث قال: « ولاريب أنّ فكرة العمل دخيلة على هذا الدرس، ويجب إلغاؤها وإبطالها.» ([44]).

وقد نجد **تمام حسان** من الذين يميلون إلى إلغاء العامل، غير أنه ركز رفضه للعامل اللفظي، وأما العامل المعنوي فكأنه يقر به، غير أنه يجعله إحدى القرائن المعنوية، فيقول:« ... غير أن فكرة العمل النحوي على جدواها في تفسير ظاهرة الإعراب تتنافى مع التفكير المنهجي المستقيم، لأن الكلمات ليست ذات قدرة تأثيرية، تمكنها من إحداث تغير في أوضاع كلمات أخرى، هذا من ناحية العامل اللفظي، أما العامل المعنوي فله شأن آخر، ذلك أن هناك قرائن معنوية في النحو، نلمحها في عناوين الأبواب.»([45])

ثمّ يقول « هذه القرائن تمكننا من أن نقول عن (زيد)، في (قام زيد): إنه مرفوع بالفاعلية، وليس بالفعل ذاته، أي إنه

---

[43] - من أسرار اللغة ص 158.

[44] - ينظر النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل ص187.

[45] - ينظر اللغة العربية معناها ومبناها تمام حسان ص 233.

مرفوع، لأنه يؤدي دور الفاعل في الجملة، والفاعل يستحق الرفع، و أن نقول عن (زيد)، في (زيد قائم): إنه مرفوع بالإبتداء. ولا يصح أن نقول: المبتدأ والخبر ترافعا.... فالخبر مرفوع على معنى الخبرية أو الإخبار عن المبتدأ، وكونه متماً لإفادة الجملة.» ([46]).

وعلى هذا قد وسع **تمام حسان** دائرة العامل المعنوي، أكثر من توسيع الكوفيين لها.

ومن المعاصرين أيضاً الداعين إلى إلغاء نظرية العامل **خليل عمايرة**، إذ يقول: « إنّ الحركة الإعرابية شأنها شأن أيّ فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح، والإبانة ، عما في النفس من معنى، فيكون تغيرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى، يريد الإبانة والإفصاح عنه..... وليست الحركة نتيجة لأثر عامل، كما يرى النحاة» ([47]).

ويرفض **محمد حماسة عبد اللطيف** نظرية العامل حيث يقول: :« العامل النحوي بصورته التي يوجد عليها الآن، في كتب النحو العربي، عبء ثقيل على الدارسين، ولايحقق الفائدة المتوخاة من ابتكاره، ولا معدل عن العدول عنه» ([48]).

---

[46] - ينظر اللغة العربية معناها ومبناها تمام حسان ص 233.

[47] - العامل النحوي بين معارضيه ومؤيديه ص92

[48] - ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص 201.

وممن رفضوا العامل **محمد عيد**، إذ يرى أن فهم الوظائف النحوية في السياق هو البديل للقول بالعامل، فليس هناك عامل ولا معمول، بل كلمات، تختلف وظائفها في السياق، ويعبر عن اختلافها بالحركات والحروف، وترتيب الكلمات، وغيرها من القرائن اللفظية والمعنوية»([49]).

ويرى **ويوسف الحمادي** أن نظرية العامل خرجت بالنحو من جوه وظلاله الطبيعية، وعاشت به في إطار الفلسفة.([50]).

وسلك **علي أبو المكارم** طريق سابقيه إذْ يقول:« إن نظرية العامل ما زالت تجد من يناصرها ويدعو لها، ويؤيد هؤلاء الداعين المناصرين، أن من ينادون بإلغاء العامل لم يقم أحد منهم بإعادة تصنيف النحو العربي، على أساس الجديد الذي يطرد العامل من مملكة النحو حتى الآن، بل إننا نجد كثيراً من هؤلاء ينادون في دراستهم النظرية بإلغاء العامل، وعندما يتصدون للتأليف في النحو ينزعون إلى مراعاة نظرية العامل، وقوانينها في تأليفهم»([51]).

المؤيدون للعامل والداعون إلى إبقائه:

---

[49] - أصول التفكير النحوي ص 225.

[50] - ينظر النحو في إطاره الصحيح ص36.

[51] - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص 191. وينظر النحو الوافي للأستاذ عباس حسن، الذي كان من الدعاة إلى إلغاء نظرية العامل في مواضع من كتابه: اللغة والنحو بين القديم والحديث.: عباس حسن، ط2، دار المعارف بمصر، د – ت الصفحات: 186، 197، 198، 201.

ويأتي في مقدمتهم **محمد عرفة**، الذي قال:« إننا إذا استقصينا البحث، وجدنا أن العرب تواضعوا على أن يميزوا بين المعاني، التي تتعاور على الأسماء بالحركات، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة.

فإلباس المتكلم الاسم الرفع دليل فاعليته، وإلباسه النصب دليل مفعوليته، وإلباسه الجر دليل إضافته.... هذه المعاني؛ التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، ليست تحدث في الكلمة اعتباطاً ولا بالتحكم، بل هي حادثة من وقوعها في الجملة، ومن مركزها فيها. فمحمد ومحمود مثلاً ليس فيهما معنى الفاعلية والمفعولية....

فإذا دخلا في التركيب، وقيل: قتل محمد محموداً. حدثت الفاعلية والمفعولية.... أي حدث فيها هذه المعاني فالفعل الذي هو (قتل)، أحدث الفاعلية في (محمد) و المفعولية في (محمود)، وعلى هذا القياس. فيمكننا أن نقول: إن ما يسميه النحاة عوامل، قد أحدث المعنى الذي اقتضى الإعراب»([52]).

ومن المدافعين عن العامل النحوي **عباس محمود العقاد** الذي رأى أن مسألة العامل مسألة من أهم مسائل النحو في هذه الغة، بل هي مسألته الكبرى، أو مسألته الأولى والأخيرة،

[52] - النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص81.

لأنها ترتبط بأسباب الحركات على أواخر الكلمات، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء.([53]).

ويذهب العقاد إلى أن النحو كله قائم على اختلاف الحركات وعلى أواخر الكلمات، بحسب اختلاف عواملها الظاهرة والمقدرة.([54])

أما **عباس حسن** فهو بدوره يقف إلى جانب العامل، على الرغم من أنه يرى أنه سبب في تعقيد النحو، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة.([55]).

ومن هؤلاء **عبد الكريم مجاهد** إذ يقول: « فرغم ما يعتري نظرية العامل، من وهن، أو ارتباك، أو ضعف ، أو تناقض، أو نقص هنا أو هناك فإنها تبقى النظرية التي لا بديل لها في التحليل النحوي العربي، الذي يجعل من الإعراب مظهراً خارجياً، يخفي وراءه التعليل المعنوي لأيّ حكم نحوي.

فهناك علاقة جدلية بين العامل والعلامة الإعرابية من ناحية، وبين العلامة الإعرابية والمعنى، أو الوظيفة النحوية، من ناحية أخرى.

---

[53] - ينظر أشتات مجتمعات في اللغة والأدب.ص 29.

[54] - المرجع نفسه ص149.

[55] - اللغو والنحو بين القديم والحديث. ص 186.

فما دمنا بحاجة إلى المعنى في كلامنا ونحن كذلك بالطبع فإننا بحاجة إلى الحركة الإعرابية التي ترمز إليه، أو يستدل بها عليه، ولا توجد الحركة الإعرابية، إلاّ بتأثير من عاملٍ ما ، ولا حركة إعرابية إطلاقاً دون عامل.

وعلى ذلك لا يمكننا الاستغناء عن العامل ، لأن في هدمه تقويضاً لجوهر النظام العربي.([56]).

فالعامل النحوي كان دائما موضوع الخلاف بين المجددين والقدامى ومن ناصرهم من المعاصرين المحافظين، فالمتتبع لأقوال الفريق الأول يجدهم يتهمون الفريق الثاني، بأنهم يقولون: «إن العامل النحوي عندهم هو الذي يُحدث الإعراب وليس المتكلم:

وهذا القول عند الفريق الأول هو وجه الفساد، وهو الذي جرّ عليهم غضب المجددين، الأمر الذي جعل بعضهم ينعت النحاة بما لا يليق بهم»([57])؛ لأنهم وضعوا العامل الذي رآه المجددون سبباً في تعقيد النحو وإفساداً للأساليب البيانية الناصعة، وأنه مشكلة واضحة الأثر في كثير من عيون الدراسة النحوية التقليدية([58]).

---

[56] - ينظر النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل. ص193.

[57] - ينظر إحياء النحو ص 195.

[58] - ينظر اللغة بين القديم والحديث، ص 186، وينظر العلامة الإعرابية في الجملة ص 192.

لذا يفرض علينا البحث معرفة آراء الفريقيْن في العامل النحوي مقدمين آراء الفريق الأول، الذي اتخذوه مطعناً على النحاة القدامى مؤسسي العوامل النحوية، والذي يهمنا من استعراض هذه الآراء - التي اتخذناها نماذج لكل فريق - هو الوصول إلى الأسس الكفيلة بتيسير النحو العربي، إما بتخليصه من عوامل النحاة، وفقاً للأسس التي وضعها المجددون إن كانت صالحة لذلك، أو بالرجوع إلى نظرية العامل، إن كانت الأسس الجديدة تزيد النحو تعقيداً، وتصرف الناشئة عنه وعن قواعده، وذلك بما زادت وولّدت من مصطلحات، والْتواءات والتي قد تصبح في حاجة إلى تجديد يقرّبها من الإفهام.

أولاً - آراء الفريقين :

هل حقيقةً أن العوامل عند النحاة هي التي تحدث حركات الإعراب في الكلمات دون المتكلم، كما قال ذلك ابن مضاء، ومن تبعه من المعاصرين؟ .

أما ابن**مضاء** كما ذكرنا كان أول من دعا إلى إسقاط نظرية العامل حيث قال: « وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً، فباطل عقلاً وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول بذكرها ما لقصد إيجازه» ([59]).

[59] - ينظر الد على النحاة ص 77، 78 تحقيق شوقي ضيف.

وقال أيضاً: « فإن قيل: بمَ يردّ على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ ، قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء وأما العوامل النحوية، فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع.....»([60])

و أما **عباس حسن**، فقد كان أكثر المتحاملين على النحاة وعواملهم النحوية، فقد ذكر أن الضرر كل الضرر أن نسبغ على هذا العامل المصنوع ألواناً من القوة، وصنوفاً من المزايا تجعله يتحكم، بغير حق، في المتكلم، ويفسد عليه تفكيره، ويعوقه في الأداء، ويتناول كلامه الصحيح بالتشويه والتجريح، ويفرض عليه طرقاً خاصة في التعبير، تستمد سلطانها مما أسبغه النحاة على هذا العامل، لا مما جرى على ألسنة الفصحاء من العرب الخلّص ([61]).

وقال: «العامل قد جاوز اختصاصه، حين أخرجه النحاة من دائرته المحمودة، إلى التحكم في الألفاظ، والتراكيب، ذلك التحكم الذي هو داعية الدهس، بل السخط، وسبب من أسباب الإساءة إلى اللغة، وتعسيرها على المتكلمين»([62]).

---

[60] - الرد على النحاة ص77، 78. تحقيق شوقي ضيف.

[61] - اللغة والنحو بين القديم والحديث ص 201.

[62] - اللغة والنحو بين القديم والحديث. ص 214، 215.

و يسوق أمثلةً محاولاً إثبات فساد العامل، نحو:«الشمس نافعة"، " كانت الشمس نافعةً"، " إنّ الشمسَ نافعةٌ"، يتمتع الناس بالشمس النافعة...."

فما الموجد الذي أوجد الضمة، أو الفتحة، أو الكسرة في الكلمات السابقة، فجعل أواخرها مرفوعة حينا أو منصوبة، أو مجرورة حينا آخر؟ . وقد ينقل إحداها من الرفع، أو من النصب ، أو من الجرّ إلى غيره، ما الذي فعل هذا، وكان له وحده القدرة على إيجاده وخلقه؟، وإن شئت فقل: ما العامل الذي عمل هذا وانفرد به؟.

إنه المتكلم في رأي القلة النحوية المغلوبة، كابن مضاء الأندلسي، وإنه العامل اللفظي، أو غير اللفظي في رأي الكثرة الغالبة من النحاة» ([63]).

هذه الآراء تبين بوضوح أن النحاة القدامى، جعلوا العامل هو المتصرف في نصوص اللغة دون المتكلم، بل أفسد على هذا المتكلم المسكين تفكيره، ولا أمل له في الخلاص سوى آراء القلة النحوي المغلوبة من ابن مضاء وأتباعه من النحاة المعاصرين.

ولكن هل يُفهم من آراء النحاة أنهم قالوا: إن العامل هو الموجد للمعاني، وليس المتكلم؟.

---

[63] - اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، ط/ 2، دار المعارف بمصر. د – ت . ص 197، 198.

والإجابة على هذا السؤال تفرض علينا البحث في مصنفاتهم لمعرفة آرائهم؛ من خلال الاستقراء اتضح لنا أنه ليست للعوامل النحوية هيمنة على كلام العرب، تقبل بعضه ، وترفض بعضه كما يزعم دعاة التجديد، إنما يبحث النحويون عن العامل بعد سماع النص من العرب ([64]).

والمتأمل في آراء النحاة يجد أن تقدير العامل عندهم لم يكن الغرض منه الصناعة اللفظية فحسب، بل مراعاة المعنى الذي يتضح من خلال تقديرهم للعوامل النحوية كما فعلوا في توجيه الناصب لكلمة " طيبا" في قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

لن تراهَا ولوْ تأمّلْتَ إلاَّ ولهَا فِي مفارِقِ الرّأْسِ طيبَا.

قالوا: « الناصب لـ" طيبا " فعل محذوف تقديره: تعلم أو تتحقق أو ترى القلبية، ولا يجوز أن يكون المقدر "ترى " البصرية كالمذكورة في صدر البيت، إذْ يقتضي ذلك أن تكون الموصوفة مكشوفة الأس، وإنما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل» ([65]).

---

[64] - ينظر مجلة كلية اللغة العربية ص24 جامعة ابن سعود الإسلامية من مقال عبد الخالق عضيمة.

[65] - المرجع السابق، ص25.

قال **أبو الفتح ابن جني**: «الرؤية ليس لها طريق إلى الطيب في مفارقها ـ اللهم ـ إلاّ أن تكون حاسرة الرأس ، غير مقنّعة وهذه بذلة وتطرح لا توصف به الخفرات» ([66]).

وقال **ابن هشام**: «إن ترى المقدرة، الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لئلاّ يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تمدح النساء بالخفر والتصون، لا بالتبذل مع أن رأي المذكورة بصرية» ([67]).

وهل يفهم من تدقيق النحاة في مواضع كثيرة مثل هذا الموضع في تقدير العامل الناصب "لطيبا " أنهم أفسدوا على المتكلم تفكيره بوجود هذا العامل، الذي لم ينسبوا العمل إليه، بل جعلوه آلة، والناصب " لطيبا " في الحقيقة هو الشاعر بواسطة الآلة.

وذكر **الأنباري**« أن العوامل في هذه الصناعة، ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، فصبغت أحدهما، وتركت صبغ

---

[66] ـ الخصائص لابن جني 2/ 429.

[67] ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان د- ت . ج2 / 607.

الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر، فكذلك هاهنا» ([68]).

أما ابن جني الذي اقتضب **ابن مضاء القرطبي**، كلامه ليدل على صدق دعوته فيما نسبه للنحاة، فهو على خلاف ذلك، بل كان مع سيبويه والمتقدمين ولا يخالفهم، وكان ماضياً على دربهم أخْذاً بمقالتهم، ومتفقاً معهم في وظيفة العامل.

وذكر **ابن جني:** « أن العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت: " ضرب سعيد جعفراً " فإن " ضرب " لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك: ضرب إلاّ على اللفظ " بالضاد والراء والباء " على صورة "فعل " فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل، وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره، وإنما قالوا: لفظي وعنوي،

---

[68] - الإنصاف في مسائل الخلاف، لعبد الرحمان الأنباري ج 1/ 46. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد.

لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامه اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح» ([69]).

وقال **المبرد**: «"لم يضرب زيد"، فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفع زيداً، وإن لم يكن وقع منه فعل، فقد جعل العامل آلة »([70]).

وذكر **الأطهوي:**«أن العامل يحصل الإعراب بالواسطة، وجعل العامل محصلاً وموجباً للمعاني وعلائمها، إنما هو اعتبار النحويين، وأما في الحقيقة فالفاعل المؤثر هو المتكلم، والعامل هو الآلة، وجعلها

النحويون كأنها هي الموجد، على ما هو رأي الرضي، وقال الفاضل العصام: بل الآلة هو اللسان، وجعل العامل ألة مبني على التنزيل أيضاً »([71]).

وذكر **الرضي**« أن بعضهم قال: المستثنى منصوب بأستني كما أن المنادى منصوب بأنادي، وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير: امتنع، ولا يلزم ذلك لأننا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب، ولو ورد مرفوعا، لكنا نقدر امتنع ونحوه، ألا ترى أنه يجب النصب في " إياك والأسد" ونحوه،

---

[69] - ينظر الخصائص ابن جني، 1/ 109، 110.

[70] - المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب، بيروت د – ت، ج/19.

[71] - ينظر نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار: محمد حمزة الأطهوي، تحقيق إبراهيم عمر سليمان، منشورات كلية الدعوة ولجنة الحفاظ على التراث. ط/1، 1992م، طرابلس الجماهيرية الليبية. ص 87، 88.

بتقدير: بعد ونحوه، ولو ورد مرفوعاً، نحو: أنت والأسد، لكنا نقدر: ابعد أنت والأسد ونحوه؟ »([72]).

وذكر أيضاً في كلامه على العامل والإعراب: «أنه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة هي الإعراب، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملاً» ([73]).

والمعاني يقصد بها أن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة، عمدة أو فضلة أو مضاف غليها....تم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل إثم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن بسبب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ، الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزأي الكلام([74]).

ويقول أيضاً: « فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحلها: الاسم، وكذا الموجد لعلامات

---

[72] - شرح الكافية للرضي 2/ 81 تحقيق يوسف حسن عمر منشورات جامعة بنغازي، ليبيا 1973م

[73] /57.

[74]- المصدر السابق 63/1..

هـذه المعـاني هـو المـتكلم، لكـن النحـاة جعلـوا الآلـة كأنهـا هـي الموجـدة للمعاني، و لعلاماتها كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل»([75]).

ومـن بـين مؤيـدي العوامـل النحويـة مـن العاصـرين **علـي النجـدي ناصـف** و **يوهـان فـك** و **عبـاس محمـود العقـاد**، فأمـا **علـي الجنـدي** فيؤكـد صـلة المعنـى بـالإعراب حيـث قـال: «فبعيـد إذن أن يكـون الإعـراب فـي العربيـة مجـرّد حليـة زائفـة، أو لاغـو فـارغ، ومـا كـان سـلف هـذه الأمـة، فيمـا أعتقـد، لينفـق علـى النحـو تأليفـاً وتدريسـاً، كـل مـا أنفـق عليـه مـن جهـود متصـلة وأمـوال كثيـرة، أي منـذ عـرف النحـو الـى اليـوم، لـو علمـوا ان الإعـراب عنـاء باطـل لا حاجـة إليـه ولاجدوى منه» ([76]).

ويـذكر أن فـي مباحـث النحـو، كمـا فـي مجـالس العلمـاء ومنـاظراتهم فـي حلقـات الـدرس، أو فـي حضـرة الخلفـاء والعليـة، شـواهد قاطعـة الدلالـة علـى أنهـم كـانوا يعلمـون أن الإعـراب، قـد يوجـه المعنـى ويـؤثر فيـه، إذ كـانوا يـديرون عليـه، ويربطـون بـه بعـض مسـائل الفقـه وأحكـام التشـريع، ويضـرب لـذلك عـدّة امثلـة مـن القـرآن الكـريم والحـديث الشـريف، وكـلام العـرب، علـى ضـرورة الإعراب في فهم المعنى ([77]).

---

[75] - ينظر شرح الكافية للرضي 72/1.

[76] - من قضايا اللغة والنحو: علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر 1376هـ - 1957م الفحالة. ص 9

[77] - ينظر المرجع السابق، ص9.

وذكر **يوهان فك:** أن العربية الفصحى احتفظت في ظاهرة التصرف الإعرابي، بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية، باستثناء البابلية القديمة قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي، وقد احتدم النزاع حول غاية بقاء هذا التصرف احتدم النزاع حول غاية بقاء هذا التصرف الإعرابي في لفظة التخاطب الحي، فإشعار البادية - قبل الإسلام وفي عصوره الأولى - ترينا علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان....

أما أن أقدم أثر من آثار النثر العربي، وهو القرآن الكريم، قد حافظ أيضا على غاية التصرف الإعرابي، فهذا أمر وإن لم يكن من الوضوح والجلاء بدرجة الشعر، الذي لا تترك أوزانه مجالاً للشك في إعراب كلماته، فإن حرية الحركة في بناء جمل القرآن لا تترك أثراً للشك في إعرابه كذلك، ([78]) وقد استشهد بآيات القرآن الكريم المؤيدة لذلك.

أما **عباس محمود العقاد** فإنه تناول مسألة العامل وتقديره على أنها حسب مواقع الإعراب، بوصفها من أهم مسائل النحو في هذه اللغة، إذ يرى أن النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات، بحسب اختلاف عواملها الظاهرة أو المقدرة ([79]).

---

[78] - العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب يوهان فك. ص 15 ترجمة رمضان عبدالتواب.

[79] - أشتات مجتمعات في اللغة والأدب: عباس محمود العقاد، دار المعارف بمصر – 1970. ص 149.

وهو بذلك يهمل وسائل الترابط السياقي الأخرى في الجملة، أو القرائن الأخرى، التي نادى بها بعض المجددين.([80])

وقد حاول أن يصل إلى رأي وسط بين منكري الإعراب ومؤيديه إذ يرى أن منكري العامل - ظاهراً ومقدراً - مخطئون لأن الشواهد لا تحصى في الشعر المحفوظ في عصر الدعوة الإسلامية، على اتفاق حركة الإعراب، مع اتفاق الموقع، وشواهد ذلك في قوافي القصائد اظهر من الشواهد الخرى في الكلمات التي تتخللها، وليست قواعد هذا الشعر بنت جيلها، ولا بنت جيل محدود منذ نشأة اللغة العربية. ([81])

ويقابل هذا الخطأ من الطرف الآخر تعميم العوامل على حسب مدلولاتها اللفظية، كتعميم حكم الرفع، وتأويله بتأويل المعنى المفهوم من لفظ الارتفاع، أو تعميم معاني الجزم والكسر على هذا المثال، ثم ضبط مفعول العامل في مواضعه المختلفة من هذا القياس. ([82])

وإنما يتوسط الراي الصواب بين هذين الطرفين، فلا جدال في دلالة العامل على معنى متصل بما تفيدة الكلمة في موقعها وليست الحركات جزافاً بغير دلالة، غير دلالة الشيوع والتواتر لأن ذلك واضح في الحالات التي يتفق فيها موقع الكلمة

---

[80] - ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص194.

[81] - ينظر أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ص 149.

[82] - المرجع السابق، ص150.

ويختلف المعنى واظهر ما يكون ذلك في حكم جواب الطلب، أو الشرط مع اتفاق أوضاع الجملة في تركيب أفعالها.

فالجزم لازم في الجواب إذا فهم منه الجزاء، ولكنه لا يلزم إذا وضح للفعل معنى آخر غير جزاء الطلب.([83])

ويستدل على المواضع التي يرفع فيها الفعل في أمثال هذه الحالات بشواهد من القرآن الكريم والشعر العربي، نحو قوله - تعالى - (**فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنكَ وَلِياً يَرِثُنِي)** ([84]) فليست " يرثني " في الآية جزاء متعلقاً بهبة " الولي"، ولكنها صفة للولي الموهوب للطالب أو الموهوب لغيره.

وكذلك قوله تعالى: (**فَنَذَرُ الّذِينَ لاَ يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) ([85]).**

فليست " يعمهون " جواباً للأمر بالترك، ولكنها حال يؤدي معناه أن قال: "عمهين " وكذلك قوله، تعالى: **فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لاَ تَخَفْ دَرَكاً وَ لاَ تَخْشَى)** ([86]).و ليست " تخاف " نتيجة لضرب البحر، أو فتح الطريق فيه، لأن الكلام بعد الأمر جملة أخرى في معنى أن يقال: "أنت لا تخاف ولا تخشى".

---

[83] - أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ص 150.

[84] - سورة مريم الآيتان 4، 5.

[85] - سورة يونس الآية 11.

[86] - سورة طه الآية 76.

وكذلك مثل هذا اختلاف الإعراب في جواب الشرط، باختلاف زمنه كما في قول زهير بن أبي سلمى:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ نَائِبَةٍ يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرَمُ

فإن: يقول لم تجزم في الجواب، لأن إتيان فعل الشرط بصيغة الماضي يتحول بالمعنى من الاشتراط إلى بيان عادة معهودة من الممدوح في كل زمن غير معلقة بفعل واحد بعد ذلك .([87])

ويخلص **العقاد** إلى **أنّ**: العامل، حقيقة، لا تنفصل عن أثرها في حركات الإعراب، وأن تصحيح الإعراب قد يعين على فهم الكلام، كما يعين فهم الكلام على تصحيح الإعراب و إذا أحسسنا تقدير العامل دفعنا اللبس عن العبارة بألفاظها ومعانيها .([88])

وقد بيّن **محمد عرفة** حقيقة العوامل كما يتصورها النحاة وذلك في معرض رده على كتاب " إحياء النحو " حيث ذكر أن العوامل ليست عوامل في الرفع نفسه، وإنما هي عوامل وجوب الرفع، فليست هي التي رفعت ونصبت و جرّت، وإنما هي التي أوجبت هذه العلامات الرفع والنصب والجر وهذا الإيجاب أثر لها ولا يتخلف عنها، وهو أثر لها بالمواضعة والاصطلاح،

---

[87] - ينظر أشتات المجتمعات في اللغة والأدب، عباس محمود العقاد، دار المعارف بمصر. 1970م. ص 150، 151.

[88] - المرجع السابق ، ص153.

والمتكلم إن عرف ما تفتضيه هذه العوامل وراعاه أتى به، وإلاّ أدركه الخطأ.

والنحاة قد توسّعوا فأطلقوا الرفع وأرادوا وجوب الرفع، والنصب وارادوا وجوب النصب، والجر و أرادوا وجوب الجر، ومثل ذلك مثل قوم تواضعوا على وجوب أن يلبس رجال الدين المسوح، ورجال الجيش شارة على شكل هلال، ورجال الحكم شارة صولجان ([89])

وكان ذلك قانوناً فكون المرْ من رجال الدين موجب للبس المسوح، ([90]) وكونه من رجال الجيش عامل في وجوب اللابس الشارة المخصوصة، وفاعل لبس المسوح نفسه هو اللابس وهو رجل الدين، وفاعل التحلي بالشارة هو المتحلي وهو رجل الجيش.

فكذلك هذه العوامل عملت فأثرت وجوب الرفع أو النصب أو الجر، والمتكلم هو الذي رفع أو نصب أو جر، وقول النحاة: إن هذه العوامل عملت الرفع، من باب الاتساع في العبارة والمراد عملت وجوب الرفع هو على حذف مضاف، كقوله، تعالى: **(وَ سْئَلِ الْقَرْيَةَ)**([91]). أي أهل القرية، وفي هذا جمع

---

[89] - الصولجان: بفتح الصاد واللام: المحجن، ج: صوالجة والصولج: الفضة المصفاة. مختار القاموس مادة: "ص ول ج " للطاهر الزاوي: الدار العربية للكتاب.

[90] - والمسح: بالكسر: اللباس: ثوب من الشعر ج: مسوح، المرجع نفسه مادة "مسح".

[91] - سورة يوسف الآية 82.

بين ما يقتضيه النظر وما قاله النحاة، وكونها موجبة للرفع أو النصب أو الجر ليس إلاّ بالمواضعة و الاصطلاح، كجعل الشارع زوال الشمس سبباً لوجوب صلاة الظهر، وهذا كله بحسب الظاهر، و في الحقيقة فاعل الوجوب في كل ذلك هم المتواضعون والمصطلحون والشارع ([92]).

ومهما يكن رأي القدماء في فكرة العامل، أهي للمتكلم نفسه أم هي من مضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، فإن العامل النحوي كان ولا يزال حجر الزاوية في النحو العربي.

وبظهور الدراسات اللغوية الحديثة، أصبحت الحاجة ماسة إلى عدم الاستغناء عن العامل، فالنحاة التحويليون يقدرون أن النحو يجب أن يربط البنية العميقة ببنية السطح، والبنية العميقة ، كما ذكر **عبده الراجحي**، تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة.

ويصل **عبده الراجحي** إلى أن قضية العامل، في أساسها، صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت ى لآن في المنهج

---

[92] - النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: محمد أحمد عرفة، مطبعة السعادة مصر. ص 83، 84

التحويلي على صورة لا تبعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي ([93]).

لم يعد العامل النحوي حجر الزاوية في النحو العربي فقط، بل هناك اتجاه جديد عند اللغويين وخاصة أصحاب المنهج التحويلي التوليدي، فإنهم ينادون ،اليوم، بالعودة إلى ما يشبه نظرية العامل، لأن تحليلهم النحوي يقوم على ما هو قريب من نظرية العامل، لأنه يتجه إلى تصنيف العناصر النظمية وفقأ لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة، وقد ذكر الدكتور البدراوي زهران أن المصطلحات التي يستعملها التحويليون تكاد لا تختلف عما قاله علماء العربية القدماء، بل إن تفريع الجملة عند التحويليين أساسه العامل والمعمول ([94]).

وخلاصة القول بين آراء القدماء والمحدثين حول قضية العوامل النحوية نجملها في الآتي:

أولا - في العامل النحوي: قد ارجع النحاة أسرار التراكيب في اللغة العربية إلى مجموعة عوامل تنظمها جميعاً، هدفها التيسير على من يريد أن يتحدث بالعربية من غير أهلها أصحاب السليقة.

---

[93] - النحو العربي والدرس الحديث : عبده الراجحي ، دار النهضة العربية، 1979م - ص 147، 148.

[94] - ظواهر قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين : البدراوي زهران: ط: 2، دار المعارف بمصر 1993م. ص 400

وقد تكون نشأة العامل في قواعد العربية هي حاجة الإنسان إلى معرفة السبب، أي أن المتكلم بكلام العرب يقيس كلامه على المقيس عليه وهو كلام فصحاء العرب، بواسطة آلة تساعده في مواضع الرفع والنصب والجر والجزم، والتقديم والتأخير والحذف والذكر... الخ، وهذه الآلة سماها النحاة **" العامل "** الذي يعمل في الكلام من رفع ونصب وجر...الخ وذلك في المعرفة فقط، أما الفاعل الحقيقي، والموجد للمعاني والمتصرف فيها فهو المتكلم وفق العرف اللغوي لنظام اللغة.

ثانياَ ـ دعوة دعاة التجديد إلى إلغاء نظرية العامل:

إننا نرى عدم معارضتهم في ما ذهبوا إليه، شريطة أن يأتوابديل ييسر النحو، ويقربه من دارسيه، يراعي الواقع ويؤكد ذلك في الجانب التطبيقي دون أن يقتصر على مجرد الاقتراح النظري كما يفعل أكثر دعاة التجديد من الولع والإغراق في مصطلحات، لا شك أنها، تزيد النحو تعقيدا، كما سنرى وكما قال الشاعر:

تقولون أخطأتم فهاتُوا صوابكُمْ و كُونُوا بُناةً قبلَ أنْ تهْدِموا الصّرْحَا

ثالثاً: إتهام في غير محلّه:

ذكر دعاة التجديد أن النحاة جعلوا العامل النحوي هو المتصرف في نصوص اللغة دون المتكلم. بل أفسد عليه

تفكيره، وقد كشف لنا البحث أن هذا ليس صحيحاً، وذلك من خلال استقرائنا لأقوال النحاة التي ذكرنا بعضها، بل أكد النحاة أن الكلمة إذا تحدّدت وظيفتها في الجملة تحدّد إعرابها، لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرّر([95]).

فالكلمة، كما هو معروف، عندما تكون منفردة ومعزولة عن جملتها لها معنى جزئي، وهو دلالتها المعجمية الخاصة، أو كأنها وحدة صرفية، ومجال معالجتها معاجم متن اللغة، أما الصرف فينظر إليها من حيث البناء والإعراب، والتنوين ومنعه والاشتقاق والتصرف والجمود...الخ، فإذا انضمت الكلمة إلى غيرها وفقاً لشرائط التركيب في اللغة، بيّن علم النحو دورها بالإبانة عنها وهو ما اصطلح على تسميته بالإعراب، بواسطة العامل ونظريته التي وضحت دور الكلمة في السياق عاملة أو معمولة بكيفية مخصوصة هي العمل ([96])

رابعاً: اتفاق الفريقين بوجود الحركات الإعرابية:

فالدارسون للنحو العربي سواء أكانوا مؤمنين بالعامل أم غير مؤمنين به، لا ينكرون وجود الحركات، الإعرابية،

---

[95] - ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي القاهرة – د – ت . ص 210.

[96] - ينظر تفصيل العوامل في نتائج الأفكار "للآطهوي.

واتفاقهـــا مـــع اتفـــاق المعنـــى ([97])، ولكـــنهم يختلفـــون فـــي موجـــب هـــذه الحركـــات، وهـــو مـــا يســـمونه بالعامـــل، غيـــر أن الأســـتاذ العقـــاد ، كمـــا ذكرنـــا ، يســـتدل علـــى وجـــود العامـــل النحـــوي بوجـــود حركات الإعراب على هذا النحو ([98]) .

والخـــلاف جـــاء أيضـــاً فـــي تقـــدير الحركـــات علـــى الكلمـــات، فالكلمـــة قـــد لا تظهـــر عليهـــا العلامـــات أو بعضـــها، إمـــا للثقـــل وإمـــا للتعـــذر، فهنـــاك مـــن يتجاهـــل هـــذا التقـــدير، وهنـــاك مـــن يعامـــل المعربة منها معاملة البناء كما ذكرنا.

---

[97] - قال محمد كامل حسن «من دعاة التجديد":" الأصل في الإعراب، وهو تغيير حركة أواخر الكلمات أن يعين على وضوح المعنى، وعلى ذلك يجب أن يكون المعنى هو الذي يحدد الإعراب: النحو المعقول، محمد كامل حسن 1972م القاهرة. ص 2، 3،

[98] - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي – القاهرة. د – ت . ص 196.

المبحث الرابع:

الأسس التي وضعها المجددون بديلاً لنظرية العامل:

لقد استمرّ الدرس النحوي لأكثر من ثلاثة قرون يرتكز على مجموعة من الثّوابت التي نالت درجة التقديس عند كثير منهم، فهناك مجموعة من القواعد يصعب الحديث عنها أو انتقادها، حتى جاء **ابن مضاء القرطبي** وأعلى صوته وقام بثورته اللغوية في وجه القواعد النحوية التقليدية منتقداً إياها، وكانت صيحة **ابن مضاء** المنبّه في الوقت المبكّر لإعادة النظر في منهج النحو قبل أن ينفر البقية الباقية من طلاب هذا الدرس.

وهو في كتابه لا يدعو إلى هدم النحو ونسف الماضي، بل يطالب بتجريد النحو من الشوائب وتخليصه من صناعة النحاة، إنه بصراحة يريد تخليص النحو من النزعة المنطقية والفلسفية.

وفي حقيقة الأمر لا يعدّ هذا عداء للنحو ولم يطالب بإلغائه وهدمه وتدميره كما يفعل حداثيو أواخر القرن العشرين، ولذلك نجده يقول في هذا الشأن:« إنّي رأيت النحويين – رحمة الله عليهم – قد وضعوا صناعة النحو

لحفظ الكلام من اللحن، وصيانته من التغيير فبلغوا إلى الغاية التي أُمُّوا، وانتهَوْا إلى المطلوب الذي ابتغَوْا.»([99])

ومع إنّ هذه الصيحة لم يكن لها أثر على معاصريه ومن جاء بعده، فقد استمرّ الغُلاة في النحو في الصناعة النحوية بعد **ابن مضاء** ، وبقي النحاة يترسمون من سبقهم حتى أوائل القرن العشرين فوجدنا عدداً من الأساتذة والباحثين يدعون إلى تيسير النحو، وفي ذلك بعث لفكرة **ابن مضاء** الحداثية وقتئذٍ، ويمكننا التأكيد على أنّ الحداثة بهذا المفهوم تعني محاولة التحديث والتطوير.

ومثل هذا الأمر شهده تاريخ النحو العربي كثيراً كما رأينا من قبل، فقد سجّل لنا التاريخ معارضة **المبرّد** (ت 285هـ) **لسيبويه** في بعض المسائل، وهما من مدرسة نحوية واحدة هي مدرسة البصرة .

وجاء **ابن ولاد المصري** وألف الانتصار **لسيبويه** من **المبرّد** .

وفعل الكثير من النحاة تجاه سيبويه إمام النحاة وتجاه بعضهم البعض، في محاولات منهم للحداثة والتحديث والتطوير لهذا الصّرح العلمي المهم.

---

[99] - ينظر العربية، ليوهان فوك، ترجمة: عبد الحليم النجار. وينظر الدرس النحوي في القرن العشرين، عبدالله أحمد جاد الكريم ص 308.

ولكن كل هذه المحاولات كانت تنطلق من الماضي وتراثه اللغوي وتعود فائدة الحداثة، أو التحديث عليه ومن أجله، فأيّ تطوير لا ينطلق من الماضي ومعطياته فإنّه عمل أبترُ غير مفيد إن لم يكن مفسدةً ومضيعةً للوقت وإهْداراً للجهود.

كان لمحاولة **ابن مضاء** ، كما أسلفنا ، أثر كبير في اتجاه النحاة العاصرين ، سواء في الدعوة إلى إلغاء العوامل والعلل النحوية ، وتصنيفها، وذلك بضم المتجانسات إلى بعضها لأجل تقليل الأبواب والتفريعات ، كما سنرى في ما قام به الدكتور **شوقي ضيف** فيما سيأتي أو في ما حاولوا من وضع الأسس التي تكون بديلاً لنظرية العامل ، وهو أن توضع القواعد على أساس مستقر بين الإعراب والمعنى، مهتدين بنظرية الاستغناء عن عوامل النحو.

و أراد **إبراهيم مصطفي** تطوير الدرس النحوي وقواعده التقليدية؛ كي يواكب العصر وتطوراته المتلاحقة، ويمكننا أن نعدّ هذه المحاولة على أنها محاولة حداثية؛ لأنها اتخذت موقفاً من التراث اللغوي بعامة والنحوي بخاصّة.

كما دعا **إبراهيم مصطفى** إلى أساس جديد، وهو أن توضع القواعد على أساس مستقر بين الإعراب و المعنى وهو يرى أن الإعراب الضمة والكسرة فقط، وهما ليستا بقية من مقطع ولا أثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم

ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام، أما الفتحة فهي عنده ليست علامة إعراب ولا دلالة على شيء ([100]).

والأساس الذي يدعو إليه **الشيخ عبد المتعال الصعيدي** هو: الدعوة إلى نقل الإعراب من اصطلاح النحاة، وأن يعرف بأنه تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها، بين رفع ونصب وجر وجزم، وبهذا التعريف للإعراب تجنب ذكر العامل، فلا يلزم فيه على هذا التعريف أن له عامل يقتضيه، ولهذا يجيء في الحروف والأفعال التي يرون أنها مبنية لا معربة، وهو يرى أن هذا الاصطلاح يغنينا عن تكلف العوامل في بعض المواضع التي جاء الإعراب فيها من غير عامل، كالمبتدأ الذي يتكلفون له عاملاً يسمونه الابتداء، وكالمضارع المرفوع الذي يتكلفون له عاملاً، يسمونه التجرد من الناصب والجازم ([101]).

من خلال استعراضه لهذه المحاولات، وضع محاولة للردّ على مشروع وزارة التعليم المصرية، نشرها بمجلة الرسالة عام 1947م سماها "قواعد النحو الجديد " ثمّ ضمّها بعد ذلك مع المحاولات التي تناولها – كما ذكرنا – في كتاب سماه " النحو الجديد" نشر عام 1948م.

---

[100] - إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، ط/ 2، دار الكتاب الإسلامي، 1992م. ص50.

[101] - النحو الجديد : للشيخ عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر ، 1948م، القاهرة، ص 122.

أما **تمام حسان** فيرى أن القرائن تغني عن العوامل، إذ يرى قصور هذا العامل عن تفسير الظواهر النحوية, والعلاقات السياقية جميعها، فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالعدل بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها، فهذه القرائن ، حسب رأيه ، كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ([102]).

والقرائن التي يرى **تمام حسان** ضرورة تضافرها في إعراب الكلمات، لأنها في نظره ايسر وأشمل للإعراب من عوامل النحاة، تنقسم إلى قرينتين ، وكل واحدة تتفرع عنها عدة قرائن.

الأولى - القرينة المعنوية، وتتفرع عنها قرائن هي:

1 - التعدية.

2 - الغائية وهي تشمل غائية العلة وغائية المدى.

3 - المعية.

4 - الظرفية.

5 - التحديد والتوكيد.

6 - الملابسة.

---

[102] - اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، 1994م، الدار البيضاء المغرب. ص 231، 232.

7 - التفسير.

8 - الإخراج.

9 - المخالفة.

والمعنى الذي تدل عليه على الترتيب:

1 - المفعول به

2 - المفعول لأجله و المضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن. الخ.

3 - المفعول معه والمضارع بعد الواو.

4 - المفعول فيه.

5 - المفعول المطلق.

6 - الحال.

7 - التمييز.

8 - الاستثناء.

9 - الاختصاص وبعض المعاني الأخرى ([103]).

[103] - ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ص 194.

والثانية ـ القرينة اللفظية: وتتفرع عنها ثماني قرائن هي:

1 ـ العلامة الإعرابية.

2 ـ الرتبة.

3 ـ الصيغة.

4 ـ المطابقة.

5 ـ الربط.

6 ـ النظام.

7 ـ الأداة.

8 ـ النغمة.([104])

فيبدو أن هاتين القرينتيْن وما يتفرع عن كل واحدة منهما، لا بد من الإلمام بها، إذ لا يتضح المعنى الواحد حتى تتضافر هذه القرائن.

ويضرب **الدكتور** مثالاً لهذا التضافر بقوله: (ومثال هذا التضافر ما رأيناه عند إعراب: " ضرب زيد عمراً" من قبل، إذ أعربنا "زيد فاعلاً بشهادة سبع قرائن، واحدة منها فقط معنوية، وهي الإسناد أما البقية فلفظية، كما أعربنا "

---

[104] ـ اللغة العربية معناها ومبناها 205.

عمراً مفعولاً به، بخمس قرائن، إحداها معنوية وهي التعدية، وهكذا يكون الإسناد في اللغة) ([105]).

ولعله من المفيد، في ضوء دراسة القرائن في الجمل من معنوية ولفظية وما يتفرع عنهما من قرائن متعددة، تنتفي الحاجة إلى العامل النحوي وما جرّه من مشكلات في النحو العربي ن كما زعم أصحاب التجديد.

وأرى أن مثل هذه الدراسة لم تثبت على قدم حتى الآن لأنها مجرد آراء نظرية وطولة، لم تختبر جدواها في الجانب التطبيقي حيث لم يتم على هديها ، وضع كتاب في النحو يدرّس للطلاب، ولاسيما المبتدئين والشاكين من النحو وصعوباته، التي لا نرى الصعوبة قد جاءت من قواعده، ولكنها جاءت من طرائق تدريسه، وما نظن أنها تفلح في ذلك، لأن دراسة النحو، والاهتداء إلى إ عراب كلماته في ضوء القرائن المتعددة، قد تكون أصعب من دراسته في ضوء نظرية العامل.

لا شك أن هذا يزيد من نفور الطلاب وعدم إقبالهم على تعلم النحو وقواعده، بل سبب في التمسك بمنهج الذين جعلوا العامل آلة سريعة يهتدي الطالب بواسطته إلى معرفة معاني الكلمات، ومواقعها في الجملة من رفع ونصب

---

[105] - ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ص 192.

وجـــر...الخ، أي يعـــرف إعرابهـــا، والإعـــراب تحليـــل فـــإذا طلـــب منـــه إعـــراب هـــذه الجملـــة: " ضـــرب زيـــد عمـــراً " فســـيقول: إن "ضـــرب" فعـــل وهـــو حـــدث الضـــرب اقتـــرن بـــزمن، وهـــذا الـــزمن هو الماضي لأنه مضى وانقضى.

و هـــذا الحـــدث هـــو الـــذي اكتســـب بفعلـــه "زيـــد" الفاعليـــة التـــي نرمـــز لهـــا بـــالرفع كمـــا ظهـــر ذلـــك علـــى آخـــر "زيـــد"، وهـــذا الحـــدث هـــو الـــذي تضـــرر بفعـــل فاعلـــه "عمـــراً" ورمزنـــا لهـــذا المتضـــرر الـــذي تضـــرر مـــن فاعـــل حـــدث الضـــرب بالنصـــب وســـميناه مفعـــولاً بـــه، وجـــاءت رتبتـــه دون رتبـــة "زيـــد " الفاعـــل لأنـــه أقـــل منـــه شـــأناً، إذ وقـــع عليـــه فعـــل الفاعـــل ويختصـــر كـــل ذلـــك للناشـــئة، فـــلا يطلـــب مـــنهم هـــذا التحليـــل، ويكتفـــوا بـــالإعراب الميســـر المختصـــر حتـــى تتعـــود ألســـنتهم النطـــق الســـليم فيعربـــون تلـــك الجملـــة هكـــذا ك ضـــرب: فعـــل مـــاض، وزيـــد: فاعـــل مرفـــوع وعمراً: مفعول به.

ولا أعتقـــد أن هـــذا الإعـــراب تجـــد الناشـــئة فيـــه عنـــاء وكـــدّاً؛ مقارنـــة بـــالإعراب بواســـطة تضـــافر القـــرائن التـــي تفـــرض علـــى الطالـــب إذا أراد إعـــراب كلمـــة "زبـــد " فـــي الجملـــة المـــذكورة تطبيق سبع قرائن حتى يستطيع الاهتداء إلى إعرابها.

ومـــا أظـــن التجديـــد فـــي التحلـــل مـــن قواعـــد النحـــاة الـــذي أدى بهـــؤلاء إلـــى زيـــادة الثقـــل علـــى الطالـــب، بكثـــرة المصـــطلحات التـــي تتولـــد وتتزايـــد كلمـــا واجهـــت المجـــددين مشـــكلة، لـــيس مـــن

قواعد النحاة، بل من قواعدهم التي تحول بعضها إلى فوضى في اللغة، يحركها المزاج والتأثر.

وهذا مثال لما نقول، محاولة المحامي راسم الطحان، إذ يعرف الإعراب في نظريته الجديدة بقوله: «هو تغيير لفظي ظاهر يلحق الشكل الأصلي للمرن، فينقص اللّيّن، وبنية الهيّن، في المحل الأول للأحادي، وفي كلا المحلين للثنائي »[106].

ثم يقول: « وإن تعريفنا للإعراب، ذلك التعريف الواضح والدقيق، هو الأساس الذي بني عليه هذا البحث»([107]).

وقد دعا صاحب هذه النظرية إلى الاستغناء عن المصطلحات النحوية، التي تعارف عليها الناس كاستبداله " المعرب والمبني " بمصطلح الثابت والمرن ".

كما ذكر ذلك في البند 233 بقوله: (تقسم الكلمة في العربية إلى نوعين: ثابت ومرن، والثابت لا يكون له في الكلام سوى شكل واحد.... مثل: ليلى، الفتى، سعى، كتب، أسع... الخ.

---

[106]-ينظر حقيقة الإعلال والإعراب: راسم الطحان، ط 1، 1990 ألمانيا. ص 184

[107] - حقيقة الإعلال والإعراب: راسم الطحان، ط 1، 1990 ألمانيا. ص 184

والمرن: يكون له في الكلام شكلان أو ثلاثة مثل: أحمدَ، أحمدُ، البناتِ، البناتُ، الكاتبَ، الكاتبِ.....) ([108]).

ويقسم المرن إلى نوعين هما: اللين والهين، ثم يصنف كلمات المرن إلى زمر وهي:

1 - زمرة الاسم اللين،

2 - زمرة الفعل اللين،

3 - زمرة الاسم الهين

4 - زمرة الفعل الهين....([109]).

يتضح لنا أن صاحب كتاب حقيقة الإعلال والإعراب قد انصب اهتمامه على تغيير المصطلحات التي تعارف عليها النحاة، ثم قام بوضع بعض التطبيقات، التي تشتمل على النصوص، كشواهد توضح مذهبه فيما أتى به من مصطلحات وآراء، الأمر الذي جعلنا نأتي ببعض الأمثلة لهذه التطبيقات، حتى يتضح منهجه ورأيه في الإعراب من الناحية التطبيقية.

الأمثلة:

---

[108] - حقيقة الإعلال والإعراب، ص 187.

[109] - المرجع السابق. ص 190.

1 - قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حَبيبٍ و منْزِلِ.

الإعراب: قفا: قف وأصلها فعل أمر «قف" والضمير (أ) فاعل.

نبك: جواب الطلب، مضارع مبتور، لأنه هين أول، والفاعل الضمير نحن المستتر، أو والفاعل نحن بدلالة نوع المضارع.

من ذكرى: تكميل نبك.

حبيب: مضاف إليه مكسور، لأنه ليّن ثان ثنائي.

ومنزل: الواو للعطف، ومنزل معطوف على حبيب، ومكسور لأنه لين ثان ثنائي.

ويلاحظ في هذا المثال ما يلي:

أ -أن كلمة "نبك" معربة لأنها من المرن الأول، وكلمتيْ "حبيب ومنزل" معربتان أيضاً لأن كل منهما من المرن الثاني الثنائي.

ب - أن سائر كلمات الجملة لم تحتج إلى إعراب، لأنها ظهرت بشكل أصلي أو بشكل عارض، حال محل شكل غير معرب. ([110])

[110] - ينظر حقيقة الإعلال والإعراب ص 249.

2 - (لا أعبد ما تعبدون) ([111]):

الإعراب:

" لا أعبـد " لا: النافيـة، أعبـد: فعـل مضـارع مضـموم لأنـه لـين ثـان، والفاعـل الضـمير "أنـا " المسـتتر، أو و الفاعـل أنـا بدلالـة ألـف المضارع.

"ما ": إسم موصول مفعول به.

"تعبـدون": تعبـد: فعـل مضـارع مضـموم لأنـه لـين ثـان، والضـمير "و" فاعـل و "ن" علامـة إعـراب الصـيغة المرنـة "تعبـدوا" لوقوعها في المحل الثاني، وجملة "تعبدون" صلة الموصول.

ويلاحظ في هذا المثال ما يلي :

أ- أن كلمـة " أعبـد " معربـة، لأنهـا مـن المـرن الثـاني الثنـائي، ومثلها كلمة "أعبد ".

ب- إن سـائر كلمـات الجملـة، قـد ظهـرت بشـكلها الأصـلي، ولـذلك لم يحتج إلى إعرابها.

ج- أن الصـيغة المرنـة " تعبـدوا" قـد ظهـرت بشـكل معـرب "تعبدون" لوقوعها في المحل الثاني من البند 325 ([112]).

---

[111] - سورة الكافرون: الآية 2.

[112] - ينظر حقيقة الإعلال والإعراب ص 249

وفي هذا البند الذي أشار إليه، يشير إلى قاعدته التي تنص على النحو التالي: (نعرب الصيغة المرنة في المحل الثاني فحسب وذلك بإضافة متحرك نوني إليها) ([113]).

أمثلة على ظهور الثابت بشكله الأصلي:

1 - جاء الفتى - الفتى: فاعل ثابت.
2 - دار الفتى - الفتى: مضاف إليه ثابت.
3 - رأيت الفتى- الفتى: مفعول به ثابت.
4 - جاء سيبويه- سيبويه : فاعل ثابت ([114]).

أمثلة على ظهور المرن الواقع خارج المحلين الإعرابين بشكله الأصلي، وكذلك يطلق، أحياناً ، على الاسم، أو الفعل الواقع خارج المحلين صفة " الطليق".

1 - رأيت أحمد، أحمد: مفعول به طليق.

2 - رأيت الكاتب، الكاتب: مفعول به طليق. ([115])

يتضح لنا من هذه التطبيقات، أن هدف المؤلف من وراء كتابه تبسيط النحو، وحصر قواعده بحيث تغني، حسب زعمه، عن قواعد الإعراب العديدة، والجزئية، وتحقيقاً لذلك

---

[113] - نفسه، ص 249.

[114] - ينظر حقيقة الإعلال والإعراب،ص 233.

[115] - ينظر المرجع نفسه، ص 233.

عمل على اختصار المصطلحات النحوية المألوفة، بل إلغائها والإتيان بمصطلحات جديدة.

ولكن مصطلحاته هذه كانت بجملتها، كما رأينا في الأمثلة، غائمة و مبهمة في الدلالة على المقصود، كاستعماله مصطلح " المرن" عوضاً عن " المعرب " ومصطلح " الثابت " مقابل المبنى وغيرها.

والواقع أن مصطلحيْ المعرب والمبني، هما ألصق بمعرفة النحو العربي وقواعده، لأن معناهما مشتق من عملية الإعراب.

قال **محمد روبين كشاش**: «فالإعراب في حقيقته: الإظهار والإفصاح، جاء في كتاب العين: وأعرب الرجل، أفصح القول والكلام وهو عرباني اللسان، أي فصيح.... أما مصطلح الثابت فهو أكثر توفيقاً من" المرن"، ولكن مصطلح " البناء" موافق كمقابل للمعرب لأن المبني لا يزول من حركة إلى أخرى نحو: حيث، وقبل، وبعدُ».([116])

إن الناظر في هذا الإعراب الموجز المبهم، الذي حاول من خلاله المؤلف التجديد، لا يفهم من فوره، المقصود لمصطلحات "ثابت، مرن، ليّن، هيّن، طليق....الخ.

---

[116] - مقال لمحمد روبين كشاش ، مجلة الفكر العربي العدد 75، شتاء 1994م ، ص 98.

فيضطر إلى العودة، مرات ومرات للتعريف الذي ذكره المؤلف للإعراب حسب قاعدته الجديدة، فمثلاً مصطلح الثابت عرّفه بقوله: «ومن المعلوم أن الثابت لا يظهر بشكل معرب أبداً لأن الإعراب، تغيير للشكل الأصلي، والشكل الأصلي للثابت، بحكم طبيعة بنيته لا يقبل التغيير» ([117]).

وهكذا حاول إيجاد عبارة مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر بكلمة " ثابت" ومنها مضاف إليه ثابت، ومفعول به ثابت كما في الأمثلة 1 ، 2 ، 3 ، من الأمثلة التي قدمها لظهور الثابت بشكله الأصلي.

وحقيقة الأمر أن النحو بحاجة إلى اختصار من نوع آخر إنه اختصار كثرة المذاهب والخلافات وتهذيب القاعدة مما علق بها من أدران.

وخلاصة القول، تحمل دعوة المؤلف هذه، معول هدم للنحو العربي، وسبب ذلك ما أتى به صاحب الدعوة من نظرية جديدة لا تستند على القديم، وتسعى إلى تيسيره وتجديده.

---

[117] - ينظر حقيقة الإعلال والإعراب ص 231.

كما رأينا في محاولة **الشيخ الصعيدي**، وغيرها من المحاولات الأخرى، بل اعتمدت على واقع شرعه المؤلف، وقد عبّر عنه بمصطلحات جديدة وغريبة كما عرفنا ومسائل نحوية لم يعرفها الطالب من قبل، مثل ما أسماه الصيغة " المرنة " حيث أبدل تسمية الأفعال الخمسة بالصيغة المرنة و ابدل المضارع المجزوم أو المنصوب، بالشكل الأصلي، ولم يضع مصطلحاً للمضارع المرفوع نحو: يكتبان وتكتبين.

فهدمه للنحو العربي يظهر بوضوح، عندما يبني المؤلف قاعدة جديدة للإعراب بمصطلحات نحوه المخترع، الذي لم يستند فيه إلى أي مرجع من المراجع النحوية، فمثلاً نجده في إعراب هذه الجملة: جاء القاضي، أعرب: القاضي: فاعل مغبون، لأنه هيّن أول([118]).

ويزيد الأمر غموضاً عندما يعرّف " الغبن " هو علامة الإعراب الوحيد، في زمرة الاسم الهين، لذلك كانت كلتا العلامتين، العليا والدنيا في هذه الزمرة "الغبن"([119]).

ولا شك أن الطالب سيجد نفسه بسبب هذه القواعد المتناقضة أمام قضية منطقية من جهة، و أمام معادلات

---

[118] - حقيقة الإعلال والإعراب ص 224.

[119] - نفسه. ص 224.

رياضية تظهر فيها المراتب العليا في زمر، ومجموعات يتنازعها الهيّن واللّيّن ([120]).

وهذا يجعل حظ هذه المحاولة، من التيسير قليلاً، وقد تناولنا، رغم ذلك، هذه المحاولة التي يرى صاحبها انه بذلك يسّر النحو لدارسيه وأن النحو، كما يرى البعض، مباح للجميع، كل واحد يخترع فيه ما شاء له أن يخترع، وأن التجديد أو التيسير يكفي تحققهما، عند هؤلاء، أن تخالف قواعد النحاة لأنها قديمة، أو تحذف هذه القواعد بجرّة قلم([121]).

وكذلك ما ذهب إليه محام آخر هو **محمد الكسار**، إذ وضع قانوناً غريباً، فالاسم عنده يدخل تحت قانون عام هو قانون الخيمة فبرأيه أن العرب وضعوا الحركات الثلاث " الضمة والكسرة والفتحة لتحديد وظيفة الاسم في الجملة، وقد استمدوا ذلك من العناصر والمواد التي تبنى بها خيمة الشعر، فخصّوا الضمة بالعمدة ليكون مرفوعاً كالعماد في الخيمة، والكسرة للوسيط ليكون مجروراً كالطنب المشدود، والفتحة

---

[120] - ينظر محمد روبين ، مجلة الفكر العربي، عدد 75 ص 102.

[121] - ومن هؤلاء، حسن الشريف الذي قال: " احذفوا موانع الصرف بجرّة قلم واقتطعوا الصفحات الخاصة بها من كتب النحو، فلن تتغير معاني الكلام، ولن تفسد أساليب الكتابة" مجلة الهلال يوليو 1926م ص1111. وكذلك دعا سلامة موسى، إلى إلغاء الإعراب، وجموع التكسير والمثنى وجمع المذكر السالم، الهلال ص 1077.

بالفضلة إشعاراً بضآلة الدور الذي تؤديه في قيام الجملة الصحيحة شأنها فب ذلك شأن الوتد الصغير ([122]).

وقد ناقش **عبد الفتاح بحيري** نظرية هذه الخيمة مناقشة علمية فغدت أطنابها أو هي من بيت العنكبوت([123]).

و ذكر: « أن كتب النحو ثروة ضخمة وتيسير النحو لا يكون بالثورة العارمة عليه، ولا بالخروج عن قواعده وقوانينه التي سلم كل ذي بصيرة بصحتها، وسلامتها وإنما يكون بتيسير البحث، وتيسير الدراسة، ولا يمنعنا هذا أن ننكر من تعاليم القدامى ما تحتم الضرورة إنكاره من خطأ قد يقع نتيجة لزلّة قلم، أو نبوة فهم، ومن صوابٍ قد يتعسر على الناشئين فهمه، ولا يسهل عليهم تناوله، وهو يعد مما لا تدعو إليه حاجة ماسّة، ولا ضرورة ملحّة .» ([124]).

أما **عبده الراجحي**، فقد اعتمد في عرض المادة النحوية في كتابه، على المصطلحات القديمة، مع شرح ما تعنيه هذه المصطلحات بالأمثلة الموضحة، وطريقة إعراب كل مثال.

---

[122] - من مقال عبدالفتاح بحيري إبراهيم، مجلة كلية اللغة العربة والعلوم الاجتماعية - جامعة ابن سعود - العدد الأول، 1397هـ - 1977م الرياض. ص 614. نقلاً عن كتاب المفتاح لتعريب النحو، لمحمد الكسار المحامي ، ص227.

[123] - المرجع نفسه ص 597، 633.

[124] - ينظر المرجع السابق، ص 619.

وقد عرف الإعراب بقوله: « الإعراب هو العلامة التي تقع في آخر الكلمة وتحدد موقعها من الجملة، أي تحدد وظيفتها فيها وهذه العلامة لا بد أن يتسبب فيها عامل معين، ولما كان موقع الكلمة يتغير حسب المعنى المراد، كما تتغير العوامل، فإن علامة الإعراب تتغير كذلك» ([125]).

ففي مثل إعراب الجملة: " ذهب محمد إلى المدينة صباحا"، ترى أن كلمة محمد : مرفوعة بالضمة، وهي علامة إعرابها، التي تدل على موقعها أو وظيفتها وهي كونها فاعلاً، فكلمة "محمد" هي المعرب، والفعل " ذهب " هو العامل، والضمة هي علامة الإعراب.

وكذلك كلمة "المدينة " إسم مجرور بالكسرة، فهو معرب، والعامل هو الحرف "إلى "، والكسرة هي علامة الإعراب، وكلمة " صباحاً " ظرف منصوب بالفتحة، فهي إسم معرب والعامل فيه هو الفعل "ذهب " والفتحة هي علامة الإعراب، وكل إسم من هذه الأسماء المعربة معمول للعامل الذي عمل فيه الإعراب.([126])

فالإعراب إذن له أركان لا بد أن يحيط بها الدارس عند إعراب الكلمة وهي:

---

[125] - التطبيق النحوي: عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، 1993م الإسكندرية. ص 16

[126] - ينظر التطبيق النحوي ص 16

1 - عامل: وهو الذي يجلب العلامة.

2 - معمول: وهو الكلمة التي تقع في آخرها العلامة.

3 - موقع: هو الذي يحدد معنى الكلمة، أي وظيفتها مثل: الفاعلية، والمفعولية، والظرفية وغيرها...

4 - علامة: وهي التي ترمز إلى كل موقع على ما نعرفه في أبواب النحو ([127]).

وهذه بعض التطبيقات: التي تبين حرصه على التمسك بقواعد النحاة.

1 - قال الله تعالى: (**سارعوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ**).([128])

سارعوا: فعل أمر مبني على حذف النون، و واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

إلى: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب مغفرة : مجرور بإلي وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وشبه الجملة متعلق بالفعل: سارعوا.

من: حرف جر مبني على السكون، لا محل له من الإعراب.

---

[127] - ينظر المرجع السابق ، ص 16.

[128] - سورة آل عمران 133.

ربكم: مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، و كم: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، وشبه الجملة متعلق بمحذوف صفة لـ مغفرة، في محل جر. ([129])

2 - قال الشاعر:

رِيمُ عَلى الْقَاعِ بَيْنَ الْبَاعِ وَ الْعِلْمِ أحَلَّ سفكَ دَمِي في الأَشْهُرِ الحُرُمِ.

ريم : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، والذي سوغ الابتداء بالنكرة هنا وصفها بشبه الجملة.

على: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

القاع : مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وشبه الجملة متعلق بمحذوف صفة في محل رفع.

بين: ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة، وشبه الجملة متعلق بمحذوف صفة ثانية في محل رفع.

البان : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

و العلم : الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

---

[129] - ينظر التطبيق النحوي ص 450.

العلم : معطوف مجرور بالكسرة الظاهرة.([130])

أحل : فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل و الفاعل، في محل رفع المبتدأ

سفك: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

دمي: مضاف، ودم مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة، منع من ظهورها حركة المناسبة.

الياء: ضمير متصل، مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

في: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

الأشهر: مجرور بـ في، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. وشبه الجملة متعلق بالفعل أحد، أو بالمصدر سفك.

الحرم : صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة. ([131])

هذه الأمثلة تختلف عن غيرها من الأمثلة والأسس التي ذكرناها في هذا البحث لأن صاحبها يِمن بضرورة تدريس النحو

---

[130] - ينظر التطبيق النحوي ص 443.

[131] - التطبيق النحوي ص444

في مدارسنا وثانوياتنا وجامعاتنا، في مظانه القديمة إلى جانب الدرس التطبيقي ([132]) لذا لم يستبدل، كما رأينا، المصطلحات المألوفة بمصطلحات أخرى غامضة.

[132]- المرجع نفسه ص 7.

المبحث الخامس:

تصنيف جديد في ضوء دعوة ابن مضاء.

كان لنظرية **ابن مضاء**، كما ذكرنا، أثر كبير في ما ذهب إليه النحاة المعاصرون من تجديد للنحو، قام على أساس الاستغناء عن نظرية العامل التي اقام عليها النحاة القدامى أصولهم وقواعدهم.

وكان من هؤلاء الداعين إلى التجديد **شوقي ضيف**، المحقق الأول لكتاب الرد على النحاة **لابن مضاء**، بل كان من المتأثرين بما دعا إليه، إذ دعا إلى تصنيف النحو تصنيفاً جديداً، يهدف إلى تقليل الأقسام والموضوعات، وذلك بجمع المتجانسات والمتشابهات، وفقاً لإلغاء نظرية العامل، حيث قال:«والإنسان لا يلهم بهذه الآراء لابن مضاء، ويطيل النظر في كتب النحو المطولة وغير المطولة حتى يحس الحاجة إلى تصنيف النحو تصنيفاً جديداً، ولسنا ننفرد بهذا الإحساس، فقد أحسه قبلنا ابن مضاء حين دعا إلى إلغاء نظرية العامل». ([133])

ونحن لم نات بهذه المحاولة تلخيصاً لها لأجل دراسة كتاب **ابن مضاء** كما قد يظن البعض، بل ذكرناها لأنها تعتبر

---

[133] - مدخل إلى كتاب الرد على النحاة: شوقي ضيف، دار المعارف، ط/2، 1982م. ص46.

أنموذجاً يبين بجلاء أن دعوة ابن مضاء كانت باعثاً للنحاة المعاصرين فيما دعوا إليه من تيسير وتجديد يحاول طرد العامل من مملكة النحو، ثم الاستفادة من محاولة **شوقي ضيف** هذه مما وجه إليها من نقدن في إمكانية تيسير النحو بتقليل أقسامه وموضوعاته وجمع متجانسه.

ذكر **شوقي ضيف** أن مما يمكن بناؤه على إلغاء العامل أن نجمع من المتجانسات في النحو ما تفرق بينها نظرية العامل([134])، فلا نجد الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد مبنياً، بل نجعله منصوباً، حتى نجانس بين نصب المضارع حين نسبقه النواصب، وحين تتصل به نون التوكيد، أو نجعله مبنياً في الحالين.([135])

وكذلك الفعل المضارع المتصل بنون الإناث، يجب أن نضمه إلى الفعل المضارع المجزوم، ولا داعي إلى أن نسمي سكونه مرة جزماً، ومرة بناءً، وهكذا غير المضارع مما تتجانس أحواله، و تفرق بينها نظرية العامل ([136]).

---

[134]- وجه الشيخ الصعيدي بعض النقد لهذه الفكرة بقوله: " وما أظن أنه يمكننا الاستغناء عن هذا كله لأنه من صميم علم النحو الذي لا يمكن الاستغناء عنه." النحو الجديد ص 233.

[135] - وقد يكون في ذلك صعوبة كبيرة، ولاسيما مع بقاء تقسيم الكلام إلى معرب ومبني، لأن المضارع المتصل بنون التوكيد، يدخل في قسم المبني، فلا يمكن أن يجعل من قسم المعرب، ولايمكن أن يدخل شيء من المعرب في قسم المبني. ينظر النحو الجديد ص 233.

[136] - ينظر الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف، ص 50. وانظر أيضا النحو الجديد : الشيخ عبد المتعال الصعيدي: ص 227، 228.

ثم ذهب إلى أن مما يمكن بناؤه على ذلك أيضاً، إلغاء كثير من أبواب النحو وفصوله، وخير مثال لذلك أبواب نواسخ المبتدأ والخبر، لأنها أبواب أقيمت على أساس نظرية العامل، فباب كان يجب أن يدمج في باب الفعل العام([137]) فيعرب مرفوعه فاعلاً، و منصوبه حالاً، وهو مذهب الكوفيين([138]) فيه وباب "ما" واخواتها يعرب مرفوعه مبتدأ، ومنصوبه خبر للمبتدأ فإن خبر المبتدأ قد يجيء منصوباً في مثل ضربي العبد مسيئاً. ومثل قول الشاعر:

أبا خُراشَةَ أمّا أنْتَ ذا نفَرٍ فإنَّ قوْمي لم تأْكُلْهُمْ الضّبُ

---

[137] - سبق إلى هذا الدمج عبد المتعال الصعيدي ، غير أن د/ شوقي استثنى من ذلك باب كان وأخواتها حيث أدخله في باب الفعل العام ، ينظر النحو الجديد ، ص 233.

[138] -وقد سبقه إلى هذا الاقتراح: الأستاذ فيشر. ويرى الشيخ الصعيدي فيما ذهب إليه شوقي ضيف باطلاً من وجهين: الأول: أن الخبر في مثل: "كان زيد قائما" ركن الجملة، لأنها تتم مع الاقتصار على كان واسمها، فالخبر يكون حينئذ مسنداً في الجملة لا حالاً لأن الحال فضلة فيها يمكن الاستغناء عنها. والثاني: أن من خبر كان وأخواتها، ما لا يصح إعرابه حالاً، لأنه يكون معرفة في مثل: " كان زيد المنطلق" ولاشك أن المراد هنا الإخبار عن زيد بأنه هو المنطلق، وليس المراد إثبات شيء إليه في حال انطلاقه، وكذلك المراد في مثل: " كان زيد منطلقاً " فهو على معنى الإخبار عن زيد بأنه كان منطلقاً، لا على معنى إثبات شيء له في حال انطلاقه. النحو الجديد: الشيخ عبد المتعال الصعيدي، ص233، 234.

ذكر/ شوقي ضيف أنه قد يعترض على إعراب المنصوب بعد كان وأخواتها حالاً بأنه يكون أحياناً ثابتاً مثل: " وكان الله عفواً غفوراً". النساء، آية98. والأصل في الحال أن تكون غير ثابتة مثل: "جاء محمد ضاحكاً، ويجاب على ذلك بأن الحال قد تأتي ثابتة في مثل: " هذا ثوْبك صوفاً"، ومثل: " وما خلقنا السماء والارض وما بينهما لاعبين" الأنبياء،: آية 16. ومثل: " وخلقالانسان ضعيفاً، النساء : آية 28. ومثل: " وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً" الأنعام:آية 115، وبذلك يسقط – حسب رأيه – هذا الاعتراض. واعتراض ثان هو أن المنصوب بعد كان، قد يكون معرفة في مثل: " كان المسافر محمداً والأصل في الحال أن تكون نكرة، ويجاب أيضاً: بأن الحال قد تكون معرفة في مثل: " جاء زيد وحده" و " أرسل عمرو الإبل العراك" أي معتركة، ومثل: " صنع ذلك جهده"، وبذلك يسقط هذا الاعتراض أيضاً، واعتراض ثالث: هو أن المنصوب بعد كان قد يكون اسماً جامداً، مثل: " كان عمرو أسداً" والأصل في الحال أن تكون مشتقة، فكيف نعرب " أسداً " حالاً، غير أن نفس هذا الاسم الجامد يأتي حالاً في مثل: " جاء زيد أسداً"، وجاءت الحال في أمثلة كثيرة مثل: " جاء زيد بعثة"، و "جاء ركضاً" و" هذا خاتمي فضةً "، وفي القرآن: " وتنحتون الجبال بيوتاً" ، الأعراف : آية 73. "واسجدوا لمن خلقت طيناً «:آية 61. وبذلك تسقط – حسب رأيه – جميع الاعتراضات، التي يمكن أن توجه إلى إعراب جملة كان وأخواتها: مكونة من فعل وفاعل مرفوع وحال. تجديد النحو: شوقي ضيف دار المعارف بمصر ط/3 1992م. ص 13، 14.

والنحاة يتكلفون تأويل ذلك، "لأن كنت ذا نفر «، ثم يحذفون كان ويعوضونها بـ "ما"، ثم يقولون: إن الضمير انفصل بعد حذف كان، و إذن " فذا نفر" خبر لكان المحذوفة، وهو يرى نصب الخبر في هذا الباب أيضاً ([139]).

وفي باب "إنّ وأخواتها"، يعرب منصوبه مبتدأ، ومرفوعه خبر للمبتدأ، وباب "ظنّ وأخواتها"، يلحق بباب المفعول به، وعلى هذا يكون الأصل في المبتدأ الرفع وقد ينصب في باب "إنّ" وقد يجر في باب "ربّ" أو إذا دخل عليه حرف من حروف الإضافة الزائدة، والأصل في الخبر أن يرفع، وقد ينصب في باب "ما " وقد يجر إذا دخل عليه حرف إضافة زائد ([140]).

ومما يمكن بناؤه على ذلك، حسب تصوره، تنسيق كثير من أبواب النحو، ومما يوضح ذلك: الأسماء التي لا تنوّن، فإنها تدرس في باب الممنوع من الصرف، وفي باب " لا " النافية للجنس، وفي باب المنادى، وهذه الأبواب، يجب أن يضم بعضها إلى بعض، وهذا الضم لا نستفيد منه التجانس في التبويب فقط، بل نستفيد منه، ايضاً، توحيد التفسير، فإذا حكمنا بأن الاسم الممنوع من الصرف معرب، حكمنا بمثل هذا في إثم "لا " والمنادى المفرد، وقد قال بذلك بعض الكوفيين، لأنه يجب أن

115- ينظر الرد على النحاة ص 51 تـ شوقي ضيف وينظر النحو الجديد ص228

[140] - ينظر الرد على النحاة ص 51 ،52.

نبني هذه الأبواب الثلاثة كلها أو نعربها كلها، فيكون الممنوع من الصرف مبنياً مثل "إثم لا " والمنادى المفرد العلم في رأي البصريين([141]).

منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات:

ثم أضاف إلى ذلك أصلا ثانيا، يمكن الاعتماد عليه أيضا في تصنيف النحو تصنيفا جديدا، وهو منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، وقد سبق أن تناولنا هذا الأصل في بداية الفصل..

ويرى **شوقي ضيف أن ابن مضاء** سيريحنا من ثلاثة أشياء هي: إضمار المعمولات، وحذف العوامل، وبيان محل الجمل والمفردات المبنية، أو المقصودة، أو المنقوصة.

فأما إضمار المعمولات:

فأما إضمار المعمولات: فيقصد بها الفاعل المضمر، الذي يقدّرونه مستتراً جوازاً، أو وجوبا، فإنه مادام مستتراً لا يصح أن نتحدث عنه، ولا يقال: إن كل فعل لا بد له من فاعل، لأن هذا مبني على نظرية العامل.

---

[141] - المرجع السابق ص53 تـ شوقي ضيف، وينظر أيضاً النحو الجديد: الشيخ عبد المتعال الصعيدي. ص 229.

قال الصعيدي: " وفي جعل هذه الأسماء كلها مبنية أو معربة، ولا شك أنه يرد على هذا ما ورد على إلحاق المضارع المتصل بنون التوكيد بالمضارع المنصوب. النحو الجديد ص234.

ليس ضرورياً أن يكون لكل فعل فاعل لأن الفعل يدل عليه في مثل ذلك بنفسه، وإن هذا ليفيدنا كثيراً في أبواب معروفة من النحو لا يظهر فيها الفاعل، كالتعجب في مثل: " ما أحسنَ زيداً "، فهم يجعلون الفاعل فيه ضميراً يعود على "ما" ويجعلون "زيدا" مفعولاً به، مع أنه هو المسند إليه في الواقع إذ تستطيع أن تقول: "حسن زيد " في التعجب من حسنة، كما تقول: " ما أحسن زيدا" وخير من ذلك أن نجري مع ابن مضاء، فنعرب "زيدا" مفعولا به، ولا نتحدث عن الفاعل ما دام لم يأت في العبارة. ([142])

وكذلك الأمر في «خلا و عدا وحاشا " من أدوات الاستثناء ([143]).

و أما حذف العوامل فيكون في متعلق الجار والمجرور ونواصب المضارع، وباب الاشتغال ونحو هذا، مما سبق عن ابن مضاء.

يجب الاستغناء عن تقدير العوامل المحذوفة في هذا كله، ومما تجب الإشارة إليه هنا : أن كثيراً ما تأتي كلمات مفردة تؤدي بها معان صحيحة، فيأبى النحويون إلاّ أن يقدروا فيها محذوفات أيضاً، كما في المبتدأ المحذوف الخبر وبالعكس ، كما في باب**لا** النافية للجنس، وكما في المصادر النائبة عن أفعالها، فيجب أن تضم

---

[142] ـ قال الشيخ الصعيدي: " ولاشك أنه في هذا يغفل عن إشكالية بأن "زيداً" في هذه الصيغة فاعل في المعنى، وليس بمفعول". النحو الجديد ص 234.

[143] ـ ينظر النحو الجديد ص 230، وينظر الرد على النحاة ص 37، 38، تحقيق شوقي ضيف.

هذه الصيغ في باب واحد يسمى باب الصيغ الشاذة، أو باب شبه الجملة، وعلى هذا نقول في إعراب مثل (لولا دعاؤكم) ([144]) دعاؤكم : شبه جملة، ونكتفي بهذا، ولا نقول: إنه مبتدأ، خبره محذوف تقديره: موجود ([145]).

وأما بيان محل الجمل في المفردات، المبنية والمقصورة والمنقوصة، فيجب الاستغناء عنه في الإعراب أيضاً، لأننا لا نفيد إلاّ عناء في حفظ اصطلاحات لا داعي إليها، ويكفي في إعراب الجملة أن نقول: إنها خبر، أو حال، أو نحو ذلك.

وفي مثل: " يعجبني أنك مجتهد" لا نذهب إلى تأويل "أن " وما بعدها بمصدر نجعله فاعل "يعجب" و التقدير: يعجبني اجتهادكن بل الفاعل في هذا هو الجملة، ولا داعي غلى تأويلها بمفرد([146]) وكذلك المفردات المبنية، و المقصورة، والمنقوصة، يجب أن نكتفي في إعرابها بأنها مبتدأ مثلاً، ولا داعي إلى تقدير حركة فيها.

كما أنه لا داعي إلى إعراب ما لا نحتاج إلى إعرابه، كما في أدوات الشرط، والاستفهام، لأنه لا يصح أن نعرب من أجل

---

[144] - سورة الفرقان آية 77.

[145] - ينظر الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف ص 59، 60. وينظر النحو الجديد ص231

[146] - ينظر المرجعان السابقان الأول ص 61. و الثاني ص 231.

الإعـــراب، وإنمـــا نعـــرب لأجـــل تصـــحيح لســـاننا و نطقنـــا، ([147]) لأن الإعراب ليس غاية تقصد لذاتها ([148]).

[147] - قال الشيخ الصعيدي: " لاشك أنه لا يقصد من الإعراب تقويم لساننا ونطقنا فقط، بل يقصد به أيضاً بيان معاني الكلام، ولا يتم هذا إلاّ ببيان مواقع مفرداته في الإعراب، فلا يمكن الاستغناء عن إعراب شيء من مفرداته، لأن هذا لا يتوقف عليه فهمه على أصله، وإدراك معناه على كماله".النحو الجديد ص 255.

[148] - المرجع نفسه ص 231، وينظر أيضا الرد على النحاة ص 66.

الفصل الثالث:

أصـــالة الإعراب في العربية:

المبحث الأول: في الإعـراب:

الإعراب في اللغة والاصطلاح:

أولاً: تعريف الإعراب لغةً.

ثانيًا: في الاصطلاح.

أصالة الإعراب في العربية.

الدعوة إلى إلغاء الإعراب.

الرّأي الأول.

الرّأي الثاني.

المبحث الثاني: الدعوة إلى مرونة حركات الإعراب.

المبحث الثالث: تقويم الآراء السّابقة.

المبحث الأول:

في الإعراب:

عرّف **سيبويه** (ت 180هـ) هذه مجاري أواخر الكلام من العربية فتعرف أنّ حرف الإعراب في أواخر الكلمات ([1]) له أحوال أربع: نصب وجرّ ورفع وجزم ، يتغيّر إلى كل حالة حسب العوامل الداخلة على الكلمة وبزوال العامل تزول الحركة.

وذهب **الزّجاجي (ت337)** إلى أنّ الإعراب عرض يدخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه وقال: « والكلام سابق في المرتبة والإعراب تابع من توابعه». وأضاف: « وإنكانا لم يوجدا مفترقين »([2])، ونظير ذلك القول:« إنّ الأسماء قبل الأفعال لأنّ الأفعال أحداث للأسماء ولم توجد الأسماء زماناً ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها بل نطق بهما معاً. ولكلّ حقّه ومرتبته.»([3]).

الإعراب في المفهوم النحوي القديم، هو الإبانة عن المعاني. تميز . قال ابن فارس:« فأمّا الإعراب فبه تُميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين . وذلك أن قائلاً لو قال:: ما أحسن زيداُ، غير معرب... لم يوقف على مراده . فإذا قال: ما أحسن زيداً، أو ما

---

[1] - في أصول النحو العربي، د/السعيد شنوفة ص 22

[2] - الإيضاح في علل النحو، تحقيق د/ مازن المبارك، دار النفاس، بيروت ط 5، 1986م، ص67.

[3] - المصدر نفسه، ص 68.

أحسن زيدٍ، أو ما أحسن زيدٌ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده»([4]).

ويقول ابن الخشاب: « وفائدته أنه يفرق بين المعاني المختلفة، التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة، التي تتعاقب عليها تلك المعاني، التبست» ([5]).

وقد راى بعضهم على سبيل الجواز بأن العرب تكون نطقت أولاً بالكلام غير معرب وحين اشتبهت المعاني في الكلام قامت بإعرابه منقل معرباً فأعربته.

الإعراب في اللغة والاصطلاح:

أولاً: تعريف الإعراب لغةً:

الإعراب في اللغة: البيان والإفصاح. والكلام المعرب: المبين([6]) يقال: « أعرب الجل عمّا في نفسه إذا أبان عنه، ومنه قوله صلّى الله عليه وسلّم: « الثيب تعرب عن نفسها» أي تبين رضاها بصريح النطق.

---

[4] - الصاحبي ص143 وينظرالنحوالعربي بين القديم والحديث ص 195.

[5] - ينظر العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ص90.

[6]- شرح المفصل ابن يعيش ص 73.

في الاصطلاح:

استعمل لفظ الإعراب استعمالين: الأولّ في ذكر موقع الكلمة داخل الجملة للتدليل على بابها النحوي ووظيفتها النحوية نحو الكلمات المسطرة مثلاً في قول المتنبي:

لا تشتر العبد إلاّ والعصا معهُ إنّ العبيد أنجاسٌ مَناكِيدُ

وفي ذكر موقع الجملة في العبارة نحو قولك: رجع الطلاب من المهجر وهم متوجون بشهادات علمية (تشرّف بلدهم): في موقع الحال. الثاني: استعمل للدلالة على الأثر الذي يحدثه العامل في آخر الكلمة من جرّ أو نصبٍ أو جزمٍ حسب الاقتضاء.

لقد دخل الإعراب الكلام لأنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني فتأتي فاعلةً أو مفعولة ومضافة ومضافاً إليها وبما أنه لم نوجد في أشكالها وأبنيتها ما يدل على هذه المعاني جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: ضرب زيد عمراً فدلوا برفع زيد على أنّ الفعل له وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقع به.. وقالوا: ضُرب زيدٌ. فاستدلوا بتغير أول الفعل ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يسمَّ فاعله وأنّ المفعول قد ناب منابه. وقالوا: هذا غلام زيدٍ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه. وكذلك سائر

المعـــاني، جعلـــوا هـــذه الحركـــات دلائـــل عليهـــا ليتوســـعوا فـــي كلامهم([7]).هذا قول جميع النحويين إلاّ قطرب المستنير (ت 206).

1 – عنـــد **ســـيبويه**: عـــرّف ســـيبويه الإعـــراب كمـــا عـــرف الفعـــل عـــن طريـــق التمثيـــل فقـــال: « فـــالرّفع والنصـــب والجـــزم لحـــروف الإعـــراب، وحـــروف الإعـــراب للأســـماء المتمكنـــة وللأفعـــال المضـــارعة لأســـماء الفـــاعلين التـــي فـــي أوائلهـــا الزوائـــد الأربـــع: الهمـــزة، والتـــاء، واليـــاء، والنون.» ([8])

2 – عنـــد **ابـــن الســـراج**: « الإعـــراب: أن يتعاقـــب آخـــر الكلمـــة حركـــات ثـــلاث: ضـــم وفـــتح وكســـر أو حركتـــان منهـــا فقـــط أو حركتـــان وســـكون باختلاف الفواصل، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون.»([9]).

3 – عنـــد **أبـــي علـــي الفارســـي**: « الإعـــراب: أن تختلـــف أواخـــر الكلـــم لاختلاف العوامل.» ([10]).

4 – عنـــد **ابـــن هشـــام**: « الإعـــراب أثـــر ظـــاهر او مقـــدّر يجلبـــه العامـــل في آخر الاسم المتمكن أو الفعل المضارع.» ([11]).

---

[7] - ينظر في أصول النحو العربي ص23.

[8] - الكتاب 1/ 13.

[9]- الموجز ابن السرّاج ص 28.

[10]- الإيضاح أبو علي الفارسي ص 11.

[11] - شذور الذهب ابن هشام ص 34.

5 – عند **السيوطي**: قال: « اختُلِفَ هل الإعراب لفظي أو معنوي على قولين:

فالجمهور على الأول وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ونسبه إلى المحقّقين وابن الحاجب وسائر المتأخّرين، وحدّه على هذا (أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في محل الإعراب وهو الآخر) .

وقد ذهب **الأعلم** وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي ونسب لظاهر قول سيبويه ورجّحه أبو حيان وعلى هذا فحدّه: التغيير لعامل لفظاً أو تقديراً.([12])

ثانياً: أصالة الإعراب في العربية.

بلغت أصالة الإعراب في العربية درجة من اليقين لم يرتب فيها أحدٌ من اللغويين القدماء، وقد عبّروا عن هذه الظاهرة بأساليب متنوعة تنطق جميعاً بحقيقة واحدة ولعلّ أوْفى خلاصة لتلك الآراء قول **ابن فارس**: « فأما الإعراب فبه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أنّ قائلاً لو قال:

(ما أحسن زيداً) أو (ما أحسن زيدٌ) أو (ما احسنُ زيدٍ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي اراد وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني يقولون مِفْتَح للآلة التي يُفْتَحُ

---

[12] - همع الهوامع السيوطي 14/1.

بهـا و (مَفْـتَح) لموْضـع الفـتح و (مِـقَصٍ) لآلـة القـص و (مَقَـص) للموضع الذي يكون فيه القص....» ([13])

ويضـيف **ابـن فـارس**: « ومـن العلـوم الجليلـة التـي اختصـت بهـا العـرب (الإعـراب) الـذي هـو الفـارق بـين المعـاني المتكافئـة وبـه يعـرف الخبـر الـذي هـو أصـل الكـلام ولـولاه مـا ميـز فاعـل مـن مفعـول، ولا مضـاف مـن منصـوب، ولا تعجـب مـن اسـتفهام، ولا صـدر مـن مصدر.» ([14])

والإعـراب مـن أبـرز خصـائص العربيـة يـدلنا علـى ذلـك وضـوح ظـاهرة التصـرف الإعرابـي فـي الشـعر الجـاهلي وأنّ العـرب قـد حافظـت علـى هـذه الظـاهرة، وربمـا كـان شـعورهم بوراثـة لغـتهم معربـة هـو الـذي حملهـم علـى أن يجتنبـوا اللحـن فيمـا يكتبـون أو يقـرءون اجتناب بعض الذنوب.([15]).

ولـولا أصـالة الإعـراب فـي لغـة العـرب مـا امـتنّ القـرآن الكـريم علـيهم بنزولـه بلسـان عربـي مبـين، وهـو بهـذا يشـير إلـى انتقـاء الفـرق بـين لغـة القـرآن المعربـة ولغـة العـرب فـي عهـده مـن أهـل الفصاحة والبيان والإعراب.

---

[13] - الصاحبي أحمد بن فارس ص 309 -310.

[14] - المصدر نفسه ص 76.

[15] - ينظر أحمد بن فارس ص 56.

الدعوة إلى إلغاء الإعراب:

المقصود بالإعراب الذي دعت بعض المحاولات إلى إلغائه، هو العلامة التي تظهر على آخر الكلمة بعد دخولها الجملة، وبها تعرف معاني الكلمات من خلال موقعها في السياق.

لقد اختلفت الآراء في الإعراب، ونبدأ البحث **بقاسم أمين** الذي يرى أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة، لا تتحرك بأي عامل من العوامل ن اقتداءً بحسب ما يرى باللغات الغربية([16]).

فهو هنا يدعو إلى إلغاء الإعراب ، وذلك بتسكين أواخر الكلمات وعدم تحريكها.

ويقول :« تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بأي عامل من العوامل، وجاء اقتراحه هذا كما ذكر، قياساً على اللغة التركية، وغيرها من اللغات الأجنبية، ويقترح أيضاً حذف قواعد النواصب والجوازم، والحا والاشتقاق، ويرى أن هذا الصنيع لا يترتب عليه إخلال باللغة، إذ تبقى مفرداتها كما هي.» ([17]).

أقام **إبراهيم مصطفى** كتابه على أساس معاني علامات الإعراب، وهي أن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم إضافة، والفتحة ليست بعلم على شيء، وإنما هي الحركة الخفيفة

---

16 -

17 - ينظر تراجم مصرية وغربية: محمد حسين هيكل، مطبعة مصر، د –ت. ص 164.

المستحبة.([18]). وهذا معناه أنه ألغى فكرة العلامات الفرعية، وهدمها من أساسها.

أما راي لجنة وزارة المعارف بمصر فترى إلغاء التمييز بين العلامات الأصلية والفرعية، وعدت كلاً منها في موضعه أصلاً230، ورفضت فكرة نيابة علامة عن أخرى.([19])

ووافقها من المحدثين **محمد حماسة عبداللطيف**.

وفي هذا ما فيه من الابتعاد عن فهم معاني علامات الإعراب، ودلالاتها في الجمل.([20]).

وأحدثت اللجنة إصطلاحاً؛ هو استعمال الضم والفتح والكسر، ألقاباً للإعراب والبناء، مع إلغاء ألقاب الرفع والنصب والجر.

أما **مهدي المخزومي** فلقد تأثر بآراء إبراهيم مصطفى، حتى أنه فقط اقتصر على ترديدها، في كثير من المسائل، ومن ذلك ما يخص العلامات الفرعية، وتعليله لما جاء معرباً بها، ومن الأسماء الخمسة، وجمع المذكر السالم وغيرهما.

فقد ألغى العلامات الفرعية، ثم علل وجود تلك العلامات في تلك الأسماء، إذ يقول: « وليس في العربية غير هذه الحركات

---

[18] - النحو العربي بين القديم والحديث 206.

[19] النحو العربي بين القديم والحديث ص 210.

[20] - ينظر في إصلاح النحو العربي ، دراسة نقدية، ص 115.

الثلاث دوال على المعاني الإعرابية، وقد اعترضت سبيل النحاة علامات، ظنوا أنها مستقلة عنها، ورأوها تقوم مقام الحركات في الإعراب، عن كون الكلمة مسنداً إليه، أو مضافاً إليه أو خارجاً عن نطاق الإسناد والإضافة، كالواو في (أخوك) ومثيلاتها، وفي (زيدون)، والألف في (أخاك) ومثيلاتها، والياء في (الزيدين) مثنى، وفي (الزيدين) جمعاً، والواقع أنه ليس بين الحركات وهذه الأحرف من فرق، إلاّ في الكم الصوتي »([21]).

و ذهب **جرجس الخوري المقدسي**، إلى أن استخدام الحركات في أماكنها، يعد عقبة في دروس العربية، لأن قواعدها تقضي بوضع علامات في آخر المعربات، بحسب العوامل المختلفة، وهذا ،حسب رأيه، هَمٌّ يلازم الكاتب والقارئ والخطيب مدى الحياة، ولا يكتفي النحاة بذلك، بل يطالبون، حسب زعمه أيضاً، الدارس بتصور علامات إعراب للكلمات المبنية الأواخر، ويرى أن هذا يزيد تململ الطلبة ونفورهم من درس لغتهم([22]).

ويقترح حلّ هذه المشكلة في رأيين:

الرأي الأول:

أن تحسب الكلمات كلها مبنية الأواخر، فيقتصر في ضبط الألفاظ على السماع وقواعد الصرف وفي إعرابها على معرفة

---

[21] - في النحو العربي نقد وتوجيه ص68. ، وينظر الإعراب في النحو العربي ص 54. وينظر النحو العربي بين القديم والحديث ص214.

[22] - كانت محاولة جرجس الخوري، أول ما ظهر من المحاولات الجزئية تقريباً وقد نشرها في مجلة المقتطف عام 1904م، تحت عنوان: " العربية وتسهيل قواعدها" ينظر المقتطف الجزء الأول مجلد 29، أبريل 1905. ص 342.

نسبتها في الجمل بعضها إلى بعض، وهذا، حسب اعتقاده، يخلص أبناء العربية من الحيرة، في تشكيل الأواخر حسب العوامل المختلفة.

الرأي الثاني:

عبر عنه بمس قواعد اللغة العربية بالمبرد، وهي دعوة إلى توحيد ضميري الجمع والمثنى بنوعيهما، وإلى عدة اقتراحات ستأتي لاحقاً.

وقد ذهب **إبراهيم أنيس** إلى ما ذهب إليه قطرب، وسيأتي بيانه.

وممن نادى بالإغاء الإعراب **شريف شوشاني**، وإن لم يصرح بذلك، فظاهر دعواه هو تطوير اللغة العربية، لكن يبدو أن في باطنها غير ذلك، ففي كتابه: لتحيا اللغة العربية يسقط سيبويه لم يقدم فيه أي جديد، سوى أنه أطال وأطنب، إذ يرى أن يحذف المثنى، ويكتفي بصيغة المفرد والجمع، أسوة بالغات الأوربية واللهجة العامية.([23]).

[23] - ينظر لتحيا العربية و يسقط سيبويه ص 172 – 174. وينظر النحو العربي بين القديم والحديث ص 198.

كما يرى أن نتخلص من قواعد العدد، وأن ننطق بالعدد على صورة واحدة، وهي الصورة التي تنطق مع المؤنث، فنقول: تسع رجال، كما نقول تسع نساء([24]).

ويدعو **سلامة موسى**، إلى أن نقف من اللغة الفصحى، موقف قاسم أمين، الذي اقترح إلغاء الإعراب وتسكين أواخر الكلمات، وموقف لطفي السيد الذي دعا إلى اللغة العامية، وإحلالها محل الفصحى.

ويحمل– كما يقول - على الفصحى لسببين: الأول: صعوبة تعلمها، والثاني: عجزها عن تأدية أغراضنا الأدبية، والعلمية وأما دعوته تجاه الإعراب فهي تتفق مع ما نادى به قاسم أمين قبله. ([25]).

ويقترح **فؤاد طرزي** حلاً لمشكلة الإعراب، التي غدت في نظر البعض عصية على الحل، حتى كثرت الاقتراحات التي تدعو إلى إلغائه رأفة بالطلاب: ولكن ما قدمه الباحث من حل، يبدو أنه عسّر بدل أن ييسر إذ يرى أن أفضل ما يمكن عمله، هو أن نمثل بأحرف تكون جزءاً من بنية الكلمة، أي أن يستعاض عن

---

[24] - ينظر لتحيا اللغة العربية ص170 وهو في هذا متابع لما ذهب إليه د/ محمد كامل حسين، فقد رأى أن ننطق بالعدد مع المؤنث والمذكر بصورة واحدة هي صورة نطقه مع المذكر، مع زيادة حرف الجر (من) قبل المعدود، فنقول مثلاً خمسة من الرجال، وخمسة من النساء.

[25] - لقد اهتدى سلامة موسى إلى اقتراحاته هذه، بآراء مهندس الري الانجليزي السيد ولوكوكس، الذي كان دائما من دعاة العامية المصرية، وقد ضمن سلامة موسى آراءه في مقال تحت عنوان : " اللغة الفصحى واللغة العامية ورأي السير ولكوكس "، مجلة الهلال ص 1077 جويلية 1926م

الفتحة والضمة والكسرة، بالألف والواو والياء على التتابع، على أن يمثل ما يقابلها من أحرف مدّ بـ ألف، واو، ياء ، في أعلى كل منها "شارة" ملازمة تشير إلى مدها وبذا يمكن تمثيل أحرف المد "ا، و، ي".

ومن ثم يقترح مثلا أن تكتب الكلمات التالية بما يقابلها، عند تسكين أواخرها، كَتَبَ: كاتاب، كُتِبَ: كوتيب، كاتِب: كاتيب، مكْتوب : ماكتوب، مكاتب: ماكاتيب ([26]).

وقد قال **ميشال جحا** في رده على هذا الاقتراح: «وكيف نكون قد وجدنا حلا لمشكلة الحركات، بإحلالنا محلها حروفاً تقابلها؟ وهل تقبل العين هذا التغيير في بنية الكلمة؟»([27])

وحاول **فؤاد طرزي** الدفاع عن اقتراحه بقوله: « وإذا رأى أحدهم أن التباساً يحصل في مثل: " ضرب زيد عمر " فالنحاة فوضوا تقديم الفاعل على المفعول في مثل: ضرب موسى عيسى "، لعدم ظهور الحركات»([28]).

والذي دعاه إلى هذا الاقتراح، هو ما رآه من أن قواعد اللغة العربية، بالغة الصعوبة، لما فيها حسب رأيه، من تشعب

[26] - ينظر ميشال جحا، في تبسيط قواعد اللغة العربية، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي بيروت عدد 61، ص 37.

[27] - ينظر المرجع السابق ص 37.

[28] -ينظر ميشال جحا ص36

وشـــوارد وخلافـــات، وعوامـــل و علـــل وإعـــراب، ويـــرى فيمـــا ذهـــب إليه محاولة لتيسير ذلك وتبسيطه ([29]).

ويجمـــل **الشـــيخ أمـــين الخـــولي** صـــعوبة الإعـــراب، التـــي نـــتج عنها، في رأيه، صعوبة الفصحى في الآتي:

1 - أننـــا نعـــيش بلغـــة غيـــر معربـــة ولا واســـعة، حـــين نـــتعلم لغـــة معربـــة وافـــرة الحـــظ مـــن الإعـــراب، واســـعة الآفـــاق مـــع ذلـــك، فكأننـــا بهـــذا نتعلم لغة أجنبية صعبة.

2 - أن هـــذه الفصـــحى الواســـعة المعربـــة، مـــع ثقـــل إعرابهـــا علينـــا، لا يُســـهل ضـــبطه بقاعـــدة، بـــل يســـوده الاســـتثناء، فتتعـــدد قواعـــده وتتضـــارب، فالفتحـــة تنصـــب وتجـــر، والكســـرة تجـــر وتنصـــب، والحـــذف يعرب، والاثبات يعرب.

3- إن هـــذه الفصـــحى فيمـــا وراء إعرابهـــا المضـــطرب، وســـعتها وانتشـــار قواعـــدها بـــاختلاف الكلمـــات، تعـــود فـــلا تســـتقر علـــى حكـــم وقاعـــدة فـــي الكلمـــة الواحـــدة، فيجـــوز فيـــه النصـــب والجـــر، أو يجـــوز فيـــه الرفع والنصب والجر جميعا ([30]).

ويزيـــد الأمـــر تهـــويلاً مـــن صـــعوبة الفصـــحى إذ يقـــول: «فـــالإعراب طابعهـــا واضـــطرابه صـــدى تشـــعبها، واضـــطراب القواعـــد

---

[29] - ينظر مجلة الفكر العربي العدد 61 ص36.

[30] - ينظر أمين الخولى هذا النحو، مقال بمجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول يوليو 1944م العدد7 ص50.

وتعـــدد الآراء فـــي الكلمـــة و التعبيـــر الوحـــد مـــن ســـعتها وتفرقهـــا، وكلهـــا عقبات في سبيل التعلم» ([31]).

لـــذلك يـــدعو إلـــى عمـــل جراحـــي، أو مـــا يشـــبهه يمـــس كيـــان اللغـــة، وعقـــدها الكثيـــرة التـــي مـــن بينهـــا الإعـــراب، وعلـــى هـــذا الأســـاس دعـــا إلـــى ضرورة العمل على مس العقدة الأولى: الإعراب، في زعمه. ([32]).

زعـم **إبـراهيم أنـيس** كمـا أشـرنا سـابقاً أن الإعـراب أُقْحـم فـي العربيـــة إقحامـــاً وأصـــبح ظـــاهرة طغـــت علـــى كـــلّ الظـــواهر اللغويـــة الأخـــرى منـــذ أن ألّـــف ســـيبويه كتابـــه، ويـــرى أن النحـــاة لـــم يتورّعـــوا فـــي نسب الخطأ إلى فحول الشعراء.([33]) من مثل قول **النابغة الذبياني:**

فبتُّ كأنّي ساوَرَتْنِي ضَئيلَة مِنَ الرّقْشِ في أَنْيابها السُمّ ناقِع

حيث قالوا ينبغي أن يقول: السم ناقعاً أو السم الناقع.

وكذلك قوله:

زعم البوارج أن رحلتنا غدا وبذلك خبرنا الغراب الأسود

مع أن مطلع القصيدة:

---

[31] - المرجع نفسه ص51.

[32] - ينظر أمين الخولي، هذا النحو (مقال) ص51.، واعتبر كذلك د/ أنيس فريحة الإعراب عقبة في سبيل التفكير، ويرى سقوطه من اللهجة المحكية خطوة هامة نحو تيسير الكلام، حتى يصبح طريقاً ممهدا للفكر، ينظر نحو عربية ميسرة : أنيس فريحة، دار الثقافة بيروت. د – ت . ص 183 -187.

[33]- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس ص200.وينظر أصول النحو في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، د/ بكري عبد الكريم، دار الكتاب الحديث/1 1999م ص 167.

أمن آل مية رائح أو معتدي عجلان ذا زاد وغير مزود

فأنكروا عليه فغيره إلى:

زعم البوارج أن رحلتنا غدا وبذلك تنعاب الغراب الأسود

بل يطعن في أصالة الإعراب على العربية فيقول إن النحاة قد عمدوا إلى بعض القراءات القرآنية ومنها قراءة **حمزة**: **(واتَّقُوا اللهَ الّذِي تسّاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ)**[34] بكسر الميم في الأرحام، وقراءة **ابن عامر** قارئ الشام وأحد القراء السبعة في قوله تعالى: **(وكذلك زين لكثير من المشركين قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شركائِهم)**[35] برفع (**قتل**) و نصب (**أولاد**) وجرّ (شركائهم).

يعتبر **إبراهيم أنيس**، الإعراب قصة استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ويرى أن الأصل في جميع كلمات اللغة ألاّ تحرك أواخرها، إلاّ حين تدعو الحاجة إلى هذا، أو بعبارة أخرى، حين يدعو النظام المقطعي، وتواليه إلى هذا التحريك ([36]).

ويعتبر أيضاً أن العلامات الدالة على الإعراب، والتي تظهر في آخر الكلمات هي حركات للتخلص من توالي تتابع الحروف في

---

[34] - سورة النساء آية 1.

[35] - سورة الأنعام آية 137.

[36] - من أسرار اللغة : إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية ط7. 1985م. ص198 ، 255

وسط الكلمة قال: «فإذا حلّلنا معظم عبارات اللغة، وجملها نجد أن ما سمي بحركات الإعراب، يمكن أت تعد حركات للتخلص من ثلاثة أو أربعة حروف في وسط الكلام، أقول إذا حلّلنا معظم عبارات اللغة، ولم أقل كلها، لأن تحريك أواخر الكلمات للم يكن ضرورياً في القلة من الأحيان، ولا يتطلب نظام توالي الحروف العربية » ([37]).

ثم يرجح أن تحريك أواخر الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلاّ صورة للتخلص من التقاء الساكنين.

وهو لم ير حركات الإعراب عنصراً من عناصر البنية في الكلمات ولاهي دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل يرى أن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا، ما يسمى بالمبنى أم المعرب إذ يوقف على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً أما الذي يحدد معالم الفاعلية أو المفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب فيرجع إلى نظام الجملة وما يحيط بالكلام من ملابسات.

قال:« رجحنا آنفاً أن تلك الحركات التي ألحقت أواخر الكلمات، ليست إلاّ حركات يطلبها نظام المقاطع في الكلام الموصول، كما رجحنا أن الذي يعيّن الحركة هو أحد عاملين،

---

[37] - المرجع السابق، ص256.

طبيعة الصوت، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى» ([38]).

جعل **إبراهيم أنيس** خلو اللهجات العربية من ظاهرة الإعراب دليلاً على عدم شيوعه في مراحل اللغة العربية الأولى، وقد ردّ علي عبد الواحد وافي على هذا الرّأي وأثبت فساده.([39])

لقد تناقض **إبراهيم أنيس** مع نفسه حين ذكر أن مشكلة الإعراب قد حبكت في أواخر القرن الأول، وأوائل القرن الثاني الهجري، ثمّ يذكر أن الظهرة لم تكن ظاهرة سلفية في متناول الجميع....بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية.[40] وهذا إن دلّ على شيء؛ فإنما يدل على طعنه في أصالة الإعراب في اللغة العربية.

و يرى **فولرز** بأن القرآن الكريم نزل أول الأمر بلهجة مكة المجرّدة من ظاهرة الإعراب حتّى نقّحه العلماء على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس حتّى أضحى يُقرأ بهذا البيان العذب الصافي وغدا في الفصاحة مضرب الأمثال([41]).

ويتّخذ **السامرّائي** من شيوع اللحن في مختلف الطبقات دليلاً على أن الإعراب ثقيل لا تحتمله سليقة العرب اللغوية ويقرّر أن

---

[38] - ينظر من أسرار اللغة ص 242، 260

[39] - فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص 212.

[40] - ينظر أصول النحو العربي، د/بكري عبد الكريم ص 167.

[41] - دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح ص 122.

العربية شفعية التعابير منذ كانت ففيها لغة فصيحة يتوخّاها الكاتب في كتابته ملتزمة بضوابط الإعراب ولغة أخرى يقولها الناس ويستعملونها دون أن يلزموا أنفسهم بقيود الضوابط الإعرابية الثقيلة.([42])

ومن المحدثين من يرى أن لا نولي الإعراب – كل الإعراب- هذا الاهتما كله، إنما يجب أن نهتم فقط بإعراب ما نفيد منه في تصحيح النطق، أما الإعراب الذي لا يفيدنا، فيجب أن نعرض عنه صفحاً، وأن لا نفكر فيه.([43]).

ومنهم من يدعو إلى هدم الإعراب، ويرى أنه لا يتلاءم والحضارة، وأنه بقية من البداوة، وأن فقدانه ليس انحطاطاً ، وإنما هو تطور مع الحياة. ([44]).

ومن المحدثين من يرى أن صلة الإعراب بالمعنى قوية، فلا يتضح المعنى إلاّ به، ويستدلّ على ذلك بتعدد القراءات، وتنوع الأساليب العربية، التي لا يتضح معنى الواحد منها إلاّ بالإعراب.([45])

---

[42] - التطور اللغوي إبراهيم السامرائي، ص68.

[43] - ينظر الرد على النحاة (المقدمة)، وينظر تجديد النحو ص 29.

[44] - ينظر النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل. 199.

[45] - ينظر من قضايا اللغة والنحو ص 11 – 21، وينظر الجملة العربية والمعنى ص 49 – 58.

ومنهم من يرى أنّ الأصل في معاني النحو هو الإعراب، بل إنه على الأصح هو قسيم النظم، وشطره الآخر، في بيان المعن.([46])

والحق أن القدامى قد بالغوا في الإعراب ودلالته على المعاني، وقصروا ذلك عليه وحده، وأقاموا دراساتهم على أساسه، إلاّ أن هذا لا يمكن أن يجعلنا نقبل الدعوة إلى هدم الإعراب وإلغائه، فالإعراب إحدى القرائن، التي تتضافر مع غيرها من القرائن، ليتضح المعنى، وهذا هو ما أتى به **تمام حسان.**

فالإعراب كما عرفنا من أهم قضايا علم النحو حتّى إنّ بعض العلماء والنحاة كانوا يسمونه "علم العربية"، والإعراب كما مرّبنا من أهمّ سمات اللغة السامية الأم التي احتفظت بها اللغة العربية دون اخواتها الساميات الأخريات.

وبما أنّ المحدثون لا يأبهون بالتراث، بل ويعادون كل ما هو قديم أو تقليدي، فإنّنا نجدهم يطالبون بإلغاء بعض قواعد الإعراب وتغيير البعض الآخر، ويصل الأمر عند بعضهم إلى المطالبة بإلغاء الإعراب، بل حاول البعض اللجوء متعمّداً إلى أساليب وتراكيب تتعارض مع أدنى قواعد النحو العربي كاللجوء

---

[46] - نحو المعاني ص 35.

إلى العامية أو اللهجة المحلية، أو استخدام مفردات اللغات اللاتينية أو الأجنبية...إلخ.([47]).

وثمّة أمرٌ لافت للنظر لدى المحدثين من اللغويين والنحاة الجدد وهو التقليل من علاقة الإعراب بالمعنى، وهذا أمرٌ مرفوضٌ أيضاً، لأنّ النحاة والعلماء قد أكدوا مراراً على أنّ(الإعراب فرع المعنى)، فقولنا: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزّجاجُ الحجرَ.. خطأ ولا يلتفت إليه على النحو السابق، وإنما جوز النحاة أن يعرب (المسمار)، والحجرُ) فاعلاً تأخر عن مفعوله من دون أن يغير ذلك في علامات الإعراب لكل من الفاعل والمفعول، وهذا أمر معروف .

وقد كان **تشومسكي** وتلاميذه مقتنعين " بأنّ معنى الجمل يجب أن يخضع لنفس الخطوات التحليلية التي يخضع لها التحليل النحوي، وأنّ الدّلالة ينبغي أن تدخل في هذا التحليل كعنصر يتكامل مع التحليل النحوي للغات الإنسانية....([48]).

فالجملة : اشتعلت النار في المنزل " صحيحة نحوياً "، والجملة "اشتعل الثلج في الماء "غير صحيحة نحوياً "، ويرجع

---

[47] - ينظر الدرس النحوي في القرن العشرين، عبد الله أحمد جاد الكريم. ص328.

[48] - المرجع نفسه ص 329.

انحراف الجملة الثانية عن الصحة أنّ المكون الدلالي للفعل (اشتعل) لا يتركب مع المكون الدلالي للفاعل (الثلج).([49]).

لكن المجددون لهم رأي آخر مغاير، حيث يرون أن الشاعر حرٌّ فيما يقول، اتفق قوله مع القواعد أم لم يتّفق، فهم الناس ما يريد من معنى أم لم يفهموا فكل ذلك لا يهم، بل المهم أن يعبر بحرية واعتباطية.([50])

[49] - ينظر نظرية تشومسكي اللغوية ص 160 – 161.

[50] - ينظر الدرس النحوي في القرن العشرين ص 329.

المبحث الثاني:

الدعوة إلى مرونة حركات الإعراب

ذهب **عبدالمجيد عابدين** إلى أنّ الحركات الإعرابية، منها ما يكون لأسباب صوتية، ولا د لها على معلني الإعراب ، ومنها مايدل على العاني الإعرابية.

فمن القسم الأول فتحة آخر الفعل الماضي، إذْ يرى أنّها للوصل، وأن الفعل الماضي، كان الأصل فيه السكون، إذْ يقول: « وحسبنا أن نشير إلى الفتحة، التي ينتهي بها الفعل الماضي، فربما كانت لوصل الفعل بالذي بعده، فالأصل فيه أن ينتهي بالسكون، ثمّ جاءت الفتحة، لمواصلة الكلام .»([51]).

ويستشهد على أنّ الأصل في الفعل الماضي السكون بما ورد من شعر، وهو البيت الذي ينسبه إلى نهشل بن حرّي ، وهو قوله:

فلمّا تبينْ غب أمري وأمره وناءت بأعجاز الأمور صدور([52]).

إذْ سكّن فيه آخر الفعل (تبين). غير أن هذا البيت يروى برواية، ليس فيها موضع الشاهد، إذ يروى هكذا:

فلما رأى ما غب أمري وأمره وناءت بأعجاز الأمور صدور.([53])

---

[51] - ينظر النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل ص235.

[52] - ينظر تغيير النحويين للشواهد، ص59، 60.

ويرى **عبد المجيد عابدين** بعد دراسته لظاهرة الإعراب، أن لا يلغي شيئاً من اصطلاحات الإعراب القديمة، أو تغييرها، إلاّ بقدر ما تسمح به الدراسة التطورية، فهو لا يرى الإعراب إلا محاولة لإيضاح نوع الكلمة، وموضعها من الجملة، وموضع الجملة من السياق كله، فإذا استطاع المعربون أن يوضحوا ذلك، فقد بغوا منه الغاية.

وهو لا يرى ما يمنع من بيان محل الجمل، إن كان لها محل، أو بيان الجمل التي لا محل لها من الإعراب، مثل : جملة الصلة، والجملة الابتدائية والجملة المفسرة، والجملة الاعتراضية وغيرها، والذي يهمه هو الاستغناء عن التأويل وتقدير الإعراب في حالة المفردات المقصورة والمنقوصة، ويضرب لذلك مثالاً بقوله: «فإذا قلنا: "ذهب القاضي، و جاء الفتى " " القاضي" و "الفتى" في موضع الفاعل ولكن ليس من عمل المعرب أن يقدر لها حركة، ما دامت ليست ظاهرة عليها، إنما قدر النحاة أن الأصل فيهما الرفع، قياساً على الفاعل الصحيح» ([54]).

وعنده أن هذا القياس نظري بحت، ولايعرف بالضبط، حسب قوله، إذا كان أصل القاضي، والفتى، مرفوعاً أو لا، ويغلب على ظنه أن الأصل فيهما، وفي أمثالهما عدم تحرك الآخِر بحركة

---

[53] - ينظر تغيير النحويين للشواهد ص60.

[54] - المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء الدراسات السامية عبد المجيد عابدين، ط 1/ 1951م، القاهرة. ، ص 121

إعراب([55])، قال: «وحسب المعرب، أن يقدر الواقع دون أن يخمن ماذا كان آخر هذه الكلمة المقصورة أو المنقوصة؟وهذا من نوع الفروض التقديرية التي ليست من العلم في شيء أن يجزم بها، وليس من عمل النحوي أن يتكهن بها» ([56]).

ونقول: إن المتتبع لقواعد النحاة، وإعرابهم للأسماء المقصورة والمنقوصة ، يجدهم لم يتكهنوا بوجود الحركات الإعرابية التي لم تظهر على هذه الأسماء وغيرها، والتي عللوا عدم ظهورها للثقل، أو للتعذر، أو لحركة المحل، بل جزموا بوجودها لأنها تظهر على توابعها، نحو: جاء القاضي العادل، وهذا الفتى الكريم، وجاء أخي الفاضل، وكذلك الشأن في حالتي النصب والجر، عدا الأسماء المنقوصة التي تظهر على آخرها علامة النصب.

يؤكد **أنيس فريحة** إلى أنه يجب أن يكون التوكيد في تدريس اللغة على لفظة أنشئ وقس عليه، لا على لفظة أعرب لأن في الإعراب الكثير من التعسف ([57]).

---

[55] - قال علي أبو المكارم: " تقدر الحركة الإعرابية في مواضع متعددة في النحو العربي، منها ما يطّرد ومنها ما لا يطرد، كما أن منها ما تقدر جميع الحركات فيه ومنها ما تقدر بعض الحركات فحسب". أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية كلية التربية 1973م. ص 292.

[56] - المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء الدراسات السامية: عبد المجيد عابدين امصر ص 121.

[57] - من مقال ميشال جحا، مجلة الفكر، العدد 61، ص 28.

ويرى **محمد كامل حسن**: أن الأصل في الإعراب، وهو تغيير أواخر الكلمات، أن يعين على فهم معنى العبارة، وعلى ذلك يجب أن يكون المعنى هو الذي يحدد الإعراب، قال: (ولا نزاع أن العرب حين تكلموا لغتهم معربة، لم يكن رائدهم في صحة الإعراب إلاّ معاني العبارات، وضرورة التفريق بين التراكيب المتشابهة) ([58]).

و يؤكد على أن يكون ذلك، هو الغرض الأول من قواعد الإعراب، وكل ما عدا ذلك دخيل على اللغة ، وبهذا يرى أن الإعراب يبين لنا دلالة الكلمة من حيث موقعها في الجملة التي تقع فيها قال: «ويخيل إلي أن الإعراب، أصعب على المتعلمين من غيره من قواعد اللغة، ثم هو بعد ذلك أظهر والجهل به أوضح وأقبح» ([59]).

وينتهي إلى أن صعوبة الإعراب، سببها طريقة تعليمه وتطبيقه ([60])، وظاهرة الإعراب، التي تبدت عند النحاة المعاصرين مشكلة المشاكل، يرى حلها الأستاذ عباس حسن بالاقتصار على القرآن الكريم والنص القديم في محض الحركات الإعرابية، وعلامات البناء وما يتصل بها، إلا في متن الكلمات، وفي جمود المصادر والمشتقات وأمثالها، مما يتعلق بصيغة الألفاظ وبناء

---

[58] - النحو المعقول، محمد كامل حسن 1972م القاهرة. ص 2،3

[59] - المرجع نفسه ص 2، 3.

[60] - ينظر النحو المعقول ص 3.

هياكلها، ومادتها الأصلية، وتقديمها وتأخيرها، وذكرها وحذفها، فيرى أن يرجع فيها و في أمثالها إلى القياس، بمعناه العام الذي يتيح لنا محاكاة الكلام العربي الأصيل ([61]).

ويأخذ **إبراهيم مصطفى** على النحاة، أنهم وقفوا على الشكل الظاهري وأهملوا صلة العلامات الإعرابية بالمعنى، وعلامات الإعراب، عنده، دوال على معان لذا يرى أن يبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها([62]).

ويرى أن تدرس علامات الإعراب على أنها دوال على معاني، فالضمة على الإسناد، والكسرة على الإضافة أما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالّة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة.([63]).

ثم يضيف حيث يقول: « وللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثر لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام.([64])

---

[61] - ينظر اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن دار المعارف، ط/2، 1971م.، ص 120، 121.

[62] - ينظر إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، ط/2 دار الكتاب الإسلامي، 1992م. ص 78.

[63] - إحياء النحو إبراهيم مصطفى ص 49 – 50.

[64] - المرجع نفسه ص 50.

أما الحكم النحوي في نظر إبراهيم مصطفى فهو صناعي لا أثر له في الكلام وليس مما يصحح به أسلوب وإنما هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة يقول:« لا يعنينا أن نلتزمه بل نحب أن نتحرّر منه».([65])

أما **الشيخ المتعال الصعيدي**، فقد خالف النحاة مخالفة جوهرية في مفهوم الإعراب، لأنه حاول، قدر الإمكان، التخلص من نظرية العامل، والتي وفقها عرّف الإعراب: بأنه تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً([66]).

وإنما الإعراب كما يعرفه هو: تصرف أهل العربية، في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها، بين رفع ونصب وجر وجزم([67]).

ومع ذلك فقد أبقى المؤلف على التقسيم التقليدي لحركات الإعراب من أصلية وفرعية، وحروف وحذف وإثبات، والجديد الذي أتى به هو: توحيد علامات الإعراب، حيث جعلها واحدة مخالفاً بذلك النحاة الذين جعلوا علامات للبناء، وعلامات للإعراب، فقد اقتصر على علامات الإعراب فقط، دون علامات البناء، فإذا

---

[65] - نفسه ص50.

[66] - همع الهوامع للسيوطي ، تحقيق عبد المتعال سالم مكرم ط 1، دار البحوث العلمية 1980م الكويت. 1/ 40،41

[67] - النحو الجديد: الشيخ عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر 1948م، القاهرة. ص 122.

أعرب النحاة: ذهب: فعل ماض مبني على الفتح وذهبوا: مبني على الضم. ويكتبنّ : فعل مضارع مبني على الفتح، وجير: مبني على الكسر، ومنذ : مبني على الضم، وأكتب: مبني على السكون. أعرب المؤلف: ذهب: منصوب بالفتحة، وذهبوا: مرفوع بالضمة. ويكتبنّ: منصوب بالفتحة، وجيرِ: مجرور بالكسرة، ومذ: مرفوع بالضمة، واكتب: مجزوم بالسكون.

وقد ترتب على هذا الفهم الجديد إدماج الإعراب المحلي في الإعراب القديري، في المفردات والجمل والاستغناء عن باب البناء كله توفيراً ، كما يقول، على التلميذ والمعلم والعلم، ما يبذل من جهود في هذا الباب، وكذلك كل ما يتكلف من علل البناء([68]).

أما **يعقوب عبد النبي**، فيرى أنه يكفي في الإعراب أن يقال: عمدة فيعلم أنه مرفوع بالضمة، وهذا مكمل فيعلم أنه منصوب بالفتحة، ثم إن كلمة الإعراب لا تؤدي كل المقصود، لذا يقترح أن لا يستعاض عنها بكلمة التحليل، بمعنى ذكر مواضع الكلمات، وبيان صيغها، فلا يصح، حسب رأيه، أن يقال: "هم ": ضمير جماعة الذكور الغائبين عمدة، وهؤلاء ضمير إشارة للجمع، والذين موصول جماعة الذكور ([69]).

---

[68] - ينظر النحو الجديد ص 116، 117.

[69] - في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية: عبد الوارث مبروك سعيد، ط/1، دار القلم 1985م، الكويت. ص 131.

أما الإعراب عند **مهدي المخزومي** فهو: بيان ما للكلمة في الجملة وما للجملة في الكلام من وظيفة لغوية، أو قيمة نحوية، ككونها مسنداً إليه، أو مضافاً إليه، أو كونها مفعولاً أوحالاً أو تمييزاً، أو غير ذلك من الدلالات التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام([70]).

يتضح لنا من هذا التعريف للإعراب، إنكار المؤلف للعوامل النحوية ولا غرابة في ذلك، فقد استعار في كتابه الكثير من توجيهات ابن مضاء، صاحب نظرية هدم العوامل النحوية، وكذلك من أستاذه إبراهيم مصطفى في كتابه " إحياء النحو ".

وهذه بعض التطبيقات العملية حاول المؤلف من خلالها إهمال العوامل.

1 - قال الله تعالى:**(وإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ)** ([71]). **إنْ**: أداة شرط، **أحدُ**: المسند إليه، وهو مسند إليه في جملة فعلية فهو فاعل، وهو فاعل مقدم، **مِنَ**: أداة إضافة، **المشركين:**مضاف إليه بالأداة مخفوض بالياء، لأنه جمع بالواو والنون، والياء والنون.

استجارك: استجار: فعل ماض، و**الكاف**: ضمير المفعول، ثم قال: «وليس في استجارك، ضمير مستتر، ليعرب فاعلاً، كما

[70] - في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: مهدي المخزومي، ط/3ن 1985م لبنان. ص 66

[71] - سورة التوبة، آية 6.

كانوا يتصورون، فإن فاعله مقدّم ([72]) وهم "أحدٌ" ولا حاجة بك إلى أن تقدر فعلاً محذوفاً مفسراً يكون "أحد" فاعلاً له، لأنهم لم يقولوا بهذا إلا على اساس فكرة العامل» ([73]).

وهنا نجد المؤلف يرفض بشدة فكرة العامل، كغيره من المجددين وإذ في إعرابه لكلمة " المشركين " قال: مخفوض بالياء، والنحاة يقولون: مخفوض بحرف الجر، وعلامة جره الياء وهو لم يبين لنا علامة الخفض، فالنحاة إذن اعتبروا حرف الجر عاملاً، وهو اعتبر ضمناً الياء عاملة، لأنها عملت الخفض كما صرح بذلك.

وكذلك سيقول عنه في حالة النصب منصوباً بالياء، وهذا، لاشك، يجعل التلميذ في حيرة أمام هذه الياء التي تقوم بالخفض والنصب.

أما النحاة فقد سهلوا الأمر على الدارس، إذ جعلوا الاسم منصوباً بكذا، وعلامة نصبه الياء، ومجروراً بكذا وعلامة جره الياء.

2 - قال أبو الطيب : " **وإنما يَبْلُغُ الإنْسانُ طاقَتَهُ**

---

[72] - وقد اتفقنا مع الأستاذ مهدي المخزومي، في جواز تقديم الفاعل على فعله في مثل هذه الصورة التي تكلف النحاة فيها كثيراً بسبب تمسكهم بنظرية العامل التي ترفض تقدم الفاعل على فعله، ولكننا لم نهمل الضمير العائد في مثل هذه الصورة بل اعتبرناه رابطاً ودالاً على الفعل. ينظر اقتراحاتنا في تيسير بعض القواعد النحوية في خاتمة هذا البحث.

[73] - في النحو العربي قواعد وتطبيق ص4.

قال المؤلف: «ولكي نحدد نوعها، ينبغي أن نضع أيدينا على المسند فإذا رأينا أن المسند مما يدل على التجدد والتغير كانت الجملة فعلية فإذا أعدنا النظر فيه وأردنا إلى إعرابه، أعربناه كما يأتي: إنّما: أداة قصر وتوكيد، يبلغ: فعل الحاضر، الإنسان: فاعل مرفوع، طاقته: طاقة : مفعول به، لأنه ليس طرفاً في الإسناد، والهاء: ضمير المضاف إليه تعدى إليه فعل الفاعل، منصوب لأنه ليس طرفاً في الإسناد، والهاء: ضمير المضاف إليه، وقوله، يبلغ طاقته هو المسند»([74]).

وقول المؤلف: **طاقة**: مفعولاً لأنه تعدى إليه فعل الفاعل، دليل على الاعتراف بالعامل، الذي ينكره بشدة، فهو لا يختلف عن قول النحاة: وقع عليه فعل الفاعل، الذي عمل عمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعول به.

3 - "الجُودُ يُفقِرُ

ذكر المؤلف: أن المسند إليه المتحدث عنه هو " الجود " والمتحدث به هو يفقر، وهو فعل الحاضر، فالجملة إذن: فعلية، لأن المسند فيها فعل، وإعرابه كما يأتي:

الجود: فاعل مقدم مرفوع، **يفقر**: فعل الحاضر، المسند، وليس في" يفقر" ضمير مستتر يعود على " الجود " يعرب فاعلاً، وإذا

---

[74] - ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق ص236.

صح للمعربين تقدير ضمير فيه، لم يكن هذا الضمير سوى إشارة إلى الفاعل المتقدم وليس بفاعل، والفاعل هو "الجود"، وقد تقدم هنا على الفعل، لأن القائل كان يحرص على التنبّه له، فقدمه ليفاجأ بذكره السامعين، ويسترعي بتقديمه انتباههم إليه، ليقع في نفوسهم موقعاً خاصاً ([75]).

وفي ما ذهب إليه المؤلف من كون الفاعل قد يكون مقدماً على فعله وليس في الفعل ضمير يعود عليه، فقد ذهب إلى ذلك بعض النحاة قبله حيث ذكر السيوطي: أن المعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو: كيف جاء زيد؟ ونحو: **(ففَرِيقاً كذّبْتُمْ وفرِيقاً تَقْتُلونَ)** ([76]). ونحو :**(فَأَيّ آياتِ اللهِ تُنكِرون)** ([77]). فعلية لأن هذه الأسماء في رتبة التأخر.

وكذا الجملة من نحو: يا عبد الله، **(وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره)** ([78]). **(والأنعامَ خلقها)** ([79]).

(واللّيْلِ إذَا يغْشى) ([80]) لأن صدورها في الأصل أفعال والتقدير: أدعو زيداً، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم بالليل، وقد

---

[75] - ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق ص 236، 237

[76] - سورة البقرة آية 863

[77] - سورة غافر 80

[78] - سورة التوبة آية6

[79] - النحل آية 5. سورة ا

[80] - سورة اليل آية 1.

تكــون الجملــة ذات وجهــين، وهــي إســمية الصــدر وفعليــة العجــز نحــو: زيدٌ يقوم أبوه. ([81])

[81]- ينظر همع الهوامع 38/1.

المبحث الثالث:

تقويم الآراء السابقة:

لم يتوقف اختلاف وجهات النظر حول الإعراب ومسائله، وتقتصر على النحاة القدامى فقط، بل امتدت حتى العصر الحديث، فقد خالف النحاة المحدثون النحاة القدامى في بعض القضايا، المتعلقة بالإعراب ومسائله .

لقد اختلفت الآراء عند المحدثين في ظاهرة الإعراب ، وما قدمه أصحابها من آراء، متباينة في الإعراب، سواء بالدعوة إلى إلغائه و أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة، لاتتحرك بأيّ عامل من العوامل عند النطق بها، أم بعدم الإسراف في عواملـه، وجعله غاية لا وسيلة لسلامة النطق والكتابة، خاصة الإعراب التقديري، الذي يقوم على تقدير حركة الإعراب، فيما يتعذر أو يثقل إظهارها، كما هو الحال في إعراب الأسماء المقصورة، والأسماء المنقوصة – كما أسلفنا الذكر - في حلتي الرفع والجر، والأسماء المضافة إلى ياء المتكلم.

فقد رأت لجنة وزارة المعارف بمصر عام 1938م إلغاء الإعراب التقديري.([82])

---

[82] - ينظر في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ص 113 ، والنحو الجديد ،ص 85ن والنحو العربي بين القديم والحديث ص 290.

وكذلك فعل شوقي ضيف، إذ يرى أن نكتفي في إعراب المقصور والمنقوص بالقول: مبتدأ وخبر أو فاعل، دون ذكر لما بعد ذلك، مما عرف عند القدامى.([83])

ويرى محمد كامل حسين أن لاتتعلق قواعد النحو بالكلمات، التي لا تتغير حركات أواخرها، فليس لنا أن نقدر إعراباً لهذه الكلمات.[84]

والإعراب المحلي في المفردات تعرض أكثرها لنقد شديد من المحافظين، الذين اعتبروا بعضها دعوة إلى التحلل من قواعد النحاة، والقضاء عليها، وخلق بلبلة وفوضى في اللغة وقواعدها التي تعتبر قانوناً لتنظيم الفصحى.

الأمر الذي أوجب علينا تناول هذه الردود، ولاسيما التي قدمت بعض الحلول الجوهرية لتيسير النحو العربي، وإن كانت أغلب المحاولات ، كما ذكرنا، ركزت على الجانب النظري دون أن تقدم شيئاً عن المألوف من الناحية العملية.

ويدعو **جرجس**، فيما قُدّم ، إلى التخلص من حركات الإعراب، بعد أن عدها عقبة في سبيل التعلم نشرت في المقتطف كذلك رداً تحت عنوان: "تسهيل صعاب لغة الإعراب". ذكر فيه صاحب المقال، أن هذا يعد خرقاً جديداً، إذ نقع في اللبس الذي

---

[83] - النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل. ص290.

[84] - المرجع نفسه ص290.

يرفعه الإعراب، فلا نعود مثلاً نميز الفاعل من المفعول به، في قولنا: "كلم رشيد فريد " أو غير ذلك ([85]).

وإذا اعترض عليه بأن أوجبوا الترتيب، عندما لا تظهر علامات الإعراب نحو: "كلم موسى عيسى ، ونادى أخي صديقي «رداً لناقد بقوله: «قلنا لم نتخلص من عقبة إلاّ لنقع في غيرها، وكأني أسمع معاشر الشعراء يقولون على الشعر و نظمه السلام، بعد قاعدتهم الجديدة، وجوب الترتيب»([86]).

وأقام **إبراهيم أنيس** قوانين على الحدس والتخمين، لاوجود لها إلاّ في تخيله وتصوره، ثم أراد الاحتكام إليها ، وكثيراً ما كان يركن إلى ما يسميه الانسجام، وإذا سألت ما ضوابط هذا الانسجام وما حدوده؟ لا تسمع إلا همهمة لا تبين، وغمغمة لا تتضح، تارة يكون الانسجام عنده بأن يحرك الحرف الأخير بحركة ما قبله، وتارة يكون بأن يحرك الحرف الأخير بحركة ما بعده، كما يقتضي الانسجام عنده، ألاّ ينصب المضارع بعد أن، ولا تجر الأسماء بعد حروف الجر، ولا ترفع الأسماء بعد كان وأخواتها. ([87]).

---

[85] - مجلة المقتطف ج/6 مجلد 29 ص528، وصاحب الرد لم يذكر اسمه بل رمز له بحرف "ش" حمص سوريا.

[86] - المقتطف ج/6 مجلد 29 ، ص528.

[87] - من مقال الأستاذ عضيمة،الانسجام في اللغة العربية مجلة كلية الشريعة واللغة العربية، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، العدد2 رجب 1401هـ - أبها. ص69، 70.

وذكر **أحمد عبدالغفور**، أن الذين دعوا إلى إلغاء الإعراب إنما يحاربون الفصحى لأنها لغة القرآن الكريم، والحديث الشريف، لأن سمة العربية الفصحى الإعراب الذي يحدد المعاني، قال: «ورب حركة في الإعراب، أو في بناء الكلمة، تغير المعنى من النقيض إلى النقيض ويضرب لذلك مثلاً على ضرورة ظهور الحركات بقوله: فإن ادّعى عليك مدع بمال، وقلت: ماله عندي، بفتح " لام " ماله، فقد نفيت دعواه»([88]).

ويضيف:« وإذا قلت: ماله عندي، بضم "لام" ماله، فقد اعترفت له بمال واختلف باختلاف حركة اللام الألفاظ مع المعاني، فإذا فتحت" اللام" فقد صارت "ما " كلمة و "اللام المفتوحة" لام جر و "الهاء " ضمير في محل جر، وإذا ضممت اللام فتكون كلمة " مال" من " ماله "، خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة.....» ([89]).

وخلاصة نقد المؤلف لآراء دعاة إلغاء الإعراب يتضح في الآتي:

---

[88] - قضايا ومشكلات لغوية: أحمد عبد الغفور عطار، ط/1، الناشر تهامة المملكة العربية السعودية، 1402هـ - 1986م، جدة. ص97.

[89]- ينظر قضايا ومشكلات لغوية: أحمد عبد الغفور عطار، ط/1، الناشر تهامة المملكة العربية السعودية، 1402هـ - 1986م، جدة. ص97.

1- إن تسكين أواخر الكلمات يقضي على قواعد العربية، وعلى البلاغة والفصاحة والبيان والرفيع، وعلى فن القول، وعلى بحور الشعر، وموسيقى الكلم.

2 - إذا كانت الجملة التي تقرأ بالإعراب في خمس ثوان فإنها تقرأ بالتسكين في عشر وفي هذا إطالة لزمن المتكلمين ثم قال: «ولو حاول أحد الدعاة وألقى محاضرة، يلتزم في إلقائها إلغاء الإعراب بتسكين الكلمات لما استطاع»([90]).

3 - وذكر أن **قاسم أمين و سلامة موسى** قاما بالدعوة إلى إلغاء الإعراب ولكنهما لم يطبقا ما دعوا إليه في الحديث أو الكتابة، ثم يبرهن على فساد هذه الدعوة بقوله: «فالدعاة إلى إلغاء الإعراب كانوا أول الكافرين بدعوتهم»([91]).

وذكر **ت/ج دي بور**، أن للعرب شغفاً خاصاً بلغتهم، وكانت هذه اللغة بما حوت من كثرة في المفردات، ووفرة في صور التعبير، وبما في طبيعتها من قبول للاشتقاق خليقة أن تتبوأ مكانها بين لغات العالم، ولو قارناها باللغة اللاتينية في ثقلها وقلة مرونتها، أو باللغة الفارسية في فرط إسهابها لوجدناها، تمتاز عليهما بما فيها من صور لفظية قصيرة، تدل على المعاني المجردة، وهذه خاصة عظيمة النفع في ممارسة العلوم، فنحن

---

[90] - نفسه ص99..

[91] - ينظر قضايا ومشكلات لغوية ص99.

نستطيع أن نعبر بهذه اللغة العربية، عن أدق الفروق بين المعاني ([92]).

أما **علي النجدي ناصف**، في رده على الدعوة إلى إلغاء الإعراب والاستعاضة عنه بتسكين أواخر الكلمات العربية، فقد ركز الرد على الجانب المقابل، حتى يظهر فساد الدعوة وبطلانها، ولذلك أخذ في سرد كثير من الآيات القرآنية التي كان لكل منها توجيه في معانيها، حسب القراءة التي قرئت بها، وكذلك بعض الأبيات والأساليب العربية، اتي لا يتضح معناها إلاّ بالإعراب.

وهذه بعض الأمثلة، التي تدل على ضرورة الإعراب لفهم المعنى قال الله تعالى: **(إِنْ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيْ اللَّيْلِ وَ نِصْفِهِ وَثُلُثِهِ)** ([93]). فقرئ "نصفه وثلثه" بالنصب على معنى أنك تقوم أقل من ثلثي الليل، وتقوم نصفه وثلثه، وقرئ "نصفه وثلثه" بالجر على معنى أنك تقوم أقل من ثلثي الليل، وأقل من نصفه وثلثه» ([94]).

وقال الشاعر:

---

[92]- **تاريخ الفلسفة في الإسلام: .ت/ج دي بور نقله إلى العربية، د/ محمد عبدالهادي أبو ريدة، مك**تبة النهضة المصرية، ط/5 د/ت، ص 59.

[93] - سورة المزمل: آية 20.

[94] - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لجار الله الزمخشري، دار المعرفة، بيروت – لبنان. د – ت . 4/ 175، وينظر من قضايا اللغة والنحو: علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، 1376هـ - 1957م، الفجالة. ص 13.

هِيَ الْفُرْسُ الّتِي كَرَّتْ عَلَيْهِمْ عَلَيْها الشَّيْخُ كالأَسَدِ الْكَلِيمِ (95)

قد يتبادر إلى الفهم أن لفظ " الكليم" مجرور لأنه نعت "للأسد" الذي جاء مجروراً، ولكن من يتساءل عن معنى البيت، يعرف أن لفظ " الكليم " لا يوصف به الأسد في واقع الأمر، إذ هي صفة للشيخ الذي ورد مرفوعاً، في البيت، وهذا يذهب التساؤل والشك (96).

وفي مثل قولنا: إن الضوء مؤذ للعينين في حال سطوعه خاصة، ويحتمل أن يكون خبراً لـ"إن" فيرفع، ويكون المعنى على الإخبار عن الضوء بخبرين، السطوع والإذاء معاً والإعراب وحده الذي يبين المراد على وجه التحديد(97).

وذكر **فتحي محمد جمعة**: أن الإعراب أو التصرف الإعرابي صفة عربية أصيلة أصالة اللغة العربية ذاتها، ومن أجل ذلك كان الخطأ فيه أول شيء لفت أنظار الناس، ولاسيما بعد أن امتد الخطأ إلى تلاوة القرآن الكريم، فنفر فيق منهم لضبط

95 - المفضليات للمفضل الضبي ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون دار المعارف بمسرط/ 7 د/ت. ص33

96 - ينظر: من قضايا اللغة والنحو ص 23.

97 - ينظر المرجع السابق ص 18. وذكر الزجاجي: " أن الإعراب دال على المعاني، وأنه حركة داخلة على الكلام، بعد كمال بنائه فهو حركة، نحو الضمة في قولك: جاء الطالب، والفتحة من قولك: رأيت الطالب، والكسرة من قولك: مررت بالطالب. ينظر في علل النحو ص 72.

اللسان العربي بمجموعة من القوانين العامة التي تحكم استعمال الناس بنظام اللغة وتقيم السنتهم على سوائها المستقيم([98]).

ثم ذكر أن الكلمة العربية، لا تثبت - في كثير من الأحيان- على شكل واحد، ولا تلتزم حركة واحدة، وهذه حقيقة تساوقها حقيقة أخرى وهي أن هذا التغير الشكلي أو الحركي، يرتبط بكلمة أخرى أحياناً أو بالموقع أحياناً، فمثلاً جملة "محمد قائم "، و " إن محمداً قائم " فشكل "محمد " في المثال الأول، غير شكله في المثال الثاني، هذه الحقيقة الواقعة كان حتماً على النحاة أن يلاحظوها، ويعبروا عنها وهم يصيغون قواعدهم أيا ما كان المنهج الذي يجدر بهم أن يتّبعوه([99]).

وقد يرد على النحاة أن ظواهر اللغة توصف ولا تعلل، فالجواب أن صنيعهم لم يكن كله تعليلاً بالمعنى الشامل للتعليل بل كان وصفاً مشروحا أو مفصلاً، لقد كان أمامهم لغة لها خصائص مميزة، والناس أصبحوا يخطئون هذه الخصائص، وينحرفون في كلامهم عنها، فحق عليهم أن يقولوا لقومهم: الكلمة يكون شكلها "كذا " عندما تكون "كذا "، أو يكون معها "كذا " ([100]).

---

[98] - مجلة كلية الشريعة واللغة العربية ص311 جامعة محمد ابن سعود الإسلامية العدد2 رجب 1401هـ أبْها – مقال بعنوان: العوامل النحوية وتفسير ظاهرة الإعراب بين الحقيقة والتهويل فتحي محمد جمعة

[99] - ينظر مجلة كلية الشريعة ص 311.

[100]- المرجعنفسه، ص 311.

ومن خلال تقويمنا للآراء المتباينة في الإعراب نصل لإلي حقيقة لا تقبل الجدل وهي:

دقة النحاة وعنايتهم بالإعراب لأن به يعرف معنى الكلمة تبعاً لموقفها في التركيب كما أنه وسيلة لضبط الكلمة، حتى يحاكي أبناء عصر اللحن بواسطة القواعد الإعرابية، أبناء عصر الفصاحة، الذين كانوا يتكلمون على سجيتهم، وكما قال الشاعر:

ولسْتُ بنَحْوِي يلوكُ لسانَه ولكنْ سلِيقيٌ أقولُ فأعرب

وهذا الصنيع من النحاة دليل على حبهم للغة القرآن، وحرص منهم على عدم تشويهها بلكنة اللاحنين ورطانتهم.

ونرى أن الدعوة إلى إلغاء حركات الإعراب والاستعاضة عنها بتسكين أواخر الكلمات، دعوة غير مقبولة، لأن الحركة لها دلالة خاصة في المبنى وأثر في إيضاح المعنى, سواء أكانت هذه الحركة في أول الكلمة، أم في وسطها، أم في آخرها، فمثلاً: الفعل "كتب، بفتح أوله يدل على بناء الجملة للمعلوم، وهو ما يسمونه مبنى للمجهول، كما في قولنا : "كُتِبَ الدرسُ " وكذلك قولنا: "جلس جلسة، وجلس جِلسة".

نجد أن حركة فتح الحرف الأول من كلمة "جَلسة" جعلت الكلمة تدل على المرة، أي عدد الجلسات، وأن حركة جر الحرف

الأول من كلمة "جِلسة " جعلت الكلمة تدل على الهيئة التي عليها الجالس ([101]).

وأما الحركة في وسط الكلمة، فهي كذلك تجعل المعنى يختلف باختلافها، وقد ذكر قطرب في مثلثاته، عدة شواهد تبين اختلاف المعاني لاختلاف الحركات، نحو لفظ "الحلم" فبفتح اللام يدل الفعل على معنى، حلم في نومه.

قال الشاعر:

حلَمتُ لكُمْ في نَومي فغَضِبتُم فلا ذنبَ لي إن كنتُ في النومِ أحلُمُ

وبكسر اللام يفيد معنى: حلِم الأديم، إذا فسد،

قال الشاعر:

يهنّيكَ الأمارة كلُّ ركْبٍ وقد حلِمَ الأديمُ فلا أديمَ.

وأما حلُم بضم اللام فهو من الحلم والاحتمال:

قال الشاعر:

حلُمت عن الأراقم فاستجاشوا فلا برحت صدورهم تفورُ([102]).

---

[101] - ينظر الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها 2/ 9،أحمد زكي صفوت ط/4 مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1983م مصر.

[102] - مثلثات قطرب. تحقيق رضا السنوسي، الدر العربي للكتاب ليبيا - تونس د - ت. ص 34

وأما الحركة في آخر الكلمة، فنحو الحركة التي تظهر على "التاء" المتصلة بالفعل، نحو: "كتبت" فحركة سكون "التاء" تدل على أن الفاعلة هي والتاء للتأنيث، وبضمها تدل على أن الفاعل هو المتكلم، وبفتحها تدل على أن الفاعل هو المخاطب، وبكسرها تدل على أن الفاعل هو المخاطبة.

وفي كل هذه الأحوال لم تتغير حروف الفعل "كتب " لا بالزيادة ولا بالنقصان، وكذلك الحركة التي تظهر على كاف الخطاب نحو الكتاب لك، فعلامة فتح الكاف تدل على المخاطب، وعلامة الجر تدل على المخاطبة.

إذن وجود الحركة ضروري في الكلمات العربية ولا يمكن الاستغناء عنها، سواء في أول الكلمة أم في وسطها أم في آخرها؛ والذين دعوا إلى إلغاء حركات الإعراب وتسكين أواخر الكلمات يؤمنون بنفس الفكرة الخاطئة وهي من حق الباحث الذي ينشد التيسير في قواعد العربية، أن يلغي أو يغير من أبوابها، ما يراه مصدراً للصعوبة حتى ولو كانت تلك الأبواب تمثل عناصر جوهرية، في نظام اللغة وفي حذفها أو تغييرها هدم لشيء من مقومات تلك اللغة ([103]).

فالإعراب من خصائص العربية الفصحى، ومما يدل على ضرورته لفهم المعنى، ومعرفة كون الكلمة في الجملة، فاعلة أو

---

[103] - ينظر في إصلاح النحو العربي ، ص 95.

مفعولة أو مضافة..... إذا كتبنا كلمة "زيد " مثلاً، مفردة دون أن تكون في جملة، فإنها تدل على معنى معجمي، هو مسمى من جنس الرجال، ولكن إذا أخذت هذه الكلمة، مكانها في جمل نحو:

1 - جاء زيد.
2 - رأيت زيداً.
3 - مررت بزيدٍ.

أصبح لها معنى يدل على وظيفتها في الجملة، وهذا المعنى لا يتضح إلاّ بواسطة الإعراب، فكلمة "زيد" في المثال الأول، أفادت معنى الفاعلية أي أن زيداً هو الذي فعل المجيء، وفي المثال الثاني أفادت معنى المفعولية، أي هو الذي وقعت عليه الرؤية، وفي المثال الثالث افادت أن المرور وقع به ودل على ذلك وقوعه مجروراً.

ورغم أن زيداً هو نفسه في الأمثلة الثلاثة، ولكن دوره في كل جملة مختلف، والذي كشف لنا اختلاف هذه الوظائف هو الإعراب، بواسطة العلامة، التي اختلفت تبعاً لاختلاف موقع الكلمة في الجملة، من رفع ونصب وجر.

فلو ألغينا الإعراب، أي الحركات التي تظهر في آخر الكلمة واكتفينا بتسكين أواخرها، كما يدعو البعض، لضاعت المعاني ووقعنا في اللبس، ولأدي ذلك إلى فوضى في اللغة،

ولتحولت الكلمات إلى قوالب جامدة، بعد أن فقدت موسيقى الإعراب.

ومن خلال هذه الآراء المختلفة، التي ذكرناها في هذا المبحث للوصول إلى منهج، من شأنه أن ييسر إعراب النحو لدارسيه، مستفيداً من خبرات المجددين، الذين أحسّوا بصعوبة النحو العربي، ولاسيما الإعراب، يتضح لنا أنه ليس هناك فرق كثير، إذا عرف الطالب أن الإعراب يعني: أن العلامة الإعرابية التي تظهر في آخر الكلمة، لا بد أن يتسبب فيها عامل. ([104])

أو يعرف أن الإعراب هو : أن يتغير آخر الكلمة بتعاقب الأغراض النحوية التي تؤديها الكلمة في أثناء الجملة([105])، أو يعرف أن الإعراب هو أن يتغير آخر الكلمة رفعاً ونصباً وجراً في الاسم المعرب، ورفعا ونصبا وجزماً بالسكون في الفعل المضارع ([106]).

بل المهم هو الطريقة، التي من شأنها أن تجعل الطالب يترجم هذا الكلام من الناحية العملية، أي يستطيع دون عناء، أن يهتدي إلى إعراب الكلمات في الجمل، ليعرف موقعها الإعرابي في سياقها، ومتى عرف ذلك. استطاع، في يسر، أن يعرف العلامة

---

[104] - التطبيق النحوي: عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، 1993م الإسكندرية. ص

[105] - في النحو العربي قواعد وتطبيق ص 28.

[106] - ينظر تجديد النحو : شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ط/3. 1992م . ص 109

التي تكون على آخر الكلمة، تبعاً لموقعها في الجملة، سواء أكانت هذه العلامة ظاهرة أم مقدرة.

ومن ثمّ يعرف الدارس المعنى الخاص والمعنى العام لكلمة ما حسب موقعها في الجملة، وهنا يكون الإعراب وسيلة لغاية، اي بواسطته تفهم النصوص العربية وتنشأ الجملة أو العبارة سليمة، كما كان ينشئها فصحاء العرب.

وليس من الصعوبة إيجاد هذه الطريقة إذا تضافرت الجهود من المختصين والمربين في لجان مشتركة من مختلف المؤسسات التعليمية على مستوى الأقطار العربية، مستعينة بالتقنية الحديثة.

الفصل الرابع:

المجددون وتيسير النحو العربي

المبحث الأول: دعوة إلى تيسير الأسماء.

- ضمير الجمع والمثنى بنوعيهما .

- نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة.

- جمع المذكر السالم.

- جمع التكسير.

- رفع الاسم والخبر دائماً حتى مع النواسخ.

-التطبيق الأول.

-التطبيق الثاني.

- التطبيق الثالث.

- الممنوع من التنوين.

- نصب المنادى.

-الأسماء الخمسة.

-إلغاء تعدد أحكام العدد.

- مسائل متفرقة.

المبحث الثاني: تيسير يتعلق بالأفعال:

- أوزان الفعل الثلاثي.
- المطاوعة.
- الأفعال الخمسة.
- تعدي الفعل ولزومه.

المبحث الثالث: اقتراحات جديدة نزعم أنها يتسّر بعض القواعد النحوية:

- **أولاً:**حركات الإعراب.
- **ثانياً:** حذف العامل في المبتدأ والخبر.
- **ثالثاً:** جواز تقديم الفاعل على فعله
- **رابعاً:** تيسير باب الاشتغال.
- واجب النصب.
- ترجيح النصب.
- وجوب الرفع.
- استواء الرفع والنصب.
- ترجيح الرفع.
- **خامساً:** تيسير باب التنازع:

المبحث الأول: دعوة إلى تيسير الأسماء:

توحيد ضمير الجمع والمثنّى.

يرى أصحاب هذا الاقتراح أن الاختلاف بين ضمير المذكر والمؤنث يعد عقبة في سبيل المتعلمين والخطباء والمؤلفين، وهم يرون أن اللغات الحديثة تجعل الضميرين واحداً، والناس في كلامهم على بئتهم يجرون على ذلك لأنه، كما زعموا، أخف على السمع واللسان ([1]).

يرى **الخوري** أنه لا ضرر ينال العربية إذا جعل ضميرا الجمع المؤنث والمذكر واحداً فبدلاً من القول: النساء مددن، ويمددن نقول: مدوا ويمدون، وبدلاً من القول: بيوتهن وأقلامهن، نقول: بيوتهم وأقلامهم...الخ فجعل الضميرين واحداً دليل على ارتقاء اللغة، لا على انحطاطها»([2]).

ومال إليه كذلك **عيسى الحلو**، ، وأضاف له اقتراحاً آخر هو: إلغاء ضميري المثنى، حيث ذكر أن توحيد ضمير الجمع في المؤنث والمذكر لحسن، وتوحيده في مثناهما لأحسن، فبدلاً من

---

[1] - أنظر مقال جرجس الخوري، بالمقتطف ص343.

[2] - المرجع السابق ص343.

القول: الجال والنساء والرجلان والمرأتان، ذهبوا، وبدلاً من القول: كتبهم وكتبهن وكتبهما، نقول: كتبهم للجميع ([3]).

ودعا كذلك **سلامة موسى**، في معرض مقارنته بين اللغة العربية والانجليزية، إلى إلغاء صيغة المثنى، وذلك بإلغاء الألف والنون منه ([4]).

أما **فؤاد طرزي**، فيذهب إلى وجوب اعتماد الياء المفتوحة والنون الساكنة في جميع الحالات، وعدم فرض شمول المثنى على جميع الأسماء ([5]).

أما **الشيخ أمين الخولي**، فيقترح أن يعامل المثنى معاملة المقصور أي إلزامه الألف في جميع أحوله الإعرابية قال:

«وأحسب أننا لو رجحنا القصر في الأسماء الخمسة، ثم رجحناه في المثنى، نريح ونستريح وأصولهم و قواعدهم تعطي هذا»([6]).

أما **إبراهيم مصطفى**، فلم يجد تأويلاً لإعراب المثنى واعتبره شاذاً وقرر أنه في العربية غريب كباب العدد، إذ يذكّر فيه المؤنث ويؤنث المذكر، وظن أن شذوذه أمر تقرر في سائر

---

[3] - عيسى الحلو، من مقال في رده على اقتراح جرجس الخوري جزء26 مجلد29 ص530.

[4] - البلاغة العصرية واللغة العربية، ص 150 ومجلة الهلال 1077.

[5] - أنظر مقال د/ ميشال جحا، مجلة الفكر العدد 61، ص36.

[6] - مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول: الشيخ أمين الخولي، مجلد7، يوليو 1944م ص56، وقد قال قبله النحاة: 'ن لغة بلحارث بن كعب تلزم المثنى الألف دائما، كقوله: إن أبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها. مغني اللبيب 38/2.

العربية، واستقام في كل أبوبها، لأنه لا يرى الإعراب بالعلامات الفرعية، كما ذهب النحاة بل يعتبرها حركات مدت فنشأ عنها لينها، تبعاً للمازني ([7]).

ولكن العلة التي جعلت النحاة لا يقولون بما قاله **المازني**، ولا يطّردون ذلك في بقية الأبواب، إنه وقف في طريقهم المثنى، فرأوه في حالة الرفع باللف، أو بالفتحة الممطولة، وهذه بعيدة عن الضمة التي كانت من حقه، ورأوه في حالة النصب بالياء وهي بعيدة عن الفتحة الممطولة، ورأوه في حالة الجر بالياء المفتوح ما قبلها، وهي بعيدة عن الكسرة أو الكسرة الممطولة فليست تصلح لأن تكون حركات ممطولة، فتخرج القاعدة القائلة إن الإعراب كله بالحركات الممطولة، أو غير ممطولة، فلما رأوا ذلك ترجح عندهم أن يكون إعرابها بالحروف، فهي معربة بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً ([8]).

وقد ذهب أيضاً **يعقوب عبدالنبي**، إلى أن الرفع لا يكون إلاّ بالضمة، والنصب لا يكون إلا بالفتحة، والجر لا يكون إلاّ بالكسرة ([9]).

---

[7] - إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص 113. وينظر تقويم الفكر النحوي ص 187 علي أبو المكارم دار الثقافة. بيروت لبنان. د- ت.

[8] - النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: محمد أحمد عرفه، مطبعة السعادة مصر د – ت.، ص 189.

[9] - في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية: عبد الوارث مبروك سعيد، ط/ 1. دار القلم 1985م القاهرة، ص 29، عن النحو الجديد ص 25، 26.

قال **عبد الوارث مبروك سعيد** ـ في رده : (ما هو موقفه وهذا رايه من الأبواب التي تشذ عن هذه القاعدة وهي: المقصور والمنقوص والمثنى والجمع السالم بنوعيه، والسماء الخمسة، والممنوع من الصرف؟ ([10]).

فالمثنى تختفي على آخر مفرده الضمة والكسرة، لتعذر ظهور الأولى مع ألف المثنى، والثانية مع الياء النائبة عن ألف التثنية وتظهر الفتحة، فالإعراب في الأصل للمفرد، واما علامة التثنية الألف والياء، فطارئة والحكم، كما يقول النحاة، للطارئ، لأن رعاية الصيغة أقوى من رعاية حركة الإعراب ([11]).

المطالبة بنصب جمع المؤنث السالم بالفتحة:

قال **السيوطي:**« وذكر الجمع بألف وتاء، أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم، لأنه لا فرق بين المؤنث كهندات، والمذكر كإصطبلات»([12]). وذكر أن رفع هذا الجمع وجره، فبالضمة والكسرة على الأصل وأجاز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً، وأجازه هشام منهم في المعتل خاصة([13]).

---

[10] - المرجع نفسه ص 30.

[11] - ينظر في إصلاح النحو ص 30. وقال الأستاذ عبد الوارث: "تعذر ظهور الكسرة مع الياء، أمر غير مقبول خاصة من الناحية الصوتية، إذ الكسرة والياء من جنس واحد، والقول بأن الياء نائبة عن الألف، لا يسوغ هذا الرأي الغريب، فضلا عما في هذا القول من تكلف وبُعد". المرجع نفسه هامش رقم 210 ص166.

[12] - ينظر همع الهوامع 47/1.

[13] - همع الهوامع، 47/1.

وذهب إلى رأي الكوفيين من دعاة التجديد **أمين الخولي** ([14])، **وجرجس الخوري**، ([15]) وقال **محمد كامل حسن**: (لا يعوق السليقة أن تكون علامة النصب مختلفة في جمع المؤنث السالم)([16]).

أما **فؤاد طرزي** فقد خالف الجميع، حيث دعا إلى اعتماد الألف والتاء الساكنة، في جمع المؤنث السالم ([17]).

ويرى **يعقوب عبد النبي**، أن جمع السالم بنوعيه من باب واحد، كل منهما ظهرت على آخره حركتا الرفع والجر فقط، وحرم حركة النصب، والظاهر أن جمع المؤنث، هو المقيس على جمع المذكر، في حرمانه من الفتحة، لأن المانع الصوتي من ظهور الفتحة، مع جمع المذكر موجود وهو الياء التي حلت محل واو الجمع، ولكنه مع جمع المؤنث غير موجود إذ كان من اليسير أن ننطق بالفتح بدل الكسر ([18]).

وقال: «وفي حالة جمع المؤنث لدينا تخريجان ممكنان لوجود الكسرة في حالة النصب، إما أنه منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وإما أنه مجرور في حالة النصب شذوذاً، و هذا الأخير

---

[14] - ينظر مجلة كلية الآداب: أمين الخولي، جامعة فؤاد الأول ص 58.

[15] - ينظر مجلة المقتطف: جرجس الخوري، جزء 4 مجلد 29 أبريل 1905م. ص 343.

[16] - اللغة العربية المعاصرة: محمد كامل حسن، دار المعارف 1976م مصر. ص65.

[17]- ينظر مجلة المقتطف جزء4، مجلد 29 محرم 1332هـ أبريل نيسان 1905م، ص343.

[18] - في إصلاح النحو ص 28، عن النحو الجديد.

أولـــى، طـــرداً لقواعـــد الإعـــراب بالحركـــات الأصـــلية، واحترامـــاً للســـليقة اللغوية»([19]).

ويـــذهب **مهـــدي المخزومـــي** إلـــى أن نصـــبه بالكســـرة موضـــع شـــذوذ فـــي إعرابـــه ([20]). ويتخـــذ صـــاحب إحيـــاء النحـــو مـــن عـــدم نصبه بالفتحة دليلاً على أن الفتحة ليست علماً على إعراب([21]).

قـــال **برجشتراســـر**:« ومـــن مـــا لإعـــراب تطـــابق الجـــر والنصـــب فـــي الجمـــع المؤنـــث الصـــحيح نحـــو، "بنـــات" فيظهـــر أن يكـــون سببه صوتياً لا علاقة له مع نفس الإعراب» ([22]).

والخلاصـــة أن المجـــددين ينـــادون بـــأن ينصـــب جمـــع المؤنـــث الســـالم بالفتحـــة، تبعـــاً لإعـــراب الكـــوفيين، مخـــالفين بـــذلك جمهـــور النحـــاة، الذين يرون نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة.

ونـــرى أن مـــا ذهبـــوا إليـــه ليســـت لـــه أهميـــة فـــي تيســـير النحـــو، خصوصـــاً أن الجمـــع بـــالألف و التـــاء ورد فـــي حالـــة نصـــبه، منصـــوباً بالكســـرة، وذلـــك فـــي آيـــات القـــرآن الكـــريم والشـــعر العربـــي، إلا مـــا دعـــت إليـــه الضـــرورة، فـــأي رأي يـــدعو إلـــى مخالفـــة النصـــوص المشـــهورة

---

[19] - في إصلاح النحو ص 139، نقلاً عن النحو الجديد

[20] - في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ص 72 مهدي المخزومي ط/3. 1985م لبنان.

[21] - إحياء النحو ص 11.

[22] - التطور النحوي للغة العربية ص 120، برجشتراسر، أخرجه رمضان عبدالتواب، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة ودار الرفاعي الرياض 1402 هـ 1982م.

سيجعل الدارس يقع في حيرة، خصوصاً إذا تعارضت القواعد التي درسها، مع النصوص مثال ذلك، إذا قلنا للتلميذ إن جمع المؤنث السالم ينصب بالفتحة، فهل يعتبر وروده في مثل هذه الآية ليس منصوباً، لأنه ظهرت على آخره علامة الجر؟.

نحو قوله تعالى: **(إنَّ المُسلِمينَ وَ المُسْلِماتِ وَ الْمُؤْمِنينَ وَ المؤْمِناتِ والقانِتينَ و القانِتاتِ و الصَّادقينَ وَ الصادِقاتِ و الصّابِرِينَ وَ الصّابِرَاتِ)** ([23])

جمع المذكر السالم:

وجمع المذكر السالم: ما لحق آخر مفرده (**واوٌ**) مضموم ما قبلها، أو (**ياءٌ**) مكسورة ما قبلها، و (**نون**) مفتوحة في غير الإضافة، فإنّ (النون) تُحذف فيها؛ نحو: مسلمون، ومسلمين.

والمشهور في إعرابه الرفع بالواو، والنصب و الجر بحركات ظاهرة على النون مثل: "حين" قال: «وقد جرت اللغة التي نستعملها على إلزامه الياء، ولهذا يكون الأوْلى فيه أن يعرب بالحركات على النون كحين، أو نلزمه الياء مع فتح النون دائماً»([24]).

---

[23] - سورة الأحزاب آية 35.

[24] - مجلة كلية الآداب ص 57. جامعة فؤاد الأول، والنحو الجديد ص 215.

والشيخ الخولي كان مسبوقاً في هذا الاقتراح، الذي يعد من باب التلفيق في اللغات، فقد جاء في شرح التصريح: « وبعضهم أي النحاة يطرد هذه اللغة، وهي لزوم الياء والإعراب على النون منونة، في جمع المذكر السالم، وفي كل ما حمل عليه»([25]).

وكذلك ذكر **السيوطي**: أن في جمع لغات أخرى، **أحدها**: أن يجعل كغسلين في التزام الياء، وجعل الإعراب في النون مصروفاً.

الثانية: أن يجعل كهارون، في إلزام الواو، وجعل الإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة.

الثالثة: التزام الواو وفتح النون مطلقاً، وجعل المثنى كالمسلمان والجمع كغسلين، أو هارون، مشروطاً بأن لا يجاوزا سبعة أحرف فإن جاوزها لم يعربا بالحركات ([26]).

ويرى **إبراهيم مصطفى** : أن الضمة فيه علم الرفع والواو إشباع والكسرة علم الجر والياء إشباع، وأغفل الفتح لأنه ، عنده ، ليس بإعراب قال: « ومما يدلك على أنهم عنوا بالدلالة على الجر، وأغفلوا النصب، أن نظيره وهو جمع المؤنث السالم، رفع بالضمة وجر بالكسرة ثم أغفل الفتح فيه أيضاً، كما أغفل في جمع المذكر

---

[25] - شرح التصريح على توضيح ابن هشام، 77/1 للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية الحلبي، د -

[26] - همع الهوامع 171/1.

السالم، وكانت المماثلة في الجمعية داعية إلى المشابهة في مسلك الإعراب» ([27]).

وحاول **المخزومي**، أن يتخلص من العوامل في إعراب جمع المذكر السالم، حيث أعرب " جاء المحمدون"، جاء: فعل ماض، المحمدون فاعل مرفوع، و"مررت بالمحمدين" بالمحمدين : الباء: أداة إضافة، والمحمدين مضاف إليه بواسطة الأداة مخفوض، و "رأيت المحمدين": مفعول منصوب.

ولاحظنا أنه لم يذكر علامة الرفع " الواو" في الجملة الأولى ولا علامة الجر والنصب "الياء" في الجملتين الأخيرتين، رغم أنه عرف جمع المذكر السالم بقوله: (هوك ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون رفعاً، وياءٍ ونونٍ خفضاً و نصباً) ([28]).

ويقترح **سلامة موسى**، إلغاء الواو والنون من جمع المذكر السالم دون أن يقدم، كغيره ، البديل، بل اكتفى بالقول فقط، حيث ذكر أن في العربية ما زاد على الواحد قد يكون اثنين، أو فهو ليس مفرداً لا جمعاً، بل هو صيغة خاصة تحتاج إلى قواعد([29]).

---

[27] - إحياء النحو ص111.

[28] - في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: مهدي المخزومي، ط/3، 19858م،لبنان. ص 73، 74.

[29] - مجلة الهلال: سلامة موسى، يوليو 1926م، ص 1077، وينظر البلاغة العصرية واللغة العربية ، سلامة موسى. دار سلامة موسى للنشر 1964م القاهرة. ص 150.

أما **فؤاد طرزي**، فيرى اعتماد الياء والنون الساكنين في جميع الحالات([30]).

ويذهب **يعقوب عبدالنبي** على أن جمع المذكر السالم، مرفوع بالضمة الظاهرة على آخر المفرد، ثم عرضت الواو للدلالة على صيغة الجمع والتذكير، أما حالة الجر، فإن الكسرة وعلامة الجمع تضادتا، فتغلبت علامة الإعراب على علامة الجمع، فقلبت واو الجمع "ياء" ثم حمل النصب على الجر، إذ لو تغلبت الفتحة لصارت الصيغة الحاصلة، صيغة تثنية، ولو تغلبت علامة الجمع على الفتحة، لصارت الصورة الحاصلة صورة جمع مذكر في حالة الرفع ([31]).

وذكر صاحب المفتاح، أن العرب خصوا الضمة بالعمدة، والكسرة بالوسيط، والفتحة بالفضلة، ليكون الأول مرفوعاً، والثاني مجروراً والثالث منصوباً، وذلك في إعراب الأسماء([32]).

وقال **عبدالفتاح بحيري**، في اعتراضه على ما ذهب إليه المؤلف، ولاسيما في إنكاره للعوامل النحوية:« وإذا لم يكن للعوامل أثر في الجملة فما الذي يرشد المتكلم إلى التعرف على

---

30 - مجلة الفكر العربي: فؤاد طرزي، معهد الإنماء العربي بيروت، العدد61. سبتمبر 1990م ، ص 36

31 - في إصلاح النحو ص 130 نقلا عن النحو الجديد.

32 - من مقال عبد الفتاح بحيري بمجلة كلية العلوم الاجتماعية ص 615. جامعة ابن سعود العدد الأول سنة 1997.

الوسيط، والفضلة في النحو: " مررت بالمصلين ورأيت الفائزين"؟»[33].

ثم قال: «لا يشك أحد، باستثناء المؤلف، في أن الذي أرشدنا إلى الوسيط في الجملة الأولى هو "باء الجر" وأن الذي أرشدنا إلى الفضلة في الجملة الثانية هو الفعل "رأى" والنحاة جميعاً القدامى منهم والمحدثون لم يقولوا بأكثر من هذا، فإذا وافق على ذلك، فما الجديد الذي أتى به؟» ([34]).

ونصل مما قدمه المجددون من اقتراحات في جمع المذكر السالم إلى أن الإبقاء على قواعد النحاة القدامى أولى لأنها لا تتعارض مع المشهور من نصوص اللغة، ولاسيما القرآن الكريم لأن هذه القواعد وضعت وفق المشهور من لغة العرب، أما غير المشهور فلم يهمل بل حفظ ولم يقس عليه.

وفي ما ذهب إليه صاحب المفتاح لم يعط تفسيراً واضحا لدمج حالتي النصب والجر في جمع المذكر السالم، والمثنى في علامة واحدة، هي "الياء" وكذلك دمج حالتي النصب والجر في الأسماء الممنوعة من الصرف، في علامة واحدة هي "الفتحة" وكذلك دمج حالتي النصب والجر في جمع المؤنث السالم، في علامة واحدة هي الكسرة، بل اكتفى بالقول: «ودمجوا الحالتين

---

[33] - المرجع نفسه 615.

[34] - ينظر المرجع نفسه ص 615،616.

الثانويتين، وجعلوا لهما علامة مشتركة في الأسماء التالية: جمع المذكر والمؤنث السالم، والممنوع من الصرف والمثنى» ([35]).

الجمع المكسر: وهو ما تغير صيغة مفرده؛ نحو: رجالٌ.

يرى **حسن الشريف**: أن جموع التكسير مشكلة، لأنها جعلت اللغة العربية في حجم أربع أو خمس لغات، إذ يجمعون "بائس" على بائسون، وبؤوس وبؤساء، و يجمعون "زهرة " على زهر و أزهار، وأزاهير وأزاهر وزهور، وحسب رأيه، أن السبب الذي جعل هذا التعدد لصيغ المفرد الواحد هو استباحة شعراء العرب صياغة الجموع، كلما اقتضى وزن البيت صيغاً جديدة كأن الشاعر منهم يعرف أن جمع صديق: أصدقاء، فإذا استعمل أصدقاء وانكسر البيت، عمد إلى صيغة جمع يستدعيها تناسب الوزن والبحر ([36]).

ويقترح لعلاج ذلك، أن تجمع الأسماء التي يجوز جمعها جمعاً مذكراً سالماً، وجمع تكسير، ويكتفي فيها بصيغة جمع المذكر السالم، وتلغى صيغ جمع التكسير الأخرى، فتجمع "كافر" على كافرون، وتلغى كفار وكفرة وكوافر، أما الأسماءالتي لا

---

[35] - المرجع السابق ص 615.

[36] - من مقال حسن الشريف مجلة الهلال، أغسطس 1938م، ص 1113

تجمع جمعاً سالما، فتبقى لها صيغة واحدة، من صيغ جموع التكسير، فتجمع "زهر" على أزهار وأزاهير وزهور.

كما يقترح أيضاً، عدم الممانعة في استبقاء هذه الصيغ المتعددة في المعاجم الكبرى لتيسّر للمتخصصين فهم الكتب القديمة، والأدب القديم ([37]).

أما **فؤاد طرزي** فيرى الإبقاء على المستعمل منها والشائع فقط ([38]).

ويذهب **سلامة موسى** إلى إلغاء جمع التكسير والاكتفاء بالألف والتاء لغير المذكر السالم([39])، وقال: «عندنا في جموع التكسير قواعد لا تحصى بل يكاد أن يكون لكل كلمة قاعدة، والمعرفة التامة بجموع التكسير تحتاج إلى العمر كله، ولو كانت مئة سنة» ([40]).

وذكر **محمد كامل حسن**، عند حديثه عن مقومات السليقة، أن جموع التكسير متعددة جداً، وقد بذلت محاولات لتنظيم قواعدها وأن التقيد بهذه القواعد معوق للسليقة من غير شك وليس مما يعين على معرفة الجمع الصحيح، أن تكون هناك

---

[37] - المرجع السابق، ص 1114.

[38] - من مقال، ميشال جحا، مجلة الفكر العربي عدد 61 ، سبتمبر 1990م، ص 36.

[39] - مجلة الهلال، أغسطس 1938م: ص1077.

[40] - البلاغة العصرية واللغة العربية ص 147.

عشر قواعد لذلك، وقد دلت الإحصاءات على أن أغلب الجموع على وزن: أعمال وبصائر ويقترح أن يكون هذا هو الجمع دائما، إلاّ إذا اشتهر خلافه وبذلك ينتهي هذا الأمر الذي يصعب ، حسب رأيه، على المتعلمين استيعابه» ([41]).

ومن خلال ما نادى به هؤلاء يبدو أنهم يتجاهلون أن مشكلة جموع التكسير أعقد وجذورها أبعد من مجرد وجود أكثر من صيغة للمفرد الواحد، وأخطر جوانب هذه المشكلة، وثيقة الصلة بطبيعة اللغة العربية، كلغة سامية، وليس من اليسير حل مثل هذا الضرب من المشاكل الجوهرية عن طريق هذا الأسلوب السطحي ([42]).

وقد اتضح لنا من هذه الآراء والاقتراحات للمحدثين، أنهم صوروا جموع التكسير إحدى مشاكل اللغة العربية، وأنه يعسر على التلميذ الإلمام بها وقد غالى البعض، حين دعا إلى حذفها نهائياً، أو حذف الكثير منها، والاكتفاء ببعض الجموع فقط، وإهمال الكثير منها رغم وجوده في النصوص العربية.

وفاتهم أن صيغ جموع التكسير للكلمة الواحدة، قد تؤدي معنى يختلف عن الصيغ الأخرى، لنفس الكلمة وعن معنى أنواع الجموع الأخرى للكلمة ذاتها، فمثلا كلمة بيت إذا جمعت على

---

[41] - اللغة العربية المعاصرة، محمد كامل حسن، ص147.

[42] - في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص95.

أبيات، كان المراد منها، أبيات الشعر للقصيدة، وإذا جمعت على بيوت، كان المراد منها المساكن المعروفة، وهذا كثير.

وكذلك ورود جموع التكسير المختلفة في القرآن الكريم، التي دعا البعض إلى إهمالها نحو: "الكفرة" و "الكفار" و "الكوافر" نحو قوله تعالى: **(أولَئِكَ هم الكَفَرَةُ الفَجَرَةُ)** (43) وقوله عز من قائل: **(فَلاَ تَرْجِعُوهُنَّ إِلَيَّ الكُفَّار)** (44). وقوله سبحانه: **(ولاَ تَمْسِكُوا بِعِصْمِ الْكَوَافِرِ)** (45)

من هذا لا نرى إلغاء هذه الجموع، فإن في حذفها حذفاً لجزء كبير من اللغة، بل نقترح حلاً لعلاج الصعوبة الناجمة عن تعدد صيغها، ان تعطى للتلميذ على مراحل خلال السنوات الدراسية، حتى إذا أكمل مرحلة الدراسة الجامعية، استطاع الإلمام بها دون ضجر.

أما إذا أعطيت له كاملة بصيغها المتعددة في مرحلة دراسية معينة، فلاشك أنه يحس بالصعوبة من تعلمها وهذه مشكلة قواعد النحو، التي يشعر الجميع بثقلها وعسرها، جاءت الصعوبة، ليس من القواعد نفسها، بل من طرائق التدريس والمنهج الذي تُقدم من خلاله.

---

43 - سورة عبس آية 41.

44 - سورة الممتحنة آية 10.

45 - سورة الممتحنة آية10.

رفع الاسم والخبر دائما حتى مع النواسخ.

النواسخ تحدث تغييراً في الجملة الداخلة عليها، كما عليه جمهور النحاة، فمثلاً إذا دخلت كان أو إحدى أخواتها، على المبتدأ والخبر، رفعت الأول ونصبت الثاني، نحو قله تعالى: **(وكَانَ اللّهُ غَفُوراً رَحِيماً)** ([46]). وإذا دخلت إن أو إحدى أخواتها كذلك عليهما، نصبت الأول ورفعت الثاني نحو: إنَّ الحقَّ ظَاهِرٌ.

وكذلك بقية النواسخ وأما المجددون فلا يرون ضرورة هذا القيد الذي وضعه جمهور النحاة.

إذ يذهب الأستاذ جرجس الخوري إلى أن معنى العبارة يفهم من غير إعراب، ولا داعي إلى اختلاف أحكام الإعراب بين الأفعال الناقصة، والأحرف المشبهة بالفعل، ولا النافية للجنس قال: «أما كان الأولى رفع الاسم والخبر، دائما حسب الأول وإراحة النفس من اختلاف النواسخ، وتعقيدات أحكام لا النافية للجنس؟.» ([47])

أما **يعقوب عبد النبي** فيرى نصب المسند إليه، بعد "إنّ" وأخواتها، حملا لها على الأفعال الطالبة للمفعول، لوجود شبه

---

[46] - سورة الفتح آية: 14.

[47] - في إصلاح النحو ص 124. نقلا عن إصلاح النحو ليعقوب عبدالنبي.

لفظي بينهما، وهو يستدل لذلك ببطلان عملها حين تلحقها "ما" لأن امتزاج "ما" بها مخرج لها عن شبهها بالفعل([48]).

ويعتبر صاحب المفتاح: "إنّ أو إحدى أخواتها " فضلة مكملة، لأنّ "إنّ " و أخواتها عنده، أركان فعلية ناقصة، تتم بالاسم، وخبر "إن" مسند إليه، عنده كذلك، كما أن خبر كان أو إحدى أخواتها عنده أيضاً فضلة حيث جاء منصوباً ([49]).

وبعد أن ناقش صاحب اللغة العربية المعاصرة، النحاة فيما ذهبوا إليه، في أسماء النواسخ وأخبارها، ذكر أنه في النحو الحديث تكون هذه المنصوبات منصوبة لأنها تكملة.

وبهذا يلغي من النحو باب خبر كان، إذ يراه منصوباً لأنه تكملة للكينونة، وأنّ كان تدل الكينونة في الماضي، وفي غير الماضي والفرق بينهما بلاغي، وليس إعرابياً، وهذا يراه سبباً لعدم البحث في إسم كان وخبرها، إسمها مرفوع بالطبع لأنه متحدث عنه، وخبرها منصوب بالطبع لأنه تكملة، فإذا لم يوجد أحدهما فلا

---

[48] - من مقال جرجس الخوري، المقتطف، ص 343، وقد دعا في المقتطف أستاذ رمز لاسمه بحرف "ش" من خلال رده على اقتراح الخوري ـ العلماء والمنقطعين منهم لتدريس اللغة على الخصوص، تجريد العربية من التعليلات الباردة والآراء المتضاربة، وتلك اللغات المهملة، ووجوه التركيب الضعيفة ثن النظر في القواعد نفسها وجمعها في حدود جامعة مانعة سهلة الفهم، تستوفي قواعد الإعلال مثلاً التي تستغرق في المختصرات أكثر - من عشر صفحات، بعشر قواعد، لا تزيد الواحدة منها على السطرين، وإلغاء مسألة التعليق في باب3 القلوب" التي يستغنى عنها وطرح "أفعال المقاربة" من باب النواسخ، لأن نصبها لخبرها، أمر وهمي ما دام لا يقع خبرها إلاّ جملة. المقتطف ص 528.

[49] - من مقال عبد الفتاح بحيري بمجلة كلية العلوم الاجتماعية ص 609 جامعة ابن سعود الإسلامية.

داعي لتقديره، كما يعتبر كذلك، ما بعد ظنّ وأخواتها منصوباً على التكملة» ([50]).

وفي إنّ وأخواتها، يقرر المؤلف أن المتحدث عنه مرفوع دائما، وفي تعليله لورود إثم إنّ وأخواتها منصوباً، والذي خالف قاعدته هذه، يراه مخالفاً للقواعد، إذ ذكر أن المخالفة أمر مألوف في اللغات، ولا داعي لالتماس علل مخالفة للقواعد، قال: «وإذا كنا في هذه الحالة نجد شيئاً يشبه التعليل، فذلك "إنّ، أنّ و أخواتها" إذا جاء بعدها ضمير كان هذا الضمير منصوباً، فتقول: " إنك و لكنك" ولا تقول: "إن أنت" فجرى على الألسنة أن يكون المتحدث عنه منصوباً إذا سبقته إحدى هذه الكلمات» ([51]).

وعنده أن هذا الخروج عن قاعدة رفع المتحدث عنه طبيعياً ومعقولاً، ويضع لذلك القاعدة الآتية: «ويقال في إعراب هذه الجمل إن المتحدث عنه حقه الرفع، لولا أن سبقته "إنّ" وبذلك يستقيم هذا الباب مع أبواب الرفع والنصب الأخرى - حسب زعمه- »([52]).

وقد سبقه إلى ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى، إذ يرى أن "إسم إنّ" متحدث عنه وحقه الرفع، غير النحاة قد أخطأوا فهم هذا

---

[50] - اللغة العربية المعاصرة، ص 110.

[51] - المرجع نفسه ص 110، 111.

[52] - ينظر اللغة العربية المعاصرة، ص111.

الباب وتدوينه، وبعد استطراد حاول فيه أن يثبت أنه مرفوعٌ، قال: «فهذا المسلك من العربية يفسر لنا ما نراه في استعمال العرب إثم إنّ منصوباً، وما نجده من أثر الرفع فيه، إذ يجئ أحياناً مرفوعاً، ثم يعطف عليه ويؤكد بالرفع أيضاً، وذلك أنهم لما أكثروا من اتباع إن بالضمير جعلوه ضمير نصب، ووصلوه بها وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً» ([53]).

وقد عرف **الشيخ عبد المتعال الصعيدي**، المبتدأ والخبر تعريفاً شاملاً، تتضح فيه معالم التيسير التي تمثلت في تقليل الأبواب فقد عرف المبتدأ والخبر بقوله: «هو الاسم المتحدث عنه في الجملة الإسمية، والخبر هو: الجزء المتحدث به في الجملة الإسمية، مثل: زيد قائم، كان زيد قائماً، إنّ زيداً قائمٌ، زيداً مررت به، رب كريمٍ لقيته»([54]).

وقد قسم المبتدأ والخبر إلى أربعة أنواع هي:

الأول - أن يكونا مرفوعين، عندما لم تدخل عليهما كان أو إحدى أخواتها أو أنّ أو إحدى أخواتها نحو: العِلم نورٌ.

الثاني- المبتدأ المرفوع والخبر المنصوب، حيث يرفع المبتدأ وينصب الخبر، إذا دخلت عليهما كان أو إحدى أخواتها، مثل: كان

---

[53] - إحياء النحو إبراهيم مصطفى ص70.

[54] - النحو الجديد : الشيخ عبد المتعال الصعيدي ، ص 249، 250.

محمد مسافراً، يكون الجوُّ معتدلاً، كنْ مجتهداً، وأما كان فيكفي أن تعرب فعلاً ناقصاً، والفعل الناقص هو الذي لا يحتاج إلى فاعل في الكلام ويعرب المرفوع بعدها مبتدأً، ويعرب المنصوب بعدها خبراً» ([55]).

الثالث - المبتدأ المنصوب والخبر المرفوع، حيث ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، إذا دخلت عليه "إنّ" أو إحدى اخواتها، مثل: إنَّ اللَّهَ غفورٌ ([56]).

الرابع - المبتدأ الذي يرفع وينصب، حيث فيه المبتدأ يرفع تارة و ينصب تارة أخرى، وهو المبتدأ الذي يقع بعده فعل، يعمل النصب في ضميره، أو ملابسه، أو يتعلق به جار لضميره، أو ملابسه مثل: زيداً أكرمته، زيد أكرمت أخاه، زيد مررت به، زيد مررت بأخيه.

وهذا المبتدأ له ثلاث احوال هي:

1- جواز الرفع والنصب، وهذا غذا لم يقع بعد ما يوجب رفعه أو نصبه نحو: زيد أكرمته، فيجوز فيه الرفع، ويجوز فيه النصب زيداً أكرمته.

---

[55] - ينظر النحو الجديد ص 2501.

[56] - المرجع نفسه، ص252.

2- وجوب الرفع، وهذا إذا وقع بعد ما يوجب رفعه مثل: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو.

3 - وجوب النصب، وهذا إذا وقع بعد ما يوجب نصبهن مثل: إن زيداً لقيته فأكرمه، وتعرب إن فيه أداة شرط، وشرطها جملة زيداً لقيته، فيكون الشرط هنا جملة إسمية ([57]).

وباقتراحه هذا، تعد النواسخ التي تدخل على الجملة الإسمية غير عاملة، فيستغنى عن باب الاسم والخبر لكان وأخواتها،وكذلكيستغنى عن باب الاسم والخبر لإن وأخواتها، فأما كان واخواتها، فيكتفي في إعرابها: أفعال ناقصة فقط، وأما إن وأخواتها فيكتفي بذكر معانيها فقط نحو: "إن " للتوكيد و "ليت " للتمني...

وقد ذكرنا في المبحث الخامس من الفصل الأول ([58]) أن الدكتور **شوقي ضيف**، أدمج باب كان في الفعل العام، وأعرب مرفوعه فاعلاً، ومنصوبه حالاً، أما في باب "إن و أخواتها" فيعرب منصوبها مبتدأ، ومرفوعها خبر للمبتدأ مثلما ذهب في ذلك الشيخ **عبد المتعال الصعيدي**، كما تبين هذه التطبيقات :

---

[57] - ينظر النحو الجديد، ص253.

[58] - ينظر حاجة النحو إلى تصنيف جديد في هذا المبحث حيث حاول شوقي ضيف تصنيف أبواب النحو مستغنيا عن نظرية العامل.

إذ نـــاقش الشـــيخ مقترحـــات لجنـــة وزارة المعـــارف المصـــرية وحـــاول مـــن خـــلال مناقشـــته أن يكـــون ناقـــدا ســـبيله البنـــاء، قـــال: «وكـــان ســـبيلي فـــي هـــذا مخالفـــا لســـبيل غيـــري، فـــي مؤاخذتـــه عليهـــا، لأنـــي قصـــدت إلـــى مـــا قصـــدت إليـــه مـــن تيســـير قواعـــد الإعـــراب، فهـدمت مـن عملهـا لأبنـي أحسـن منـه، وأبطلـت مـن رأيهـا لأصـل إلـى الـرأي الـذي يتعـذر علـى أعـداء الإصـلاح هدمـه، فتعلـو بـه كلمـة الإصلاح، وينكمش لقوته أعداء التجديد» ([59]).

وذكـــر أنـــه أراد أن يوضـــح مـــا ذهـــب إليـــه بتطبيقـــات، تبـــين ســـبيله فـــي الإعـــراب، وغايتـــه أن تُظهـــر هـــذه التطبيقـــات أن مذهبـــه مطرد، ورأيه مستقيم لا شذوذ فيه ولا اضطراب ([60]).

التطبيق الأول:

أَلاَ إِنَّ قَلْبي لَدَى الظَّاعِنِينَ حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الْحَزِينَا.

ألا: أداة استفتاح مجزومة بالسكون

الظاهر.

إنَّ: حرف توكيد منصوب بالفتح

---

[59] - النحو الجديد ص139. قال د/ عبد المجيد عابدين: " وقد استفاد الصعيدي من المحاولات السابعة، حيث أضاف نظرات خاصة في دراسة النحو لها قيمتها، ولكنها على حال محاولة كسابقاتها جزئية محدودة، ولم يمس فيها أسس النحو القديم، إلا في القليل النادر" المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء الدراسات السامية ص6.

[60] - ينظر النحو الجديد ص 140.

قلبـــي: مبتـــدأ مرفـــوع بضـــمة مقـــدرة قبـــل يـــاء المـــتكلم، وقلـــب مضـــاف، ويـــاء المـــتكلم مضـــاف إليـــه مجـــرور بكســـرة مقـــدرة علـــى آخـــره، وهـــذا أحـــد أنـــواع المبتدأ المتعدد عنده، كما بيّنا فيما سب

لـــدى: ظـــرف مكـــان منصـــوب بفتحـــة مقـــدرة على آخره، متعلق بحزين مقدم عليه.

الظـــاعنين : مضـــاف إلـــى لـــدى، مجـــرور بالياء نيابـــة عن الكسرة .

حـــــزين: خبـــــر المبتـــــدأ مرفـــــوع بالضـــــمة الظـــــاهرة، وهـــــذا نـــــوع مـــــن أنـــــواع خبـــــر المبتـــــدأ المتعـــــدد عنـــــده، كمـــــا ذكرنـــــا. **فمـــــن ذا:** الفاء للتفريع منصوب بالفتح الظاهر.

مـــن : خبـــر مقـــدم مرفـــوع بضـــمة مقـــدرة علـــى آخره.

ذا : إســـم موصـــول مبتـــدأ مـــؤخر مرفـــوع بضـــمة مقدرة على آخره.

يعـــزي : فعـــر مضـــارع مرفـــوع بضـــمة مقـــدرة علـــى آخـــره، وفاعلـــه ضـــمير مســـتتر جـــوازاً تقـــديره هـــو،

والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول.

الحزين: مفعول به منصوب بالفتح الظاهر.([61])

يتضح لنا من هذا التطبيق الآتي:

1- استغنى المؤلف عن العوامل، حيث أهمل "إنّ" وجعلها غير عاملة وأعرب الاسم الذي يليها مبتدأ، مخالفاً النحاة الذين يعربونه إثم إنّ، وكذلك أعرب كلمة " حزين " خبر للمبتدأ، وليس خبر لـ "إنّ ".
2- ألغى باب البناء كله كما رأينا في إعرابه لـ "ألا، وإن، وياء المتكلم، ولدى، وقمن ".
3- لم يلغ الإعراب التقديري.
4- لا يرى داعياً إلى القول إن الاسم الموصول، لا محل له من الإعراب لأنه يعنى بإعراب الجمل، التي يرى وجوب تقديره فيها.

التطبيق الثاني:

بِبَذْلٍ وحِلمٍ سادَ في قَوْمِهِ الفَتَى وكَوْنُكَ إيّاهُ عَلَيْكَ يسِيرُ.

---

[61] - المرجع السابق ص 140، 141.

ببذل: الباء: حرف إضافة مجرور بالكسر الظاهر.

بذل: مجرور بالكسر الظاهر، وهما متعلقان بساد ومقدمان عليه.

وحلم: الواو: حرف عطف منصوب بالفتح الظاهر.

حلم: معطوف على بذل مجرور بالكسر الظاهر.

ساد: فعل ماض منصوب بالفتح الظاهر.

في قومه: في: حرف إضافة مجزوم بالسكون الظاهر.=

قـــوم: مجـــرور بالكســـر الظـــاهر، وهـــو مضـــاف، وضـــميرالغيبة مضاف إليه مجرور بالكسر الظاهر.

الفتى: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره.

وكونك: الواو: حرف عطف منصوب بالفتح الظاهر.

كـون: مبتـدأ مرفـوع بالضـم الظـاهر، وضـمير الخطـاب مضـاف إليـه مبتـدأ ثـان، مجـرور بكسـرة مقـدرة علـى آخـره، مـن حيـث أنـه مضـاف إليـه، مرفـوع بضـمة مقـدرة علـى آخـره مـن حيـث أنـه مبتدأ.

إياه: خبر المبتدأ الثاني ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره.

عليك: على: حرف إضافة مجزوم بالسكون الظاهر، وضمير الخطاب مجرور بكسرة مقدرة على آخره، وهما متعلقان بيسير مقدمان عليه.

يسير: خبر المبتدأ الأول، مرفوع بالضم الظاهر.([62])

يتضح لنا من هذا التطبيق الآتي:

1 - جعل حروف الجر للإضافة، وأعرب الاسم المجرور بعده، مجروراً بالعلامة، وليس بحرف الجر، لأنه - كما ذكرنا - لا يرى القول بالعامل.

2 - لم ينكر المتعلق كما ذهب ابن مضاء، كما أسلفنا في المبحث الأول من هذا الفصل.

3 - تكلف كثيراً في إعراب كاف الخطاب، في " كونك، لأنه استغنى عن البناء كما ذُكر".

التطبيق الثالث:

يُغْضي حَياءً ويُغْضَى من مهابتِهِ فَمَا يُكَلمُ إلاّ حِينَ يبْتَسِمُ

يغضي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

---

[62] - المرجع السابق ص 141، 142.

حياءً: مفعول لأجله، منصوب بالفتح الظاهر

ويُغْضَى: الواو: حرف عطف منصوب بالفتح لظاهر.

يغضى: فعل مضارع محذوف الفاعل، مرفوع بضمة مقدرة على آخره.

من مهابته: من: حرف إضافة، مجزوم بالسكون الظاهر.

مهابة: مجرور بالكسر الظاهر وهما متعلقان بـ يغضى، وضمير الغيبة مضاف إلى مهابة مجرور بالكسر الظاهر.

فم : الفاء: للتفريع منصوب بالفتح الظاهر.

ما: نافية مجزومة بالسكون الظاهر.

إلاّ: فعل مضارع محذوف الفاعل، مرفوع بالضم الظاهر ومفعوله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

إلاّ: أداة استثناء مجزومة بالسكون الظاهر.

حينَ: ظرف زمان منصوب بالفتح الظاهر، متعلق بـ يكلم.

يبتسم: فعل مضارع مرفوع بالضم الظاهر وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هون وجملة الفعل والفاعل مضاف إلى حين مجرورة بكسرة مقدرة. ([63])

نتيجة هذا التطبيق هو:

1 - (بالإضافة إلى ما ذكرنا في التطبيقين السابقين) فإنه يقدر وجود الحركات في الأفعال المعتلة، كما يقدرها في الأسماء المقصورة والمنقوصة، كما عليه جمهور النحاة.

2 - استغنى عن باب نائب الفاعل، حيث اعتبر الفعل المبني للمجهول فعلاً محذوف الفاعل، وإذا ظهر فاعله، الذي يعربه النحاة نائب فاعل ألحقه بباب المفعول به المرفوع، كما ذكرنا.

وعلى هذا يكون الفعل عنده ثلاثة: فعل فاعله موجود، وفعل فاعله مستتر، وفعل لا فاعل له.

وقد حاول المؤلف في هذه التطبيقات الثلاثة، أن يبين اضطراد ذلك الإعراب الجديد وبيان ما فيه من الاختصار والتيسير.

---

[63] - ينظر النحو الجديد ص 143.

ويبدو أن بعض ما ذهب إليه جدير الاهتمام، خاصة دمجه علامات الإعراب، وبهذا وفر على المتعلم الإلمام بعلامات خاصة بالبناء، وأخرى خاصة بالإعراب، وكذلك إدماجه للإعراب المحلي في الإعراب التقديري، لأنه لا يوجد هناك ما يدعو للفرق بينهما.

الدعوة إلى صرف الممنوع من التنوين:

يدعو **جرجس الخوري** إلى صرف الممنوعات من الصرف نثراً، كما تصرف شعراً، وإلغاء أبواب موانع الصرف من كتب النحاة ويحاول إثبات هذه الدعوة بقوله:

«ولعل البعض يزعمون أن تنوين الممنوع من الصرف، وجره ثقيلان على السامع والمتكلم، ولكن مسألة الثقل من صرف الممنوعات، مسألة وهمية، فالشعراء يصرفون ولا يكدر ذلك شيئاً من صفو الشعر، وهو ريحانة النفوس، ومن هنا يا ترى يستثقل أن يسمع، أو يتلفظ بالكلمات التالية منونة ومجرورة أحمرٌ أحمراً، مساجدٌ مساجداً، مساجدٍ، إبراهيمٌ إبراهيماً، إبراهيمٍ؟» ([64]).

وكذلك يرى **عيسى الحلو**، صرف الممنوعات إلا الكلمات الأجنبية لا لأنه يستثقل لفظاً، أو يكره سماعاً، حسب ظنه، بل لأن عدم تنوينها وجرها دليل على غرابتها عن اللغة،

---

[64] - من مقال جرجس الخوري. المقتطف ص 343

ويقترح أن تصدر هذه الأسماء بحروف كبيرة عند كتابتها، كما يفعل في اللغة الانجليزية ليفرق بين أعلامها وكلامها ([65]).

وقال **حسن الشريف**: «خذوا مثلاً موانع الصرف، وقولوا لي كم يقضي الطالب من أيامه في مذاكرتها، واستظهار أوزانها وقواعدها ومستثنياتها، ثم قولوا لي ما فائدة وجود هذه الموانع، وماذا يضير اللغة إذا حذفت كلها بجرة قلم؟» ([66]).

ثم أخذ يدعم رأيه هذا بأدلة من واقع اللغة ومذاهب النحاة قال: «لقد تحلل الشعراء من موانع الصرف، وأقرهم النحاة على ما فعلوا، فقالوا: يصرف الشاعر ما لا ينصرف»([67]).

وهو يطلب منهم أن يقولوا أيضاً: والناثر يصرف ما لا ينصرف وهذا يخلصنا من عناء حفظ أوزان كثيرة، وقواعد متعددة، وبعد أن تساءل عن الفرق بين الأسماء التي تصرف، والتي تمنع من الصرف فقد ذهب إلى أن هذه الفوارق ليست حجة للمنع ثم قال بعد ذلك: «احذفوا موانع الصرف بجرة قلم، أو اقطعوا الصفحات الخاصة بها من كتب النحو، فلن تتغير معاني

---

[65] - عيسى الحلو، من خلال مقال في تأييد ما ذهب إليه الخوري . المقتطف ص 530.

[66] - نفس المرجع ص 530.

3 -نفسه 530.

الكلام، ولن تنحط أساليب الكتابة، وإنما ستوفرون على المعلمين والمتعلمين عناء لا طائل من ورائه، وجهداً لا فائدة فيه» ([68]).

ونرى أن الشعراء لم يتحللوا من موانع الصرف، ولا من غيرها من القواعد النحوية، وإنما التزموا بها ونادراً ما ينونون الممنوع من الصرف، أو يجرونه بالكسرة بدل الفتحة([69])، بل أخذ النحاة من قصائدهم شواهد، تؤيد ما ذهبوا إليه في وضع القواعد، لأن النحاة لا يقولون في اللغة بأهوائهم.

وكأني بالنحاة يقولون:« إننا نتتبع ما ورد في النصوص مصروفاً وكان حقه أن يمنع من الصرف، فإن وجدنا صرفه جاء نتيجة لضرورة وزن، أو قافية أو ما في حكمها، أبقينا تلك الرخصة في حدود هذه الضرورات، وإلاّ منعناها بما لا يذهب بشيء من مقومات اللغة ونظمها» ([70]).

وهذه بعض الشواهد التي تؤكد أن الشعراء لم يتحللوا من موانع الصرف، بل راعوها في قصائدهم، كما قال **حسان بن ثابت:**

---

[68] - ينظر المقتطف ص1111.

[69] - نحو قول الشاعر:

وليست عشيات الحمى برواجع.....عليك ولكن خل عينيك تدمعا.

فقد اضطر الشاعر إلى تنوين "راجع شرح العلامة التبريزي، ديوان الحماسة، لأبي تمام، ط/1، دار القلم بيروت لبنان 60/2.دت.

[70] - ينظر في إصلاح النحو ص94.

أتانِي عَنْ أمية ذَرو قولٍ وما هو بالمَغِيبِ بِذِي حافِظِ ([71])

وقال أيضاً في رثاء **عثمان بن عفان**، رضي الله عنه:

ضحُوا بأَشْمَطَ عنوان السجو يقْطعُ اللّيْلَ تسبيحاً وقرآناَ ([72]).

وقال النابغة الذبياني:

يا دارَ ميةَ بالعلياءِ فالسندِ أقوتْ وطال عليها سَالِفُ الأمَدِ([73]).

وقال الفرزدق:

إذا ما خرجْنا من دمشْقَ فلا نعُدْ لها أبداً ما دامَ فيها الجرادِمُ ([74]).

والشاهد في هذه الأبيات، هو جر الأسماء التي وردت ممنوعة من الصرف بالفتحة كما يقول النحاة، ولم يخرجوا عن هذه القاعدة لأنهم لم يضطروا.

والأسماء هي: "أمية، أشمط، مية، دمشق،" وهذا قليل من كثير.

---

[71] - حسان بن ثابت رضي الله عنه شرح ديوان حسان ص 295، تحقيق، عبد الرحمان البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان 1990.

[72] - المصدر السابق ص463.

[73] - النابغة الذبياني، ديوان النابغة ص 76، تحقيق الفاضل بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع د ـ ت.

[74] - الموجز في القواعد اللغة العربية، ص 95. سعيد الأفغاني، دار الفكر ط/3 1981.

ويـــرى **إبـــراهيم مصـــطفى** أن الفتحـــة فيمـــالا ينصـــرف حركة بناء لا حركة إعراب، تبعاً لقول بعض النحاة ([75]).

والأصـــل عنـــده فـــي العلـــم ألاذ ينـــون، ولـــك فـــي كـــل علـــم ألاّ تنـــونهن فمـــا لحقـــه التنـــوين مـــن الأعـــلام فهـــو عنـــده نكـــرة، ومـــا لـــم يلحقـــه التنوين فهو معرفة) ([76]).

وقـــد نـــاقش هـــذا الـــرأي الشـــيخان **محمـــد عرفـــة، وعبـــد الخـــالق عضـــيمة** بـــيّنـــا مـــا لهـــذه الـــدعوة مـــن خطـــرن ولا ســـيما فـــي القرآن الكريم.

ذكـــر **الشـــيخ محمـــد عرفـــة**: أنـــه إذا جارينـــا المؤلـــف علـــى دعـــوه، ان الأعـــلام التـــي تـــرك تنوينهـــا، قصـــد منهـــا التعريـــف، لـــم تكـــن الأعـــلام التـــي وردت فـــي القـــرآن منونـــة، دالـــة علـــى ذوات معينـــة، معروفـــة للســـامعين، بـــل كـــان المـــراد منهـــا واحـــداً مـــن أمـــة لـــه هـــذا الاســـم وهـــذا لـــه خطـــره فـــي فهـــم القـــرآن الكـــريم، وكفـــى بهـــذا القـــول خطـــلا أنـــه يـــؤدي إلـــى أن يكـــون المـــراد مـــن قولـــه تعـــالى: **(مُحَمَّـــدٌ رَســـولُ اللهِ وَالَّـــذِينَ مَعَـــهُ أَشِـــدّاءُ عَلَـــى الْكُفّـــارِ)**([77]) واحـــد غيـــر معـــين ([78]).

---

[75] - إحياء النحو ص 112.

[76] - المرجع نفسه ص 165.

[77] سورة الفتح آية: 29.

[78] - النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص 214.

وكذلك الشأن في بقية الأنبياء الذين، وردت أسماؤهم منونة في القرآن الكريم مثل هذه الآية التي جمعت أعلاماً منونة، وأخرى ممنوعة من التنوين قال الله تعالى:

(وَتِلْكَ حُجَّتُنَا ءَاتَيْنَاهَا عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ درَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ) ([79]). وقوله سبحانه: **(وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلاًّ هَدَيْنَا وَنُوحاً هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ)** ([80]).

وذكر كذلك **الشيخ عبدالخالق عضيمة** أنه لو سلمنا بهذا الرأي لأدى ذلك إلى أن يكون "محمد" في هذه الآية وفي غيرها من الآيات نحو قوله تعالى: **(وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ)**([81]). هو واحد من المحمدين نكرة غير معين، فليس هو محمد بن عبدالله، رسولنا ونبينا صلى الله عليه وسلم، وكفى بهذا إثما ([82]).

ذكر **محمد كامل حسن**، أنه لم يهتد إلى جوهر المنع من التنوين ويرجع ذلك غلى الذوق، الذي يأبى أن تجر بالكسرة

---

[79] - الأنعام آية84.

[80] - الأنعام آية 85.

[81] - سورة آل عمران آية: 144.

[82] - من مقال عبد الخالق عضيمة، مجلة كلية اللغة العربية، ص 41 ، 42.

كلمة تشبه الفعل "يزيد "، ويعتقد أن المنع يرجع إلى قصر الكلمة وطولها ؛ فقصر الكلمة "هند " وكلمة "مصر " هو السبب في صرفهما، وطول كلمتي "شفعاء وصهاريج " هو السبب في منعهما ([83]).

ويستدل على المنع منعدمه بالذوق، إذ يرى سبب منع كلمة "أشياء " في قوله تعالى: **(لاَ تَسْئَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ)**([84]).

قال: «وعندي أن السبب هو أن بعدها "إن "، وليس جميل القول أن نقول: "عن أشياء إن" وفيه دليل على أن الذوق أدق وأرقى من القواعد». ([85]).

نصب المنادى:

يتساءل **حسن الشريف**، حول أبواب المنادى والمستثنى بقوله: «أليست وحدها كفيلة بأن تخلق الاضطراب في الذهن لتراكم قواعدها، وتعقد أصولها و فروعها؟ ، ويعترض على ما قعده النحاة في إعراب المنادى وأحواله، نحو: المنادى المفرد

---

[83] - اللغة العربية المعاصرة، ص 112.

[84] - سورة المائدة آية: 103.

[85] - اللغة العربية المعاصرة ص 100.

يبنى على ما يرفع به إذا كان معرباً، وعلى ما كان مبنياً عليه قبل النداء إذا كان مبنياً، وهو يرفع إذا كان علماً مقصوداً، أو نكرة مقصودة، وينصب إذا كان نكرة غير مقصودة وهو يقترح بدل كل هذه الأحوال، أن يلزم حالة واحدة فيكون منصوباً دائماً، أو مرفوعاً دائماً، حتى نوفر على أنفسنا عناء حفظ كل هذه الشواذ والاستثناءات» ([86]).

أما **جرجس الخوري** فيدعو إلى نصب المنادى المعرب، في جميع أحواله الإعرابية، إذ يراه مفعولاً به في الأصل ولا مانع ،حسب رأيه، من القول: يا رجلاً لمعين وغير معين، و اي زيداً و يا طفلاً، كما تقول: يا ابن القاضي، ويا طالعاً جبلاً.

ويذهب إلى أن الاختلاف في الحركات يرمز أحياناً إلى اختصارات إذ يرى أن هذه الاختصارات لا توازي الأتعاب التي تبذل في درس رموزها على أن زيادة العبارة لفظة تؤدي المعنى المطلوب، خير من هذه الاختلافات بالحركات، وإنهاك القوى بتلك المعميات ([87]).

---

[86] - من مقال حسن الشريف الهلال، ص 1114، 1115.

[87] - من مقال جرجس الخوري، المقتطف، ص 343.

وقال **عيسى الحلو**: «إن لم يكن ممكنا جعل المنادى منصوباً مطلقاً ففي بنائه على الضم المعين، وإعرابه على النصب بغيره بعض الاستحسان» ([88]).

ويذهب صاحب إحياء النحو، إلى أن المنادى ليس بمسند إليه، ولا بمضاف فحقه النصب على الأصل الذي قرره، أي هو منصوب في كل أحواله، إلاّ حالة واحدة يضم فيها، وهو عندما يكون علما مفرداً، أو نكرة مقصودة ([89]).

واختلف **المحامي محمد الكسار**، مع جميع النحاة في إعراب المنادى المفرد العلم، والمحلى بال، والنكرة المقصودة، حيث قال: «إن العرب قد استقر في أذهانهم وسلائقهم، أن الضمة أقوى الحركات الإعرابية وأشرفها، لذا استخدموا هذه الإشارة الرمزية الموجزة لإشعار المخاطب "بالإجلال " عندما يكون مفرداً علماً ، أو محلى بآل، أو نكرة مقصودة» ([90]).

وقد استوحى تعليله هذا، حسب قوله، من تفريقهم بين النكرة المقصودة " الموجهة"، وغير المقصودة، وقصورهم

---

[88] - المقتطف ص 530.

[89] - إحياء النحو ص 61.

[90] - عبدالفتاح بحيري، نقلا عن المفتاح، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ص 625.

حالة الرفع على الأولى، وإبقائهم الثانية على أصلها منصوبة([91]).

ويرى أن نظرية العامل، غير قادرة على التعليل لرفع المنادى تعليلاً مقبولاً، عكس فكرة المجاملة في المخاطبة، التي بواسطتها أتى بتعليل جديد، وهو أن المفرد العلم للدلالة على مخاطب، معروف مسبقاً ، لدى المتكلم يمنح " الضمة " خلافاً للأصل عند مناداته بأحد أحرف النداء، إشعاراً بالإجلال، والمحلى بآل عند مناداته يعامل معاملة المفرد العلم، لأنه ـ حسب رأيه ـ بدخول" ال" عليه، انفصل عن زمرة النكرات، وسما إلى رتبة المعارف، وأصبح بذلك أهلاً للإجلال والمجاملة عند النداء([92]).

وتتضح خلاصة رأيه في باب النداء، من أن النكرة المقصودة، اي التي يوجه إليها النداء بصورة مباشرة ومقصودة تكتسب بتوجيه النداء لها نوعاً من التعريف، يسمو بقدرها ويؤهلها للإجلال، لذلك ألحقت بالمحلى بال، وبالمفرد العلم وعوملت معاملتها، على حين أن النكرة غير المقصودة، ظلت رغم مناداتها في دنيا النكرات، بالنسبة للمنادي ـ بكسر الدال ـ

---

[91] ـ السابق 625.

[92] ـ أنظر عبد الفتاح بحيري، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ص 626.

فلم تخرج عن أصلها، وظلت منصوبة لأنها فضلة في جملة النداء ([93]).

يتبين لنا من هذا القول، الذي حاول صاحبه بناء قواعد المنادى على التخمين والافتراضات الواهية، كاعتباره أن الاسم الذي يقع مرفوعاً، نال الإجلال والتقدير والسمو.

وهذا بعيد كل البعد عن منهج التيسير، فكما ذكرنا من قبل، ليست قواعد النحو مباحة لمن يشاء، يقول فيها بما يحلو لهن وليس التيسير هو مخالفة النحاة، والخروج عن قواعدهم التي قعدوها، ولكن التيسير كما نراه دائماً هو تبسيط قواعد النحاة التي توجد فيها بعض الصعوبات الناجمة عن الاستطرادات والعلل، وجعلها سهلة ميسورة تناسب حياة أبناء هذا العصر، وذلك ببذل الجهود الكفيلة بخلق الطرائق التي من شأنها تيسير الفصحى لدراستها.

وقد ردّ كذلك **عبد الفتاح بحيري**، على صاحب المفتاح في القول بفكرة الإجلال، ووصل غلى أن ما قاله المؤلف وما علل به فاسد من وجوه.

الأول: إذا كانت فكرة إشعار المخاطب بالإجلال في الحالات التي يكون فيها مفرداً علماً محلى بال، أو نكرة

---

[93] - المرجع السابق ص 625.

مقصودة، هي التعليل الصحيح لرفعه، فأين إشعار المنادى بالإجلال في هذه الآيات؟.

فمثلاً نداء إبليس قال الله تعالى: **(يَا إِبْلِيسُ مَالَكَ أَلاَّ تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ)**[94]. وفي نداء الكفار لنوح عليه السلام قال تعالى: **(لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ يَنُوحُ لتَكُونَ من المُرْجُومينَ** [95].

الثاني: يعترض على قول المؤلف: "الضمة وحدها أشرف الحركات بالآتي:

أ - أن المنادى المفرد العلم يبنى على ما يرفع به كما يقول النحاة.

ب - يعرب كما يقول المؤلف.

ج - أن المفرد هنا، ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، فيدخل في هذا المثنى نحو: يا زيدان، وجمع المذكر السالم نحو: يا زيدون والمنادى المثنى إذن مرفوع بالألف، وجمع المذكر السالم مرفوع بالواو حسب قول المؤلف، وهذا يوجب عليه أن يقول: إن أشرف الحركات والحروف عند العرب هي: الضمة والألف والواو [96].

---

[94] - سورة الحجر آية:32.

[95] - سورة الشعراء آية: 116.

[96] - عبد الفتاح بحيري، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ص 627.

وإذا كانت الألف من اقوى الحركات لأنها نائبة عن الضم، فلماذا جاءت علامة على النصب في نحو: "رأيت أخاك"؟ ([97]).

الثالث - لا ينادى من المحلى بال إلاّ إسم الله تعالى والجملة والمسمبها ، ما عدا ذلك يتوصل إلى ندائه باستعمال "أي" نحو: " يا أيها الرجل، يا أيها الإنسان ([98])

ويرى **محمد كامل حسن**، أن المنادى ليس من الأبواب الصعبة في النحو، ويقترح تيسير أحكامه بالآتي:

أ - إن المنادى المقصود لذاته يرفع نحو: يا محمد، يا رجل يا أيها الرجل..

ب - وإذا لم يكن مقصوداً لذاته، كأن يكون نكرة غير مقصودة، أومقصوداً لصفة فيه فينصب نحوك يا حاضراً في فؤاديـ يا صاحب الدار ([99]).

ويرى أن البحث الهام في المنادى، هو في أدواته ودلاتها، لأن النحاة ـ حسب قوله ـ جعلوا بعضها لنداء القريب،

---

[97] - ينظر مجلة كلية اللغة العربة والعلوم الاجتماعية جامعة محمد بن سعود الإسلامية. العدد1 1397هـ - 1977م، الرياض. ص 627.

[98] - المرجع نفسه ص 628.

[99] - اللغة العربية المعاصرة ص111.

وبعضها لنداء البعيد، وكذلك يرى أن التعبير بالقريب والبعيد، لا يتعلق بالمكان.

والنداء القريب ـ حسب رأيه ـ أن يكون المنادى موجوداً فعلاً، ومخاطباً، وأداته " الهمزة " أو أي ، أو أيا والنداء، البعيد ما كان المنادى، غير حاضر، فتكون المناداة أشبه بالمناجاة، والأداة "ياء " تصلح لكلا هذين النوعين ([100]).

ويذهب **الشيخ الصعيدي** إلى نصب المنادى المضموم، وجاء هذا الرأي نتيجة لإنكار البناء أصلاً، وللاستغناء عن الإعراب المحلي، فقد اعتبر المنادى الذي يحكم النحاة بأنه مبني على ما يرفع به، معرباً ينصب بالضمة، وما ينوب عنها من اللف والواو، فتكون الضمة في ذلك نائبة عن الفتحة، وقياسه في نيابة الضمة عن الفتحة في المنادى المفرد على نيابة الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، وكذلك نيابة الفتحة عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف، ويقترح أيضاً أن تجعل الفتحة مقدرة في المنادى المفرد، ويكون المانع من ظهورها، خوف التباس المنادى المفرد بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، كما ذهب من قبل الأستاذ إبراهيم مصطفى، غير انه لم يذهب إلى القول بتقدير الفتحة ([101]).

---

[100] - ينظر اللغة العربية المعاصرة ص 112.

[101] - إحياء النحو ص 62.

وعلى هذا يقال في إعراب يا محمد " محمد: منادى منصوب بالضمة نيابة عن الفتحة، وعلى الاقتراح الثاني يقال: محمدك منادى منصوب بفتحة مقدرة، ويقال في إعراب " يا زيدان " زيدان: منادى منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، و"يا زيدون ": منادى منصوب بالواو نيابة عن الفتحة، و"يا سيبويه " سيبويه: منادى منصوب بالضمة المقدرة نيابة عن الفتحة، ولا بد من تقدير الضمة في هذا المثال الأخير، لأن ظهورها في تابعه دليل على أنها مقدرة فيه ([102]).

الأسماء الخمسة:

ذكر الأستاذ أمين الخولي، أن التيسير في الأسماء الخمسة أو الستة أن ننطق هذين الاسمين " أب، أخ " بالواو دائماً، و أن ننطق الاسم "حم " بالألف دائماً ويرى قياس هذا على لغتنا اليومية، وأن هذا الصنيع ليس بغريب على العربية، لأنه جاء في بعض القراءات(**تَبَّتْ يدا أبو لهب).** ([103])

ثم قال: (أما أنا فحسبي هنا في هذه الأسماء، أن تلزم الألف كالمثنى، فتقلّ القسام) ([104]).

---

[102] - النحو الجديد ص 125، 126.

[103] - سورة المسد آية: 1 أورد الزمخشري هذه القراءة بقوله: " فلما أريد تشهيره بدعوة السوء، وأن تبقى سمة له ذكر الأشهر من عمليته، ويؤيد ذلك قراءة من قرأ "يدا أبو لهب" كما قيل: علي بن أبو طالب، ومعاوية بن أبو سفيان، لئلا يغير منه شيء فيشكل على السامع..." الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله الزمخشري، دار المعرفة. بيروت– لبنان، د-ت. 296/4.

[104] - مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول مجلد 7 يوليو 1944م، ص 56.

ويرى صاحب إحياء النحو، أن الأسماء الخمسة معربة كغيرها من سائر الكلمات بالحركات، وإنما مدت كل حركة منشأ عنها لينها ([105]).

قال: (وما قررناه في إعراب هذه الأسماء، إنما هو مذهب الإمام أبي عثمان المازني) ([106]).

وقد ذكر **السيوطي** في إعراب الأسماء الستة اثني عشر مذهباً، وقال في المذهب الثالث ـــ وهو ما أخذ به صاحب الإحياء: «إنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع، وعليه المازني والزجاج، ورد بأن الإشباع بابه الشعر، وببقاء "فيك" و"ذي مال " على حرف واحد» ([107]).

وقد ردّ **الأنباري** على من ذهب إلى أن " الباء " حرف إعراب، وإنما الواو، والياء، نشأت عن إشباع الحركات... بقوله: «وهذا القول ظاهر الفساد، لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر، كما أنشدوه من الأبيات، وأما في حال اختبار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع وهاهنا بالإجماع نقول: في حال

---

[105] - وذهب إلى هذا الرأي أيضا يعقوب عبد النبي حيث يرى أنها معربة بالحركات، والحروف بعدها إشباع. في إصلاح النحو ص 130. وقالت بذلك أيضا لجنة الوزارة كما ذكرنا.

[106] - إحياء النحو ص 109، 110.

[107] - إحياء النحو ص 109، 110.

الاختبار: هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك، وكل سائرها، فدل على أنها ليست للإشباع عن الحركات» ([108])

لكن **إبراهيم مصطفى**، حاول أن يلتمس لهذه الظاهرة مبرراً صوتياً فقال: (إن كلمتي "ذو" و "فو" وضعتا على حرف واحدن وبقية كلمات الباب على حرفين، الأول منها حرف حلقي، و حروف الحلق ضعيفة في النطق، قليلة الحظ في الظهور... و من عادة العرب أن تستروح في نطق الكلمات، وأن تجعلها على ثلاثة أحرف، في اغلب الأمر فمدّت في هذه الكلمات حركات الإعراب، ومطلتها لتعطي للكلمة حظاً من البيان في النطق... ويؤنسك بهذا أن ما ينون من هذه الكلمات أو يوصل بآل، يعرب بالحركات من غير لين بعدها) ([109]).

وناقش **عبد الوارث مبروك سعيد** هذا القول، حيث ذكر انه بذلك يتجاهل كل الحقائق الصوتية، التي يثبتها تصريف هذه السماء، بالتثنية والجمع حيث تثبت " الواو" في معظم الصيغ، ذوا، ذواتا، ذوو، ذوات، أخوك ، أخوان، أخوة، أبوان، أبوة.... الخ. ثم لماذا لم يعاملوا "غد" نفس المعاملة مع انها على حرفين، أولهما من حروف الحلق؟ ومع أنه ادّعى أنه ليس في العربية إثم معرب بني على حرف أو حرفين، أحدهما

---

[108] - الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 23، 31.

[109] - ينظر إحياء النحو ص 109.

حلقي إلاّ وهذا حكمه كان يكفيه أن يعتبر تلك الأسماء شاذّة في وضعها وإعرابها ([110]).

إلغاء تعدد أحكام العدد:

دعا **جرجس الخوري**، غلى توحيد أحكام العدد، أو تقليلها حتى لا يرتبك فيها الطالب ([111])، دون أن يبين لنا كيفية ذلك، كما دعا غيره، مثل الأستاذ حسن الشريف، الذي يرى ان السهل والمعقول أن نوفق بين العدد والمعدود، في التذكير والتأنيث بلا استثناء.

فنقول: ثلاثة فتيات، وأربع كتب، وخمسة عشرة امرأة وثلاث وعشرون رجلاً، وبضع أيام وبضعة سنين، وهو يرى أن هذا الاقتراح يريح المعلمين والطلاب، من تذكير الصدر وتأنيث العجز، عندما يكون المعدود مؤنثاً، وتأنيث الصدر وتذكير العجز عندما يكون المعدود مذكراً، ومن جعل العدد عكس المعدود، إذا كان هذا من ثلاثة إلى عشرة ([112]).

كما يرى أن اقتراحه هذا ييسر العدد، إذا تخلصنا من قواعد النحاة القديمة التي ـ حسب رأيه ـ تزيد بنا العسر([113]).

---

[110] - في إصلاح النحو ص 110.

[111] - جرجس الخوري، مجلة المقتطف ص 343.

[112] - حسن الشريف، مجلة الهلال، ص 1114.

[113] - مجلة الهلال 1114.

وذكر **الشيخ محمد الخضر حسين** أن الأخذ بمثل هذا الاقتراح ينحرف بنا عن الغرض النبيل ، وهو المحافظة على سلامة اللغة العربية إذ هو اقتراح لإعدام شيء من مميزاتها، ولو مشينا في هذا السبيل لكنا نعمل لإفناء اللغة العربية، وإحداث لغة أخرى ([114]).

وكذلك دعا **محمد كامل حسن**، إلى التخلص من التذكير في إعراب العدد، وفي مخالفته لجنس المعدود وجعله أحياناً مفرداً مع كثرة العدد ونلخص اقتراحه في النقاط الآتية:

1ـ إذا كان العدد أرقاماً، فيجب أن تقرأه بالتسكين في جميع الحالات فيقال في قراءة هذا العدد مثلا "2460706" اثنين مليون وأربع مائة وستين ألف وسبع مائة وستة.

2 ـ إذا كان هناك معدود، وفصل بينهما بحرف "من" فيقال: خمسة من الرجال والنساء على السواء.

3 ـ غذا كان العدد بالحروف فيقرأ هكذا: مليونين وأربعمائة وستين ألف وسبعمائة وستة، بالكسر دائماً على فرض أنها مسبوقة بكلمة "عدد" فإذا لحقها معدود قيل: " من النساء والرجال، على حد سواء.

---

[114] ـ من رد الشيخ محمد الخضر حسين، على الأستاذ أحمد أمين الذي جاء اقتراحه في العدد مثل هذه الاقتراحات، أنظر مجلة مجمع فؤاد الأول 6/ 101، 102.

4 - ولا يتغير العدد تبعا لجنس المعدود، ولا يتغير إعراب المعدود ويكون دائماً جمعا فنقول: خمسة من

الرجال، وخمسة من النساء ومائة من الرجال.([115])

مسائل متفرقة:

أ - المقصور والمنقوص:

يرى **الخولي**، أن تسكن ياء الاسم المنقوص في جميع احواله الإعرابية ([116])

ويرى **يعقوب عبد النبي**، إخفاء الحركات الثلاثة في المقصور، لاستحالة ظهورها على الألف، فشابه المبني، ولذلك يقال في إعرابه: عمدة أو فضلة أو مجرور وكفى والأمر كذلك في المنقوص في حالتي الجر والرفع ([117]).

ب - تغيير حكم نائب الفاعل:

يعترض **حسن الشريف** على تعريف النحاة لنائب الفاعل حيث يعرفونه بأنه الاسم المرفوع، الذي يحل محل الفاعل بعد حذفه، والتعريف الصحيح - حسب رأيه أن نقول : إن نائب

---

[115] - النحو المعقول: محمد كامل حسن 1972م القاهرة. ص 55، 56.

[116] - أمين الخولي، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول ص 59، 60.

[117] - في إصلاح النحو ص 130، عن النحو الجديد.

الفاعل هو المفعول المنصوب الذي يرفع ويحل محل الفاعل بعد حذفه، وعند بناء الجملة للمجهول، ويقترح أن يظل المفعول به منصوباً، ويكتفي بقلب الفعل، فنكتب: **يُكْتَبُ الدَّرْسَ** ، فنعلم أن الدرس، مفعول وقع عليه فعل فاعل مجهول ([118]).

ويقترح **أيضاً الشيخ عبد المتعال الصعيدي** تغيير حكم نائب الفاعل حيث يضم إلى باب المفعول به المرفوع، لأن المفعول عندهن إما منصوباً مثل: **زرع الفلاح الأرضَ**، أو مرفوعاً مثل: **تُزْرَعُ الأَرْضُ** فعنده أن المفعول به يرفع، إذا حذف فاعله لغرض من الأغراض ففي

مثل: **أُكِلَ الطّعامُ، وتُزْرَعُ الأرْضُ**، فيعرب كل من الطعام والأرض: مفعولا به مرفوع.

ويعطي الفعل مع المفعول به المرفوع حكم الفعل مع الفاعل من جهة تذكيره وتأنيثه، وغير ذلك من الأحكام ([119]).

ج - الواو الداخلة على المحذر منه:

تدخل هذه الواو في اسلوب التحذير، وذلك نحو قول الشاعر:

فلا تصحبْ أخا الجهلِ وإياكَ و إياه.

---

[118] - حسن الشريف، مجلة الهلال، يوليو 1926م، ص 1113.

[119] - النحو الجديد : الشيخ عبد المتعال الصعيد ، دار الفكر، 1948م، القاهرة. ص 254.

فالشيخ **الصعيدي** يرى رأيين في هذه الواو، التي ترد في صيغة التحذير.

فالأول: أنها زائدة لا عاطفة، لأنك تقول: إياك والشر كما تقول: إياك الشر، فضمير الخطاب في الصيغتين مفعول أول، والشر مفعول ثان. **والثاني:** أن تجعل هذه الواو بمعنى من الجارّة، فيكون معنى قولك: إياك والشر، إياك من الشر، ويقيس ذلك على الواو بمعنى "باء الجرن في قولهم:" أنت أعلم ومالك" ، وقولهم: " بعت الشاه شاة ودرهماً" ([120]).

د ـ كلا وكلتا :

يرى **محمد كامل حسن**، أن الألف فيهما من اصل الكلمة ([121])، وليست علامة تثنية، إذا جاء قبل المثنى، ويستدل على ذلك أن نقول: كلا الرجلين قام، أما إذا جاءتا عقب المثنى، فيعتبرهما صفتين، ويعربان كذلك فنقول: مررت بالرجلين كليهما، وينتهي به إعرابه فيهما إلى الخلط وتشويش فكر التلميذ ت حسب رأينا ـ إذ يقول: «والصحيح أن نقول: إن المعلم والطبيب كليهما لا ينصحان والصحيح أيضاً أن نقول: إن المعلم

[120] - المرجع السابق ، ص 154، 158.

[121] - وهذا رأي الجرمي وغيره وهناك من يرى الألف للإلحاق. همع الهوامع 1/ 137.

والطبيب كلاهما لا ينصح والخطأ أن نقول: إن المعلم والطبيب كلاهما لا ينصحان» ([122]).

والمتتبع لأقوال النحاة يجدهم قد وضعوا قواعدهم طبقاً للغة المشهورة التي تشهد النصوص بشهرتها فقد ذكر السيوطي في كلامه على المثنى وما ألحق به، أن منها ما لا زيادة فيه، وهو كلا وكلتا بشرط أن يضافا غلى مضمر نحو: **(إمّا يبْلُغَنَّ عندَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُما أوْ كِلاهُما)** ([123]).

وتقول : رأيت كليهما وكلتيهما، فإن أضيف إلى مظهر أجريا بالألف في الأحوال كلها، هذه اللغة المشهورة، وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر في الإعراب بالحرفين، وعزاها إلى كنانه وبعضهم يجريهما معهما بالألف مطلقاً ([124]).

ومقارنة بين ما اقترحه الأستاذ المجدد وبين قاعدة النحاة يتضح لنا أن قاعدة النحاة أيسر فهماً للطلاب وأنها لا تتعارض مع نصوص اللغة العربية وشواهدها.

الألف للإلحاق.

هـ - أي:

---

[122] - العربية المعاصرة ص 113.

[123] - الإسراء الآية23.

[124] - همع الهوامع، 136/1.

دعا **محمد كامل حسن** إلى أن تكون "أي " مرفوعة، حين تقع متحدثاً عنها نحو قوله تعالى:

(أيّكُم يأْتيني بِعَرْشِهَا)[125]، وتنصب حين يقع عليها الحدث سواء تقدمت أم تأخرت نحو قوله تعالى:**(أيّما الأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ)**[126]. وهو لا يرى داعياً لتقدير فعل ينصبها حين تنصب [127]

أما **جرجس الخوري**، فيدعو إلى إعراب **"أي"** دائما إذ لا يرى فائدة من بنائها متى أضيفت وحذف صدر صلتها [128].

قد يكون هذان الاقتراحان مقبولين في إعراب **" أي "** الموصولة وخاصة للناشئة، وذلك لما فيهما من اختصار مقارنة بما جعل لها النحاة من أحوال أربعة وهي:

أحدها: أن يذكر مضافها وعائدها نحو: جاءني أيهم هو قائم.

ثانيها : أن يحذف مضافها ويذكر عائدها نحو : اضرب أيا هو قائم، وهي معربة في هذين الحلين بإجماع النحاة.

---

125 - سورة النمل الآية: 39.

126 - سورة القصص الآية: 28.

127 - العربية المعاصرة ص 114.

128- جرجس الخوري، المقتطف ص 393.

ثالثهـــا : أن تضـــاف ويحـــذف عائـــدها كقولـــه ســـبحانه : **(ثُـــمّ لَنَنْـــزعَنَّ مِـــنْ كُـــلِّ شِـــيعَةٍ أيّهُـــمْ)**[129]، وهـــي فـــي هـــذه الحالـــة مبنيـــة علـــى الضـــم عنـــد ســـيبويه والجمهـــور وهنـــاك مـــن يـــرى إعرابهـــا، وعليه الكوفيون والخليل ويونس وابن مالك ([130]).

رابعهـــا : أن تقطـــع عـــن الإضـــافة ويحـــذف العائـــد نحـــو : اضـــرب أيـــا قـــائم وهـــي فيهـــذه الحالـــة معربـــة، قـــال ابـــن مالـــك: بـــلا خـــلاف، وذهـــب بعـــض النحـــويين إلـــى بنائهـــا قياســـاً علـــى الحالـــة الثالثـــة ([131]).

وبالإضـــافة إلـــى هـــذين الاقتـــراحين فـــي **" أي "** الموصـــولة نقتـــرح أن تـــدرس للناشـــئة معهـــا بقيـــة أنـــواع **" أي "** وذلـــك لتشـــابهها واختلافهـــا فـــي المعنـــى التـــي تفيـــده كـــل واحـــدة، وذلـــك بإعطـــاء بعـــض الأمثلـــة التـــي يســـتطيع الطالـــب مـــن خلالهـــا التمييـــز بـــين هـــذه الأنـــواع كما بينا في الأمثلة الآتية:

أ - **أي الموصولة** نحو : اكرم أيهم لقيت.

ب – **والاستفهامية** نحو: أيهم أخوك؟

---

[129] - سورة مريم الآية: 68.

[130] - همع الهوامع 1/ 312، 313.

[131] - ينظر همعالهوامع 1/ 313.

ج - و**الشـــرطية** نحـــو قولـــه تعـــالى: **(أَيَّمَـــا تَـــدْعُوا فَلَـــهُ الأَسْمَـــاءُ الحُسْنى)** ([132]).

د - و**الموصوفة** نحو: يا أيها الرجل. ([133])

[132] - سورة الإسراء الآية: 109.

[133] - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، 3/ 59.

المبحث الثاني:

الدعوة إلى توحيد أوزان الفعل الثلاثي:

يرى دعاة التيسير أن من أشق الأمور على دارس اللغة العربية وزن الفعل الثلاثي، ماضيه ومضارعه من أي أوزان الفعل الستة هو؟

لذا كثرت اقتراحاتهم حول التقليل من هذه الأوزان، أو حذفها نهائياً والاكتفاء بوزن واحد، غير مبالين بما يحدث من خرق لنصوص اللغة شعراً ونثراً، فقد اقترح الأستاذ أحمد أمين، أن نكتفي بوزن واحد، وليكن وزن: ضرب([134]).

ودعا **حسن الشريف**، إلى تحديد أوزان المجرد الثلاثي تحديداً يجنب الدارس اللحن في القراءة، لأن المحدد من هذه الأوزان غير كاف - حسب قوله - ولأنه ليست هناك قواعد واضحة، أو غير واضحة لضبط قراءة الأفعال الثلاثية المجردة.

ويبدئ دهشته لكون الأفعال: نصر وضرب وفتح على وزن واحد في الماضي، وأن يختلف مضارع كل منها عن الآخر، فنقول: ضرب يضرِب، ونصر ينصُر، وفتح يفتَح، ولكنه لم يقدم رأياً محدداً لعلاج ذلك، واكتفى بالدعوة إلى أن توضح

---

[134] - أحمد أمين، مجلة مجمع فؤاد الأول مجلد 6/ 91، 92. وهو يريد التخلص من الأبنية المعروفة: فعل وفعل وفعل، ولهذه الصيغ الماضية، صيغ تقابلها في المضارع، وهذه الأبنية تتقاسم الأفعال، وإن اختلفت في الكثرة والقلة، أنظر مجلة مجمع فؤاد الأول ص 105.

ضوابط لتلك الاختلافات بدلاً من أن نعتمد فيها على السماع ([135]).

ودعا كذلك **فؤاد طرزي**، إلى الاقتصار على لفظ واحد، للكلمة الواحدة، دون استثناء اختلاف حركة عين المضارعة في الأفعال التي لا يؤدي اختلافها فيها إلى اختلاف المعنى، ويضرب لذلك أمثلة نحو: درَج يدرُج بضم الراء، ويدرِج بكسرها، بمعنى مشى، ودفُق يدفُق بضم الفاء، ويدفِق بكسرها، بمعنى صب وخفق يخفِق ويخفُق بضمها وكسرها بمعنى اضطرب ([136]).

وقال **محمد كامل حسن**: « ولا أعرف في قواعد اللغة، ما يعوق السليقة مثل تصريف الفعل حين يكون للفعل باب واحد، وهو أشد ضرراً حين يكون للفعل بابان..... ثم إن وجود بابين للفعل الواحد لا يعني أن العربي، كان ينطق بالفعل الواحد، يوماً من باب نصر ويوماً من باب ضرب.....3 وإنما هي لهجات القبائل المختلفة....وليس للمتعلمعلم فائدة في معرفة البابين، سواء زيادة العبء الذي تحمله ذاكرته»([137]).

---

[135] - حسن الشريف، مجلة الهلال، ص 1114.

[136] - من مقال د / ميشال جحا، مجلة الفكر عدد 61 ص35. قال أبو زيد الأنصاري: " إذا أنت جاوزت المشاهير من الأفعال فلك الخيار بين الضم والكسر" "نصر ينصر، ضرب يضرب" واختار الفراء الكسر" وكذلك اختار هذا الشيخ العلايلي من المعاصرين، أنظر ميشال جحا، مجلة الفكر عدد 61 ص31.

[137] - العربية المعاصرة ص 62، 63.

ثم يقترح الاقتصار على باب واحد، أي تكون الأفعال السليمة في الفصحى المخففة ــ التي يدعو إليها ـ من باب نصر ينصر، إلاّ إذا اشتهر خلاف ذلك، ويقترح أيضاً أن يكون المصدر، على وزن نصْرن إذا كان الفعل متعدياً ، وعلى وزن خروج إذا كان الفعل لازماً، وعلى وزن سهولة غذا كان الفعل على وزن سهُل ([138]).

ونرى أنه ما من شك في صعوبة الإلمام بأوزان الأفعال الثلاثية، لأنها ليست قياسية تنضبط بقاعدة معينة، وهذا شأن كل فعل سماعي في اللغة، والدليل على ذلك، أن أحدنا قد يبهم عليه الأمر، في معرفة ضبط عين المضارع لفعل ما ، من الفعال الثلاثية، حتى يضطر إلى الرجوع إلى معاجم اللغة، ومع هذا لا يمكن الاقتصار على وزن واحد، لأن اختلاف أوزان الأفعال، يأتي تبعاً لاختلاف المعاني، وهذه بعض الأمثلة تؤكد ذلك:

1- عرَف فلان على القوم، يعرفُ عرافة، دبر أمرهم وسياستهم وعرُف يعرُف، أكثر من الطيب. (الوسيط مادة "عرف").

2 - عرَك الجلد ونحوه، يعرُك عركاً: دلكه، وعرك فلان يعرك عركاً، كان شديد البطش. (*الوسيط مادة " ع رك "*).

---

[138] - المرجع نفسه ص 135.

3 - عـــرَم يعـــرُم : اشـــتد، وعـــرم يعـــرَم: كـــان بـــه ســـواد. وعـــرُم يعرُم: شرس واشتد.(*الوسيط مادة "عرم").*

4- كبِر: يدل على التقدم في السن، وكبُر يدل على العظم.

5- خـــرَق الثـــوب: شـــقه، وخـــرِق الرجـــل لـــم يحســـن العمـــل، وخرق: حمق. فواضح ان الفعل تختلف ابنيته باختلاف معانيه.

وقـــال **الشـــيخ إبـــراهيم حمـــروش** - فـــي رده علـــى مقترحـــات أحمـــد أمـــين : «وقـــد يـــؤدي اخـــتلاف البنـــاء، وظيفـــة أخـــرى، فيكـــون فرقـــاً بـــين المتعـــدي والـــلازم مـــن ذلـــك : كســـوته ، وكســـى الرجل صار ذا كساء»([139] قال الشاعر:

دعِ المَكارِمَ لاَ تَرْحلْ لِبُغْيَتِها واقْعُدْ فَإِنَّكَ أنتَ الطاعِمُ الكَاسي([140]).

ويقتـــرح **الشـــيخ إبـــراهيم حمـــروش،** لإصـــلاح الفعـــل الثلاثـــي ما يأتي:

1- يقصـــر مضـــارع فعـــل إذا لـــم يكـــن حلقـــي العـــين، أو الـــلام علـــى يفعُل أو يفعِل، أو بالتخيير فيه بين يفعل ويفعِل.

2 - ويقصـــر الفعـــل الـــذي لـــه وزن، او وزنـــان فـــي معنـــى خـــاص، وله وزن أو وزنان في معنى آخر على وزن واحد.

---

[139] - من رد الأستاذ إبراهيم حمروش، مجلة مجمع فؤاد الأول مجلد 6 ص 105.

[140] - مجلة مجمع فؤاد الأول مجلد 6 ص 105.

3 - ويزيدكن الالتجاء غلى شيء منها، لأن المضارع إذا قصر على يفعَل أو يفعُل، أو خيّر فيه بين الأمرين، حصل الخلاف بين القديم والحديث فإن في القديم يفعَل أو يفعُل فقط، ويفعُل ويفعَل معاً، وجاءت الحيرة والاضطراب، ومثل ذلك يقال في قصر الفعل الذي له وزنان....الخ.

4 - ويزيد على ما تقدم أن تعقد دلالة هذه المادة، على المعنى الآخر ([141]).

ولكن ما العمل تجاه صعوبة الإلمام بهذه الأوزان؟ وهل نأخذ برأي القائلين بحذفها أو الاستغناء عنها؟ ، ولكن هذا لا يمكن الأخذ به، لأن الحاجة ماسة إليها، لمعرفة المعاني التي تتضح باختلاف الحركات في الأفعال.

فتيسيرها للدارس لا يكون بحذف شيء منها، او بالتغيير وبالتبديل، لأن هذا يؤدي بنا إلى الوقوع فيما نخشاه، وهو هدم اللغة ولكن نقترح أن يتم تعليم هذه الوزان، وغيرها للطالب عن طريق النصوص الأدبية، وأن لا تعطى للطالب دفعة واحدة بل تعطى له بتدرج، حسب مراحل التعليم. مع كثرة التمرينات وتوجيه الطلاب فيما يكتبون حتى تصبح عندهم سهلة الفهم، وضرورة إرشادهم إلى الاستفادة من معاجم اللغة، وهذا للأسف ما زال مهملاً في مدارسنا حتى الآن.

---

[141] - ينظر مجلة مجمع فؤاد الأول مجلد 6 ص105.

فمثلاً إذا أردنا تعليم الطالب، هذه الكلمات، وما تدل عليه من معان تبعاً لاختلاف حركة عين الكلمة سواء أكانت فعلاً أم إثما، وأعطينا له هذه الكلمات، من خلال النص الدبي المشوق استطاع الإلمام بها، واستذكرها دون عناء، نحو معاني هاتين الكلمتين "عمر، وقسط " كما وردتا في قول الراجز:

فداره قد عمَرت ونفسه قد عمِرت

وأرضه قد عمُرت من بعد رسم خرب

أ - فعمَرت بفتح الميم: من عمرت المنازل والدور، إذا سكنت بعد الخراب.

ب- وعمِر بكسر الميم: هو طول العمر، يقال عمر فلان، إذا طال عمره.

ج- وعمُر بضم الميم : من عمرت الرض والقرى ([142]).

" قسط " قال الراجز:

طار حني بالقسط ولم يزن بالقسط

في فيه طعم القسط والعنبر المطيب ([143]).

---

[142] -ينظر مثلثات قطرب: تحقيق رضا السنوسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس د –ت. ص 64.

[143] - المرجع نفسه ص 62.

1- القَسط بفتح القاف: الجور، ومنه قوله تعالى:

(وأَمّا القاسطونَ فَكانوا لِجَهَنَّمَ حَطَباً) ([144]).

قال **الزمخشري** في الكشاف : (إن سعيد بن جبير- رضي الله عنه - قال له **الحجاج** حين أراد قتله: ما تقول فيّ؟ قال: قاسط عادل، فقال القوم: ما أحسن ما قال، حسبوا أنه يصفه بالقسط والعدل، فقال الحجاج : يا جهلة إنه سماني ظالماً مشركاً، وتلا عليهم قوله سبحانه:

(وأمّا الْقَاسِطُونَ) ([145]) وقوله تعالى: **(ثُمَّ الّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ)** ([146]).

ب- والقِسْطُ بكسر الفاء: هو العدل، ومنه قوله تعالى: **(وَاقْسِطُوا إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)**([147]). أي العادلين. ([148])

ج- والقُسْطُ بضمّ القاف: عود معروف يجلب من الهند ريحه طيب.([149])

---

[144] - سورة الجن الآية: 15.

[145] -سورة الجن الآية: 15.

[146]- سورة الأنعام الآية:2، وينظر قول الزمخشري هذا في الكشاف 4/ 169.

[147] - سورة الحجرات الآية: 9.

[148] - ينظر تفسير النسفي لأبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، دار الكتاب العربي 1402 هـ 1982م ، بيروت لبنان ،169/4.

[149] - مثلثات قطرب 62، 63.

المطاوعة:

يرى **مصطفى جواد** أنه ليس في اللغة أوزان للمطاوعة([150])، وقد قام الخيال الصرفي بدور كبير فيها، وكأنه يعترض على وجود مثل هذه الأوزان في كتب النحاة، وحجته في ذلك ـ كما ذكر ـ أنه لم يجد عربياً فصيحاً استعمل في كلامه جملة " كسرت العود فانكسر ولا أمثالها، ولا حطمته فتحطم" ([151]).

ويقترح - بعد مناقشة - بشأن تيسير أوزان المطاوعة، الأخذ بقرار المجمع اللغوي المصري ونصّه: (كل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسي: انفعل ما لم تكن " فاء الفعل " واواً أولاماً أو نوناً أو راءاً، ويجمعها قولك: "ولنمر" فالقياس فيه افتعل) ([152]).

ونرى أن أوزان المطاوعة التي أوردها النحاة في مؤلفاتهم، لا يمكن الاستغناء عنها، لأن كل وزن ينتج عنه معنى رغم تعدد الأوزان مما ينتج عنه تعدد المعاني الذي يؤدي إلى إثراء اللغة، وهذه بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

---

150 ـ قال الأب انساس ماري الكرملي: " إن المضاعف الرباعي، هو أول ما نشأ من صيغ الأفعال بعد المضاعف الثلاثي، ونشأ في الوقت عينه وزن فعل...." نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، ص14 مكتبة الثقافة الدينية د ـ ت.

151 ـ المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية المعاصرة : مصطفى جواد، ط/2 مطبعة العاني بغداد. 1385هـ - 1965م. ص 19.

152 ـ ينظر المرجع السابق ، ص 20.

أ - **"تفعّـــل" :** هـــو لمطاوعـــة فعـــل ككســـرته فانكســـر، وعلّمتـــه فتعلم.

ب- وما يفيد معنى التكلف نحو: تصبّر وتشجّع.

ج- ومعنى الاتخاذ نحو: توسّد الترابـاتخذه وسادة.

د - ومعنى التكوين بمهنة نحو: تسمّع وتعرّف.

ه- ومعنى التجنب نحو: تحرّج إذا تجنب الإثم.

و- معنى الصيرورة نحو: تحجّر الطين.....الخ.([153])

والتكلـــف نحـــو: تحكّـــم، وللطلـــب نحـــو: تكبّـــر، وللدلالـــة علـــى حصـــول الفعـــل مـــرّة بعـــد مـــرّة نحـــو: تجـــرّع، ومعنـــى فعّـــل: للتكثيـــر والتعديـــة أي أن المطاوعـــة تزيـــد مـــن الشـــيء أمـــراً، إمـــا أن يفعلـــه إن كـــان ممـــن يصـــح منـــه الفعـــل، وإمـــا أن يكـــون المحـــل قـــابلاً للفعـــل، فيصير إلى مثل حال من يصح منه الفعل ([154]).

وتـــأتي صـــيغة " انفعـــا " - كـــذلك مـــن أوزان المطاوعـــة بزيـــادة الهمـــزة والنـــون، مـــن الأفعـــال التـــي لا تكـــون إلا لازمـــة، واغلـــب معانيهـــا التـــي تســـتعمل فيهـــا المطاوعـــة "الفعـــل" المتعـــدي شـــريطة أنّ المطاوعـــة فـــي الحـــداث الحيـــة الظـــاهرة، فـــالمراد

---

[153] - همع الهوامع ص 62، 63.

[154] - شرح القصيدة الكافية في التصريف للسيوطي ، حققه وقدم له وعلق عليه ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، 1409هـ - 1989م، دمشق. ص 28 .

بالمطاوعة هنا قبول الأثر في الأفعال التي تراها الأعين ـ كما يفهم من قول النحاة - أي الأفعال العلاجية التي تدل على حركة حسية، وقد ذكر النحاة أنه يأتي لمطاوعة الثلاثي كثيراً كقطعته فانقطع، وكسرته فانكسر، وجذبته فانجذب، وشويت اللحم فانشوى، وفتحت الباب فانفتح، وهزمنا العدو فانهزم.([155])

أما إذا كان الفعل غير علاجي فلا تأتي منه هذه الصيغة، فلا يقال: علمت الأمر فانعلم، وفهمت الموضوع فانفهم، لأن "علم" و "فهم " ليسا علاجيين، والمطاوعة هي قبول تأثير الغير ومن أمثلة 3 انفعل لفعل المجرد قوله تعالى:

(فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْناً).([156]) فانفجر في الآية مطاوع فجر، وهذا دليل على ورود هذه الصيغ في الفصيح، وليست من نسج الخيال الصرفي.

الأفعال الخمسة:

يذهب دعاة التجديد فيها مذهب النحاة، وهو ثبوت النون عند الرفع وحذفها عند النصب والجزم، ولكن الستاد أمين الخولي يقترح حذفها أيضاً عند الرفع ([157])ن وهذا الاقتراح، ترفضه

---

[155] - الطريف في علم التصريف: عبد الله محمد الأسطي كلية الدعوة، الجماهيرية 1992م.ص 85.

[156] - سورة البقرة الآية:59.

[157] - أمين الخولي مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول ص 60. وينظر النحو الجديد ص 216.

نصوص اللغة وشواهدها، كما أنه غير مفيد في تيسير هذه الفعال.

تعدّي الفعل ولزومه:

يرى الأستاذ أحمد أمين، أن من البواب المسببة للخلط والاضطراب في اللغة العربية، باب التعدي واللزوم، كغيره من الأبواب التي تحتاج إلى ضبط ولو بتضحية، ولكنه لم يبين كيفية ذلك ([158]).

أما **مصطفى جواد**، فإنه يرى أن اللزوم عارض طارئ وعلى هذا تكون الأفعال التي يكثر فيها اللزوم مثل: "فرَح يفرَح " والتي يغلب عليها اللزوم مثل : "سهل يسهل " حديثة الوجود بالنسبة إلى غيرها من ضرب الثلاثي المجرد، ويكون النوع الذي خالف هذين الوزنين ، من الأفعال، اللازم مثل: دخل وخرج ونام، من باب العلاج الذاتي، محدوداً يكاد يكون معدوداًن فعنده أن الأصل في الأفعال التعدي ([159]).

---

[158] - أحمد أمين مجلة مجمع فؤاد الأول، مجلد 92/6.

[159] - المباحث اللغوية في العراق ص 9.

المضارع متعدي الآخـــر:

يقتـــرح **محمـــد الخـــولي**، إبقـــاء الفعـــل المعتـــل الآخِـــر، دون حـــذف شـــيء منـــه رفعـــاً و نصـــباً و جزمـــاً ([160])، والمعـــروف أن النحـــاة يقولـــون بحـــذف حـــرف العلـــة عنـــد الجـــزم، نحـــو: لـــم يلْـــقَ، يلـــق : مجـــزوم بلـــم وعلامـــة جزمـــه حـــذف حـــرف العلـــة، أمـــا هـــو فلـــم يقـــل لنـــا مـــا هـــي علامـــة الجـــزم، مـــع بقـــاء حـــرف العلـــة، بـــل كيـــف يمكـــن التقـــاء ساكنين معاً؟

أمـــا النحـــاة فصـــنيعهم فـــي ذلـــك واضـــح كـــل الوضـــوح، فعنـــدما وجـــد الســـكون علـــى الحـــرف المعتـــل الـــذي هـــو ســـاكن بطـــبعهن فقـــد حـــذفوا هـــذا الســـاكن، وذلـــك لكراهـــة تـــوالي ســـاكنين -الحـــرف المعتـــل وعلامـــــة الســـــكون - ووضـــــعوا علامـــــة رفـــــع دلالـــــة علـــــى أن المحـــــذوف "واو" نحـــــو: لـــــم يـــــدْعُ، وعلامـــــة نصـــــبن دلالـــــة علـــــى أن المحـــــذوف "ألـــــف " نحـــــو لـــــم يلـــــقَ، و علامـــــة جـــــر دلالـــــة علـــــى أن المحـــــذوف "يـــــاء " نحـــــو: لـــــم يجْـــــرِ، وهـــــذا المـــــنهج يجعـــــل قاعـــــدتهم مطّـــــردة فـــــي هـــــذا البـــــاب، وكـــــذلك فعلـــــوا عنـــــدما يكـــــون الفعـــــل، أجـــــوف أي: معتل الوسط، نحو :

"يقـــول و يبيـــع"، فغـــذا دخـــل الجـــازم علـــى هـــذين الفعلـــين مـــثلاً وجـــب جـــزم الحـــرف الأخيـــر منهمـــا، نحـــو: لـــم يقـــولْ، لـــم يبـــيعْن وفـــي هـــذه الحالـــة، قـــد تـــوالى ســـاكنان، همـــا: حـــرف الـــواو، وعلامـــة " الجـــزم

[160] - ينظر أمين الخولي مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول ص 61.

في الفعل الأول، وحرف الياء وعلامة السكون في الفعل الثاني، ونظراً لاستحالة النطق بساكنين متواليين، وجب حذف حرفي العلة والساكنين من الفعلين، ويصبحان هكذا:

"لم يقُل، لم يبِعْ " ووضع علامة رفع على حرف " القاف" من الفعل الأول، ووضع علامة جر في حرف الباء من الفعل الثاني، وذلك للدلالة على الحرفين المحذوفين.

والأستاذ الخولي لم يقدم لنا اقتراحا حول الفعل الجوف، في حالة الجزم، إلاّ إذا كان المقصود إبقاءه كما اقترح إبقاء الحرف الأخير وهذا بالطبع غير ممكن كما بيّنا.

نـــون الوقايــة:

يرى **محمد الكسار** أنه لا وجود لنون الوقاية، بل يعدها من مخترعات النحاة ([161])، أما هو فقد اقترح ضميراً جديداً هو : "ني" حيث قال: (إن هذا الضمير من الضمائر الفضلات المنصوبة، وهو خاص بالأفعال، اختصاص "ياء المتكلم مجردة " من النون بالأسماء والحروف) ([162]).

وقد ناقش **عبد الفتاح بحيري** هذا الاقتراح بقوله :

---

[161] - طبعاً هذا المصطلح غير موجود إلاّ في كتب النحاة، ولكن مفهوم هذا المصطلح أو مسماه موجود في العربية، وإنما جاء النحاة فأطلقوا عليه إسماً معيناً وهذل من حقهم ولا يعاب عليهم، فالنحاة يضعون القواعد بعد سماع النص من العرب.

[162] - عبد الفتاح بحيري، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ص 609 جامعة ابن سعود.

(ونسأل الأستاذ المحامي، إذا كانت "ياء المتكلم" مجردة عن نون، مختصة بالسماء والحروف، فكيف تعلل وجود الضمير "ني " من الحرفين "من" و "عن " في نحو: مني وعني...؟، وإذا كان الضمير "ني " من الضمائر الفضلات المنصوبة، فكيف جاء مجروراً بمن و عن في قولنا: مني وعني؟) ([163]).

ونقول: إن النحاة، جعلوا لنون الوقاية وظائف منها: أنها تقي الفعل من الجر، وأنها تمنع اللبس في مثل: " أكرمني " في الأمر، فلولاها لالتبست "ياء المتكلم " بـ "ياء" المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنثة.

أسماء الأفعال:

اقترح **مصطفى جواد**، أن تضاف أسماء الأفعال، إلى الأفعال الجامدة، فهو يعتبرها أفعالاً قديمة جامدة، ومنها ما هو في دور التطور، من الجمود إلى التصرف الابتدائي مثل: هلم يا رجل: أي تعال، يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث في لغة أهل الحجاز ([164])، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: **(وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا)**([165]).

ما الحجازية التي تعمل عمل ليس:

---

[163] - ينظر المرجع السابق ص 634.

[164] - ينظر المباحث اللغوية في العراق ص 7.

[165]- سورة الأحزاب الآية: 18.

تساءل **حسن الشحكم** «ن ما الحجازية التي تعمل عمل ليس في مثل قولهم: «ما هذا رجلاً حيث قال: لماذا يبطل عملها، إذا تلتها "إلاّ "، فتقول: ما هذا إلاّ رجل مع إن " إلاّ " هذه لا تبطل عمل ليس فتقول: "ليس هذا إلا رجلا؟، أليس الخير أن يكون حكم « ما " الحجازية كحكم "ليس "، ما دامت تعمل عملها، وعندئذ يحسن إلغاء حكم" إلاّ " الذي يبطل هذا العمل؟»([166]).

المعطوف:

يعترض **حسن الشريف**، على قول ابن مالك:

وجائز رفعك معطوفاً على معمول إن بعد أن تستكملا

وألحقت بان لكن وأن من دون ليت ولعل وكأن.

قال : ومعنى ذلك أنه يجوز رفع المعطوف على المنصوب، بأن ولكن وأن ، ولا يجوز ذلك في المعطوف على المنصوب بليت ولعل وكأن.

ويتساءل بقوله لماذا هذا الشذوذ والتعقيد، ولم يظل المعطوف متفقاً والمعطوف عليه في جميع الحالات؟) ([167]).

---

[166]- حسن الشريف، مجلة الهلال، ص 1115.

[167] - المرجعالسابق ص 1112.

السين التي تبطل عمل أن الناصبة:

ذكر **حسن الشريف**، أن النحاة يقولون: إن السين إذا حالت بين " أن ر" الناصبة والفعل المضارع، أبطلت عملها وعندئذ يجب أن ترفع الفعل، وأن نقرأ: " زعم الفرزدق أن سيقتلُ مربعاً " لا أن سيقتلَ.

وهو يرى أن صنيعهم هذا يسير ، ولكن هذا اليسر ينقلب عسراً ـ كما يقول ـ: عندما نجد النحاة يفرقون بين الفعال التي تفصل السين بينها وبين " أن " الناصبة، ويقسمونها قسمين: يسمون أحدهما " أفعال اليقين " ويسمن القسم الثاني " أفعال الظن والترجيح ".

ثم يقررون أن السين إذا وقعت بين "أن " وفعل من أفعال اليقين، فقد وجب رفع الفعل، وإبطال عمل "أن "، أما إذا وقعت بين "أن " وفعل من أفعال الظن والترجيح فلك أن تنصب الفعل، او ترفعه كما تشاء، وهو يقترح إلغاء هذا الاستثناء من أساسه، وتقرير أن "السين " لا تبطل عمل " أن" الناصبة، وكذلك إلغاء ذلك التفريق بين أفعال اليقين وأفعال الظن والترجيح([168]).

[168] - ينظر المرجع السابق ص 1112.

ومهما اختلفت آراء المجددين واقتراحاتهم لتيسير النحو وقواعده ـ كما عرفنا من هذا الفصل ت فإن تعليم القواعد النحوية ينبغي أن يحقق للمتعلم هدفين:

الهدف الأول: هو فهم ما يقرأه ويسمعه، حيث بدراسة تلك القواعد، والتعرف عليها تعتدل في ذهنه المفاهيم ولا تضيع المعاني.

الهدف الثاني: هو وضع ما يكتبه أو يتحدث به في صياغة ما فهمه، حيث إنّ مراعاة تلك القواعد النحوية وتعلمها ينبغي- في المقام الأول - أن تعصم اللسان والقلم عن الخطأ في بناء الكلمات، أو ضبط أواخرها إعانة للقارئ أو السامع على أن يُفهم عنه ما يريده أن يُفهم ([169]).

ولا يعنينا حين نقرر هذين الهدفين من وراء تعليم القواعد النحوية أنّ رجل الشارع يفهم لغة الخطاب الدارج من غير حاجة إلى تلك القواعد لأنه يفهم في هذه الحال لغة عامية تسير على نمط مغاير بعض المغايرة أو كلها لأنماط اللغة العربية الفصحى.

و لعلّ ما بين العامية والفصحى من صلات التشابه في الألفاظ والأساليب، هي التي تعين القارئ أو السامع للفصحى

---

[169] - تعليم اللغة العربية : حسين سليمان قوره، ط/1 1969م، دار المعارف مصر. ص251، 252.

على فهم ما يقرأه، أو يسمعه رغم ما به من أخطاء نحوية، ومع ذلك فالكاتب أو المتحدث المخطئ في استخدام القواعد النحوية- لا شك - مقصر في تثقيف نفسه وقد يكون قصوره هذا مدعاة غلى غموض فكرته، و فساد ما يقصد إليه، فالخطأ النحوي قد يقلب معنى العبارة رأساً على عقب، ويسئ إلى هدف صاحبها منها ([170]).

إذن - كما عرفنا - أن وضع القواعد النحوية - التي دعا بعض المجددين إلى إلغائها - له أهداف، فما هي الطرائق السائدة للتدريب عليها حتى يمكن تحقيق تلك الأهدا؟ .

يُتبع عادة في التدريب على القواعد إحدى الطريقتين:

الطريقة الأولى:

وهي ما تسمى بالطريقة القياسية، وتقوم على البدء بحفظ القاعدة ثم إتباعها بالأمثلة والشواهد المؤكدة والمبنية لما تعنى به.

الطريقة الثانية: هي ما تسمى بالطريقة الاستقرائية، وتقوم إما على البدء بالأمثلة، تشرح وتناقش ثم تستنبط منها القاعدة، وإما على البدء بموضوع يعد

[170] - المرجع نفسه، ص 252.

لخدمة قاعدة معينة، ثم يُقرأ ويُفهم، ثم تُناقش عباراته التي تخدم القاعدة التي تستنبط منها.

وقد اتضح لنا أن التدريب على القواعد النحوية لا يستغني على كلتا الطريقتين غاية الأمر أن البدء بموضوع أو قصة مثيرة لانتباه التلاميذ يعد مدخلاً إلى دراسة القواعد، بعيداً عن الجفاف مخففاً لصعوبتها ، وفيه كذلك ربط لفروع اللغة العربية حيث لا بد من قراءة الموضوع أو القصة مع الفهم والمناقشة حول المعنى ([171]).

ويذهب **رشاد الحمزاوي** إلى أن تجديد النحو تجديداً مجدياً يتطلب اعتماد مبدأين أساسيين اثنين: أولهما ينحصر أساساً في وضعية اللغة المعاصرة، حيث يجب الاعتناء بالاستعمال والأسلوبية وما إليها من تراكيب شائعة عصرية خاصة في لغة الصحافة، أما المبدأ الثاني فإنه يفرض بالضرورة أن نستخلص القاعدة النحوية من المبدأ الأول، أي مما جادت به المعطيات اللغوية الموصوفة الحية، حتى توضع مقاييس جديدة ليس من الضروري أن تعتبر خالدة إلى أبد الآبدين .

إن هذين المبدأين اللذين نحتج لهما بما يدعى في اللغة العربية بالخطأ المشهور، وقديماً قال العرب: خطأ مشهور احسن من صواب مهجور، جديران بأن يعتمدا أساساً لمقاربة جديدة،

---

[171] - ينظر تعليم اللغة العربية: حسين سليمان قوره، ط/1، 1969م، دار المعارف بمصر. ص 255، 263.

وبأن ييسر على المجمع وغيره، وضع نحو عربي عصري يكون فيه النصر للتربية لا التشدق التربوي([172]).

يبدو أن **الحمزاوي** يخالف إجماع النحاة واللغويين الذين يشترطون ان تستنبط القواعد من كلام العرب الفصيح المنقول النقل الصحيح، نثراً و شعراً في عصر الفصاحة، أي الزمن الذي لم تفسد فيه السليقة، ويدعو غلى استنباط القواعد النحوية من لغة الصحافة.

ومن الأساليب العصرية الشائعة في عصرنا - عصر اللحن ـــ وبما أن صاحب هذه الدعوة لم يقدم لنا نماذج من هذه القواعد التي استنبطت من لغة الصحافة فإننا نتساءل كيف يمكن تحقيق ذلك؟ وأن لغة الصحافة تتسم بالاختصار التزاما بقيود المساحة، مما يجعلها لا تتمسك كثيراً بالقواعد النحوية والأساليب اللغوية الراقية، كما أنها كثيراً ما تنقل كلمات واصطلاحات مترجمة من لغة أجنبية دون مراعاة الأساليب البيانية التي خلقتها قواعد اللغة العربية.

[172] - أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي ، ط/1 – 1988م، بيروت – لبنان ، ص 402.

المبحث الثالث:

اقتراحات جديدة نزعم أنها تيسّر بعض القواعد النحوية.

يتضمن هذه المبحث بعض الاقتراحات التي نساهم بها في تيسير بعض القواعد النحوية التي اتسمت بالصعوبة ـ كما نعتقد ـ وذلك من خلال دراستنا لكثير من الموضوعات النحوية، التي نادى بها المجددون في فصول هذه الأطروحة النظرية والتطبيقية، وعلى ضوء دراستنا وتقويمنا لهذه الآراء المتباينة في موضوعات النحو، بين القدامى و المحدثين، رأينا المساهمة ببعض الاقتراحات التي من شأنها نقدم بعض الاقتراحات التي نزعم أنها تيسّر بعض القواعد النحوية، أي القواعد التي وجد دارس العربية مشقة كبيرة في تعلمها، وذلك نظراً لتعدد صورها، وتعدد الآراء والتأويلات بين النحاة فيها بسبب التمسك بنظرية العامل؛ وهي:

أولاً: حركات الإعراب

ليست حركات الإعراب، التي تظهر على آخر الكلمة، من رفع ونصب وجر وجزم آثاراً للعوامل النحوية، بل عوارض لغوية أوجدها المتكلم بأسلوب العربية، للوصول إلى التفاهم مع غيره من المتكلمين، واقتاضها تركيب العربية العضوي، الذي

خص الضمة بما دخل في الإسناد، وخص الكسرة بما دخل في الإضافة، وخص الفتحة بما لا يدخل في الإسناد والإضافة.

ثانياً: حذف العامل في المبتدأ والخبر

اختلف النحاة في سبب رفع المبتدأ والخبر، فالبصريون يذهبون إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو معنوي، لأن المعنى الابتداء هو: الجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها، وذلك كأن يقع المبتدأ أول الجملة من غير أن يسبقه عامل.

والخبر: عندهم مرفوع بالمبتدأ، فالعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ. ويذهب الكوفيون غلى أنهما ترافعا، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر، وكأن كلاً منهما يطلب صاحبه ([173]).

وهناك آراء أخرى كثيرة لا يستطيع الدارس الإلمام بها، أو تفضيل أحدها على الآخر، وقد أرجع المجددون سبب تعددها إلى العامل النحوي، ذلك الذي استولى على أفئدة النحاة، وهيْمن عليهم، فأصبحوا أسرى بين يديه وذلك مما جعلهم يقدرونه، معنوياً إذا لم يكن ظاهراً واضحاً ([174]).

---

[173] - في قواعد العربية، أحمد علم الدين الجندي الناشر، مكتبة الشباب القاهرة ط/1، 1974م. ص 1/ 190.

[174] - ينظر في قواعد العربية: أحمد علم الدين الجندي، الناشر مكتبة الشباب – 1981م، القاهرة. ص190.

لذلك نقترح حذفه من المبتدأ والخبر، تماشياً مع ما نادى به بعض المجددين([175]). ولأن التمسك به ليس شرطاً ولأنه يؤدي إلى التكلف غير المحمود من إثبات أثر العامل، فإذا أعربنا جملة " الطالبُ مجتهدٌ " فإننا نقول : - دون تكلف الطالب: مسند إليه، مبتدأ مرفوع، أي أسندنا إليه الاجتهاد، ولا يبحث عن عامل الرفع فيه، أهو مرفوع بالابتداء أو الخبر، وإذا طلب منا تعليل الرفع، كفانا أن نقول إنه مسند إليه، أما البحث عن عامل الرفع فيه، وفي الخبر فهو بحث من قبيل التكلف، لأنه شيء غير موجود ولا يمكن أن يدركه الدارس.

ومجتهد: مسند خبر مرفوع، لأنك تحدثت به عن المبتدأ ولا يبحث عن عامل الرفع فيه، وكفى ذلك في إعرابه، أما البحث عن عامل الرفع فيه فهو بحث عن شيء غير موجود، ولا تقتضي الضرورة البحث عنه.

ثالثاً: جواز تقديم الفاعل على فعله.

من أحكام الفاعل عند جمهور النحاة، وجوب تأخيره عن رافعه لأنهما عندهم كجزأي كلمة، لذلك لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها، فإن ظهر الفاعل في اللفظ فذاك، وإلاّ فهو

[175] - أمثال د/ مهدي المخزومي، ينظر النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: مهدي المخزومي، ط/3- 1985م لبنان ، ص 232.

ضمير مستتر نحو: أكتب، والطالب كتب، والطالبة كتبت، ([176]) أي ضرورة وقوعه بعد المسند، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم، وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً، وكون القدم إما مبتدأ في نحو: زيد قام، وهنا يقدرون ضميراً مستتراً يعود على زيد وهو فاعل الفعل قام وزيد: مبتدأ، والجملة الفعلية خبره.

وإما فاعلاً محذوف الفعل في نحو قوله تعالى: **(وإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)** ([177]) فهم يعربون "أحد" فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، أي يقدرون الآية، هكذا: " وإن استجارك أحد استجارك " وليس "أحد " مبتدأ، لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية، أما نحو قوله سبحانه:

(أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا)([178]) فجوزوا الأمرين في إعراب "بشر([179])، الابتدائية والفاعلية، أي " بشر " مبتدأ وجملة " يهدوننا " خبر، أو فاعل لمحذوف يفسره "يهدوننا " ولكنهم رجحوا الفاعلية؛لأنّ الغالب في همزة الاستفهام دخولها على الفعل ([180]).

---

[176] - الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها: أحمد زكي صفوت، ط/4، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1383 هـ 1983م مصر.1/ 329. ومطبعة بمصر ط/4.

[177] - سورة التوبة الآية: 6.

[178] - سورةالتغابن الآية: 6.

[179] - ضياء السالك، إلى أوضح المسالك وهو صفوة الكلام على أوضح ابن هشام : محمد عبدالعزيز النجار. ط/1 ، مطبعة الفجالة الجديدة ، 1389هـ - 1969م. القاهرة.5/2 .

[180] - حاشية المصدر السابق 6/2.

والخلاصة عندهم في الاسم المتقدم على الفعل:

إن وجدنا ما ظاهره أنه تقدم، وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراَ، وأعرب المتقدم مبتدأ نحو: زيد قام، وإن وقع بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط والتخصيص، أعرب فاعلاً لمحذوف يفسره الفعل المذكور، وإن وقع بعد اداة يغلب دخولها على الفعل كهمزة الاستفهام، جاز الأمران، والفاعلية ارجح ([181]).

وقد اتضح لنا من خلال الاستقراء، أن الذي دعاهم إلى عدم جواز تقديم الفاعل على فعله، هو التمسك بنظرية العامل، لأن الفاعل معمول والفعا العامل الذي عمل فيه الرفع، والمعمول لا يتقدم على عامله، ([182]) فهو عندهم أثر لا يسبق المؤثر، وهذا التعليل هو ما أدخل في النحو أبواباً معقدة كبابي لاشتغال والتنازع وغيرهما من الشوائب، مما تقتضي الضرورة تيسيره.

لذا اقترحنا تيسيراً لذلك - جواز تقدم الفاعل على فعله، إذا كانت الجملة فعلية، والمعنى أفاد أن هذا الاسم المتقدم هو الذي قام بالحدث أي الفعل، وعاد عليه ضمير يمكن تقديره بعد

---

[181] - المصدر نفسه 2/ 6.

[182] - ينظر المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي: عفيف دمشقية ، معهد الإنماء العربي ط/1 بيروت - 1978م.ص 218.

الفعل ونعرب هذا الضمير رابطاً ربط الفعل بفاعله المتقدم، فنعرب نحو: زيد قام، زيد فاعل تقدم على فعله، وقام : فعل ماض، والرابط ضمير تقديره هو يعود على زيد، ليؤكد أنه فاعل القيام، أي أسندنا إليه القيام، وعلى هذا تعرب هذه الآية وغيرها من الآيات التي تقدم فيها الفاعل، والتي تكلف النحاة كثيراً في إعرابها نحو: تقديرهم: استجارك أحد استجارك، وتقديرهم: يهدوننا بشر يهدوننا في الآيتين السابقتين؛ وكتقديرهم انشقت السماء انشقت في قوله تعالى:

(وَإِذَا السَّمَاءُ انْشَقّتْ)[183].

وبعيداً عن هذا التكلف والافتراض الذي قد لا يتناسب مع القرآن الكريم تعرب هذه الآيات الكريمة هكذا:

"إن «: أداة شرط، "أحد ": المسند إليه وهو فاعل مرفوع مقدم على فعله. "من ": حرف جر، "المشركين ": مجرور وعلامة جره الياء، لأنه جمع مذكر سالم، " استجارك ": فعل ماض، والكاف: ضمير المفعول به، ولا نعرب الضمير المستتر في "استجارك" فاعلا، بل نعتبره رابطا ودالاً على الفاعل الذي أُسند إليه طلب الاستجارة، و لا حاجة تدعونا أن نتصور كما كانوا يتصورون أن الضمير في استجارك فاعل، لأن فاعله مقدم وهو "أحد ".

---

183 - سورة الانشقاق الآية: 1.

ولا ضرورة تدعوك إلى أن تقدر فعلاً محذوفاً مفسراً يكون " أحد " فاعلاً له، لأن الذي أوقعهم في هذا هي فكرة العامل، لأن الفاعل عندهم ـ كما ذكرنا ـ لا يجوز تقديمه على فعله، لأنه معمول له ([184]).

"أبشر" : الهمزة : حرف استفهام، وبَشَرٌ: مسند إليه فاعل مرفوع تقدم على فعله ، " يهدي" : فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة علامة التذكير والجمع رابط الفعل بفاعله المتقدم.

و " لنا ": أداة شرط، "السماء ": المسند إليه، وهو فاعل مرفوع مقدم على فعله، "انشقت ": فعل ماض، والتاء علامة على التأنيث، والضمير المستتر رابط الفعل بفاعله المتقدم.

وهكذا نعرب الاسم المرفوع الذي تقدم على فعله، فاعلاً مقدماً نحو: الطالبُ كتبَ، المدرسون حضروا، المعلمات قدمن وكل ضمير لحق الفعل نعتبره رابطاً ودالاً على الفاعل وعلى عدده ونوعه: أي الفاعل المتقدم، المسند إليه، الكتابة والحضور والقدوم.

[184] ـ ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: مهدي المخزومي، ط/3 – 1985م لبنان. ص 233، 234

وبذلك لا نتجاهل الضمير المستتر أو المتصل كما تجاهله بعض المجددين ([185])، ففي نحو: الطلاب حضروا، المسافران قدما، نعرب الطلاب: فاعل مرفوع مقدم مسند إليه، حضر: فعل ماض، وواو الجماعة ضمير متصل ربط الفعل بفاعله المتقدم ودلّ على نوع الفاعل وعدده.

المسافران: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، وهو مسند إليه، قدما: فعل ماض، وألف الاثنين ضمير متصل ربط الفعل بفاعله المتقدم ودل على نوع الفاعل وعدده.

وقد أشار **عبدالعليم إبراهيم** إلى أنه لا حاجة تدعونا إلى أن نتصور في الفعل ضميراً مستتراً وجوباً أو جوازاً: وإذا اتصلت الضمائر بالفعل اعتبرت إشارات، وإذا لم تتصل وكانت مستترة فلا وجود لها عنده وعند لجنة وزارة المعارف المصرية لتيسير القواعد،- كما ذكرنا - كما أنهم لا يعتبرون الاسم المتقدم فاعلاً، فجملة محمد قرأ : تعرب عندهم : محمد : مسند إليه، قرأ : مسند، ولا ضمير في الفعل.([186])

وقد ترد علينا حول ما قدمناه من تيسير لباب الفاعل الأسئلة الآتية:

1 - كيف يميّز الدارس بين المبتدأ والفاعل المتقدم على فعله؟.

---

[185] - ينظر المرجع السابق ص 234.

[186] - ينظر المبحث الثالث من الفصل الثاني.

2 - وإذا وقع الاسم المتقدم على فعله بعد أداة تختص بالدخول على الفعل، كأدوات الشرط أو التخصيص كيف تعتبر الجملة فعلية إذا أنكرت إعراب الاسم المتقدم فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور؟

3- هل قال أحد من النحاة القدامى بهذا الرأي، أو هو رأي المجددين فقط؟.

وللإجابة على هذه الأسئلة نقول:

أ - إذا كانت الجملة إسمية نحو: الطالب مجتهد، أعرب المسند إليه الطالب مبتدأ، و مجتهد: مسند خبر، أما إذا كانت الجملة فعلية سواء تقدم فيها الفعل أم الفاعل، فإن الاسم المرفوع المتقدم على فعله يعرب فاعلاً كما ذكرنا.

ب- دخول هذه الأدوات المختصة بالفعل، تشير بوضوح إلى أن الجملة بالرغم من تقدم الفاعل لاتزال فعلية ([187]). ويؤيد ذلك ما ذكره السيوطي في كلامه على الجملة الإسمية والفعلية والظرفية: أن المراد بالصدر المسند أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو :

أقائم الزيدان، وأزيد أخوك، ولعل أباك منطلق، وما زيد قائماً، إسمية، ومن نحو : أقام زيد، وإن قام زيد، وهلا قمت،

---

[187] - ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق ص 234.

فعليــة، والمعتبــر أيضــاً مــا هــو صــدر فــي الأصــل، فالحملــة مــن نحــو : كيف جاء زيد؟ ونحو:

(فَفَرِيقــاً كَــذَّبْتُمْ وَفَرِيقــاً تَقْتُلُــونَ) ([188]). ونحــو: **(فَــأيّ ءايَــاتِ اللهِ تنْكُــرونَ)**([189]) فعليــة لأن هــذه الأســماء فــي رتبــة التــأخير، وكــذا الجملــة مــن نحــو: يــا عبــدالله، و الآيــات الكريمــات: **(وإن أحــد مــن المشــركين اســتجارك فــأجره) ([190]) . (و الأنعــام خلقهــا)**([191])، **(والليــلِ إِذَا يَغْشَــى**([192]). لأن صــدورها فــي الأصل أفعال، والتقدير:

أدعــو عبــدالله، وإن اســتجارك أحــد، وخلــق الأنعــام، وأقســم بالليل. ([193]).

ج ــ وجــواز تقــدم الفاعــل مــع بقــاء فاعليتــه قــال بــه الكوفيــون تمســكاً بقول الزباء:

مَا للجِمَالِ مشْيهَــا وئِيداً أجنْدلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيــداً.

---

[188] - سورة البقرة الآية: 87.

[189] - سورة غافر الآية: 81.

[190] - سورة التوبة الآية:6.

[191] - سورة النحل الآية 5.

[192] - سورة اليل الآية 1.

[193] - الهمع 38/1.

فقولها ما للجمال : ما: إسم استفهام مبتدأ، للجمال: جار ومجرور خبر . مشيها: أعربه الكوفيون فاعلاً مقدما لوئيد الواقع حالاً من الجمال، والتقدير: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيها والشاهد في البيت: تقدم الفاعل مهو مشيها على عامله وهو: وئيداً المشبه للفعل على مذهب الكوفيين، ولا يصح جعله مبتدأ، لأنه لا خبر له في اللفظ إلا وئيد وهو منصوب.([194]).

رابعاً: تيسير باب الاشتغال

وضابطه عند النحاة كما يقول ابن هشام: (أن يتقدم إثم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسُلط على الاسم الأول لنصبه)([195]).

والأمثلة الآتية توضح صوره:

1 - مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم نحو: زيداً ضربته، إذ لو حذفت الهاء وسلطت ضربت على زيد، لقلت: زيداً ضربت يكون زيداً مفعولاً مقدماً.

2 - زيداً مررت به، فإن الضمير وإن كان مجروراً بالباء، إلا أنه في موضع نصب بالفعل.

---

[194] - حاشية ضياء السالك، محمد عبد العزيز النجار 6/2، وينظر الكامل في قواعد العربية 1/ 293.

[195] - قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط/11 1963م. مطبعة السعادة بمصر. ص 102.

3 - ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل في الضمير نحو قولك: زيداً ضربت أخاه، فإن ضرب عامل في الأخ نصباً على المفعولية والأخ عامل في الضمير جراً بالإضافة ([196]).

وهم يجوزون في الاسم المتقدم على عامله أن يرفع بالابتداء، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية، وأن ينصب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور ([197]).

وعلى هذا يقدرون الفعل في المثال الأول: ضربت زيداً ضربته، وفي الثاني: جاوزت زيداً مررت به، ولا تقدر مررت لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه، وفي الثالث: أهنت زيدا ضربت أخاه، ولا تقدر ضربت لأنه لم تضرب إلاّ الأخ. ([198]).

ومن الأمثلة والتعريف السابق ترى أن أسلوب الاشتغال يشتمل على **الأول:** مشغول، وهو العامل في ضمير الاسم السابق كما في الأمثلة " ضرب، مرّ "

الثاني: مشغول عنه، وهو الاسم المتقدم نحو " زيداً " في الأمثلة.

---

[196] -المرجع نفسه ص 192، 193.

[197] - ينظر المرجع نفسه. ص 193.

[198] - قطر الندى ص 193.

الثالث : مشغول به، وهو ما شغل به الفعل مثل الضمائر في الأمثلة " الهاء " في ضربته، به، أخاه.

وعلى هذا يكون للاسم المتقدم حكمان، **أحدهما:** أن يرفع بالابتداء والجملة بعده خبر له.

وثانيهما: أن ينصب على المفعول به، ويقدر له فعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور المشغول، ويكون العامل المحذوف وجوباً مشاركاً للمذكور، إما في لفظه ومعناه معاً نحو: الأستاذ قابلته، وجملة قابلته مفسرة لا محل لها.

وإما في معناه فقط نحو : الكلية مررت بها، فالكلية مفعول به لفعل محذوف تقديره: جاوزت، وهو موافق للفعل المذكور في المعنى لا في اللفظ، وجملة مررت بها مفسرة لا محل لها. ([199]).

والنحاة يعرضون لهذه الأسماء المتقدمة على عواملها، إذ يجعلون للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات، مما يزيد من عسر هذا الباب و مشقته على الدارس وهي:

1- واجب النصب، إذ يجب نصب الاسم السابق على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره العامل المذكور، إذا وقع بعد ما

---

[199] - ينظر في قواعد العربية 3/ 202، 203.

يختص بالدخول على الجملة الفعلية، نحو: إن فقيراً لقيته فترفق به، وهم يقدمون أصل الأسلوب: إن لقيت فقيرا لقيته فترفق به.

2- متـرجح النصـب: وهـو إذا وقـع بعـد الاسـم السـابق فعـل دال علـى الطلـب أمـراً أو نهيـاً أو دعـاء: نحـو : الصـديق لا تهنـه، أو وقـع بعـد أداة يغلـب أن يليهـا فعـل نحـو : مـا العيـب أتيـت، أو يقـع الاسـم المشـغول عنـه جوابـاً لجملـة فيهـا اسـتفهام منصـوب نحـو : أن يقـال لـك: أي الطلابكافـأت؟ ومـن أهملـت؟ فتقـول مجيبـاً: عليـاً كافأته، وخالداً أهملته.

3 - واجـب الرفـع: أي وجـب رفـع الاسـم السـابق لأنـه وقـع بعـد أداة لا يليهـا إلاّ الاسـم نحـو: خرجـت فـإذا الطالـب يلومـه الأسـتاذ، أو وقـع بعـد أداة لا يعمـل مـا بعـدها فيمـا قبلهـا، لأن لهـا الصـدارة، نحـو: الجار إن رأيته فسلم عليه.

4 - اسـتواء الرفـع والنصـب : وهـو إذا وقـع الاسـم الـذي شـغل عنـه الفعـل بعـد عـاطف غيـر مفصـول بـالأداة، وتقدمتـه جملـة ذات وجهـين، جملـة إسـمية خبرهـا جملـة فعليـة وتسـمى جملـة كبـرى، أي أنهـا جملـة فـي ضـمنها جملـة نحـو : الطالـب منحتـه جـائزة، والطالبـة منحتهـا نصـف جـائزة، فيجـوز رفـع الطالبـة مراعـاة لصـدر الجملـة علـى أنهـا مبتـدأ، وبهـذا تكـون قـد عطفـت جملـة إسـمية علـى جملـة إسمية.

ويجوز نصب الطالبة مراعاة للعجز، فيكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتكون قد عطفت جملة فعلية على الخبر الذي هو جملة فعلية، وفي الحالتين تتفق الجملتان، و يجري الكلام على نسق واحد من المشاكلة بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها ([200]).

5 - ترجيح الرفع: وذلك في كل إثم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه، ولا ما يرجح نصبه، ولا يجوز في المرين على السواء، نحو : الطالب ساعدته، والمريض عالجته، فيجوز لك في الطالب والمريض، الرفع والنصب واختاروا الرفع على الابتداء ([201]).

وبعد استعراضنا لصور هذا الباب باختصار، اتضح لنا - من غير شك- أن مسائله شاقة مرهقة، ولا سيما صوره بين ما يجب رفعه، وما يجب نصبه، وما يترجح فيه الرفع والنصب، وما يجوز فيه الأمران.

وتيسيرا لهذا البابالذي شق تعلمه على الدارسين نقترح تقليل صوره الخمس، التي أوجدها التمسك بنظرية العامل النحوي وذلك وفق القاعدة الآتية:

أولاً - واجب النصب:

---

[200] - ينظر في قواعد العربية، 3/ 213.

[201] - نفسه، 3/ 215.

ففي المثال الذي ذكرناه: إن فقيراً لقيته فترفق به. نعرب فقيراً : مفعولاً به متقدم على فعله ولقي : فعل ماض والتاء: ضمير متصل إشارة إلى الفاعل المخاطب، والهاء في لقيته : إشارة ورابط، ربط المفعول به المتقدم بفعله المتأخر، والجملة جملة شرط ، "إن ": الشرطية وجوابها فترفق به، وهنا نتخلص من هذه الصورة ونضمها لباب المعول به، ونتخلص من التكلف الذي يفرض تقدير: إن لقيت فقيراً لقيته.

ثانياً ـ ترجيح النصب:

ففي مثل: الصديق لا تهنه، كذلك نعرب الاسم المتقدم كما أعربنا المثال الأول، ونتخلص من هذه الصورة أيضاً بضمها لباب المفعول به ولا عبرة بوقوع فعل بعد الاسم السابق يدل على الطلب أو النهي أو الدعاء.

ثالثاً ـ وجوب الرفع:

وهنا تسقط هذه الصورة أيضاً من باب الاشتغال، ويلحق الاسم المرفوع بباب المبتدأ، وهنا نتفق مع النحاة حيث أوجبوا رفعه لأنه وقع بعد أدوات لا يليها إلاّ إسم، ونختلف معهم أن تكون هذه الصورة من باب الاشتغال، بل نضمها لباب المبتدأ.

ويمكـــن لنـــا أن نضـــع القاعـــدة الاتيـــة المدعّمـــة بالأمثلـــة تيسيراً لهذه الصورة وهي:

1 - يجـب رفـع الاسـم المتقـدم وإعرابـه مبتـدأ والجملـة إسـمية فـي الحالات الآتية:

إذا وقـــع بعـــد " إذا الفجائيـــة " و «ليـــت "، نحـــو: خرجـــت فـــإذا الطالب يكرمه أبوه و ليتما الجهود الإسلامية نقدّرها.

2 - وإذا وقـع قبـل أداة لا يعمـل مـا بعـدها فيمـا قبلهـا، لأن لهـا الصدارة. كأدوات الشرط نحو: الصديق إن قابلته فسلّم عليه.

والاســـتفهام نحـــو: الضـــيف هـــل قابلتـــه؟، والتخصـــيص نحـــو: الكتـــاب هـــلاّ قرأتـــه؟ ومـــا النافيـــة نحـــو: العِلـــم مـــا ضـــاعت فوائـــده، ولا النافيـــة الواقعـــة فـــي جـــواب قســـم نحـــو: والله العـــدو لا أصـــاحبه، والعرض نحو: أخوك ألا قابلته.

ولام الابتـــداء نحـــو : الطالـــب لأنـــا مكافئـــه، وكـــم الخبريـــة نحـــو : الجزائـــر كـــم مـــرة زرتهـــا، والحـــروف الناســـخة نحـــو: المتواضـــع إنـــي أحترمه.

والموصـــول نحـــو: المخلـــص الـــذي أحببتـــه، والموصـــوف نحـــو: خالد رجل أكرمته.

رابـعاً ـ استواء الرفـع والنـصب:

وهـو أن يتقـدم علـى الاسـم عـاطف مسـبوق بجملـة فعليـة مخبـر بهـا عـن إثمهـا قبلهـا كقولـك : زيـد قـام أبـوه، وعمـراً أكرمتـه، فجملـة زيـد قـام أبـوه، إسـمية الصـدر فعليـة العجـز، وهنـا جـوّز النحـاة رفـع " عمـر " عطفـاً علـى زيـد المرفـوع لأنـه مبتـدأ، وعطفـوا جملـة إسـمية علـى جملـة فعليـة. وجـوزوا نصـب عمـراً فيكـون مفعـولاً بـه لفعـل محـذوف يفسـره المـذكور بعـده، وتكـون قـد عطفـت جملـة فعليـة على الخبر الذي هو جملة فعلية([202])

ونـرى أن تيسـير هـذه الصـورة هـو: أولاً جملـة: زيـد قـام أبـوه، تضـم لبـاب المبتـدأ، فزيـد مبتـدأ مرفـوع، قـام : فعـل مـاض ، أبـوه : فاعـل مرفـوع وعلامـة رفعـه الـواو، لأنـه مـن الأسـماء الخمسـة، والهـاء مضـاف أيـه، وهـو رابـط، والخبـر الجملـة الفعليـة. وعمـراً أكرمتـه، الـواو : حـرف عطـف أي عطـف جملـة علـى جملـة ، عمـراً : إذا ورد منصـوباً نحـو هـذا المثـال أعربنـاه مفعـولاً بـه مقـدم، أكـرم : فعـل مـاض، والهـاء إشـارة إلـى المفعـول بـه المقـدم لأنـه عـاد علـى منصـوب، وهنـا تضـم هـذه الجملـة وأمثالهـا إلـى بـاب المفعول به.

---

[202] - ينظر في قواعد العربية 3/ 213.

وإذا ورد الاسم المتقدم بالرفع، ولم يوجد في الفعل ضمير يعود على مرفوع نحو :عمرو أكرمته، فإننا نعرب عمرو: مبتدأ مرفوع، أكرم : فعل ماض، والتاء: إشارة إلى الفاعل المتكلم، والضمير الهاء، رابط الخبر الجملة الفعلية بالمبتدأ، وبهذه القاعدة جنّبنا الدارس من التذبذب بين جواز الرفع وجواز النصب.

خامساً : ترجيح الرفع:

في هذه الصورة - كما ذكرنا - رجح النحاة الرفع، وذلك في كل إثم لم يوجد معه ما يوجب نصبه، ولا ما يوجب رفعه، ولا ما يرجح نصبه، ولا يجوز فيه الأمرين على السواء، نحو: الطالب ساعدته، والمريض عالجته.

والذي نراه تيسيراً لهذه الصورة هو: إذا ورد الاسم مرفوعاً ضم لباب المبتدأ، والجملة الفعلية خبره، وإذا ورد منصوباً ضم لباب المفعول به. وإذا لم تظهر عليه علامة الرفع أو النصب، نظرنا للضمير العائد عليه أي رابطه، فإن كان منصوباً أو متصلاً بمنصوب، نصبناه، وألحق بباب المفعول به، وإن عاد عليه ضمير مرفوع نحو: الطالب كتب، ضم لباب الفاعل، لأنه فاعل تقدم على فعله.

وإن وردت بعده جملة فعلية نحو: الشجرة اخضرّت أوراقها، ضم لباب المبتدأ.

وبعد دراستنا وتحليلنا لصور باب الاشتغال وأمثلته، وما اقترحناه ([203]) من تيسير لهذه الصور المعقدة، فقد رأينا وضع قاعدة سهلة تيسره للدارسين وخلاصتها:

أ - أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب، أو ضمير متصل بمنصوب نُصب وحُوِّل إلى باب المفعول.

ب- يعرب الاسم المتقدم مبتدأ، إذا وقع بعد أداة لا يليها إلاّ الاسم، أو وقع قبل أداة لا يعمل ما بعدها في ما قبلها لأن لها الصدارة، أو جاءت بعده جملة فعلية، تكون خبراً له.

ج - إذا ورد الاسم المتقدم مرفوعاً ضم لباب المبتدأ، والجملة الفعلية خبره، وإذا ورد منصوباً ضم لباب المفعول.

د - إذا كان الاسم المتقدم مما لا تظهر عليه الحركة نحو: الفتى قابلته، موسى جاء أبوه، المحامي دافع عن القضية.

نظرنا للضمير العائد على الاسم المتقدم، فإن عاد عليه ضمير منصوب نحو : المثال الأول، أعربنا " الفتى ": مفعولاً به تقدم على فعله وفاعله، وإذا عاد عليه ضمير متصل بمرفوع نحو : المثال الثاني أعربنا "موسى ": مبتدأ مرفوع و الجملة الفعلية خبره، وإذا كان الضمير مستتراً عاد على مرفوع مثل المثال

---

[203] - ينظر ما اقترحه ابن مضاء في المبحث الثاني من الفصل الأول، وينظر أيضا في قواعد العربية، 3/ 218، 219.

الثالث، أعربنا " المحامي " : فاعل مقدم على فعله، ونعتبر الضمائر العائدة روابط وإشارات دالة على العدد والنوع ([204]).

ويمكن لنا أن نيسّر أيضاً هذه القاعدة أكثر من ذلك للناشئة وهي: أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو متصل بمنصوب نصب وحوّل لباب المفعول، و إلاّ لرفع ويكون مكانه باب المبتدأ، والفاعل حسب سياق الجملة.

خامساً ـ تيسير باب التنازع:

يسمى هذا الباب، باب التنازع وباب الإعمال أيضاً، و إنْ كان سيبويه لم يذكرْه بهذا المصطلح ولكنّه ذكره تحت عنوان طويل هو: باب الفاعلينَ و المفعولينَ .وضابطه (التنازع) كما يقول **ابن هشام**: (أن يتقدم عاملان أو أكثر، ويتأخر معمول أو أكثر ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخّر) ([205]).أي الأصل الذي عُقدَ عليه باب التنازع أن يتقدّم عاملان ويتأخّر عنهما معمول، ويكون كلّ من العاملين طالباً للمعمول([206]).

وشرط هذا الباب ـ عندهم ـ أن يكون العاملان موجهين إلى شيء واحد؛ وصور التنازع عند النحاة هي:

---

[204] ـ ينظر النحو في إطاره الصحيح ص 126 يوسف الحمادي، مكتبة مصر د. ت.

[205] ـ قطر الندى ص 198.

[206] ـ مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984م. د/ ياسين أبو الهيجاء ص 254.

1 - تنازع العاملين معمولاً واحداً، نحو: قرأ و نجح الطالب، تجد كل من الفعلين يطلب فاعلاً واحداً هو: " الطالب " فأي الفعلين أولى به ؟.

2- تنازع العاملين أكثرمن معمول نحو: ساعد وأكرم زيد عمراً، ففي المثال فعلان يطلب كل واحد منهما فاعلاً هو :" زيد"

ومفعولاً هو: "عمراً " وليس في المثال سوى فاعل واحد ومفعول واحد، فأي الفعلين أولى بهما ؟.

3 - تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً، نحو: "كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم " فالجار والمجرور: "على إبراهيم " مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة.

4 - تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول كقوله عليه الصلاة والسلام: **(تسبّحون وتحمدون وتكبّرون دُبُرَ كلِّ صلاةٍ ثَلاثاً وثلاثين)([207]).**

ف "دبر " منصوب على الظرفية، و "ثلاثاً وثلاثين " منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما ([208]).

---

[207] - .ينظر قطر الندى ص 198.

[208] - المرجع السابق ص 198.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز إعمال أي العاملين، إنما الخلاف في المختار، فالكوفيون يختارون إعمال الأول السبقة، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه([209]).

فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وإن أعملت الثاني، فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته، وإن احتاج إلى منصوب أو مجرور حذفته ([210]).

والمتأمل في باب التنازع وأمثلته، وما فيها من كثرة الاضطراب التي سببها الخضوع للفلسفة الخيالية، التي أوجدها التمسك بنظرية العامل، بحجة أن العوامل كالمؤثرات، فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد، كما لا يصح أن يجتمع مؤثران على أثر واحد فالفعل عندهم، عامل حقيقي، فليس للفعل إلاّ فاعل واحد، ولا للفاعل أكثر من فعل واحد ([211]).

وقال **أحمد علم الدين**: «فتصور النحاة أن بين الفعلين تنازعاً تصور عقلي محض يرى أن الفاعل لأحدهما، مع أن الفعلين كلاهما له ومن فعله »([212]).

---

[209] - في القواعد العربية 3/ 219.

[210] - ينظر قطر الندى ص 199.

[211] - ينظر في قواعد العربية 3/ 236، 238.

[212] - المرجع نفسه 3/ 238.

ولو ترك النحاة - في رأينا - التمسك بنظرية العامل في هذا الموضع التي نتج عنه باب التنازع، وجوزوا تعدد الفعل والفاعل واحد نظير ما يتعدد الخبر والمبتدأ واحد، وكما يتعدد المفعول والفعل واحد، ليُسِّرَ هذا الباب، وأبعدهم عن التكلف والتعسف في توجيه كلام الفصحاء شعراً ونثراً، وإخضاعه لقاعدتهم التي تفرض على أرباب الفصاحة ضرورة إعمال الأول أو الثاني.

وهذا الرأي - تعدد الفعل والفاعل واحد - لم يكن للمحدثين ([213]) وحدهم، وإنما صاحبه الأول أبو زكرياء الفراء فقد قال: «كلاهما يعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب نحو : قام وقعد زيد، فجعله مرفوعاً بالفعلين، كما يسند للمبتدأ خبران، وكما يرفع منطلقان في زيد وعمرو منطلقان بالمعطوف والمعطوف عليه معاً، لأنهما يقتضيانه» ([214]).

قال **السيوطي:** «والجمهور منعوا ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحدٍ » ([215]).

---

[213] - في قواعد العربية 3/ 238.

[214] - همع الهوامع 4/ 137

[215] - المصدر نفسه. 4/ 137.

فقد حاولنا تيسير هذا الباب الذي شق تعلمه على الدارسين مستفيدين من المحاولات السابقة التي حاولت تيسير بعض صوره كما ذكرنا، وذلك بوضع قاعدة سهلة تيسّر صوره خلاصتها:

1- يجوز تعدد الفعل والفاعل واحد، لأن الفاعل في إمكانه أن يقوم بأكثر من فعل في وقت واحد، نحو : يعزف ويغني المطرب، فالذي قام بفعل العزف والغناء هو المطرب، أي هو فاعل الفعلين معاً، وهنا لا تنازع في مثل هذا.

2- تعدد الفعل والمفعول واحد، نحو: قابلت واحترمت وساعدت الصديق، والفاعل كذلك واحد في هذه الصورة، وهو المتكلم الذي قام بالمقابلة والاحترام والمساعدة للصديق، ولا تنازع كذلك هنا ما دام الفاعل فَعَلَ هذه الأفعال كلها.

3- تعدد الفعل والمفعول نحو قوله عليه الصلاة والسلام:

(تسبِّحون و تحْمدون و تُكَبِّرون دبرَ كلِّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثينَ) والمعنى هنا واضح أن الفاعل واحدهم أنتم أي المخاطبين، تقومون بالتسبيح والتحميد والتكبير، في وقت معلوم هو عقب الفراغ من كل صلاة، ولا يجوز - في رأينا - أن يُعمل أحد الأفعال دون سواها، لأن ذلك يؤدي إلى فساد المعنى، وهو أن يفعلوا فعلاً واحداً.

4 - تعدد الفعل والمجرور واحد نحو: (كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم).

وبهذا الاقتراح وهو تعدد الأفعال والمفعولات والفاعل واحد نكون قد يسرنا هذا الباب الذي كان مدار جدل بين النحاة، وألغينا ما أسماه النحاة : تنازع العاملين معمولا واحداً، وتنازع العاملَيْن أكثر من معمول، وتنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً، وتنازع أكثر من معمول.

5 - إذا كان أحد الفعلين يطلب فاعلاً، والآخر يطلب مفعولاً نحو: أكرمني وأكرمت الصديق.

نعتبر مثل هذا التركيب جملتين فعليتين، عُطفت إحداهما على الأخرى، ويمكن لنا أن نقول: أكرمني: أكْرَمَ : فعل ماض، والنون للوقاية، والياء: كناية عن المفعول به، وفاعله تقديره هو لا علاقة له بالصديق الذي هو مفعول الجملة الثانية، فقد يكون المعنى أكرمني أخي أو صديقي أو زيد والواو: حرف عطف أي عطف جملة على جملة، وأكرمت، أكرم : فعل ماض والتاء: إشارة إلى الفاعل المتكلم، الصديق : مفعول به.

وبهذا الإعراب يمكننا أن نعرب كل شاهد ورد على هذا النحو دون تغيير في نصه، كما تكلف النحاة واختلفوا في توجيهه نحو قول علقمة:

أ- تَعَفَّقَ بِالأرطَى لها و أرَادَهَا رِجَالٌ فَبَدَتْ نبلُهم وكليبُ

فتجد النحاة يرفضون أسلوب هذا الشاعر الفصيح، ويضعون مكانه أسلوباً آخرَ يُخضِعونه لفكرة العامل، وما جرّه

من حذف وإضمار وتأويل، حيث يطلبون من علقمة أن يُعمل الأول ويضمر في الثاني، ويقول : تعفق وأرادوها رجال، أو يُعمل الثاني ويضمر في الأول، ويقول: تعفقوا وأرادها رجال([216]).

وبناء على ما اقترحناه من تيسير في هذا الباب ـ كما أسلفنا ـ فإننا نترك كلام هذا الشاعر الفصيح كما جاء، ولا نطلب منه تغيير قوله هذا ، بل نقول لقد تعدد الفعلان ـ كما جوزنا ذلك ـ وهما : تعفق وأراد، والفاعل واحد هو: رجال ، والمعنى يفيد أن الرجال فعلوا الاستتار بالشجر الكثيف وأرادوا صيد بقر الوحش.

وكذلك نقول في قول الشاعر:

ب- طلبت فلمْ أُدْرِكْ بوجْهِي وليتني قعدْتُ ولمْ أبغِ النّدَى عِندَ سائِبِ

ونقول: تعددت الأفعال: " طلبت، أدرك، أبغي " والفاعل واحد هو المتكلم والمفعول واحد هو الندى.

وهذا شاهد آخر تطبيقاً للرقم الأخير من القاعدة التي اقترحناها:

قال الشاعر :

---

216 ـ ينظر المبحث الأول من الفصل الثاني من هذه الأطروحة

ج- جَفونِي ولم أجْفُ الأخِلاْءَ إنّني لِغَيْرِ جَمِيلٍ من خليلي مهمـلُ

ونقـول: جفـى : فعـل مـاض، وفاعلـه تقـديره هـم أي الأصـدقاء أو الأحبـاب أو غيـرهم، والنـون: للوقايـة، واليـاء: كنايـة عـن المفعـول بـه، والـواو: حـرف عطـف، عطـف جملـة فعليـة علـى جملـة فعلية.

لـم: أداة جـزم وقلـب، أجـفُ فعـل مضـارع مجـزوم، وفاعلـه المـتكلم كمـا دلّ عليـه المعنـى، الأخـلاء: مفعـول بـه لا علاقـة لـه بالجملة السابقة.

ومثله أيضاً قول الشاعر:

د- هوَيْنني وهوَيْتُ الغانيات إلى أن شبتُ فانْصَرَفَتْ عنْهُنّ أَمالـي

وإعـراب الشـاهد فـي هـذا البيـت مثـل سـابقه، وهـو لاشـك أيسر من القول بالتنازع، لأنه جاء تبعاً للمعنى.

ونكـون بهـذه القاعـدة قـد يسّـرنا ـ بفضـل الله تعـالى ـ بـل حاولنـا تيسير هذا الباب على الدارسين.

خاتمة:

حظيت نظرية العامل بدراسات وأبحاث متعددة تناولت تعريفها ونشأتها وتاريخها وأصالتها، والخلاف فيها وفي أقسامها ، وكان للعامل عناية خاصة بين علماء النحو، فكان مثار جدل عنيف بين العلماء، وشغل من تفكيرهم حيزاً كبيراً وكان حديث المتأخرين عنه أكبر، خلاصته:

1-تباينت الآراء حول أصالة النحو العربي واتجهت اتجاهات مختلفة منها ما يؤكد تأثرالنحو العربي بالفلسفة والمنطق ومنها ما يسقط هذا الزعم نافيا ان يكون هذا التأثير قد عرفه النحو العربي في نشأته. وتضمن البحث شهادات من أقوال الدارسين: منكرون منهم ومؤيدون.

2–أن النحو العربي نشأ في بيئة عربية خالصة على يد النحاة الأوائل كالخليل وسيبويه وغيرهما، ولم يتأثر بالفلسفة والمنطق إلاّ في مراحل متأخرةمن البحث والتأليف.

3– أن الإعراب أثرٌ يجلبه العامل وأنه نشأ نشأةً لغوية منذ التأسيس، ثم بدأ تأثير الفلسفة والمنطق ينحو إليه بعد سيبويه.

4- إن نظرية العامل قد تولدت عند النحاة من البحث في العلل النحوية، لأنه قد عرفت علل الإعراب وعلل النحو، قبل أن تعرف نظرية العامل في ثوبها الكامل.

5-تعرض لبحث إلى وجهات النظر في تحديد المسبب في العلامات الإعرابية أهو المتكلم أم اللفظ، أم شئ آخر.

6-العامل كما يُفهم من كلام سيبويه هو الذي يحدث الأثر الذي يظهر في الكلمة، وهذا الأثر يتغير بتغير العوامل ويختلف باختلافها سيبويه.

7- يتجه ابن جني وجهة أخرى حيث يرأن حقيقة العامل هو المتكلم، وأنه هو الذي يحدث الآثار التي تظهر في الكلماتوأن نسبتها إلى اللفظ إنما ترجع إلى مجرد المصاحبة التي حدثت بين فعل المتكلم ووجود اللفظ فهي نسبة مجازية.

8- لقد حاول بعض النحاة القدامى إلغاء نظرية العامل، وقد نجد ذلك صراحة عند ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إسقاط العامل، وكل ما يترتب عليه من حذف وتقدير واستتار، ومتعلقات بالجار والمجرور، وبايْ التنازع والاشتغال، لكن دعوته هذه لم تلق تأييداً إلاّ عند أصحاب التيسير المعاصرين.

9-إن الاعتراضات على نظام العامل والعلامات الإعرابية في النحو العربي، والتشكيك في قيمتهما، لم يكن مصادفة من المحدثين وإنّما استمدّوا كل ذلك من أفكار ابن مضاء القرطبي، كما استند ابن مضاء نفسه إلى بعض آراء ابن جني وتوجيهها وفقاً لما يريد، كما استند آخرون في آرائهم في العلامة الإعابية إلى قطرب.

10–رأى دعاة التجديد والتيسير من القدامى والمحدثين أن العامل هو سبب كل المشكلات النحوية المعقدة.

11-كان إبراهيم مصطفى أول المتأثرين بابن مضاء، وتابعه آخرون منهم: شوقي ضيف، ومهدي المخزومي، وعبد المتعال الصعيدي، وإبرهيم أنيس ..... وحاول بعضهم تقديم بعض الآراء والأفكار بديلاً لنظرية العامل، لكن لم نجد في ذلك ما يمكن أن يرقى إلى مستوى النظرية العلمية، التي يمكن أن تعم وتسود في التأليف النحوي.

12- ولعل أبرز هذه الأفكار نظرية(تضافر القرائن)، وهي أفكار قديمة مستمدة من آراء الجرجاني في النظم، ويبدو أن تمام حسان الذي دعا إلى ذلك قد أخذ بآراء عبد القاهر الجرجاني.

13– يرى تمام حسان أن تضافر القرائن تغني عن القول بفكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة، وأن العامل في رأيه أنه جاء لتوضيح قرينة واحدة من ثماني قرائن لفظية، وهو قاصر في نظره غن نفسير الظواهر النحوية بالعلاقات السياقية ، ولذا تراه لم يكن مطمئناً لنظرية العامل.

14–هنا من الدارسين المعاصرين الذين أيدوا نظرية العامل ودافعوا عنها، بل هاجموا(علمياً) ابن مضاء ومن تبعه من المتأخرين عرباً ومستشرقين.

15–إن الـــدرس النحـــوي لا يمكنـــه الاســـتغناء عـــن العامـــل لأنـــه أهـــم وأيسر وسيلة لتعليم النحو

16– لـــم يكـــن العامـــل ســـبباً فـــي تعقيـــد النحـــو ، كمـــا زعـــم بعضـــهم، ولا ســـيما العامـــل اللغـــوي الـــذي عرفـــه النحـــاة الأوائـــل، غيـــر المتـــأثرين بالمنطق.

17–يقـــف البحـــث علـــى نحـــاة رفضـــوا المغـــالاة فـــي العامـــل والتعليـــل دون أن يلغوا إلى نظرية العامل أو يدعوا إلى إسقاطها.

18–لقـــد أثبتـــت أحـــدث نظريـــة لغويـــة (التوليديـــة) صـــحة مـــا ذهـــب إليـــه النحـــاة المتقـــدمون بشـــأن أهميـــة العامـــل ودوره فـــي الوقـــوف علـــى الحقائق اللغوية التي ينتظمها التركيب، وتحددها القواعد.

19–لقـــد ارتبطـــت نظريـــة العامـــل ارتباطـــاً مباشـــراً بظـــاهرة الإعـــراب . وكمـــا أنّـــه قـــد قـــام خـــلاف فـــي العامـــل كـــان هنـــاك خـــلاف فـــي هـــذه الظـــاهرة (الإعـــراب) قـــديماً وحـــديثاً، والـــذي أعنيـــه هـــو أوجـــه الخـــلاف الحاصـــل بـــين القـــدماء مـــن جهـــة، وموقـــف أصـــحاب التيســـير ونتائجه من جهة أخرى.

20–جـــاء الإعـــراب فـــي الكـــلام ليفـــرق بـــين المعـــاني مـــن الفاعليـــة والمفعوليـــة والإضـــافة، وغيـــر ذلـــك مـــن العـــاني الوظيفيـــة. إلاّ أن هنـــاك خـــلاف فـــي دلالـــة الإعـــراب علـــى المعـــاني. يمكـــن الرجـــوع إلـــى هـــذا

الخلاف عند كلٍ من قطرب، وإبراهيم أنيس، وأمين الخولي، وفؤاد ترزي، وعبد القادر المغربي.....

21- تعرض البحث إلى موقف المستشرقين في قضية أصالة الإعراب في النحو العربي الذي انقسم بدوره إلى فريقين: الأول : المؤكد لأصالة الإعراب ومن هؤلاء: نولدكهوبرجشتراسر. والثاني المشكك في كون العربية الفصحى كانت معربة، ومن هؤلاء كارل فولزر. فالعربية في رأيه ليست لغة معربة، والإعراب ليس صفة من صفاتها، وخصيصة من خصائصها.

22- ذهب البعض الآخر منهم إلى أنّ التيْسير يمكن في إلغاء الإعراب، وتسكين أواخر الكلمات، وحذف بعض الأبواب ودمج بعضها الآخر.

23- غير أنّ البعض الآخر من المحافظين، يرى عدم سلامة هذه الآراء، لذلك قاموا بردود تفنّد بعض النظريات الخاطئة، ممّا أثار حركة لغوية، حول تجديد النحو العربي وتيسيره، سواء في شكل مقالات وآراءه نشرت في المجلاّت والصّحف، اقتصرت على علاج بعض الموضوعات النحوية أم في شكل مِلفات اشتملت على أغلب الموضوعات النحوية، ومهما اختلفت تلك الآراء فإنّها دليل على العناية التي أحيط بها النحو العربي

ومن خلال استقراء هذه المحاولات، التي دعت إلى تيسير النحو وتجديده على اختلاف مذاهبها، أي سواء التي ترى

التيسير في اختيار الأمثلة، أم في حذف بعض الموضوعات، أم في الاستغناء عن بعض الصيغ، أم في دمج بعض الأبواب، أم التي اكتفت بنعت قواعد العربية بالصعوبة والعسر... الخ.

تبين أن المشكلة لا تعود إلى اللغة العربية وقواعدها – وإنْ كان في القواعد بعض الصعوبة – وإنّما تعود إلى صاحب اللغة نفسه الذي لم يتقن طرائق التدريس.

فالنحو العربي إذا ما قورن بغيره من العلوم الأخرى، كالرياضيات والفيزياء والكيمياء والفلسفة وغيرها من المواد التي يدرسها الطلاّب فإنّه لا يُعَدُّ في مثل صعوبتها، وما يلقاه التلميذ من مشقّة في تحصيلها.

فليس القواعد ترفاً عقلياً أو لغوياً، بل هي الضابط الماهر الذي يحفظ اللغة، ولكنه ضابط مرن، والإشكاليات ليست في النحو، الإشكالية في طرائق التدريس التي تركز على أصولية اللغة، وأصالتها وسموها اللساني الحضاري العصري، لتظل لغة عصر وحياة... ومن هنا أيضاً ضرورة أن يكون منهج تيسير قواعد اللغة منهجاً متكاملاً شاملاً كل الطرائق والأساليب، ملزماً الأمّة جمعاء من أجل ثقافة لغوية عربية واحدة موحّدة

فتحصيل علم النحو والاستفادة منه، يتم بالممارسة ضمن النص أو الخطاب، لأنّه وسيلة لغاية، فإذا وجدت الطرائق الكفيلة بتعليم هذه الوسيلة كما ينبغي وطبقناها تطبيقاً سليماً، من شأنه أن

يحبّبها لدارسيها وصلنا إلى غايتنا المرجوة، من تدريس علم النحو، وهي محاكاة كلام العرب الفصحاء دون خطأ.

فالضوابط والقواعد النحوية المبثوثة في بطون الكتب القديمة، أو الحديثة الميسّرة، لا يمكن أن يستفاد منها الفائدة المرجوة، ما لم تمارس يومياً في أثناء التكلم والإصغاء، وفي أثناء القراءة والكتابة، لأن انتحاء سمت كلام العرب يكتسب بالممارسة.

وقد اتضح لنا من خلال هذا البحث في تجواله بين محاولات نظرية العامل والتجديد والتيسير سواء التي تناولت الكتاب النحوي المدرسي في مختلف مراحل التعليم، أم التي تناولت بنظرياتها مادة النحو كلها، أنّ صعوبة تعلم النحو ذات جانبين:

أحدها: وجود صعوبة في بعض القواعد النحوية، مثل جمع التكسير وأوزانها المعقدة، والاشتغال والتنازع وصورهما المختلفة.

لذا اقترحنا في خاتمة هذا البحث تيسير بعض القواعد التي اتسمت بالصعوبة، وكانت مدار جدل بين النحاة.

و ثانيهما: يكمن في عدم الاهتمام بطرائق التدريس الحديثة لذا أكّدنا في هذه الأطروحة ضرورة الاهتمام بها،

والاستفادة من - التقنية – الحديثة، لتدريس النحو في مدارسنا العربية، حتى تعود الفائدة من تعلمه على الدارس، لأن اللغة العربية حيّة قوية مرنة وطيّعة، وغنية بالاشتقاقات، وقادرة على التعبير عن مطالب وحاجات الحضارة، والدليل القوي على حيويتها وتجددها أنها ثبتت على مرّ السنين والقرون، ولم تندثر أو تنحصر كغيرها من اللغات التي كانت تجاورها قديماً كالسريانية والعبرية مثلاً...

وفي الأخير يمكن طرح سؤال :هل نجحت الآراء التي دعا إليها المجدّدون ومن قبلهم ابن مضاء، التي تناولها الفصل الأول والثاني من هذه الأطروحة؟.

والإجابة: أنه قد نجحت أغلب هذه الآراء والاقتراحات، في تقديم مناهج للنحو تكفل تخليصه –إلى حدّ ما - من آثار المنطق الصوري، فاختفى منه التعليل والمجادلات الفلسفية والافتراضات الذهنية، إلى غير ذلك من الشوائب غير أن هذا النجاح في هذا الميدان تحقق على المستوى النظري، أو مستوىالبحث دون الجانب التطبيقي.

وبهذا تبقى الإشكالية في إمكانية الاستفادة من هذه الاقتراحات النظرية من الناحية التطبيقية، حتى يظهر نجاحها كاملاً في الكتب التي يُدَرَّسُ النحو من خلالها، وبخاصّة كتب المراحل المتقدمة كالجامعات.

إذ الطالب ما زال يدرس العوامل النحوية، ويقيس بعضها على بعض، ويقيم بعض تقسيمات النحو على أساس فكرة العمل، ويقيس المعتل على الصحيح، وتعدد أوزان الفعل الثلاثي ومصادره، وصيغ جموع التكسير، وتعدد الأوجه الإعرابية وصور التنازع والاشتغال، إلى غير ذلك مما نلحظه بوضوح في برامج النحو المقرر تدريسها في الجامعات.

والله أسأل أن يجعلني من الصائبين، من خدم التراث الخالد، وما توفيقي إلّ بالله العليم الحكيم.

قائمة المصادر والمراجع:

1. - **القرآن الكريم برواية ورش عن الإمام نافع بالرسم العثماني م العثماني. دار القبس للطباعة والتوزيع دمشق – سوريا.**

2. - **إبن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي**، رسالة دكتوراه الدرجة الثالثة من إعداد: بكري عبد الكريم عام 1982م.

3. - **الاتجاهات الحديثة في النحو**. محمد أحمد برانق، دار المعارف بمصر د-ت.

4. – **إحصاء العلوم**: الفارابي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937م.

5. - **إحياء النحو**. إبراهيم مصطفى، ط 2 دار الكتاب الإسلامي . 1413هـ -1992م. القاهرة.

6. – **إرتشاف الضرب**: أبو حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى، مكتبة المدني

7. - **آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث**. خليل أحمد عمايرة، ط1. دار الشرق عمان 1409هـ 1989م.

8. - **آراء وأحاديث في اللغة والأدب**. ساطع الحصري، ط 1. دار العلم للملايين بيروت لبنان 1958م.

9. **أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لأبن الأنباري** نوري حسن حامد المسلاّتي ط/1 دار ابن حزم 1431هـ 2010م بيروت لبنان.

10. - **أسرار العربية. الأنباري**: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. تحقيق محمد حسين شمس الدين – بيروت- دار الكتب العلمية 1997م.

11. **أسلوب التعليل في اللغة العربية**. أحمد خضير عباس، دار الكتب العلمية ط/1 2007م بيروت لبنان.

12. - **أشتات مجتمعات في اللغة والأدب**. عباس محمود العقاد. دار المعارف بمصر 197

13. – **الأصول**. تمام حسان. ط1. دار الثقافة. الدار البيضاء 1401 هـ - 1981م.المغرب.

14. - **أصول التفكير النحوي**. علي أبو المكارم. منشورات الجامعة الليبية 1393هـ - 1973م.

15. **- الأصـــول فـــي النحـــو:** لأبـــي بكـــر بـــن الســـراج – تحقيـــق د/ عبـــد الحســـين الفتلـــي – مؤسســـة الرســـالة – بيروت –ط1 – 1958م.

16. **أصـــول النحـــو** دراســـة فـــي فكـــر الأنبـــاري، د/ محمـــد سالم صالح، ط/2 دار السلام القاهرة، 1430هـ، 2009م

17. **- أصـــول النحـــو العربـــي فـــي نظـــر النحـــاة ورأي ابـــن مضـــاء.** محمـــد عيـــد. عـــالم الكتـــب ط4. القـــاهرة 1410هـ - 1989م.

18. **- أصـــول النحـــو العربـــي.** محمـــد خيـــر الحلـــواني. الناشـــر الأطلـــس، مطبعـــة إفريقيـــا الشـــرق. الـــدار البيضـــاء. د-ت.

19. **أصـــول النحـــو فـــي ضـــوء مـــذهب ابـــن مضـــاء القرطبـــي، د/** بكـــري عبـــدالكريم، دار الكتـــاب الحـــديث ط/1 1999م.

20. **- الإعـــراب والبنـــاء بـــين القـــدماء والمحـــدثين –** مصـــطفى عبـــد العزيـــز الســـنجرجي – رســـالة ماجســـتير غيـــر منشورة. كلية دار العلوم. القاهرة.

21. – **الأعـــلام:** خيـــر الـــدين الزركلـــي، دار العلـــم للملايين، الطبعة الخامسة ـ بيروت 1980م.

22. **- الأعمال الكاملة. ساطع الحصري**، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت لبنان 1976م.

23. **- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة.** رشاد الحمزاوي – دار الغرب الإسلامي – ط1 – 1988م بيروت – لبنان.

24. **- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**. للأنباري. تحقيق سعيد الأفغاني – مطبعة الجامعة السورية 1377هـ - 1957م.

25. – **الإمتاع والمؤانسة**: أبو حيان التوحيدي، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، 1939م.

26. **- الإنصاف في مسائل الخلاف**. عبدالرحمان الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. بيروت المكتبة العصرية – 1414هـ- 1993م.

27. **- أوضح المسالك** إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام الأنصاري. تحقيق عبد المتعال الصعيدي. مطبعة الآداب القاهرة د ـت.

28. **الإيضاح العضدي**، أبو علي الفارسي. تحقيق حسن الشّاذلي، دار التأليف مصر 1969م.

29. - **الإيضاح في علل النحو**. للزجاجي تحقيق مازن الوعر. دار النفائس ط5 بيروت 1986م.

30. - **إيضاح قواعد اللغة العربية للمدارس الثانوية** محمود محمد حمزة. المطبعة الرحمانية 1348هـ 1929م مصر.

31. – **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**: إسماعيل بن محمد أمين ، عني بتصحيحه وطبعه المعلم: رفعت بيلكة الكليسي، منشورات مكتبة المثنى – بغداد.

32. - **البحث اللغوي عند العرب**. أحمد مختار عمر. عالم الكتب ط6 1988م.

33. - **البسيط في شرح جمل الزجاجي** –لآبن أبي الربيع - دار الغرب الإسلامي بيروت 1986م.

34. - **بغية الوعاة**. للسيوطي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – 2ج- بيروت- المكتبة العصرية – 1964م.

35. - **البلاغة العصرية واللغة العربية**. سلامة موسى. دار سلامة موسى للنشر 1964م القاهرة.

36. **- تـــاريخ الأدب العربـــي**. كـــارل بروكلمـــان. ترجمـــة – رمضـــــان عبـــــد التـــــواب –ط 2 -6ج – القـــــاهرة- دار المعارف- د-ت.

37. - **تـــاريخ التعلـــيم فـــي عصـــر محمـــد علـــي**. أحمـــد غزت عبدالكريم، مكتبة النهضة المصرية 1938م.

38. – **تـــاريخ الشـــعوب الإســـلامية**: كـــارل بروكلمـــان، ترجمة د/ محمد أبو ريدة، 1957م.

39. **– تـــاريخ الفكرالعربـــي إلـــى أيـــام ابـــن خلـــدون**: د/ عمـــــر فـــــروخ، دار العلـــــم للملايـــــين، ط/ 3 – بيـــــروت، 1981م.

40. **- تـــاريخ الفلســـفة فـــي الإســـلام**. ت – ج دي بـــور. نقلـــه إلـــى العربيـــة محمـــد عبـــد الهـــادي أبـــو ريـــده. ط5. مكتبـــة النهضة المصرية. القاهرة.

41. **تـــاريخ النحـــو العربـــي فـــي المشـــرق والمغـــرب**، د/ محمـــد المختـــار ولـــد ابّـــاه ط/2 دار الكتـــب العلميـــة 1429هـــ 2008م بيروت لبنان.

42. **- تـــاريخ النحـــو وأصـــول النحـــو بـــين البصـــرة والكوفـــة** – د/ عبد الحميد طلبة

43. **- تجديد النحو**. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ط3.1992م.

44. **- تحرير النحو العربي**. أحمد برانق وآخرون. دار المعارف بمصر 1958م.

45. **- التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية**. رفاعة رافع الطهطاوي 1286هـ القاهرة.

46. **- تخليص الإبريز في تخليص باريز**. رفاعة رافع الطهطاوي تحقيق وتعليق مهدي علام وأحمد أحمد بدوي وأنور لوقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1985م القاهرة.

47. **- تراجم مصرية وغربية**. محمد حسين هيكل. مطبعة مصر د-ت.

48. **- تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي** – د/السيد أحمد علي – ط1 – 1991م – دار الثقافة العربية القاهرة.

49. – **التصريح على التوضيح**: خالد الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي 1358هـ .

50. – **التطبيق النحوي**: عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية 1993م، الإسكندرية.

51. **التطـــور اللغـــوي التـــاريخي**. إبـــراهيم الســـامرائي، دار الأندلس بيروت.

52. – **التطـــور النحـــوي للغـــة العربيـــة**: برجسراســـر، أخرجـــه و علـــق عليـــه رمضـــان عبـــد التـــواب، ط/3، الناشـــر مكتبـــة الخـــانجي، بالقـــاهرة ودار الرفـــاعي بالريـــاض 1402هـ 1982م.

53. – **تفصيل العوامل** في نتائج.....

54. التعليـــل النحـــوي فـــي الـــدرس اللغـــوي القـــديم والحـــديث. خالـــد بـــن ســـليمان بـــن مهنـــا الكنـــدي. ط/2 دار المسيرة عمان الأردن2009م.

55. **تعلـــيم اللغـــة العربيـــة**. حســـين ســـليمان قـــورة،ط1. 1969م دار المعارف بمصر.

56. **تهـــذيب التوضـــيح**. محمـــد ســـالم علـــي وأحمـــد مصطفى المراغي. ط1. مطبعة السعادة 1911م

57. تهـــذيب النحـــو. عبـــد الحميـــد طلـــب. دار الطباعـــة القومية. القاهرة. د- ت.

58. **التصـــريح علـــى التوضـــيح** – خالـــد الأزهـــري – مطبعة عيسى البابي الحلبي 1358هـ.

59. **التطبيق النحوي**. عبده الراجحي – دار المعرفية الجامعية 1993م الإسكندرية.

60. **التطور النحوي للغة العربية** – برجشتراسر. أخرجه رمضان عبد التواب. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض 1402هـ 1982م.

61. **تفسير النسفي** لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، دار الكتاب العربي 1402هـ 1983م بيروت لبنان.

62. **تقويم الفكر النحوي**. علي أبو المكارم. دار الثقافة بيروت لبنان. د-ت.

63. **التعريفات**. علي بن محمد الجرجاني – تحقيق إبراهيم الأبياري ط2 – بيروت - دار الكتاب العربي - 1413هـ -1992م.

64. **تيسير العربية بين القديم والحديث** – الدكتور عبدالكريم خليفة ، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني – ط1 1986م – مطابع الجمعية العلمية الملكية – عمان – الأردن.

65. **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً**. شوقي ضيف. دار المعارف بمصر ط3 – 1992م.

66. **تيسير النحو**. سهير محمد خليفة. ط2. 1991م القاهرة.

67. **تيسير النحو.** عبدالعزيز القوصي وآخرون. دار الكتب الإسلاميةط1 1368هـ 1949م مصر.

68. **تيسير النحو وبحوث أخرى** د/ خديجة الحديثي منشورات المجمع العلمي. مطبعة المجمع العلمي بغداد. 1428هـ - 2007م.

69. **جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري** – د/ يوسف أحمد المطوع – مطبعة حكومة الكويت 1976م.

70. **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**: الشيخ محمد الخضري – مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

71. **حاضر اللغة العربية في الشام.** سعيد الأفغاني. مطبعة الحياة القاهرة. د – ت.

72. **الحذف والتقدير في النحو العربي- د/** علي أبو المكارم – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة القاهرة – كلية دار العلوم 1964م.

73. **حقيقة الإعلال والإعراب**. راسم الطحّان – ط1، 1990م ألمانيا.

74. **الخصائص** لابن جنّي تحقيق محمد علي النجار. ط2 بيروت د – ت.

75. **الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة** أ.د/ حسن منديل العكيلي ط 1 عمّان الأردن 2007م. دار الضياء للنشر والتوزيع.

76. **خلاصة الأزهرية في القواعد النحوية** – عبد الخالق بن حجاج بدر الشبراوي – مطبعة السعادة – ط3 – 1330هـ - 1912م.

77. **الخليل بن أحمد الفراهيدي**: أعماله ومنهجه – د/ مهدي المخزومي – دار الرائد العربي – بيروت 1968م.

78. **دراسات في فقه اللغة.** صبحي الصالح – دار العلم بيروت ط12، 1989م، لبنان.

79. **دراسات في العربية وتاريخها.** محمد لخضر حسين – المكتب الإسلامي ومكتبة الفتح ط2 1380هـ 1960م.

80. **دراسات في اللغة والنحو العربي.** حسن عون. معهد البحوث والدراسات العربية 1969م.

81. **الدراســـات النحويـــة واللغويـــة عنـــد الزمخشـــري** – بغداد – 1971م.

82. **دراســـات نقديـــة فـــي النحـــو العربـــي**. عبـــدالرحمن محمد أيوب. الناشر مكتبة الأنجلو المصرية.1957م.

83. **الـــدرر اللوامـــع علـــى همـــع الهوامـــع** – أحمـــد بـــن الأمـــين الشـــنقيطي – دار المعرفـــة للطباعـــة والنشـــر،ط2 – بيروت 1393هـ -1973م.

84. **دروس فـــي أصـــول النظريـــة النحويـــة العربيـــة مـــن الســـمات إلـــى المقـــولات أو لولبيـــة الوســـم الموضـــعي** المنصف عاشور مركز النشر الجامعي تونس 2005م.

85. **الـــدرس النحـــوي فـــي القـــرن العشـــرين.** عبـــد الله أحمـــد جاد الكريم، مكتبة الآداب القاهرة 2004م.

86. **الـــدروس النحويـــة لتلاميـــذ المـــدارس الابتدائيـــة**. حفنـــي ناصـــف وآخـــرون. المطبعـــة الأميريـــة ببـــولاق القـــاهرة 1321هـ - 1903م.

87. **دلائـــل الإعجـــاز** – عبـــد القـــاهر الجرجـــاني – ط2 – مطبعة المنار 1331هـ.

88. **ديـــوان الحماســـة** – لأبـــي تمـــام. شـــرح التبريـــزي.ط1 دار القلم بيروت. لبنان د – ت.

89. **ديـــوان النابغـــة الـــذبياني**. تحقيـــق الفاضـــل محمـــد الطـــاهر بـــن عاشـــور. الشـــركة التونســـية للتوزيـــع 1406هـــ 1986م.

90. **الـــرد علـــى النحـــاة** – ابـــن مضـــاء – تحقيـــق إبـــراهيم البنا.

91. **الـــرد علـــى النحـــاة لابـــن مضـــاء القرطبـــي**. تحقيـــق شـــوقي ضـــيف. ط3. دار الاعتصـــام 1399هـــ 1979م. القاهرة.

92. **الرمـــاني النحـــوي فـــي ضـــوء شـــرحه لكتـــاب ســـيبويه** – د/ مـــازن المبـــارك – دار الكتـــاب اللبنـــاني – بيـــروت 1974م.

93. **ســـيبويه إمـــام النحـــاة** – د/ علـــي النجـــدي ناصـــف – مطبعة لجنة البيان العربي – القاهرة – 1953م.

94. **شـــذور الـــذهب**، جمـــال الـــدين أبـــو محمـــد عبـــد الله بـــن يوســـف بـــن هشـــام الأنصـــاري، تحقيـــق محمـــد محـــي الـــدين عبد الحميد، المكتبة العصرية 1409هـ صيدا بيروت.

95. **شـــرح التصـــريح علـــى توضـــيح ابـــن هشـــام الأنصـــاري**. للشـــيخ خالـــد الأزهـــري – دار إحيـــاء الكتـــب العربية – عيسى البابي الحلبي. القاهرة د –ت.

96. **شـــرح ديـــوان حســـان بـــن ثابـــت**. عبـــد الـــرحمن البرقـــوني. دار الكتـــاب العربـــي. 1410هـــ 1990م بيـــروت – لبنان.

97. **شـــرح الرضـــي علـــى الكافيـــة** لابـــن الحاجـــب. تحقيـــق يوســـف حســـن عمـــر – منشـــورات جامعـــة بنغـــازي 1973م. الجماهيرية الليبية.

98. **شـــرح القصـــيدة الكافيـــة فـــي التصـــريف للســـيوطي،** حققـــه وقـــدم لـــه وعلـــق عليـــه ناصـــر حســـين علـــي، المطبعـــة التعاونية 1409هـ 1989م. دمشق.

99. **شـــرح الكافيـــة** - لرضـــي الـــدين الأســـتر بـــاذي – دار الكتب العلمية- ط 2 – بيروت 1399هـ -1979م.

100. **شـــرح اللمـــع** – ابـــن برهـــان العكبـــري. تحقيـــق د/ فـــايز فـــارس، المجلـــس الـــوطني للثقافـــة والفنـــون والآداب – ط1 – الكويت 1404هـ - 1984م.

101. **شـــرح المفصـــل لابـــن يعـــيش موفـــق الـــدين أبـــو البقـــاء** يعـــش بـــن علـــي الموصـــلي – عـــالم الكتـــب – بيـــروت – مكتبة المتنبي – القاهرة.

102. **الصـــاحبي فـــي فقـــه اللغـــة وســـنن العربيـــة وكلامهـــا،** أحمد بن فارس، مطبعة المؤيد، 1910م..

103. **ضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو صفوة الكلام على أوضح** ابن هشام. محمد عبدالعزيز النجار.ط1 مطبعة الفجالة الجديدة 1389هـ 1969م. القاهرة.

104. **طبقات النحويين واللغويين** – للزبيدي – دار المعارف – القاهرة 1984م.

105. **الطريق في علم التصريف** .عبد الله محمد الأسطي – كلية الدعوة الإسلامية 1992م الجماهيرية الليبية العظمى.

106. **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم**- – د/ أحمد سليمان ياقوت – دار المعرفة الجامعية – الأسكندرية.

107. **ظهر الإسلام** – أحمد أمين – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة 1955م.

108. **ظواهر قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين**. البدراوي زهران ط3. 1993م – دار المعارف بمصر.

109. **عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني** – د/ البدراوي زهران – دار المعارف القاهرة 1979م.

110. **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي** – د.ت – عمان – دار الفكر.

111. **عبدالله فكري عصره حياته آدابه**. عبد الغني حسن ط1. 1946م مصطفى البابي الحلبي. القاهرة.

112. **العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**. يوهان فك، ترجمة رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي 1400هـ - 1980م. مصر.

113. **العربية الفصحى الحديثة بحوث في تطور الألفاظ والأساليب** جارو سلاف ستتكيفيتش. ترجمة وتعليق محمد حسن عبد العزيز. دار النمر للطباعة 1405 هـ - 1985م.

114. **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**. محمد حماسة عبد اللطيف. دار الفكر العربي القاهرة د-ت.

115. **العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري**. الدكتور حميد الفتلي ط 1 2011 لبنان.

116. **علوم اللغة**- د/ عوض بن حمد القوزي.

117. **العوامل المائة النحوية** – الشيخ عبد القاهر الجرجاني – تحقيق د/ البدراوي زهران.

118. **العوامل النحوية للجرجاني "بين النظرية والتطبيق"** تحقيق وشرح الدكتور محسن محمد قطب معالي مؤسّسة حورس الدولية للنشر والتوزيع الإسكندرية طبعة 2009م.

119. **فقه اللغة**، علي عبد الواحد وافي. دار النهضة مصر،ط/7، 1393هـ القاهرة.

120. فقه اللغة المقارن.

121. **في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية**. عبد الوارث مبروك سعيد. ط1. دار القلم 1985م. الكويت.

122. **في أصول اللغة والنحو** – د/ فؤاد حنا ترزي – مطبعة دار الكتب – بيروت 1969م.

123. **في سبيل تيسير العربية وتحديثها** –د/ فؤاد حنا ترزي

124. **في قواعد العربية**. أحمد علم الدين الجندي' الناشر مكتبة الشباب 1981م. القاهرة.

125. **في اللغة والأدب** – د/ إبراهيم بيومي.

126. **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**. مهدي المخزومي ط3. – 1985م. لبنان.

127. **في نقد النحو العربي**. صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع الفجالة 1988م.

128. **قضايا ومشكلات لغوية**. أحمد عبد الغفور عطار ط1. الناشر تهامة المملكة العربية السعودية. 1402هـ - 1986م. جده.

129. **قطر الندى وبل الصدى**. لابن هشام الأنصاري . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط11. مطبعة السعادة 1383هـ - 1963م.

130. **قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الابتدائية**. إبراهيم مصطفى وآخرون ط2 1360هـ - 1941م. المطبعة الأميرية ببولاق القاهرة.

131. **القواعد النحوية مادتها وطريقتها**. عبدالحميد حسن – ط2 مكتبة الأنجلو المصرية 1953م. القاهرة.

132. **الكامل في قواعد اللغة العربية نحوها وصرفها.** أحمد زكي صفوت.ط4. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده 1383هـ -1983م. مصر.

133. **الكتاب لسيبويه.** تحقيق عبد السلام محمد هارون. عالم الكتب بيروت د-ت.

134. **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.** لجار الله الزمخشري. دار المعرفة. بيروت لبنان. د-ت.

135. **لسان العرب – ابن منظور** – دار صادر – ط1 – بيروت 1300هـ.

136. **اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة** – أ – صالح بلعيد – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1995م.

137. **اللغة بين العيارية والوصفية** – تمام حسان – الشركة المتحدة – دار الثقافة – مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء – 1400هـ - 1980م.

138. **اللغة: فندريس** – تعريب عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي 1950م.

139. **اللغة العربية المعاصرة** – د/ محمد كامل حسين – دار المعارف للطبع والنشر 1976م – القاهرة.

140. **اللغـــة العربيـــة معناهـــا ومبناهـــا.** الدار البضـــاء. دار الثقافة – 1994م

141. **اللغـــة والنحـــو بـــين القـــديم والحـــديث** – عبـــاس حســـن – دار المعارف بمصر - ط2 - القاهرة – 1971م.

142. **المباحـــث اللغويـــة فـــي العـــراق ومشـــكلة العربـــة المعاصـــرة.** مصـــطفى جـــواد ط2. مطبعـــة العـــاني بغداد.1385هـ - 1965م.

143. **مثلثـــات قطـــرب.** تحقيـــق رضـــا السنوســـي. الـــدار العربي للكتاب ليبيا- تونس د-ت.

144. مجـــالس ثعلـــب – تحقيـــق أ. عبدالســـلام هـــارون – القاهرة.

145. **مختـــار القـــاموس.** للطـــاهر الـــزاوي، الـــدار العربيـــة للكتاب''1389-1390''هـ، 1980 – 1981م'

146. **المـــدخل إلـــى دراســـة النحـــو العربـــي علـــى ضـــوء اللغـــات الســـامية** – د/ عبـــد المجيـــد عابـــدين – ط1 – 1951م – مطبعة الشبكشي مصر.

147. **مدرســـة البصـــرة النحويـــة** – د/ عبـــد الـــرحمن الســـيد – دار المعارف – القاهرة 1968م.

148. **مدرسة الكوفة** – د/ مهدي المخزومي – مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر –ط2 – 1958م.

149. **مسائل خلافية في النحو** – أبو البقاء العكبري عبدالله بن الحسن – تحقيق د/محمد خير الحلواني-دمشق – دار المأمون – ط3 – د-ت-

150. **مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء** د/ فخر الدين قباوة ط/1 1424هـ 2003م دار الفكر بدمشق.

151. **مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة** حتى عام 1984م. ط/1 2008م عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع أربد الأردن.

152. **المفتاح لتعريب النحو**. محمد الكسار.

153. **المفضليات للمفضل الضبّي**. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. ط7. دار المعارف بمصر د-ت.

154. **المقتضب للمبرّد**. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب. بيروت د-ت.

155. **مقدمة ابن خلدون** . أبو زيد عبدالرحمن بن خلدون. د-ط – بيروت- دار ومكتبة الهلال- 1996م.

156. **معـــــاني القـــــرآن للفـــــراء** – عـــــالم الكتـــــب، ط2 – بيروت 1980م.

157. معجـــم الأدبـــاء – يـــاقوت الحمـــوي – دار الفكـــر ط3- 1400هـ- 1980م.

158. **معجـــم ألفـــاظ القـــرآن**. مجمـــع اللغـــة العربيـــة بالقـــاهرة – 1409هـ -1989م. مصر.

159. **المعجـــم المفهـــرس لألفـــاظ القـــرآن الكـــريم**. محمـــد فـــؤاد عبـــد البـــاقي – دار الأنـــدلس للطباعـــة والنشـــر والتوزيـــع بيروت – لبنان د-ت.

160. **المعجـــم الوســـيط. لمجمـــع اللغـــة العربيـــة بالقـــاهرة**. قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى وآخرون. د-ت.

161. **مغنـــي اللبيـــب عـــن كتـــب الأعاريـــب**، لابـــن هشـــام الأنصـــاري. تحقيـــق محمـــد محـــي الـــدين عبـــد الحميـــد. دار الشام للتراث، بيروت – لبنان. د-ت.

162. **مـــن أســـرار اللغـــة**. إبـــراهيم أنـــيس ط7 - القـــاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية. 1994م.

163. **مـــن أصـــول التحويـــل فـــي نحـــو العربيـــة** – د/ ممـــدوح عبد الرحمن

164. منـــاهج البحـــث فـــي اللغـــة . تمـــام حســـان.– الـــدار البيضاء – دار الثقافة 1400هـ -1979م.

165. مـــن تـــاريخ النحـــو العربـــي. د/ مجـــدي محمـــد حســـين، مؤسسة حورس الدولية الإسكندرية 2010م.

166. **المنطلقـــات التأسيســـية والفنيـــة إلـــى النحـــو العربـــي.** عفيـــف دمشـــقية ط1. معهـــد الإنمـــاء العربـــي 1978 م بيروت.

167. **مـــن قضـــايا اللغـــة والنحـــو** علـــي النجـــدي ناصـــف، مكتبة نهضة مصر 1376هـ- 1957م الفجالة.

168. **المـــوجز فـــي قواعـــد اللغـــة العربيـــة.** ســـعيد الأفغـــاني ط3. دار الفكر 1401هـ - 1981م.

169. **الموجـــــه الفنـــــي** .عبـــــد العلـــــيم إبـــــراهيم ط2. دار المعارف بمصر 1965م.

170. **الموطـــأ للإمـــام مالـــك.** تحقيـــق محمـــد فـــؤاد عبـــدالباقي- طبـــع ونشـــر وتوزيـــع دار الحـــديث ط2. 1413هـــ-1993م القاهرة.

171. **الميســـر فـــي النحـــو والصـــرف.** محمـــد عبـــد الحميـــد سعد وآخرون ط1. مطبعة السعادة 1973م القاهرة.

172. **نتـــائج الأفكـــار لشـــر إظهـــار الأســـرار**. محمـــد حمـــزة الأطهـــوي. تحقيـــق إبـــراهيم عمـــر ســـليمان. منشـــورات كليـــة الـــدعوة ولجنـــة الحفـــاظ علـــى التـــراث.ط1. 1992م. طرابلس الجماهيرية الليبية.

173. **النحـــو الإعـــدادي**. عبـــد اللطيـــف بنحيـــدة. دار الكتـــب العربية 1963م الرباط.

174. **النحـــو بـــين مؤيديـــه ومعارضـــيه** – محمـــد هاشـــم عبـــد الدائم

175. **النحـــو الجديـــد** للشـــيخ عبـــد المتعـــال الصـــعيدي، دار الفكر 1948م القاهرة.

176. **النحـــو العربـــي بـــين الأصـــالة والتجديـــد** د/ عبدالمجيـــد عيســـاني ط 1. دار ابـــن حـــزم للطباعـــة والنشـــر والتوزيـــع بيروت لبنان. 1429هـ - 2008م.

177. **نحـــو عربيـــة ميســـرة**. أنـــيس فريحـــة. دار الثقافـــة بيروت. د-ت.

178. **النحـــو العربـــي.** عبـــد العزيـــز عبدالمجيـــد وآخـــرون. دار المعارف بمصر 1372هـ 1952م.

179. **النحـــو العربـــي والـــدرس الحـــديث** عبـــده الراجحـــي. دار النهضة العربية. 1979م.

180. **نحـــو الفعـــل**، أحمـــذ عبـــد الســـتار الجـــواري. مطبعـــة المجمع العلمي العراقي 1394هـ.

181. **النحـــو فـــي إطـــاره الصـــحيح**. يوســـف الحمـــادي، الناشر مكتبة مصرد-ت.

182. **النحـــو المبســـط** أميـــرة علـــي توفيـــق. ط2. مطبعـــة السعادة 1972م القاهرة.

183. **النحـــو المُصـــفّى** محمـــد عيـــد، دار الشـــباب 1994م. القاهرة.

184. **النحـــو المعقـــول**. محمـــد كامـــل حســـن. 1972م. القاهرة

185. **النحو المنهجي** – محمد برناق

186. **النحـــو الموضـــح**. عبـــد اللطيـــف بنحيـــدة. مكتبـــة الســـلام. 1963م.

187. **النحـــو الواضـــح** عبـــد الجـــارم ومصـــطفى أمـــين. دار المعارف 1956م.مصر.

188. **النحـــو الـــوافي** .عبـــاس حســـن ط3 دار المعـــارف بمصر 1980م.

189. **النحو والشكل والصرف** إبراهيم حركات. دار السلمي. 1958م

190. **النحو الوظيفي**. عبد العليم إبراهيم ط4. دار المعارف بمصر د-ت.

191. **نحو وعي لغوي**. مازن المبارك. مؤسسة الرسالة 1399هـ -1979م بيروت.

192. **النحو النموذجي**. محمد بن شريفة وآخرون. دار الكتب العربية بالرباط 1963م.

193. **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة**. محمد أحمد عرفه. مطبعة السعادة مصرد-ت.

194. **النزعة المنطقية في النحو العربي** – الدكتور فتحي الدجنى – وكالة المطبوعات – ط1 – الكويت 1982م.

195. **نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها**. الأب أنساس ماري الكرملي. مكتبة الثقافة الدينية. د-ت.

196. **نظرات في التراث اللغوي العربي**، دار الغرب الإسلامي 1993م بيروت لبنان.

197. **نظرية ابن مضاء في تيسير النحو وأثرها في المعاصرين المصريين** – أميرة علي توفيق - رسالة

ماجستير غير منشورة – جامعة القاهرة – كلية الآداب 1966م.

198. **نظرية العامل في النحو العربي** " دراسة تأصيلية وتركيبية د/ مصطفى بن حمزة مطبعة النجاح الدار البيضاء ط/1 2004 /2005م.

199. **نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً** وليد عاطف الأنصاري جامعة اليرموك دائرة اللغة العربية. الدراسات العليا رسالة ماجستير 1408هـ 1988م.

200. **نظرية العامل وأثرها في النحو العربي.** الدكتور مفرح السيد سعفان كلية الآداب – جامعة المنوفية جمهورية مصر العربية الطبعة الأولى 2009م.

201. **نظرية النحو العربي القديم.** د/ كمال شاهين ط/1 2002م دار الفكر العربي القاهرة.

202. **النقود على تفاصيل عقود كتاب إحياء النحو.** لموسى جار الله الروسي 1938م. القاهرة.

203. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** – جلال الدين السيوطي. تحقيق عبد المتعال سالم مكرم. دار البحوث العلمية .ط1 1400هـ- 1980م. الكويت.

204. **الوسيلة الأدبية إلى علوم العربية**. حسين المرصفي. تحقيق عبدالعزيز الدسوقي. الهيئة المصرية العامة للكتاب 1982م القاهرة.

205. الدوريات

206. **سجل ندوة الجزائر، للاتحاد المجالس العلمية العربية لعام** 1974م

207. **سيبويه والمدارس الأندلسية المغربية في النحو**. مقالة على الآلة الكاتبة. ألقيت بجامعة شيراز بإيران في 1974م.

208. **قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة**. الدورة 11. يناير 1945م. الهيئة العامة لشؤون المطبع الأميرية.

209. **قرارات المؤتمر الثقافي الأول في اللغة والقواعد**. على الآلة الكاتبة. ندوة الجزائر 1976م.

210. **قرارات مؤتمر المجمع**، لسنة 1979م الدورة 45. 1411هـ-1979م الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة.

211. **مجلة بحوث مركز الدراسات الوحدة العربية** ط1. أبريل 1984م.

212. **مجلة الرسالة** – 1937م القاهرة.

213. **مجلة الفكر العربي معهد الإنماء العربي بيروت** الأعداد: (60) جوان 1990م. و(61) سبتمبر 1990 .(75) ديسمبر 1994م.

214. **مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول.** مجلد 7. جويليا 1944م.

215. **مجلة كلية الشريعة واللغة العربية**، جامعة محمد بن سعود الإسلامية. العدد2 رجب 1401هـ أبها.

216. **مجلة كلية اللغة العربية**. جامعة محمد بن سعود الإسلامية. العدد.1 1397هـ - 1977م، والعدد 6 1976م الرياض.

217. **مجلة المجمع العلمي العربي** بدمشق مجلد 33 الجزء: 1. 1957م.

218. **مجلة مجمع فؤاد الأول** مجلد 6 المطبعة الأميرية 1951م. القاهرة.

219. **مجلة مجمع اللغة العربية** القاهرة.

220. **مجلة المقتطف**. مجلد 29. الجزء 4،6 و15 محرم 1322هـ- أبريل نيسان 1905م.

221. **مجلة الهلال**. جويليا 1926م أوت 1938م

222. مجموعة القرارات العلمية في 50عاماً. 1404هـ-1984م. أخرجها وجمعها محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة.

223. النحو العربي ومنطق أرسطو الحاج عبدالرحمن صالح أول صياغة للتراكيب العربية . مجلة كلية الآداب العدد الأول جامعة الجزائر 1970م.

224. نظرية العامل العربي، الحاج عبدالرحمن صالح. ندوة اللغويات الحسابية العربية، الجمعية المصرية للحاسب الآلي 1992م القاهرة

المراجع الأجنبية

--Les origines de la Grammaire Arabe. M.G.Carter.revue des études Islamique (40). Paris 1972.

--la Logique d'Ibn al – muqaffa,et Les Origines de la Grammaire Arabe. Etudes de lin gustique arabe Gérard Troupeau. Arabica Lein den. Juin septembre 1981.

فهرس الموضوعات

مـقـدّمـة :

تمهيد: أثر المنطق والفلسفة اليونانية في النحو العربي. **(1– 45)**

أثر التيارات الفكرية المتباينة في البصرة. 3

الرأي الأول: المثبتون. 8

الرأي الثاني: المنكرون. 21

الرأي الثالث: القائل بالتأثير مع ثبوت الأصالة. 27

1 – في القديم: 36

2 – في الحديث: 38

الفصل الأول:

في تاريخ العامل ونشأته: **(46–140)**

المبحث الأول: علاقة العامل النحوي بالعلل النحوية. 47

المبحث الثاني: نشأة العامل ومفهومه: 53

تعريف العامل. 60

أقسام العامل. 75

العوامل اللفظية 81

عوامل لفظية سماعية. 82

عوامل لفظية قياسية: 92

العوامل المعنوية: 95

المبحث الثالث: حقيقة العامل. 102

الفصل الثاني:

دعوة ابن مضاء وأثرها في النحاة المعاصرين. (141 – 227)

المبحث الأول: نظرية العامل والنحاة المحدثون. 142

المبحث الثاني: محاولة ابن مضاء وقيمتها العلمية. 159

المبحث الثالث: في نظرية العامل.

المعارضون للعامل والدّاعون إلى إلغائه. 167

المؤيّدون للعامل والدّاعون إلى إبقائه. 172

أولاً: آراء الفريقين: 176

ثانياً: دعوة دعاة التّجديد إلى إلغاء العامل. 192

ثالثاً: اتهامٌ في غير محلّه: 193

رابعاً: اتفاق الفريقين بوجود الحركات الإعرابية. 194

المبحث الرابع:

الأسس التي وضعها المجددون بديلاً لنظرية العامل. 195

المبحث الخامس:

تصنيف جديد في ضوء دعوة ابن مضاء. 220

الفصل الثالث

أصالة إعراب في العربية. (228 - 275)

المبحث الأول: في الإعراب. 229

أولاً: تعريف الإعراب لغة واصطلاحاً. 230

ثانياً: أصالة الإعراب في العربية. 233

الدّعوة إلى إلغاء الإعراب. 235

الرأي الأول: 238

الرأي الثاني. 238

المبحث الثاني: الدّعوة إلى مرونة حركات الإعراب.250

المبحث الثالث: تقويم الآراء السّابقة. 262

الفصل الرابع:

المجدّدون وتيسير النحو العربي. (276 - 383)

المبحث الأول: دعوة إلى تيسير الأسماء. 278

- توحيد الضمير في الجمع والمثنّى بنوعيهما. 278
- المطالبة بنصب جمع المؤنّث السالم بالفتحة. 281
- جمع المذكر السالم. 284
- جمع المكسّر. 289
- رفع الإسم والخبر دائماً حتّى مع النواسخ. 293

التطبيق الأول: 300

التطبيق الثاني: 302

التطبيق الثالث: 304

- الدعوة إلى صرف الممنوع مع التنوين 307
- نصب المنادى. 314
- الأسماء الخمسة 321

- إلغاء تعدد أحكام العدد. 324
- مسائل متفرّقة. 326
- المقصور والمنقوص. 326
- تغيير حكم نائب الفاعل 327
- الواو الدّاخلة على المحذر منه. 328
- كلا وكلتا. 328
- أي. 330

المبحث الثاني:

الدعوة إلى توحيد أوزان الفعل الثلاثي. 333
- المطاوعة. 340
- الأفعال الخمسة. 343
- تعدّي الفعل ولزومه. 343
- المضارع متعدّي الآخِر. 344
- نون الوقاية. 346
- أسماء الأفعال. 347
- ما الحجازية التي تعمل عمل ليس 347

- المعطوف. 348
- السين التي تبطل عمل أنْ الناصبة. 348

المبحث الثالث:

إقتراحات جديدة نزعم أنها تيسّر بعض القواعد النحوية: 354

أولاً: حركات الإعراب. 354

ثانياً: حذف العامل في المبتدأ والخبر. 355

ثالثاً: جواز تقديم الفاعل على فعله. 356

رابعاً: تيسير باب الاشتغال: 364

- واجب النصب. 369
- ترجيح النصب. 369
- وجوب الرفع. 370
- استواء الرفع والنصب. 371
- ترجيح الرفع. 372

خامسا: تيسير باب التنازع: 374

خاتمة. (384- 392)

قائمة المصادر والمراجع. (392 – 430)